إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ

١

إعلام الخلف

بمن قال بتحريف القرآن من أعلام السلف



تأليف

صادق العلائي

مركز الآفاق للدراسات


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين



إعلام الخلف
بمن قال بتحريف القرآن
من أعلام السلف

مركز الآفاق للدراسات الإسلامية

اسم الكتاب.......إعلام الخلف بمن قال بتحريف القران من أعلام السلف/ج١

تأليف...صادق العلائي

الناشر...مركز الآفاق للدراسات الإسلامية

الطبعة...الأولى، ربيع الأول/ ١٤٢٥ هـ

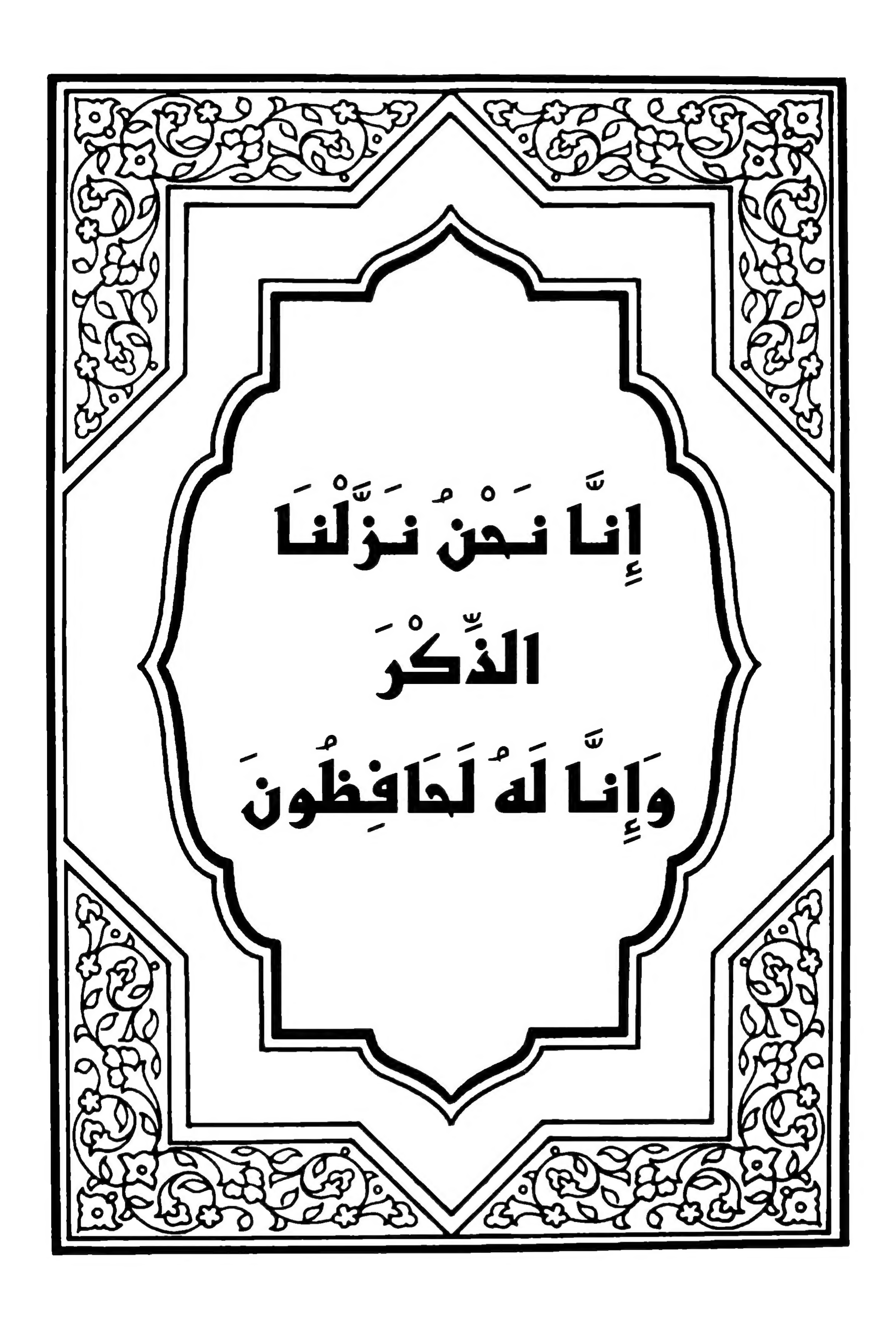
إيران / قم المقدسة / ت: ٧٧٤٨١٤٥ / فاكس: ٧٧٣٠٣٨٠ / ص.ب: ٥٩٨-٣٧١٨٥
alafaqcenter@yahoo.come-mail:

إعلام الخلف
بمن قال بتحريف القرآن
من أعلام السلف

الجزء الأول

تأليف
صادق العلائي

مركز الآفاق للدراسات الإسلامية


إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
الذِّكْرَ
وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله رب العالمين، نحمدك يا رب بما أنت أهل له، ونصفك بما وصفت به نفسك ورضيته لنفسك، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم.

اللهم صل على أشرف أنبيائك المرسلين وسيد خلقك أجمعين، نورك الذي لا يخبو، وحبيبك الذي لا يجفو، نزيه الشرك أباً وأما وأخاً وابناً، من هو بالمؤمنين رؤوف رحيم، سيدنا ومولانا أبي القاسم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وعلى أهل بيته فخر خليقتك وأفضل بريتك، السادة المنتجبين والهداة الميامين، مصابيح الظلام وهداة كل الأنام والقادة إلى دار السلام حججك على خلقك من اقتدى بهم اهتدى ومن أبى زُخّ إلى لظى.

اللهم وفّق ويسّر وأعن واستر، ولا تجعل أمرنا علينا غمة يوم نلقاك بحق محمد وآل محمد صلواتك عليهم كل صباح ومساء، آمين رب العالمين.

التشويه العقائدي مستمر!

الركل والخيزران هو الخطاب الذي كان يخاطب به الشيعة قبل بضع سنين، ومن قبله لهيب السياط وحز السيف الذي كان يتعرض له الشيعة من قبل أمراء سلفهم الصالح، حتى قضى ألوف من الشيعة صلباً وتقطيعاً للأطراف، وسجناً حتى الموت في المطبق وغيره، وقد انزوت هذه الأفاعيل اليوم وصار محلها الدهاليز العطنة والسراديب المظلمة مراعاةً لمشاعر العالم

الغربي ولجان حقوق الإنسان.

وأما على مستوى عقائد الشيعة فكان الأسلوب القهري الجبروتي الخطاب المعتاد، كالتكفير والإخراج من الدين والتبديع والتفسيق، ومازالت رحى أسلوبهم المنطقي هذا دائرة على رؤوس أتباع أهل البيت عليهم السلام، وصواعق الافتراء والكذب عليهم كالمطر الهاطل، ومازال الشيعة ينتظرون الخطاب العقلائي منذ أكثر من ألف سنة!

ولو أراد أحدنا أن يدوّن التهم التي أنيطت بالشيعة الإمامية والخزعبلات التي نبزوا بها من أول التاريخ إلى يومنا هذا لكتب من جنسه أنواعا، كراريس ودفاتر، بل موسوعات، وقد كتبت بالفعل! لكن بأقلام مأجورة فرحين بها إرضاءً لأحلامهم وآمالهم، فبدلا من مقارعة الحجة بالحجة أخذاً ورداً، قام أصحاب هذه الأقلام بكل قوة وحماس بقذف الحمم البركانية وتلبيد سماء التشيع لأهل البيت عليهم السلام بسحائب التنكيل والتشنيع والتبديع والتهديد والإخراج من الملة وأن الشيعة هم وقود النار، كفار مشركون، عبدة طين وأوثان، هدفهم الأول والأخير إحياء أصل مذهبهم المزدكي المجوسي الزرادشتي القرمطي الهندوكي الساساني الكنفوشي وكل عجيب وغريب، وأن الشيعة فعلوا، وما فعلوا، وما أدراك ما فعلوا؟! إلى غير ما هنالك من الافتراء والكذب!

وكله يحقق لهؤلاء غايتين في طول بعضهما لا أرى ثالثة لهما.

أولاهما: أن هذه المكدسات من الكذب والأراجيف ترتفع وتتراكم لتكون ساتراً كثيفاً يقف دون علم الناس بحقيقة ما يقوله أهل البيت عليهم

السلام ويمنع من فهمه على النحو الصحيح، ولا ريب أن لهؤلاء المهرجين العذر في إثارة الأتربة ونفضها في وجوه من يحاول فهم مذهب أهل البيت عليهم السلام؛ لأن أثر كلمات أهل البيت عليهم السلام في النفوس الطيبة قوي جداً، وأقل النور يخرق الظلام وإن كان دامساً، فما بالك بنور أناس أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً وهم أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله وسلم؟!

وغايتهم الأخرى من هذا الكذب المتواصل والافتراء على مدى أكثر من ألف سنة، هي المنع من نتيجة الفهم الصحيح لمذهب أهل البيت عليهم السلام، فهذا المنع والحرمان ينتج عنه الوقوف دون أي مقايسة حقة ومقارنة صحيحة يقوم بها الناس الطيبون بين ما يدين به أولئك وما يدين به أهل البيت عليهم السلام، لئلا يظهر فساد المعتقد وفراغ المذهب وعوار الفكر ولكي لا يتضح الأصيل من اللصيق والنور المبين من الضلال القديم، وإلا بماذا نفسر قولهم لعوامهم: لا تناقش شيعياً فإنه يسحرك بالكلام!، ﴿قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[1] ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[2] ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لا تُبْصِرُونَ﴾[3].

---

(١) البقرة: ١١٨.

(٢) الذاريات: ٥٢.

(٣) الطور: ١٥.

لماذا الكتابة في تحريف القرآن؟

ما كان تعرضنا لموضوع كهذا نتاجَ وقتٍ فَرَغَ، أو استهواء مترف أو ميل لاكتشاف غريبة، إذ لا يشك الغيور أن خوضاً في غمار موضوع كهذا، وانتزاع نتيجة منه يعتبر مرصداً لكل من حادَّ الله ورسوله وملاذاً لمن أعجز في طلب حيلة يخاصم بها أتباع الدين الحنيف.

إن فرية تحريف القرآن على الشيعة التي تطبل لها الوهابية بين الفينة والأخرى ما هي إلاّ نشاب وأسنة طعنوا بها القرآن، وأي طعنة! وفتنة للناس حتى شك بعض المسلمين من السنة والشيعة في سلامة القرآن من التحريف وقد رأينا على شاشات الإنترنت بعضاً من احتجاجات أهل الكتاب الذين ارتدوا عن الإسلام زاعمين أن الحلم الذي أدخلهم الإسلام قد تبدد وهو وجود كتاب لله عزّ وجلّ لم تناله يد التحريف، فاتضح الآن أن القرآن والإنجيل سواء بسواء! وقد احتجوا لذلك ببعض افتراءات الوهابية على الشيعة! فمن الذي أضل هؤلاء؟! ومن الذي يطبل لهذه الفرية؟!

وقد كثرت الأراجيف واشتد سَعر الافتراء من الوهابيين مجدين مصرين بكل جهدهم على تشويه القرآن من حيث تشويههم لمذهب أهل البيت عليهم السلام، وخفي عليهم أن المصيبة تحل على القرآن فقط، فكم من شيعي وسني شك في سلامة القرآن من التحريف دون رجوع عن مذهبه! وسنبين الوجه فيه.

وهذا حال الوهابية منذ زمن طويل في توزيع التهم والكيل بالأوفى وقد صكّت فرية اعتقاد الشيعة بتحريف القرآن مسامع الكثيرين وصدقوا

بها لجهلهم، إضافة لعدم اكتراث الوهابية بالنصح والإرشاد، بل اعتبروا أن هذا النصح تهرباً وتستراً وانهزاماً!، لذا أصبحنا بين أمرين: القرآن من جانب، والرضا بالظلم والكذب من جانب آخر، فرجحنا غير لغة النصح والتوعية؛ لأن لغة احترام القرآن وتقديسه لا تلقي الوهابية لها كثير بال فكان كشف المعتدي وتعريته على حقيقته وإلزامه بما في مذهبه هو العلاج لإسكاته وآخر العلاج الكي!

وأرى أن من المحتم على الغيور من كل فرق المسلمين سنة وشيعة اجتثاث هذا الطرح الخطر، بأي وسيلة، ولا ريب أن من اطلع على كلمات الوهابية لن يجد دواءً ناجعاً إلاّ ما رأيناه نحن، حتى أن بعض علماء أهل السنة أخذ به، حيث قال بعضهم: إن إلزام الشيعة بهذا الرأي يوجب إلزام أهل السنة به أيضا، وصاروا يسردون كلمات سلفهم في تحريف القرآن ثم أردفوا ناصحين بوجوب غلق هذا الباب ورفع القرآن عن مرمى السهام، ولكن يا لها من آذان لا تسمع، ومن قلوب لا تفقه، ومن أعين لا تبصر عند الوهابية؟! وكما ترى فما انجلت الغبرة إلاّ عن قرآن تتلاطم به أمواج التشكيك وانقلب مرتعاً ومحلاً لافتراء السفيه وخبال المتهتك، فكانوا مصداقاً آخر للمستعاذ منه في هذه الآية الكريمة: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾(١).

(١) النحل: ٩٨.

تحريف القرآن تشويه واستغفال للعوام!

وإلى يومنا هذا منابرهم تصيح وكتيباتهم الملونة وأشرطتهم السمجة تنسخ وتوزع، وجُزي خيراً من أعان على نشر هذا الشريط، وأفضل هدية لأخيك المؤمن وحوار مع رافضي، وحوار مع ناصبي، وغير هذه التفاهات، لماذا؟! لأن الشيعة تقول بالمتعة، والشيعة تقول بالتقية، والشيعة تقول بتحريف القرآن، والشيعة تقول بالجمع بين الصلاتين، والشيعة قبلتها في الصلاة كربلاء، وهكذا!

ولكن لنسأل، هل إن طرح هذه المواضيع ـ بغض النظر عما فيها من الأكاذيب والأراجيف ـ يعطي النتيجة المطلوبة؟!، إن المطلوب المنطقي المتصور لكل هذا الطرح هو إخراج الشيعة من مذهب أهل البيت عليهم السلام وإدخالهم في مذهب العامة، وهذا الطرح لا يعطي المراد، إلاّ إذا كان التهريج هو القصد.

يمكن توضيح المراد بالقول إن مذهب التشيع قائم على ركيزة افترق بها عن مذهب العامة، فالشيعة يجعلون أهل البيت عليهم السلام الحجة بينهم وبين الله عزّ وجلّ، ومصدراً لتلقي السنة النبوية والأحكام الشرعية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله سلم، بدلالة حديث الثقلين المتواتر الذي أوصى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمة بأن تتمسك من بعده بالكتاب والعترة، وهذا ذكره الألباني في سلسلته الصحيحة:

قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: **أيها الناس! إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**[1].

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة لناصر الدين الألباني ٤: ٣٥٥، ح١٧٦١.

فمشايعة أهل البيت عليهم السلام ومتابعتهم هو الخط الفاصل بين مذهبين، فإن ثبت بطلانها بطل مذهب الشيعة من رأس ويخر بنيانهم من الأساس، لذا ليسأل العاقل نفسه، هل إن طرح تلك المواضيع يمس التشيع لأهل البيت عليهم السلام؟! بالطبع لا؛ لأن مشايعة أهل البيت عليهم السلام لا تتوقف على القول بالتقية فإن ثبت عنده أن التقية غير جائزة ـ لا عناداً لأقوال أهل البيت عليهم السلام ـ فهذا لا يخرجه من التشيع ولا يدخله في مذهب العامة، وكذا من قال بعدم تحريف القرآن فإن ذلك لا يخرجه من التشيع ولا يدخله في التسنن، وكذا بقية الموارد السابقة، إلاّ أن يقال: إن تحريف القرآن يوجب الكفر، وهذا الكلام على إطلاقه خطأ كبير سوف نثبت خلافه من كلمات علماء أهل السنة إن شاء الله تعالى، ثم لنفرض أنه يوجب الكفر فهل هذا يصحح مذهب العامة؟!، فلماذا يطرح الوهابيون هذه المواضيع التي لا تمس محل النزاع وهو التشيع والمتابعة لأهل البيت عليهم السلام؟! أم حسبوا أن المبطل والضال من يقول قولاً يثير غضب الهمج وترتفع في وجهه صرخات الأوباش؟! أما كان لميزانهم الخاسر بين العقلاء موضع غير القرآن وسلامته من التحريف؟!

الاستدراج والخداع في النقاش الوهابي!

ولا بأس بذكر شيء نقرب به معنى كلامنا أن نقاش الوهابية فيه محاولة جادة للطعن في كتاب الله عزّ وجلّ من حيث لا يشعرون، فهاهم الآن ينتهجون منهجاً في النقاش يجرّون به الطرف المقابل إلى موضوع تحريف القرآن شاء أم أبى! فعندما يناقشهم الشيعي في لب الموضوع ومنبع الخلاف أي

تحديد مصدر التلقي وأخذ الدين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أي مفاد حديث الثقلين السابق، يفاجئك الوهابي بالقول: فلنتكلم عن الثقل الأكبر!، يقصد لنتكلم عن تحريف القرآن! فهذا هو الأسلوب الأول.

والأسلوب الآخر أن يقول لك قبل النقاش: نريد أن نحدد محوراً ومرجعاً نحتكم إليه عند الخلاف، فيقال له لنجعل القرآن كتاب الله بيننا، فيرد عليك: الشيعة يقولون بتحريف القرآن! ويبدأ السجال والأخذ والرد والتناوش على كتاب الله!

هكذا، يتحايلون ويخادعون لجر النقاش وحصر الخلاف بين الشيعة والسنة إلى القرآن بأنه محرف أم لا؟ مع أننا قلنا: إن إثبات عدم التحريف لا يمس التشيع والمتابعة لأهل البيت عليهم السلام!، فقد يرى الشيعي عدم التحريف أو التحريف ولا يصير سنيّاً في كلتا الحالتين، وهنا يتضح معنى قولنا: إن هذا الطرح لا يجرّ سوى الويلات على القرآن.

ولو نظرنا في خداعهم السابق لوجدناه منطويا على مغالطة في كل من الحيلتين، فأسلوبهم الأول بتسرعه الفاضح لحصر الكلام في الثقل الأكبر وقصر العين على أحد الثقلين قبل تحديد الثقل الآخر، له معنيان لا ثالث لهما، إما أنه مسلّم بدلالة حديث الثقلين ولا داعي لتحديدهما في الرتبة السابقة، وهذا تسليم بمرجعية أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعند هذه النقطة يكسر مذهب أهل السنة ويفض النزاع وإما أنه دلس وقفز من دلالة الحديث إلى ما عبأ به نفسه وشحنها ليحصر النقاش فيه، أي في تحريف القرآن ـ وهو واقع حال الوهابية ـ فحينها يقال

له: يجب قبل الخوض في خصوصية كل ثقل ورأي المذهبين فيه ومدى التمسك به أن نحدد في الرتبة السابقة دلالة الحديث، أي العلم بما يدل عليه الحديث من معنى الثقلين، هل هما الكتاب والعترة أم غيرهما؟ وبعد تحديدهما والفراغ من أن القرآن والعترة أو القرآن وأي شيء آخر هما المأمور باتباعهما بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حينها ينتقل النقاش - ولن ينتقل لأن هذه المرتبة تسقط مذهب أهل السنة - إلى المرتبة الثانية وهي خصوصيات كل ثقل وأحكامه الخاصة به، لا أن يقصر النظر على ثقل منهما ويحصر النقاش فيه قبل الفراغ من دلالة الحديث!

والحيلة الثانية أسخف من الأولى؛ لأن الطرف المقابل - الشيعي - قد سلم بعدم تحريف القرآن ومن سلم بشيء يُلزم به حتى وإن لم يؤمن به؛ لأن أمره سيفتضح في نهاية المطاف، فكيف إذا كان مؤمنا به حقا؟!، وهذا أمر بديهي ومن أوليات التفكير المنطقي، لذا من غير المعقول أن يقال له إن بعض علماء الشيعة قال بالتحريف، فهل يعني هذا أنه لم يُسلّم؟! أو أن تسليمه ليس بتسليم؟!، حتى لو (سلمنا) بأن المقّر بشيء لا يؤخذ بإقراره وتسليمه إلاّ بشروط وقيود!، فلماذا يلزم هذا المسكين برأي شاذ ولا يُلزم برأي الجمهور بل لماذا يرفَض تسليمه وما سلم به وهو رأي كل مراجع الشيعة على مر العصور؟! بل أكثر من ذلك إن من قال بتحريف القرآن لم يقل: إن المحرف والساقط من المصحف يتعارض مع الموجود حتى يمنع ذلك من جعل القرآن الحالي محورا يحتكم إليه عند النزاع، فالكل إذن متفق على أن ما في المصحف يمكن جعله محورا ومرجعا بلا معارض!

ناهيك عن أن عدم قبول الوهابي لهذا التسليم يعني سد باب النقاش في أي موضوع كان، سواء في تحريف القرآن أو غيره؛ لأن أي نقاش يثار ـ حتى وإن كان في تحريف القرآن ـ سيقف عدم تحديد المرتكز الذي يحتكم إليه عند الاختلاف عقبة لم تحل بعد!، لذا عندما يحاول الوهابي الضحك على العقول فيبدأ النقاش في تحريف القرآن، نسأله: ما هو الضابط الذي نحتكم إليه في هذا النقاش؟! هل هو القرآن؟! كيف وقد صار محلا للنقاش؟!، فيجب عليه حينها تغيير المرتكز كجعل العقل مثلا، ولن يقبله الوهابي؛ لأن العقل ليس من حزبه، أو أن ينبذ جهالاته وسخافاته جانبا ويأخذ بما سلم به الطرف المقابل، وعليه يتضح معنى البديهة المنطقية القائلة من سلم بشيء يُلزم به.

والمضحك أن أحد مشايخهم تكلم بنفس هذا الأسلوب واستدرج أحد عوام الشيعة إلى تحريف القرآن، وفي حين أن الوهابي لم يقبل من الشيعي حاكمية ومرجعية القرآن عند الاختلاف لأن الشيعة تقول بتحريف القرآن بزعمه صارت استدلالات الوهابي المخدوشة كلها من القرآن، ويتعجب هذا الوهابي العبقري من الشيعي كيف لا يقر باستدلاله القرآني؟! مع أن الوهابي يقول: إن الشيعة لا يصح لها أن تعتمد القرآن في النقاش؟!! فأي عقل هذا؟!

وأتمنى أن يتنبه لمثل هذه المغالطات والحيل التي يدخل بها الوهابية على كتاب الله عزّ وجلّ محاولين حصر النقاش في تحريف القرآن.

آخر العلاج، هذا الكتاب!

وإن أبى الوهابيون إلاّ النقاش في تحريف القرآن على ما في النقاش من

مغالطات وتخليط، وانتهجوا التبجح والصياح كذبا وزورا بأن الشيعة يحرفون القرآن، فحينها يؤخذ وبكل سرور هذا الترياق المجرب والميسم الكاوي ليوسم به الوهابية بنفس كلمات علمائهم المعتبرين، كالطبري وابن كثير وابن حجر وابن تيمية وغيرهم، الذين صرحوا واعترفوا بأن من أكابر الصحابة والتابعين من كان يرى وقوع التحريف في القرآن وهذا هو دين بعض سلفهم الصالح، وقد أفردنا له فصلا كاملا في آخر الكتاب، وحينها ينتهي السجال بتكفير الصحابة والتابعين بنفس ميزان الوهابية.

ماذا في الكتاب

لا أدري كيف صبغت هذه المقدمة بالقيل والقال حتى لا تكاد تشعر أنها مقدمة!، ولكني وجدت الكلام السابق مفيدا ونافعا لذا نرجو معذرة القارئ الكريم.

وهذا الكتاب في ثلاثة فصول، الفصل الأول: يتناول تحريف القرآن عند الشيعة مع شيء من التفصيل، وفيه شيء من عجائب وغرائب الوهابية والفصل الثاني: في تحريف القرآن عند أهل السنة، وهو على قسمين:

القسم الأول: التحريف غير الصريح

وموضوعه علوم القرآن التي شانت القرآن بتقنين تحريفه والقول بشرعيته، وهذا في أربعة بحوث:

١ـ الأحرف السبعة

٢ـ جمع القرآن

٣ـ القراءات القرآنية

٤ـ نسخ التلاوة

وبين طيات كل مبحث منها توجد ملاحظات واعتراضات على الجزئيات المطروحة، ثم نذكر وجه العلاقة بين هذا المبحث المطروح وتحريف القرآن، وفي نهاية كل مبحث نذكر رأي الشيعة في أهم المسائل لتصح المقارنة والمقايسة بين المذهبين، أقصد مذهب أهل البيت عليهم السلام ومذهب العامة، أما الوهابية فسنقتصر على بيان غرائبهم وشيء من نوادرهم لترويح وإنعاش القارئ المحترم الذي تلبد فكره بالأخذ والرد.

والقسم الثاني: التحريف الصريح

وفيه ذكر للسور الزائدة والناقصة من القرآن، وكذا الحال بالنسبة للآيات، ونذكر أيضا التلاعب الذي أحدثه سلفهم في القرآن واتخاذهم تحريف القرآن مهنة وحرفة يراد منها التفاف الجماهير والشهرة، ومن ثم نفرد فصلا لذكر من قال بتحريف القرآن من سلفهم ودان به، ثم نعقب بفصل آخر فيه شهادات علماء أهل السنة الكبار معترفين مقرين أن من الصحابة ورموز التابعين من كان يعتقد وقوع التحريف في القرآن، وهذه الشهادات والاعترافات أخذت من كتبهم المعتبرة بالجزء والصفحة.

وأما الفصل الثالث فتناول دور الشيعة في صيانة القرآن من التحريف وإيصاله لنا بهذا الشكل الأنيق الرصين، وسيتضح لنا أن جمع القرآن وتدوينه وإملاءه وتنقيطه بنقط الإعراب أولا، وبنقط الإعجام ثانيا، وإعادة صياغة النقاط مع بعض الإضافات لخط المصحف، وكذا تطوير الخط النسخي إلى هذا الخط الرائع أمامك فأمكن وضع التشكيل عليه، كل هذه الأمور التي

تدرّج فيها القرآن في مراتب الكمال والصيانة والحفظ والحصانة إنما قام بها رجال الشيعة فقط دون غيرهم، فامتازوا بحفظ هذا الكتاب الكريم من التلاعب والتغيير، والحمد لله رب العالمين.

ليلة المبعث النبوي الشريف

سنة ١٤٢٢هـ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الشيعة الإمامية وتحريف القرآن

التهمة القديمة المتهالكة!

من تلك التهم السائرة الدائرة على مر الأيام التي مني بها مذهب آل الله وآل رسوله صلى الله عليه وعليهم أجمعين فرية تحريف القرآن، بدعوى أن الشيعة من مذهبهم القول بسقوط بعض آيات من القرآن، وكثير من الكتيبات التي كتبتها أيادي الفرقة تريد حشر هذه التهمة في رأس السذج والبسطاء.

ولا شك أن ناشر هذه الفرية ليس إلاّ صلف الوجه لا يعبأ بما يقال فيه كيف لا! والشيعة ليست من الفرق البائدة التي لا يخبر عنها إلاّ في الكتب العتيقة وبين صفحات التراجم السحيقة العهد، فهذه أعيانهم في كل مكان وعلماؤهم بين أظهرنا، وكتبهم ظاهرة سهلة المنال وكلمات محققيهم ومراجعهم لا تخفى إلاّ على ميت الأحياء، والقول الفصل عند مراجعهم كلهم أجمعين أكتعين أن القرآن الذي نزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو هذا المصحف الموجود في بيوتنا وبيوتات المسلمين بجميعه وتمامه لا نقيصة فيه ولا زيادة، وهذا واضح عند من دار في شوارع المسلمين أو مرّ في أضيق أزقتهم.

الشذوذ عن فكر المذهب

وكون التحريف فرية واضحة على مذهب أهل البيت عليهم السلام لا ينفي شذوذ بضع نفر عما ذهب له الجمهرة والسواد الأعظم، وهذا واضح

لدى من امتلك شيئا من العقل، فبعض علماء الشيعة شذوا عن رأي الطائفة حيث قالوا بعدم صيانة القرآن من التحريف وحالهم كحال من شذ عن مذهب أهل السنة وقال بوقوع التحريف في القرآن وعدم صيانته منه[1] وهذه القلة من الشيعة ذات ميول خاصة ومبان انفردت بها وخالفت سوادهم الأعظم، وقد انقرضت تلك الفئة مع ما شذّوا به.

ومن الدعاوى العريضة أن نقول: إن الشيعة انقسموا في الاتجاه والمشرب الفقهي إلى قسمين، لكل منهما أصوله في استنباط الأحكام الشرعية، إذ الفرع الذي ألقى بذرته الأمين الإسترآبادي رضوان الله تعالى عليه قبل أربعمئة سنة ثم انكسر واجتث بعد مئتي سنة من بزوغه لا يقسم الشيعة الإمامية في مذهبهم الاستنباطي السائر منذ ألف سنة إلى قسمين أحدهما ظهر قريبا وانتهى بمدة مئتي عام!

وقد كان للأخبارية[2] قواعد ترتكز عليها مدرستهم وصارت من معالمها، وهذه المدرسة لا وجود لها اليوم كتيار له منظّرون بما للكلمة من معنى، وذلك لانقضاء أمر هذا التيار على يد مراجع الطائفة رضوان الله تعالى عليهم حينما تصدوا لهم فنقضوا أصولهم وبينوا عوارها حتى قضي الأمر

---

(١) سيأتي ذكر أسمائهم وأقوالهم بإذنه تعالى.

(٢) مفهوم الأخباري كان متداولا منذ زمن بعيد ومتداولا بين قدماء علماء الطائفة، ولكن كلامنا عن التيار ذي المرتكزات والقواعد التي أسسها الأمين الإسترآبادي رحمه الله، فالكلام على وجه الخصوص.

واستوت الطائفة وعادت نمرقةً وسطى كما كانت على يد الوحيد البهبهاني رضوان الله تعالى عليه.

أسسٌ افترق بها هذا التيار المحدَث عن فكر المذهب:

من أهم مباني الأَخبارية التي شذوا بها عن جمهرة الإمامية القول بعدم حجية ظواهر القرآن، واعتمادهم على الأخبار فقط أي السنة الواردة من أهل البيت عليهم الصلاة والسلام فلذلك سموا أَخبارية.

وسبب قولهم بعدم حجية ظواهر القرآن[1] دعوى أن كلام الله عزّ وجلّ أجل وأرفع من أن يناله عقل البشر العاديين، فإن كلام رب الناس لا تدركه عقول الناس! ومن الإجحاف بساحته جل وعلا أن يدرك مرام كلامه ويفقه مغزاه البشر العادي، لذا على الفقهاء إيكال فهم ظواهر القرآن إلى من خوطب به، وهم الراسخون في العلم، أي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة أهل البيت عليهم السلام وهم عِدل القرآن بنص حديث الثقلين المتواتر[2].

وننقل هنا أقوال بعض مراجع الطائفة الحقة في كتبهم الأصولية التي هي المعتمد الحق في بيان ما شذت به الأَخبارية.

قال السيد البروجردي رضوان الله تعالى عليه في تقريرات بحثه:

---

(١) الظاهر هو ما كانت دلالته مظنونة لرجحانها، النص أو المحكم هو ما لا يحتمل إلاّ وجها واحدا، والمتشابه هو ما احتمل على وجهين فصاعدا، أي يكون مجملا مرددا بين معان مختلفة.

(٢) للمزيد انظر: ملحق رقم (٦).

ما يظهر من الطائفة المنتحلة إلى الإمامية رضوان الله عليهم، المعروفين بالأَخبارية وهو عدم حجية ظواهر القرآن.

اعلم أن حجية ظواهر الكتاب كانت معروفة غير محتاجة إلى الاستدلال؛ لأنه كتاب نزل به الروح الأمين على قلبه صلى الله عليه وآله ليكون بشيرا ونذيرا للعالمين، ويكون به هداية الناس والجنة أجمعين، وبه انقلب الجهل إلى العلم في جزيرة العرب، بحيث صار موردا لتعجب العقلاء والمتمدنين والفصحاء المتكلمين فلا شبهة أنه كتاب أنزل لإفهام المطالب الحقة لجميع الناس وإيصالهم إلى الكمالات اللائقة بحالهم، **ولم يشك فيه أحد من الناس إلاّ شرذمة قليلة من الذين أشرنا إليهم في صدر العنوان.** وعمدة ما وجه أو يوجه به قولهم ونظرهم أمور خمسة: **أحدها:** كونه مشتملا على المضامين العالية التي لا تصل إليها إلاّ أفهام الأوحدي من الناس. وفيه: أولا ...[1].

فبدأ رضوان الله تعالى عليه بتوجيه الأدلة لكسر مقالتهم الشاذة.

وقال السيد الحكيم رضوان الله تعالى عليه: وأما ما ذهب إليه **جمهور الأَخباريين من عدم حجية ظواهر الكتاب،** فقد ذكر له في الكفاية وجوها خمسة:

الأول: ما ورد من النصوص الدالة على أن القرآن لا يعرفه إلاّ أهله ومن خوطب به، وهم النبي والأئمة عليهم أفضل الصلاة والسلام.

الثاني: أن القرآن يحتوي على مطالب عالية شامخة ومضامين غامضة،

---

(١) تقريرات في أصول الفقه: ٢٥٤_٢٥٥، للشيخ علي الاشتهاردي.

فلا يستطيع أن يفهمه كل أحد، فان فيه علم كل شئ. ولا يستطيع كل أحد أن يصل بفكره إلى ما اشتمل عليه القرآن[١].

وقال السيد محمد سعيد الحكيم حفظه الله تعالى وسدد خطاه في المحكم في أصول الفقه بعدما بين فساد أدلة الأَخبارية: **وبهذا يظهر حال بقية الوجوه التي استدل بها للأَخباريين**، فقد استدل لهم بوجوه كثيرة لا مجال للتعويل عليها بعد ما **عرفت من إجماع الأصحاب وتسالمهم على حجية ظواهر الكتاب.** مع أنها في أنفسها غير صالحة للاستدلال [٢].

وننقل هنا ما قاله أحد الأفاضل في كتابه دروس في أصول فقه الإمامية: ومضافا إلى إن سيرة المسلمين في التعامل مع ظواهر القرآن بالأخذ بها والاعتماد على مؤدياتها دليل حجية ظهورات القرآن بخاصة. **هذا هو رأي جمهور المسلمين بما يكاد يرقى إلى مستوى الضرورة ومنهم أصحابنا الأصولية من الإمامية**[٣]، وفي مقابل هذا الرأي ذهب أكثر الأخبارية من الإمامية إلى عدم جواز الأخذ بظواهر القرآن إلاّ عن طريق ما فسر به من أحاديث رويت عن أئمة أهل البيت عليهم السلام [٤].

وحيث أن الأصوليين لا ينعزلون عن روايات أهل البيت عليهم السلام

---

(١) منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني للحكيم رضوان الله تعالى عليهما ٤: ٢١٧، للزيادة راجع حقائق الأصول ٢: ٨٥ـ٩٠ للسيد محسن الحكيم رضوان الله تعالى عليه.

(٢) المحكم في أصول الفقه ٣: ١٧٩.

(٣) وهم كل الشيعة اليوم إن لم نعبأ بالنادر الذي لا يذكر.

(٤) دروس في أصول فقه الإمامية: ١٤٤.

حين استنباط الأحكام الشرعية من ظواهر القرآن، فلا يظهر الخلاف واضحا بين المسلكين، ويظهر في حال عدم وجود مانع من الروايات يمنع من التمسك بظهور الآيات القرآنية فحينها يعتمد الأصوليون على ظواهر القرآن؛ لأنها حجة في نفسها، بخلاف الأخباريين ففي هذه الحالة لا يتمسكون بظواهر القرآن؛ لأنها ليست بحجة في نظرهم، بدعوى أن عقولنا أقل شأنا من إدراك ظاهر كلام المولى عزّ وجلّ، فتكون ظواهر الآيات من المتشابه ولا يسعهم حينها إلاّ الاسترجاع وتلاوة قوله تعالى: **﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾**[1].

قال في مصادر الاستنباط: وقد اجاب المحدث الاسترآبادي عن عمل الأخباريين في الظواهر القرآنية مثل قوله تعالى: **﴿أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾**[2] وقوله تعالى: **﴿أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُم... ﴾**[4] وفي ظواهر السنن النبوية، مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) حيث قال ـ أي المحدث ـ: نحن نوجب الفحص عن أحوالهما بالرجوع إلى كلام العترة الطاهرة عليهم السلام فإذا

---

(١) آل عمران: ٧.

(٢) المائدة: ٧.

(٣) النساء: ٤٣.

(٤) المائدة: ٦.

ظفرنا بالمقصود وعلمنا حقيقة الحال عملنا بها، وإلا أوجبنا التوقف والتثبت[١].

ومن مبانيهم المسلمة القول بصحة كل الروايات الواردة في الكتب الأربعة، أي الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والاستبصار، والتهذيب، فلا داعي لمناقشة السند فيها، وهذا رأي غير مقبول عند الشيعة اليوم.

وهناك كثير من الأمور التي شذ بها الأَخباريون عن الجمهور، وقد: أنهى الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي هذه الفروق إلى ثلاثة وأربعين فرقا، وقد تتبع الشيخ يوسف البحراني هذه الفروق فاقتصر على ذكر ثمانية منها وأخذ بمناقشتها، وانتهى إلى عدم وجود فرق جوهري بين الطرفين حيث قال: فلأن ما ذكروه من وجوه بينهما جلّه أو كله لا يثمر فرقا في المقام. ولعل الشيخ البحراني قد بالغ في عدم الفرق فإن الفروق موجودة، غير أنه قد شرح وجهة نظره بأن هذه الفروق لا توجب تشنيعا ولا قدحا؛ لأنه نظير الاختلاف الحاصل بين علماء الطائفة. أما الشيخ جعفر كاشف الغطاء فقد ألف كتابا خاصا في هذا الموضوع أطلق عليه أسم (الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين) حيث ذكر الفروق فأنهاها إلى ثمانين فرقاً، وإذا انتقلنا إلى المحقق الخونساري فإننا نجده يذكر من الفروق تسعة وعشرين فرقا، كما أنهى محمد بن فرج الله الدسقوري هذه الفروق إلى ستة وثمانين فرقا، وأغلب ما ذكر هو في الفروع التي يختلف فيها الأصوليون أنفسهم فلا تشكل فروقا حقيقية [٢].

---

(١) مصادر الإستنباط بين الأصولين والأخباريين: ٨٠، ط دار الهادي.

(٢) مصادر الاستنباط: ٦٦ ط دار الهادي.

وما ذهبت إليه الأخبارية فُند بأدلة أقامها محققو الطائفة المحقة رضوان الله تعالى عليهم، وهنا يمكننا القول: إن الأَخباريين لهم أصولهم وعالمهم الخاص في التعامل مع الأدلة، والمغاير لما عليه جمهور الشيعة، ونادرا ما تجدهم في حالة وفاق، حتى أن بعضهم كان يتهجم على البعض الآخر بشدة وحدة غريبتين حتى وصل الأمر إلى السباب والشتائم في بعض الأحيان! والأصوليون بطابع عام يتبرؤون من أفكار هذا التيار، ولا بأس هنا بنقل تقييم الشهيد مطهري رضوان الله تعالى عليه لهذه المباني والمرتكزات التي قام عليها التيار الأَخباري:

قبل أربعة قرون تقريبا ظهرت بيننا نحن الإمامية فرقة باسم الفرقة الأَخبارية، وهي في قبال الأصولية القائلة بالاجتهاد، وقد سيطرت على أفكار الناس ما يقارب القرنين أو الثلاثة قرون، **ولم تترك عملا شنيعا إلاّ وارتكبته من إشعال حربٍ وقتل وأمثالهما**، أما اليوم فان عدد الأَخباريين قليل جدا [1].

وقال رضوان الله تعالى عليه: **هذا هو التيار الأَخباري وتعصبه الأحمق اللامحدود الذي جعل أصحابه يعتبرون الصحيح والضعيف من الأحاديث على حدٍّ سواء، إنّه تيار فكري خطر ظهر في دنيا الإسلام، وتمخض عن جمود فكري لا زلنا نعاني من تبعاته، إذ سرت عدواه إلى أوساطنا** [2].

---

(١) الإسلام ومتطلبات العصر: ١١٦ ط دار الأمير.

(٢) المصدر السابق: ١٢٢ـ١٢٣.

من هم القائلون بالتحريف؟

على ضوء اعترافات بعض علماء الأخبارية نتوصل إلى أن هؤلاء النفر الذين قالوا بتحريف القرآن من الشيعة هم بعض الأَخبارية لا كلهم، وعدد من نسب إليه الوهابيون ـ مع تتبعهم ـ تحريف القرآن لا يزيد عن عشرة ونيف ما بين من تيقنا بصحة النسبة إليه ومن لم نتيقن منها؛ لغرابة بعض تلك الأسماء التي لم نسمع بها من قبل ولعدم توفر المصادر، ولا نستطيع الوثوق بما ادعاه الوهابيون لما سيأتي من بيان مدى مصداقيتهم.

كيف توصلوا لتلك الفجيعة؟

ليس من العجب عند من نظر في مباني الأَخبارية أن بعضهم قال بتحريف القرآن، فإن الركون والاقتصار على الأخبار على ما في بعضها من نقل للتحريف، والتساهل الشديد بوثاقة الرواة، والقطع بصحة كل ما في الكتب الأربعة، وكذا القول بعدم حجية ظواهر القرآن حتى لا يصح التمسك بالآيات التي تتعهد بنفي التحريف عن القرآن، كل هذه تجعل القول بتحريف القرآن أمراً متوقعاً لا غرابة فيه، فكل من ينسج على منوالهم ويلتزم بمبانيهم ليس له إلاّ التسليم بما دل على التحريف من الروايات، بلا أي عرض على مقاييس القبول والرفض، فزمام الحكم على القرآن كان بيد الروايات على ما فيها من وضع ودس وضعف!

ولنذكر هنا كيفية تجاوزهم للاعتراضات والعقبات التي وقفت أمام قول بعضهم بتحريف القرآن:

١ـ تأويلهم للآيات النافية للتحريف

ولم تستطع الآية الكريمة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] ثنيهم عما ادعوه لذهابهم إلى عدم حجية ظواهر القرآن بدعوى أن كلام الله تعالى أعز من أن تناله وتدركه عقولنا! فصار الظاهر من المتشابه الذي يوكل أمره إلى الله، والآية الكريمة من هذا النحو، فيجب أن يرجع إلى الروايات لمعرفة معناه، والروايات التي فيها ما فيها تقول: إن القرآن محرف، فيجب تأويل الآية المباركة!

وحتى لو قالوا بحجية الظاهر فقد نوقشت دلالة ظاهر الآية الكريمة على حفظ القرآن من التحريف، فقال أحدهم:

وفيه أنّ كون أصل القرآن الذي نزل به الروح الأمين على خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم محفوظا عند الأئمة الذين هم خزّان علم الله وكهوف كتبه، يكفي في صدق الآية ولا دلالة فيها على كون ما بأيدينا محفوظا كما لا يخفى، مضافا إلى احتمال أن يكون المراد أنه سبحانه يحفظه إلى آخر الدهر، بأن بعث جماعة يحفظونه ويدرسونه ويشهرونه بين الخلق، فتحفظه الأمة، وتناولته الأيدي قرنا بعد قرن إلى يوم القيامة، لقيام الحجة به على الخلق وكونه معجزة النّبوة. وهذا كله بعد الغضّ عن رجوع الضمير في ﴿لَهُ﴾ إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإلا ـ كما ذهب إليه الفرّاء ـ فيسقط

(١) الحجر: ٩.

الاستدلال رأساً، قال ابن الأنباري: لما ذكر الله الإنزال والمنزِّل والمنزَّل دلّ ذلك على المنزَّل عليه، فحسنت الكناية عنه لكونه أمرا معلوماً، كما في قوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[1]، فإن عود الضمير إلى القرآن مع عدم تقدّم ذكره لكونه معلوما من المقام.

توجيههم الأول هو ما اعتمدوا عليه، فان ظاهر الآية غاية ما يدل عليه هو تعهد الله عزّ وجلّ بصيانة القرآن من التحريف، ولكنها ساكتة عن شخص هذا القرآن والمصحف الذي تكفل المولى بحفظه، فلا يلزم من التسليم بدلالة الآية على صيانة القرآن من التحريف أن يكون هذا الحفظ لجميع مصاحف المسلمين، بل يكفي حفظ القرآن عند إمام المسلمين وقائدهم حتى يتحقق عنوان الحفظ في الآية الكريمة، وعلى قولهم يكون الله عزّ وجلّ قد تعهد بحفظ القرآن عند المستودع للشريعة وهو الإمام المعصوم في كل زمان ففي أول الأمر كان عند الإمام علي عليه السلام ومنه إلى الحسن ثم الحسين. وهكذا إلى أن استقر الآن عند صاحب العصر الإمام المهدي عليه وعليهم السلام، والآية أجنبية عن التعهد بحفظ القرآن عند جميع الناس وفي كل مصاحف المسلمين، فلا تعارض بين روايات التحريف والآية الكريمة.

وكذا لم تثنهم الآية الكريمة: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2]. عن مدعاهم، فقالوا رداً على من استدل بالآية

---

(١) القدر: ١.

(٢) فصلت: ٤٢.

على أن ورود التحريف فيه يعني إتيانه الباطل:

وفيه أن المراد بالآية أنّه ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل، بل أخباره كلّها موافقة لمخبراتها، رواه الطبرسي في مجمع البيان عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وفي تفسير القمي عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ من قِبل التوراة ولا من قِبل الإنجيل والزبور ﴿وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ لا يأتيه من بعده كتاب يبطله.

وهكذا لم يثبت القرآن الكريم صيانة القرآن من التحريف في نظرهم وصار القول الفصل للروايات.

٢ ـ تأويلهم للروايات النافية للتحريف

وفي المقابل توجد بعض الروايات التي يلزم من الأخذ بظاهرها نفي التحريف عن القرآن، كالروايات التي تأمر بعرض الأخبار المنسوبة لأهل البيت عليهم السلام على القرآن، فما وافق القرآن قاله أهل البيت عليهم السلام، وما خالفه يضرب به عرض الجدار، وسنرى أن هذه الروايات صريحة في كون القرآن هو القيّم والميزان لتمييز صحة الرواية من سقمها، بعد علم أهل البيت عليهم السلام بكثرة الكذب والافتراء عليهم، فلم يكن إمامٌ إلاّ وله كذاب يكذب عليه، كما ورد في الرواية، فلا ريب في وجود كثير من الزخرف الملبس والباطل المموه، وهو وليد الوضع والاختلاق، ولكن بعض الأَخبارية قاموا بتأويل الروايات النافية للتحريف وصرفها عن ظاهرها لتتوافق مع روايات التحريف! وهاك نبذة مما أوّلوه على خلاف ظاهره ليتسنى

لهم التوفيق بينها وبين روايات التحريف:

عن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كل شيء مردود إلى كتاب الله والسنة، **وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف.**

عن كليب بن معاوية الأسدي: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **ما أتاكم عنا من حديث لا يصدقه كتاب الله فهو باطل.**

عن الهشامين جميعا وغيرهما **قال: خطب النبي صلى الله عليه وآله فقال: أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف القرآن فلم أقله.**

عن أيوب: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **إذا حدثتم عني بالحديث فأنحلوني أهنأه وأسهله وأرشده فان وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن لم يوافق كتاب الله فلم أقله** [1].

وحدثني الحسين بن أبي العلاء أنه حضر ابن أبي يعفور في هذا المجلس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف يرويه من يثق به، فقال: **إذا ورد عليكم حديث فوجدتموه له شاهد من كتاب الله أو من قول رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلا فالذي جاءكم به أولى.**

عن النوفلي عن السكوني: عن أبي عبد الله عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: **إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نورا، فما وافق كتاب الله فخذوا به وما خالف كتاب الله فدعوه.**

---

(١) المحاسن١: ٢٢٠، ح١٢٨ و١٢٩و١٣٠.

عن هشام بن الحكم: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ـ في خطبة بمنى أو مكة ـ: **يا أيها الناس ما جاءكم عني يوافق القرآن فأنا قلته، وما جاءكم عني لا يوافق القرآن فلم أقله.**

عن محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: **يا محمد ما جاءك في رواية من بر أو فاجر يوافق القرآن فخذ به، وما جاءك في رواية من بر أو فاجر يخالف القرآن فلا تأخذ به.**

عن سدير قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: **لا تصدق علينا إلاّ بما يوافق كتاب الله** وسنة نبيه صلى الله عليه واله.

عن الحسن بن الجهم عن العبد الصالح عليه السلام قال: **إذا كان جاءك الحديثان المختلفان فقسهما على كتاب الله وعلى أحاديثنا، فإن أشبههما فهو حق، وإن لم يشبههما فهو باطل** (١).

وهذه الروايات تتصادم مع القول بتحريف القرآن، إذ من غير المعقول أن يُجعل المحرف والمتلاعب به ميزانا لبيان صحة الأخبار وسلامتها من التحريف، وكذا الحال في حديث الثقلين المتواتر الذي أُمِر المسلمون به بالتمسك بالقرآن والعترة؛ لأن من تمسك بهما عصم من الضلالة، ومن غير

---

(١) بحار الأنوار ٢: ٢٤٢، ح٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥١، ملاحظة: رواية ابن أبي يعفور ورواية الحسن بن جهم يستفاد منهما جعل السنة في عرض القرآن في كونهما قيمين على الرواية وهذا لا مانع منه؛ لأن لحاظ الإمام عليه السلام إلى السنة القطعية لا إلى مطلق الروايات حتى يلزم الدور.

المعقول أن نعصم من الضلالة مع تمسكنا بالمحرف والمبدل!، ولكن كل هذا لم يُجْدِ نفعا عندهم، فقد قال السابق عن الاستدلال بحديث الثقلين:

أما الطائفة الأولى فلا دلالة فيها على المُدعى أصلا؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أمرنا باتباع الكتاب والعرض عليه، ولم يتطرق عليه تحريف يومئذ، كما أمرنا باتباع أهل بيته وعترته وأخذ الأحكام عنهم والاقتباس من أنوارهم، وإنما طرأت السوانح بعدما اختار الله سبحانه له صلى الله عليه وآله وسلم لقاءه فمنع المكلفون على أنفسهم اللطف بسوء اختيارهم، وغيّروا كتاب الله ونبذوه وراء ظهورهم، كما تركوا العترة وصاروا سببا لاعتزالهم وتشريدهم إلى أن انتهى الأمر إلى الغيبة الكبرى، فكما أن غيبة الإمام عليه السلام واعتزال الأئمة وقصور اليد عن التمسك بهم وأخذ الأحكام عنهم الناشئ من سوء فعل المكلفين لا منافاة له مع أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسك، فكذلك قصور اليد عن اتباع القرآن المنزل على ما هو عليه لا ينافي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باتّباعه والتمسك به[1]، بل نقول: إن أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن إلاّ لأجل أن لا يفعلوا في كتاب الله ما فعلوه، وأن لا يقصّروا في حقّ الآل ما قصّروا.

---

(١) هذا قياس مع الفارق؛ لأن عدم الوجود الظاهر والمشاهد لأئمة أهل البيت عليهم السلام لا يمنع من التمسك بهم، بل يكفي الرجوع لكلماتهم واقتفاء سننهم، كما أن الكل يدعي اقتفاء سنن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم مع أنهم لم يروا له شخصا، بخلاف القول في القرآن فإن دعوى التحريف فيه مانعة من التمسك به.

وقال ردا على الروايات التي تأمر بعرضها على القرآن: وأما الطائفة الثانية فلا دلالة فيها أيضا؛ لأنّا نقول: إن الأئمة عليهم السلام إنما أمرونا بالرجوع إلى هذا الكتاب الموجود بأيدينا مع ما هو عليه من التحريف والنقصان لأجل التقية والخوف على أنفسهم وشيعتهم، فيكون ما استفدناه حكماً ظاهرياً بالنسبة إلينا فافهم (١).

وردّ دلالة روايات العرض بوجه آخر وهو: إن أهل بيت العصمة سلام الله عليهم لعلمهم بعدم طرو التحريف على آيات الأحكام رخصونا في الرجوع والعرض، فبملاحظة ترخيصهم يحصل لنا القطع بكونها محفوظة عن الخلل أو أنهم رخّصونا في ذلك؛ لعلمهم بأنّه ليس في الساقط ما يرجع إليه أو يعرض عليه إلاّ وفي الثابت ما يقوم مقامه (٢).

وعلى هذا فلا قرآن يثبت عندهم صيانة القرآن من التحريف ولا الروايات تثبت ذلك(٣)، وكثير من الروايات في كتب أهل لا إله إلاّ الله من

---

(١) وهذا غير مقبول؛ لأن الأصل عدم التقية وخلاف الأصل يحتاج إلى دليل، ثم إن الروايات: تقول ما خالف كتاب الله فاضربوا به عرض الجدار، وأين التقية في ذلك؟! وهل أهل البيت عليهم السلام يخالفون ما بأيدينا من القرآن حتى يقال: إن الأمر بموافقته من موارد التقية؟!

(٢) وما احتمله هنا مجرد ظن لا يغني من الحق شيئا، ويلزمه الإتيان بالدليل عليه.

(٣) ليس من الغريب ألا تصلنا روايات تنص على عدم تحريف القرآن، فلا تجد لا من طرق الشيعة ولا من طرق السنة مثل هذه الروايات؛ لبداهة كونه محفوظا من التحريف الذي كان يغني عن ذكره، فمن غير المعقول أن يستغرب مثلا من عدم وجود رواية عن إمام معصوم ⬅

أهل السنة والشيعة تقول بتحريف القرآن، فلا عجب إن قالوا بوقوع التحريف في كتاب الله عزّ وجلّ!

تنكيل مراجع الشيعة وأكابرهم بمن شذ وقال بتحريف القرآن

تواترت صولات مراجع الشيعة وتتابعت اعتراضات أعلامهم وهاجت من كل حدب وصوب في وجه من شذ وقال بتحريف القرآن، فما ترى عيناك أحدا تعرض لحجية ظواهر القرآن منهم إلاّ وذكر مصيبة تحريف القرآن

يحدد فيها اتجاه قبلة المسلمين في الكوفة! والأمر ظاهر، لذا فإن شهرة القضية وبداهتها تجعل النص عليها سخيفا، والدليل عليه عدم وجود أية رواية عند أهل السنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تثبت تعهد الله عزّ وجلّ بحفظ كتابه، أو حتى رواية واحدة عن صحابي يقول: إن القرآن سليم من التحريف ولم يسقط منه شيء، وأما روايات التحريف التي جاءت عن الصحابة فهي زرافات ومجاميع، وبهذا نقف على جهل بعض الوهابية الذين يطلبون رواية واحدة عند الشيعة تثبت صيانة القرآن من التحريف!، قال الوهابي (عثمان.خ) في شريطه: (ثم إن روايات التحريف ينقلونها عن المعصومين عندهم بينما الإنكار فلا يروون منه شيئا عن المعصومين)، وسيتضح بعد قليل كذب قوله الأخير بإذنه تعالى، ولكن السؤال هو لماذا لا يحضر لنا الوهابيون رواية واحدة في صيانة القرآن من التحريف عمن قوله حجة عندهم وهو قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!، وقد سمعت بعض مشايخ الوهابية يطلب من أحد عوام الشيعة رواية عن إمام معصوم تثبت صيانة القرآن من التحريف فنقول: لماذا لا تأتونا أنتم بقول لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!

والـرزية الـتي منيت بـها الطائفة على يد هؤلاء النفر، وهم رضوان الله تعالى علـيهم مـا بـين مسفه للرأي ومتحسف لهذا الخطب الجلل، خاصة حينما طمَّ الأمـر واتسـع الخـرق وزيـد للـنار حطب بتأليف المحدث النوري كتابه فصل الخطـاب الـذي لملم فيه شتات الأخبار والروايات التي أعرضت عنها الطائفة مـنذ أَلـف سـنة، فحشى الكتاب بأي رواية وجد فيها أدنى إشارة على وقوع الـتحريف ولـو بـتكلفات بعـيدة، وعندها قامت دنيا الشيعة ولم تقعد، وثار المـراجع والعـلماء في وجه المؤلف ونُدد بالكتاب وطعن فيه، بل هاجوا على المطبعة أيضا، وكان حديث الساعة بين الأعلام ومحلا لاستنكارهم وسخطهم، وهذه الرسالة شاهد تاريخي يحكي لنا حال الشيعة حينما علموا بصدور ذلك الكتاب والباطل الذي حواه:

قـد أسلفنا تواجد الشيخ النوري نفسه في وحشة العزلة منذ أن سلك هـذا الطـريق الشـائك، إذ وجد من أقطاب الطائفة متفقة على خلاف رأيه، وكم حاول العثور على رفقة من مشاهير العلماء ولكن من غير جدوى، وقد أحسّ الرجل من أول يومه بشَنَعات ومَسبّات سوف تنهال عليه من كلّ صوب ومكان، وبالفعل قد حصل! ووقع في الورطة التي كان يخافها.

يحدثـنا السـيد هـبة الديـن الشهرسـتاني ـ وهو شاب من طلبة الحوزة العلمـيّة بسـامراء عـلى عهد الإمام الشيرازي الكبير ـ عن ضجّـةٍ ونعـراتٍ ثارت حول الكتاب ومؤلّفه وناشره يومذاك، يقول في رسالة بعثها تقريظاً على رسـالة الـبرهان الـتي كتـبها الميرزا مهدي البروجردي بقم المقدّسة ١٣٧٣ هـ. يقول فيها: كم أنت شاكر مولاك إذ أولاك بنعمة هذا التأليف المنيف، لعصمة

المصحف الشريف عن وصمة التحريف، تلك العقيدة الصحيحة التي آنست بها منذ الصغر أيّام مكوثي في سامراء، مسقط رأسي، حيث تمركز العلم والدين تحت لواء الإمام الشيرازي الكبير، فكنت أراها تموج ثائرة على نزيلها المحدث النوري بشأن تأليفه كتاب (فصل الخطاب)، **فلا ندخل مجلساً في الحوزة العلمية إلاّ ونسمع الضجّة والعجّة ضدّ الكتاب ومؤلّفه وناشره، يسلقونه بألسنة حداد.**

وهكذا هبّ أرباب القلم يسارعون في الردّ عليه ونقض كتابه بأقسى كلمات وأعنف تعابير لاذعة، لم يدعوا لبثّ آرائه ونشر عقائده مجالاً ولا قيد شعرة [1].

وهنا نذكر بعض كلمات الأعلام في ذم فعل المؤلف والنيل من ذلك الكتاب:

قال الإمام الحجة البلاغي رضوان الله تعالى عليه في (آلاء الرحمان):

هذا وإن المحدث المعاصر جهد في كتاب (فصل الخطاب) في جمع الروايات التي استدل بها على النقيصة وكثر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل على الأئمة عليهم السلام في الكتب، كمراسيل العياشي وفرات وغيرها، مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد، وفي الجملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التنافي والتعارض، وهذا المختصر لا يسع بيان

---

(١) صيانة القرآن من التحريف للمحقق الشيخ معرفت حفظه الله: ١١٥.

النحوين الأخيرين. هذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم إما بأنه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب، يعرف حديثه وينكر ويروي عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثا واحدا، وأنه معروف بالوقف، وأشد الناس عداوة للرضا عليه السلام، وأما أنه كان غاليا كذابا، وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ومن الكذابين، وأما بأنه فاسد الرواية يرمى بالغلو.

ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئا، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن ننزلها على مضامينها...[1]

ثم ذكر بعض موارد التكلف الواضح لإثبات التحريف، وهو في واقعه تفسير وتنزيل.

ما ذكره الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه وعطر الله مرقده في كتابه (أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية) قال:

وأزيدك وضوحا: أنه لو كان الأمر كما توهّم صاحب (فصل الخطاب) الذي كان ما كَتَبَهُ لا يفيد علماً ولا عملاً، وإنّما هو إيراد روايات ضعاف، أعرض عنها الأصحاب وتنزّه عنها أولوا الألباب من قدماء أصحابنا كالمحمّدين الثلاثة المتقدمين رحمهم الله[2].

---

(١) مقدمة تفسير آلاء الرحمان.

(٢) ثقة الإسلام الشيخ **محمد** بن يعقوب الكليني، المحدث الشيخ **محمد** بن علي بن بابويه

هـذا حـال كتـب روايـته غالـبا كالمسـتدرك، **ولا تسـأل عن سائر كتبه المشحونة بالقصص والحكايات الغريبة التي غالبها بالهزل أشبه منه بالجد،** وهو رحمـه الله شـخص صـالح متتـبع، إلاّ أنّ اشـتياقَـه لجمـع الضـعاف والغرائـب والعجائـب ومـا لا يقبـلها العقـل السـليم والرأي المستقيم، أكثرُ من الكلام الـنافع، **والعجب من معاصريه من أهل اليقظة! كيف ذهلوا وغفلوا حتّى وقع ما وقع مـمّا بـكت عـليه السماوات، وكادت تـتدكدك على الأرض؟!** [1].

ولا ريـب أن تلك المباني أركبتهم الصعب تسليما للخبر بلا عرض أو نظـر، فكـان من المحتم على من يتصدى لرفع هذه الفرية عن القرآن أن يجتث تلـك المـباني الفاسـدة الـتي ارتكـزوا علـيها، لا أن يُغـير عـلى النتيجة فيبدأ بالصياح والعويل! فالنقاش لا يتم في تحريف القرآن وإنما في مبانيهم ومقدمات اسـتدلالاتـهم الـتي أملـت عليهم تحريف القرآن، إذ لو قبِل أي رجل مبانيهم سيكون تحريف القرآن نتيجةً حتمية.

وسـوف نختـم هـذا المبحـث ببقية أقوال مراجع الشيعة الذين ركب في سـفينة كـل واحـد مـنهم الآلاف المؤلفة من الشيعة، وقادوا الجم الغفير على عواتقهـم في القول والعمل، ويقتفي جماهير الشيعة أثرهم ويميلون حيث مالوا ويـرون قولهـم هو الفصل في المسألة، وسنعلم كيف نفوا شبهة التحريف جملة وتفصـيلا عـن المذهـب، ونحمـد الله أن لا أحـد مـن مـراجع الطائفة على مر

الصدوق، رئيس الطائفة المحقة الشيخ **محمد** بن الحسن الطوسي قدس الله أسرارهم.

(١) أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية ١: ٢٤٣ـ ٢٤٧.

السنين قال بتحريف القرآن، وهذا كاف لتوضيح شذوذ الرأي وضآلة عدد قائليه.

أين الافتراء إذن؟!

وبعد هذه المقدمات يتضح لأهل الإنصاف والشرف أن ما يقوم الوهابية به من نشر كتيباتهم السخيفة في الأسواق، وما يتناجون به في أوكارهم من أن تحريف القرآن من عقائد الشيعة هو عين الافتراء والكذب على جمهور الشيعة وسوادهم الأعظم، وهو خلط للأوراق وتضليل للبسطاء والسذج ناهيك عن أن هذا الافتراء لا موضوع له اليوم؛ لأن كل الشيعة الإمامية في عصرنا يقولون بسلامة القرآن من التحريف ولا أحد منهم يدعي التحريف ومن قال منهم بذلك قبل مئات السنين هم عشرة ونيف في قبال آلاف الألوف وليت شعري كيف ينسب للملايين من الشيعة رأي شذ به عشرة ونيف بعد أن انتفض لهم المراجع والعلماء من جمهرة الشيعة بالرد والتنكيل؟!

فإن كان نسبة ما شذ به البعض إلى الكل هو ميزان الوهابية العادل فليشد الشيعة همّتهم بنشر أقوال علماء أهل السنة الشاذة ويلزموا الجميع بها، وبنفس ميزان الوهابية!

فنلزم جميع علماء أهل السنة باعتقاد جلوس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجانب الله عزّ وجلّ على عرشه، خاصة أن هذا الاعتقاد قد نقل فيه موافقة الكثير من علمائهم[1].

---

(١) كما ذكره ابن القيم الجوزيّة في بدائع الفوائد ٤: ٣٩ـ٤٠ (قال القاضي: صنف المروزي كتابا

في فضيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر فيه إقعاده على العرش، قال القاضي: وهو قول أبي داود، وأحمد بن أصرم، ويحيى بن أبي طالب، وأبي بكر بن حماد، وأبي جعفر الدمشقي، وعياش الدوري وإسحاق بن راهويه، وعبد الوهاب الوراق، وإبراهيم الأصبهاني وإبراهيم الحربي، وهارون بن معروف، ومحمد بن إسماعيل السلمي، ومحمد بن مصعب العابد، وأبي بكر بن صدقة ومحمد بن بشر بن شريك، وأبي قلابة، وعلي بن سهل، وأبي عبد الله بن أبي عبد النور وأبي عبيد، والحسن بن فضل، وهارون بن العباس الهاشمي وإسماعيل بن إبراهيم الهاشمي ومحمد بن عمران الفارسي الزاهد، وحمد بن يونس البصري وعبد الله بن الإمام أحمد والمروزي، وبشر الحافي، قلت ـ ابن القيم ـ: وهو قول ابن جرير الطبري، وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير، وهو قول أبي الحسن الدارقطني ومن شعره فيه ...) انتهى.

ومن شدّة تعصب الحنابلة لهذا القول تعرّضهم للإمام الطبري بالضرب والأذى؛ لأنه أنكر هذا الأمر وقال لهم:

سبحان من ليس له أنيس وما له على العرش جليس

فرموه بمحابرهم وحصّبوا داره بالحجارة وجاءت الشرطة للتفريق! والحادثة مذكورة في معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٨: ٥٧ـ٥٩ وكتب الحنابلة هذه الأبيات على باب الطبري ردا عليه

لأحمد منزل لا شك عالٍ ... إذا وافى إلى الرحمن وافد

فيدنيه ويقعده كريما على ... رغم لهم في أنف حاسد



أو نقول: إن كل أهل السنة يعتقدون أن الله عزّ وجلّ يستطيع أن يركب على ظهر بعوضة فتحمله وتطير به؟!(١)

أو نحمّل أهل السنة رأي الوهابية في أن التنويم المغناطيسي شرك بالله!(٢)

على عرش يغلّفه بطيب ... على الأكباد من باغ وعاند

له هذا المقام الفرد حقا ... كذلك رواه ليث عن مجاهد

أقول: وكأن الله عزّ وجلّ له عرش كعرش هرقل أو كسرى يجلس بجانبه من يشاء!!

(١) هذا ما قاله إمام السلف عثمان بن سعيد الدارمي، صاحب السنن المعروفة بسنن الدارمي حيث تجرأ وتفوه بهذا التجسيم في رده على المريسي، نقلا عن كتاب عقائد السلف: ٤٤٣ وقد بلغنا أنهم ـ الملائكة ـ حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه، ضعفوا عن حمله واستكانوا وحنوا على ركبهم حتى لقنوا (لا حول ولا قوة إلاّ بالله) فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته، ولولا ذلك ما استقل به العرش، ولا الحملة ولا السماوات ولا الأرض ولا من فيهن. **ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السماوات السبع؟!**، وكيف تنكر أيها النفاج أن عرشه يقلّه والعرش أكبر من السماوات السبع والأرضين السبع)).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ١: ٣٤٨: (التنويم المغناطيسي ضرب من ضروب الكهانة باستخدام جني حتى يسلطه المنوِّم على المنوَّم؛ فيتكلم بلسانه ويكسبه قوة على بعض الأعمال بالسيطرة عليه، إن صدق مع المنوم وكان طوعا له مقابل ما يتقرب به المنوِّم إليه ويجعل ذلك الجني المنوَّم طوع إرادة المنوِّم بما يطلبه من الأعمال أو الأخبار بمساعدة

أو نحملهم رأي الوهابية في أن كتابة الآيات كالبسملة أو سورة التوحيد أو آية الكرسي وتعليقها على الحائط ذريعة من الشرك وبدعة محرمة![1]

الجني له إن صدق ذلك الجني مع المنوم، وعلى ذلك يكون استغلال التنويم المغناطيسي واتخاذه طريقا أو وسيلة للدلالة على مكان سرقة أو ضالة أو علاج مريض أو القيام بأي عمل آخر بواسطة المنوم غير جائز، **بل هو شرك**، لما تقدم، ولأنه التجاء إلى غير الله فيما هو من وراء الأسباب العادية التي جعلها سبحانه إلى المخلوقات وأباحها لهم).

أقول: لو سمي الأطباء النفسيون بالكهنة كان مناسبا لهذه الفتوى!

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٤: ٤٧ـ٤٨ (اطلعت اللجنة على الخرق الثلاث (العلاقات) فوجدت أن إحداها قد كتب عليها البسملة، وقوله تعالى **﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾** (البقرة: ١٤٤)، وقوله **﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾** (النمل: ١٩) وفيها صورة الكعبة وصورة لرجال ونساء في المطاف، وفي الثانية: البسملة وسورة الفاتحة ودعاء ولفظ الجلالة واسم محمد صلى الله عليه ـ وآله ـ وسلم وأسماء الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بازاء لفظ الجلالة، وصورة المسجد الأقصى. وتطبيقا لما تقدم... لا يجوز اتخاذ هذه الخرق ولا تعليقها في البيوت أو المدارس أو النوادي أو المحلات التجارية ونحوها زينة لها أو تبركاً بها مثلا، للأمور التالية:

١ ـ لما في ذلك من الانحراف بالقرآن عما أنزل من أجله من الهداية والموعظة الحسنة والتعبد بتلاوته ونحو ذلك.

٢ ـ لمخالفتها ما كان عليه النبي صلى الله عليه ـ وآله ـ وسلم وخلفاؤه الراشدون رضي

أو ندعـي أن من صفات الله عزّ وجلّ عند أهل السنة الضحك والهرولة لأن شـيخ الوهابـية ابن باز يعتقد أن ربه يهرول ويضحك!!، وأوضح منه قول أحد أئمتهم أن الله ـ والعياذ بالله ـ يهرول فوق عرشه وهي صفة قديمة!![1]

الله عنهم فإنهم لم يكونوا يفعلون ذلك، والخير كل الخير في اتباعهم لا في الابتداع.

٣ـ سـد ذريعـة الشرك والقضاء على وسائله من الحروز والتمائم وإن كانت من القرآن لعمـوم حديـث الـنهي عـن ذلـك، ولا شـك أن تعليق هذه الخرق وأمثالها يفضي إلى اتخاذها حروزا لصيانة ما علقت فيه، كما دل على ذلك التجربة وواقع الحال ...)،

ولا أدري إذا كانت دور المسلمين بل حتى مساجد الوهابية ودور عبادتهم مليئة بالبدعة فمن من المسلمين ليس بمبتدع!

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٣: ١٩٦: (س: هل لله صفة الهرولة؟ ج: نعم، على نحو ما جاء في الحديث القدسي الشريف على ما يليق به قال تعالى: إذا تقرب إليّ العبد شـبراً تقربت إليه ذراعاً وإذا تقرب إليّ ذراعاً تقربت منه باعاً وإذا أتاني ماشياً أتيته **هرولة**. رواه البخاري ومسلم).

قـال إمامهم الدارمي في رده على المريسي، كما نقلت في كتاب عقائد السلف: ٤٧٩: (لا نسلم أن مطلق المفعولات مخلوقة، وقد أجمعنا واتفقنا على أن الحركة والنزول والمشي والهرولة عـلى العـرش، وإلى الـسـماء قديـم، والرضى والفرح والغضب والحب والمقت كلها أفعال في الـذات للـذات وهي قديمة)، أقول لا أدري كيف صارت الهرولة قديمة وهي تحدث، عند تقرب الله لعباده؟!!

وفي نفس الجزء من فتاوى اللجنة الدائمة: ٢٠٦ (س: ما معنى قوله صلى الله عليه [وآله]

أو نقـول إن أهـل السنة يعتقدون أن من سكن في الطابق الأعلى أقرب إلى الله عزّ وجلّ ممن سكن في الطابق الأسفل!![1]

أو أن أهل السنة يحكمون بحرمة التوسل أو دعاء الله عزّ وجلّ بحق وبجاه الأنبياء والصالحين بعد وفاتهم، فقط لما شذ به ابن تيمية وأذنابه من

وسلم: يضحك الله من رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة. متفق عليه؟ ج: لفظ الحديث: يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد. انتهى، **وهو يدل على إثبات صفة الضحك لله تعالى** كما يليق بجلاله وعظمته لا يشابه خلقه في شيء كما قال سبحانه: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾. انتهى.

قال تعالى ﴿**سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا**﴾ (الإسراء: ٤٣).

(١) قال إمامهم عثمان بن سعيد الدارمي صاحب السنن، في رده على المريسي: (ثم أكد المعارض دعواه في أن الله في كل مكان بقياس ضل به عن سواء السبيل، فقال: ألا ترى أنه من صعد الجبل لا يقال أنه أقرب إلى الله. فيقال لهذا المعارض المدعي ما لا يعلم به: **من أنبأك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفله؟!، لأنه من آمن بأن الله فوق عرشه فوق سماواته علم يقينا أن رأس الجبل أقرب إلى السماء من أسفله وأن السماء السابعة أقرب إلى عرش الله من الخامسة ثم كذلك إلى الأرض.**

كذلك روى إسحاق بن ابراهيم الحنظلي **عن ابن المبارك أنه قال: رأس المنارة أقرب إلى الله من أسفلها. وصدق ابن المبارك**؛ لأن كل ما كان إلى السماء أقرب كان إلى الله أقرب)، نقلناه بالنص من كتاب عقائد السلف: ٤٥٨.

الوهابية، وقد قال شيخهم ابن باز: إن هذا العمل بدعي محدث ووسيلة من وسائل الشرك القريبة![1]

(١) الموسوعة الفقهية ١٤: ١٦١، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت: (التوسل بالنبي بعد وفاته: اختلف العلماء في مشروعية التوسل بالنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بعد وفاته كقول القائل: اللهم إني أسألك بنبيِّك أو بجاه نبيك أو بحق نبيك، على أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية ومتأخرو الحنفية، وهو المذهب عند الحنابلة إلى جواز هذا النوع من التوسل، سواء في حياة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أو بعد وفاته.

القول الثاني: مكروه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي محمد.

القول الثالث: ذهب تقي الدين بن تيمية وبعض الحنابلة من المتأخرين إلى أن التوسل بذات النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لا يجوز).

هذا النقل باختصار مع حذف الأدلة.وجاء في خاتمة المبحث قول لابن تيمية يرد فيه على من يكفر المسلمين في هذه المسألة الخلافية: (ثم يقرر ابن تيمية إن هذه المسألة خلافية وأن التكفير فيها حرام وإثم).

ويقول بعد ذكر الخلاف في المسألة: ولم يقل أحد، إن من قال بالقول الأول فقد كفر، ولا وجه لتكفيره، فإن هذه المسألة خفية ليست أدلتها جلية ظاهرة، والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو بإنكار الأحكام المتواترة والمجمع عليها ونحو ذلك. بل المكفر بمثل هذه الأمور يستحق من غليظ العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله من المفترين على الدين، لاسيما مع قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((أيما رجل قال لأخيه: يا كافر فقد باء به أحدهما)).

أو نشيع أن من عقائد أهل السنة أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المكلف بفعل ما هو مكروه في حد ذاته، ولا يخلو ارتكابه من نوع جريمة ويأتي عمر بن الخطاب فيصلح بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أفسده النبي في أمته ويؤجر عمر على ذلك!(1)

رابعاً: التوسل بالصالحين من غير النبي: لا يخرج حكم التوسل بالصالحين من غير النبي عما سبق من الخلاف في التوسل به صلى الله عليه [وآله] وسلم). اه

أقول: لاحظ كيف شذ ابن تيمية والوهابية بتحريم التوسل بالأنبياء والصالحين بعد وفاتهم مع أن كل من سبقه من الفقهاء يذهبون إلى جوازه، وأما فتوى ابن باز في كون هذا التوسل من البدع المحدثة في الدين يمكن مراجعتها في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ١: ١٥٣و٥٩٥، فإن كان (جمهور الفقهاء المالكية والشافعية ومتأخرو الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة) قد أجازوا البدعة، فمن من سلفهم الصالح ليس بمبتدع؟!

(1) بذل المجهود في حل أبي داود ١٩: ١٩٨ (باب فيمن تكنى بأبي عيسى) ط دار الكتب العلمية: (بسنده عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب ضرب إبنا له يكنى أبا عيسى وأن المغيرة بن شعبة يكنى بأبي عيسى فقال له عمر: أما يكفيك أن تكنى بأبي عبد الله!؟ فقال له: إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كناني!! فقال ـ عمر ـ: إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (!!!) وأنا في جلجتنا فلم يزل يكنى بأبي عبد الله حتى هلك).

قال في الشرح: (فقال عمر: إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. كتب مولانا محمد يحيى المرحوم في التقرير يعني بذلك ـ والله أعلم ـ أن من



أو ننسب لهم اعتقادا مفاده أن الأنبياء يهمون بمعصية الله، وأن بعض الأنبياء ليهم بالزنا ولا يردعه تهديد الله ووعيده فيضطر الله لإجباره على الكف والترك، وأن لا عفة للأنبياء![1]

الأمور ما هو مكروه في حد ذاته لا يخلو ارتكابه من نوع جريمة إلاّ أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم إنما فعلها لبيان الجواز لئلا تظن به الحرمة فيغتفر له ما فيه من صورة الإثم والذنب ظاهرا، بل ويثاب على ذلك. وليس هذا لغيره صلى الله عليه [وآله] وسلم).

أقول: كل هذه الطامات والمخازي تنسب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتلميع صورة ابن الخطاب وتصحيح عمله!

(١) وقد أخرجه عدة من حفاظهم وقال به جملة من مفسري التابعين، كما جاء في الدر المنثور ٤: ١٣: (أخرج عبد الرزاق والفارابي، وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، والحاكم، وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لما همت به تزينت ثم استلقت على فراشها **وهم بها وجلس بين رجليها وحل تبّانه** - سرواله - نودي من السماء: يا بن يعقوب لا تكن كطائر ينتف فبقي لا ريش له! **فلم يتعظ على النداء شيئا(!)** حتى رأى برهان ربه، جبريل عليه السلام في صورة يعقوب عاضاً على إصبعيه، ففزع **فخرجت شهوته من أنامله** فوثب إلى الباب فوجده مغلقا، فرفع يوسف رجله فضرب بها الباب الأدنى فانفرج له واتبعته فأدركته فوضعت يديها في قميصه فشقته حتى بلغت عضلة ساقه فألفيا سيدها لدى الباب.

وأخرج ابن جرير، وأبو الشيخ، وأبو نعيم في الحلية عن ابن عباس رضى الله عنهما انه سئل عن هم يوسف عليه السلام ما بلغ قال: **حلّ الهميان يعني السراويل وجلس منها مجلس**

أو نقـول إن الحـنابلة يقولون: من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم[1] لقول الإمـام أبي حاتم الحنبلي، ومن جانب آخر نشيع أن باقي أهل السنّة يكفّرون جميع الحنابلة، بسبب تكفير أبي بكر المقري لهم![2]

أو ننسـب لهم الحكم بكفر ابن تيمية لتكفير قضاة المذاهب الأربعة له حـين حرّم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد نودي عليه بدمشق أن من اعتقد عقيدة ابن تيمية حلّ دمه وماله[3].

أو نقـول: إن أهل السنة يكفّرون من وصف ابن تيمية بشيخ الإسلام؛ لما حكم به بعض علمائهم![4]

الخائن فصيح به: **يا يوسف لا تكن كالطير له ريش، فاذا زنى قعد ليس له ريش**).

وأخرج الطبري في تفسيره ١٦: ٢٦ ما قاله مجاهد بن جبر في نبي الله يوسف عليه السلام (**بأنه حل سرواله حتى وقع على إليته!**)، وكذلك القرطبي في تفسيره ٩: ١٦٦ بلفظ آخر (**حلّ السراويل حتى الإليتين (!!)**)، أهكذا يكون أنبياء الله؟! نعوذ بالله من غضبه.

(١) تذكرة الحفّاظ ٣: ٣٧٥.

(٢) شذرات الذهب ٣: ٢٥٢.

(٣) الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ١: ١٤٧. للمزيد انظر: ملحق رقم (١).

(٤) قال الشيخ عبد الله الغماري المغربي في هامش كتابه الرد على الألباني: (وقد ذكر أبو عبد الله عـلاء الديـن البخاري العجمي الحنفي المتوفى سنة ٨٤١هـ أن من أطلق على ابن تيمية شيخ الإسـلام، فهـو بهـذا الإطـلاق كافـر، انظر: الضوء اللامع ٩: ٢٩٢، ومراده بذلك من علم

أو أن أهـل السـنة لا يـرون وجـوب الحد على من زنى بأمه أو أخته أو أحـد محارمـه بعد عقده عليهن عالما بالحرمة! وعدم لزوم الحد على من استأجر امرأة ليزني بـها [١].

أو نشـيع بـين الناس أن أهل السنة يجوزون إعارة الفروج كما ذهب له بعض سلفهم الصالح من الصحابة والتابعين![٢]

بكلماته الكفرية واعتقاداته الضالة، ومع ذلك وصفه بهذا اللقب).

(١) المحلى بالآثار لابن حزم ١٢: ٢٠٠ مسألة٢٢٢٠ و: ١٩٦مسألة٢٢١٨، وفي طبعة دار الفكر ١١ : ٢٤٨ مسـألة٢٢١٠: (وأمـا من أسقط الحد في العمد في ذلك فانه إن طرد قوله لزمه المصير **إلى قـول أبـي حنـيفة في سـقوط الحـد عمـن تزوج أمه وهو يدري أنها أمه وأنها حرام وعمن تـزوج ابنته كذلك أو أخته كذلك، وتزوج نساء الناس وهن تحت أزواجهن عمدا دون طلاق ولا فسخ**).

وفي ١١: ٢٥٣_٢٥٤ مسـألة٢٢١٥: (وقـد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة: من تزوج أمه أو ابنته أو حريمته أو زنى بواحدة منهن ...

وقـال أبـو حنـيفة: لا حد عليه في ذلك كله، ولا حد على من تزوج أمه التي ولدته وابنته وأخته وجدته وعمته وخالته وبنت أخيه وبنت أخته عالما بقرابتهن منه، عالما بتحريمهن عليه، ووطئهن كلهن، فالولد لاحق به والمهر واجب لهن عليه، وليس عليه إلاّ التعزير دون الأربعين فقـط، وهو قول سفيان الثوري قال: فان وطئهن بغير عقد نكاح فهو زنا، عليه ما على الزاني من الحد).

(٢) المحلى طبعة دار الفكر ١١: ٢٥٧ مسألة ٢٢١٦ (من أحل لآخر فرج أمته): (قال أبو محمد رحمه



أو أن أهـل السـنة يجـيزون نظر الحمامي لعورات الرجال وتدليكها لهم بالنورة، لأن أبا حنيفة كان لا يرى به بأسا وكذلك ابن مقاتل(١).

الله ـ ابـن حـزم ـ: سـواء كانـت امـرأة أحلت أمتها لزوجها أو ذي رحم محرم أحل أمته لذي رحمـه أو أجـنبي فعـل ذلك، فقد ذكرنا قول سفيان في ذلك، وهو ظاهر الخطأ جدا؛ لأنه جعل الولـد مملوكـا لمـالك أمـه وأصـاب في هـذا، ثـم جعلـه لاحـق النسب بواطئ أمه وهذا خطأ فاحش)، وكذا في: ٢٥٧ـ٢٥٨ مسألة ٢٢١٧ (من أحل فرج أمته لغيره): (عن ابن جريج قال: اخـبرني عمـرو بـن ديـنار أنه سمع طاووسا يقول: قال ابن عباس: إذا أحلت امرأة الرجل أو ابنـته أو أخـته له جاريتها فليصبها وهي لها **فليجعل به بين وركيها**، قال ابن جريج: واخبرني ابـن طـاووس عـن أبيه انه كان لا يرى به بأسا وقال: هو حلال فان ولدت فولدها حر والأمة لامـرأته ولا يغرم الزوج شيئا، قال ابن جريج: واخبرني إبراهيم بن أبي بكر عن عبد الرحمن بـن زادويـه عـن طـاووس انه قال: **هو أحل من الطعام**، فان ولدت فولدها للذي أحلت لـه وهي لسيدها الأول. قال ابن جريج: واخبرني عطاء بن أبي رباح قال: كان يفعل، يحل الرجل وليدته لغلامه وابنه وأخيه وتحلها المرأة لزوجها، قال عطاء: وما أحب أن يفعل وما بلغني عن ثبت، قال: **وقد بلغني أن الرجل كان يرسل بوليدته إلى ضيفه**.

قـال أبـو محمـد رحمـه الله ـ ابـن حـزم ـ: **فهذا قول وبه يقول سفيان الثوري، وقال مالك وأصـحابه لا حـد في ذلـك أصلا**)، (قال أبو محمد رحمه الله: **أما قول ابن عباس فهو عنه وعن طـاووس في غاية الصحة**، ولكنا لا نقول به، إذ لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، ثم قام بالرد على بقية الأقوال).

(١) حاشـية ابن عابدين شرح فقه أبي حنيفة النعمان ٧: ١١٥: (لا بأس للحمامي أن يطلي عورة



أو ننسب لهم قول عائشة بجواز رضاع الرجل من المرأة الأجنبية كما صرّحت بذلك عدّة من الروايات وقبلها أكابر علمائهم(١)، حتى زاد ابن

غيره بالنورة. انتهى، لكن قال في الهندية بعد أن نقل عن التتارخانية أن أبا حنيفة كان لا يرى بأساً بنظر الحمامي إلى عورة الرجل، ونقل **أنه ما يباح من النظر للرجل من الرجل يباح المس**)، البحر الرائق لابن نجيم الحنفي ٨: ٢١٩ (وفي التتمة والإبانة **كان أبو حنيفة لا يرى بأسا بنظر الحمامي إلى عورة الرجل**، وفي الكافي وعظم الساق ليس بعورة، وفي الذخيرة وما جاز النظر إليه جاز مسه، **قال محمد بن مقاتل: لا بأس أن يتولى صاحب الحمام عورة إنسان بيده عند التنور إذا كان يغض بصره**)، وفيه ٧: ٩٦ قال: (وذكر الكرخي في الكبير **يختنه الحمامي**، وكذا ابن مقاتل **لا بأس للحمامي أن يطلي عورة غيره بالنورة**).

(١) أخرج مالك في الموطأ ٢: ٦٠٥ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: (عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير فقال: أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان قد شهد بدرا ـ إلى أن قال ـ فأخذت **بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أختها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وبنات أخيها أن يرضعن من أحبت أن يدخل عليها من الرجال** وأبى سائر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن لا والله!)، والكلام فيه شائع ذائع فكل من تعرض لرضاع الكبير من علمائهم في الفقه ذكر رأي عائشة، ولا بأس بنقل دفاع ابن حجر عن هذه البائقة المعيبة حينما قال في فتح الباري ٩: ١٤٩: (ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف لمحمد بن خليل الأندلسي في هذه المسألة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها الفتيا بذلك لكن لم يقع منها إدخال أحد من الأجانب بتلك الرضاعة، قال تاج الدين: ظاهر الأحاديث ترد عليه وليس



تيمية في الطنبور نغمة بمباركة هذا الفعل وتمجيده والحث عليه(١)، فما المانع من ارتقاء المنابر في المحافل، والإذاعة على الملأ ـ اقتداء بالوهابية ـ أن أهل السنة يدخلون الرجال الأجانب على نسائهم حتى يرضعنهم؟!

أو نكتب بسود المداد في كل البلاد أن أهل السنة يجوزون إتيان النساء في أدبارهن، بل إن علماءهم يفعلونه! (٢)



عندي فيه قول جازم لا من قطع ولا من ظن غالب، كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة، **فكانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحبت أن يدخل عليها ويراها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها، وإسناده صحيح وهو صريح فأي ظن غالب وراء هذا؟!** والله سبحانه وتعالى أعلم).

(١) طرب ابن تيمية على نغم هذه الفتوى، فقال: (ليس حديث سهلةالسابق ـ بمنسوخ ولا مخصوص بسالم ولا عام في حق كل أحد وإنما هو رخصة لمن كان حاله مثل حال سالم مع أبي حذيفة وأهله في عدم الاستغناء عن دخوله على أهله مع انتفاء الريبة، ومثل هذه الحاجة تعرض للناس في كل زمان. فكم من بيت كريم يثق ربه برجل من أهله أو من خدمه قد جرب أمانته وعفته وصدقه معه، **فيحتاج إلى إدخاله على امرأته وإلى جعله معها في سفر، فإذا أمكن صلته به وبها بجعله ولدا لهما في الرضاعة بشرب شيء من لبنها مراعاة لظاهر أحكام الشرع مع عدم الإخلال بحكمتها ألا يكون أولى؟!** بلى وان هذا اللبن ليحدث في كل منهما عاطفة جديدة). راجع تفسير المنار ٤: ٤٧٦ تفسير آية: **﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾**.

(٢) شرح معاني الآثار ٣: ٤٠. وللتوسع في الموضوع انظر: ملحق رقم (٢).

أو نقـول إن أهـل السـنة لا يجيزون نكاح الرضيعة أو الرضيع؛ لأن ابن شـبرمة وأبـا بكـر الأصـم قـالا بعـدم جواز ذلك، مخالفين به كل علماء أهل السنة![1].

أو نلزمهم برأي شاذ وافق به بعضهم الشيعة في عدم جواز وطء الزوجة الصـغيرة ومجامعـتها قـبل أن تـتم تسـع سنين، فننسب هذا الرأي لجميع أهل السـنة مـع أن جمهور علماء أهل السنة يجيزون وطء ومجامعة الصغيرة حتى وإن كـان عمـرها سنة واحدة شرط أن تطيق الجماع كأن تكون سمينة جسيمة ممتلئة باللحم [2].

أو نقول: إن أهل السنة لا يوجبون الحد على من يلوط بغلامه أو بغلام غـيره قياسـاً عـلى أمـته أو أخته من الرضاعة؛ لأن بعض علمائهم ذهب لهذا الرأي؟![3]

---

(١) السرخسي في المبسوط ٤: ٢١٢-٢١٤. وكذلك انظر: ملحق رقم (٣).

(٢) ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق ٣: ١٢٨. انظر: ملحق رقم (٤).

(٣) طـبقات الشـافعية الكـبرى ٤: ٤٣، ت٢٦٣: (أحمـد بـن علي أبو سهل الأبيوردي: **أحد أئمة الدنـيا عـلما وعمـلا**. ذكره الأديب أبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي في مختصر لطيف سماه نهـزة الحفـاظ ذكـر فـيه أنه عزم على أن يضع تاريخ لنسا وكوفان وجيران وغيرها من أمهات القرى بتلك النواحي، وأنه سئل في عمل هذا المختصر ليفرد فيه **ذكر الأئمة الأعلام ممن كان في العـلم مفزوعا إليه وفي الرواية موثوقا به، وقد طنت بذكره البلدان وغنت بمدحه الركبان،** كفضيل بن عياض ومنصور بن عمار وزهير بن حرب وذكر فيه جماعة من الأئمة، وأورد شيئا مـن حديـثهم وقـال في الشـيخ أبـي سـهل إذ ذكـره: **كان من أئمة الفقهاء.** سمعت جماعة من

وأكثر من ذلك، نقول إن علماء أهل السنة يكفّرون جميع المسلمين سنة وشيعة؛ لأن جميع المسلمين اليوم يعتقدون أن الشمس ثابتة لا تدور حول الأرض وإنما الأرض تدور حولها[1]، وذلك لأن شيخ الوهابية ابن باز يرى أن من قال بثبوت الشمس كافر حُلّ ماله ودمه وعرضه![2].

أصحابه يقولون: كان أبو زيد الدبوسي يقول: **لولا أبو سهل الأبيوردي لما تركت للشافعية بما وراء النهر مكشف رأس**، وحدثني أبو الحسن علي بن عبد الرحمان الحديثي وكان من أصحابه المبرزين في الفقه أنه سمعه يقول: كنت أتبزز في عنفوان شبابي فبينا أنا في سوق البزازين بمرو، رأيت شيخين لا أعرفهما، فقال أحدهما لصاحبه: **لو اشتغل هذا بالفقه لكان إماما للمسلمين. فاشتغلت حتى بلغت فيه ما ترى**.

التلوط بالغلام المملوك: ذكر القاضي الحسين في التعليقة أنه حكي عن الشيخ ابن سهل وهو الأبيوردي، كما هو مصرح به في بعض نسخ التعليقة، وصرح به ابن الرفعة في الكفاية: **أن الحد لا يلزم من يلوط مملوكاً له بخلاف مملوك الغير**. قال القاضي: **وربما قاسه على وطء أمته المجوسية أو أخته من الرضاع** وفيه قولان انتهى. **وهذا الوجه محكي في البحر والذخائر وغيرهما من كتب الأصحاب، لكن غير مضاف إلى قائل معين. وعلله صاحب البحر بأن ملكه فيه يصير شبهة في سقوط الحد. والذي جزم به الرافعي تبعا لأكثر الأصحاب أنه لا فرق بين مملوكه وغيره، نعم في اللواط من أصله قول أن موجبه التعزير. قال الرافعي: إنه مخرج من القول بنظيره في إتيان البهيمة، قال: ومنهم من لم يثبته**).

(١) الشمس متحركة مع المجموعة الشمسية في قلب المجرة، والمجرة متحركة كما هو حال غيرها من المجرات.

(٢) ذكرنا مقاطع من كتابه: (الأدلة النقلية والحسية على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان

أو نحمّل أهل السنة تحريم ابن باز لبس الكعب العالي للمرأة لأنه يعرضها للسقوط!!، وتحريم وضع المناكير لأنه يمنع وصول الماء في الوضوء والغسل إلى الأظافر[1]. إلى ما لا نهاية له من هذه المخازي التي شحنت بها كتب أهل السنة.

فهل هذا مقبول؟! حاشا لله، شيعة أهل البيت عليهم السلام ليسوا كالوهابية الذين يفترون على أهل لا إله إلاّ الله في كل فينة وأخرى، يحمّلون

الصعود إلى الكواكب) في ملحق رقم (٥).

(١) فتاوى ابن باز: ١٢٥، وهي في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم ١٦٧٨: (لبس الكعب العالي لا يجوز لأنه يعرض المرأة للسقوط، والإنسان مأمور شرعاً بتجنب الأخطار، بمثل عموم قول الله: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥). وقوله: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ﴾ (النساء: ٢٩). كما أنه يظهر قامة المرأة وعجيزتها (!!) بأكثر مما هي عليه، وهذا تدليس وإبداء لبعض الزينة التي نهيت عن إبدائها المرأة المؤمنة بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ (النور: ٣١)، أما المناكير فلا تجوز لما فيها من منع وصول الماء في الوضوء والغسل إلى الأظافر).

أقول: على فتوى ابن باز يحرم ركوب السيارات والطائرات والدراجات وغيرها من الأمور التي هي أخطر من لبس الكعب العالي بكثير!!، ثم لماذا يحرم المناكير على من كانت في عادتها الشهرية؟!، أو على غيرها ممن تزيله قبل الوضوء والغسل؟!

الجمهرة رأي القلة وينسبون الشواذ للكل، فأقرب به للخداع والدجل.

نعم، إن الحقيقة التي يقبلها الشيعة ولا مجال لإنكارها، هي القول: إن فلاناً قال بالتحريف من علماء الشيعة وفلاناً قال بالتحريف من سلف أهل السنة ـ كما سيأتي بيانه ـ لا أن يقال: عقيدة الشيعة هي أن القرآن محرف!

هل القول بتحريف القرآن يستوجب الكفر؟

ومن العجب تسربل الوهابية دور المدافع عن عوام الشيعة بحثهم على تكفير من قال بتحريف القرآن منهم[1]!، ولا ريب أن مخاطبة العوام وغير أهل التخصص ونشر الأشرطة بينهم ليس إلاّ إغرارا وخداعا لهم، وإلا ما المانع أن تطرح المسألة مع علماء الشيعة قبل أن تنشر كتيباتهم وأشرطتهم الملونة في كل سوق ودكة، وجزي خيرا من أعان على نشر هذا الشريط!

وعلى أي حال لنناقش الفكرة بشيء من العلمية، فنبدأ بذكر استدلالات الوهابية على كفر من قال بتحريف القرآن وبالأثناء نذكر رأي الشيعة في المسألة وبعض الضوابط، لنرى هل الكفر يصح على مباني الشيعة

---

(١) هؤلاء المتخبطون تراهم في أول الكتيب أو الشريط يتهمون كل الشيعة بتحريف القرآن، ثم يأتون بعد برهة يريدون من علماء الشيعة تكفير الذين قالوا به منهم! وبعدها يرمون الشيعة بقرآن آخر غير قرآن المسلمين، وهو مختص بهم اسمه مصحف فاطمة عليها السلام! فما ندري، أمصحفنا تام كامل وبعضنا يدعى تحريفه؟! أم كلنا محرفون؟! أم قرآننا مصحف فاطمة!؟ وكل هذه التناقضات تجدها على متن شريط واحد أو في كتيب! وكما قيل: حبل الكذب قصير.

أيضا أم لا.

ولنعرض عن ذكر استدلالاتهم السخيفة التي جاءت في كتيباتهم وأشرطتهم الملونة التي تتسم بالأسلوب الخطابي الرتيب وهي للهزل أقرب منها للجد، ولنعتمد استدلال اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الذي يعتبر عندهم استدلالاً علمياً، وهي اللجنة التي يرأسها كبير الوهابية ابن باز قال:

ومن قال: إنه غير محفوظ أو دخله شيء من التحريف أو النقص فهو ضال مضل، يستتاب فإن تاب وإلاّ وجب على وليّ الأمر قتله مرتداً؛ لأن قوله يصادم قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]. ويصادم إجماع الأمة على حفظه وسلامته[2].

فهذه الردة وهدر الدم سببها مصادمة الآية ومصادمة إجماع الأمة، ونحن إرضاءاً لخاطر الوهابية وتقوية لاستدلالهم نزيد على الوجهين السابقين وجهاً آخر للتكفير ونرتب لهم المطلب، فنقول:

من قال بتحريف القرآن لا يخلو الوجه في تكفيره من أحد ثلاثة أسباب:

١ـ كذّب صريح القرآن وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ

(١) الحجر: ٩.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٤: ٨فتوى٦١٣٧ ط رئاسة إدارة البحوث.

(٣) الحجر: ٩.

مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

٢ ـ خالف ضروريا من ضروريات الدين.

٣ ـ خالف أمرا مجمعا عليه.

فنقول لدعاة التكفير: حباً وكرامة!، ولكن على فقه من تريدون التكفير من الشيعة؟! على فقه أهل البيت عليهم السلام أم على فقه شكيب وشكيبة؟!، معلوم عند الجميع أن الشيعة لا يقيمون وزناً لفقه لم يأتهم من أهل البيت عليهم السلام الذين أنزل الله فيهم: **﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾**[2]، **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾**[3]، ومع ذلك سنمن على الوهابية مرة أخرى بذكر كلمات علماء أهل السنة في أثناء البحث المؤيدة لما ذهب له علماء الشيعة.

مناقشة أسباب التكفير:

السبب الأول: القول بتحريف القرآن يلزم منه تكذيب الله عزّ وجلّ فيما أخبر به في كتابه.

ويرد عليه: أن المخالفة لكتاب الله عزّ وجلّ شيء، والتكذيب والجحد له شيء آخر، فالتكذيب بمعنى أن يعلم المكلف بما أخبر الله عزّ وجلّ به

---

(١) فصلت: ٤٢.

(٢) الإنسان: ٢١.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

ولكـنه لا يصدقه ولا يقتنع به، فهذا كفر، وأما لو أخطأ في فهم ما أخبر به الله عـزّ وجـلّ وصـار إلى غـيره، مـع كونـه يرجو موافقة كلام الله عزّ وجلّ، فهذا خالف كتاب الله عزّ وجلّ لجهله وهذا لا يكفر، والأَخبارية هم من هذا القسم بالنسبة للآيتين، وهذا لأمرين:

الأمر الأول: عدم حجية الظاهر عندهم

مر سابقاً أن الأَخبارية يقولون بعدم حجية ظواهر القرآن؛ لأن القرآن لا يفهمـه إلاّ مـن خوطب به، وهم الرسول وآل بيته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

لـذا فإن مراد الله عزّ وجلّ من الآيتين الكريمتين غير معلوم عندهم، فلا يصح اتـهامهم بجحد وتكذيب ما أخبر به الله عزّ وجلّ، وهذا يجري على كثير مـن علـماء الإسـلام الذين أخطأوا في فهم آية أو حكم من آية، نحو من يقول بعـدم جـواز رؤيـة الله عزّ وجلّ يوم القيامة مع ما يخبر به الظاهر الساذج لهذه الآيـة: ﴿**وُجُـوهٌ يَوْمَـئِذٍ نَّاضِـرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[1]، وكذا شبيه قول من يدعي تحقق رؤية المؤمنين له يوم القيمة سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا مـع أن الله عـزّ وجلّ يخبر في المحكم من كتابه أنه لا تدركه الأبصار، قال تعالى: ﴿**لاَّ تُدْرِكُـهُ الأَبْصَـارُ وَهُـوَ يُـدْرِكُ الأَبْصَـارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾[2]. ويقول:

---

(١) القيامة: ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) الأنعام: ١٠٣.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]، وباتفاق أهل القبلة لا يكفر كلا الطرفين مع أن أحدهما خالف ما أخبر الله به جزما.

الأمر الثاني: قالوا بعدم دلالة ظاهر الآيتين على المطلوب

فالآية الأولى غاية ما تدل عليه أن الله عزّ وجلّ تكفل بحفظ القرآن ولكنها ساكتة عن حفظه عند جميع الناس، فلعل الله عزّ وجلّ لم يقصد بالحفظ حفظه عند كل المسلمين، بل أراد حفظه عن سيد المسلمين وإمامهم، فمن أين استفدنا حفظه عند كل المسلمين من الآية! والآية الأخرى تدل على منع استعلاء شيء عليه ولا يطرأ طارئ يظهر عليه فيبطل مضمونه ومحتواه من العلوم والمعارف، سواء مما سبقه كالتوراة والإنجيل والزبور وغيرها من الكتب السابقة، أو مما يأتي به الناس من علوم، وليس المقصود أن الباطل في الآية بمعنى حذف الكلمات ونقصها، ويمكن تقريب هذه الدلالة بلحاظ مرجع الضمير ﴿**لا يأتيه الباطل**﴾ إذ لا يمكن أن يكون مرجعه إلى هذا المصحف؛ لأنها نزلت والمصحف لم يفرغ من جمعه بعد، فلا ريب أن المقصود به ـ بزعمهم ـ القرآن في الكتاب المكنون، فأي تحريف يقع هناك؟! لذا فالآيتان في نظرهم لا تدلان على المدّعى.

السبب الثاني: **خالف ما هو معلوم من الدين بالضرورة.**

حتى يتضح الحق في هذه الدعوى يجب تقديم مقدمتين:

المقدمة الأولى: ما هو ضابط كون الشيء معلوماً من الدين بالضرورة؟

---

(١) الشورى: ١١.

المعلوم من الدين بالضرورة هو ما لا يحتاج انتسابه للدين إلى دليل ولا يشك فيه أحد من المسلمين، فيكون انتسابه للدين بديهياً بين الناس كوجوب الحج أو الصلاة في الإسلام[1]، لذا فما يتوقف إثباته على الدليل لا يكون ضرورياً ومعلوماً بالبديهة.

المقدمة الثانية: هل يكفر المسلم بمجرد إنكاره للضروري أم بقيد وشرط؟

لو أنكر مسلم أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، فإن آل إنكاره إلى إنكار الألوهية أو الرسالة فإنه يكفر بلا ريب، وأما لو لم يرجع إنكاره لإنكار الألوهية والربوبية أو الرسالة، كمن طرأت له شبهة أو حصل له لبس أدى بالمنكر إلى تلك النتيجة فإنه لا يكفر فمثلا لو أنكر مسلم استحباب الصدقة لشبهة طرأت له ولبعض الأدلة ففي هذه الحالة يكون قد أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، ولكن هذا الإنكار لا يستوجب الارتداد والمروق عن الملة نعم من قال: إن الصدقة غير مستحبة مع إقراره أن الرسول صلى عليه وآله وسلم قال باستحبابها نقلا عن الله عزّ وجلّ فهذا يكفر؛ لتعنته على أمر الله عزّ وجلّ وإنكاره للربوبية، أما لو أقر بأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم جاء به، وأنكر كونه جاء به من عند الله عزّ وجلّ فهذا يكفر؛ لأنه أنكر

---

(١) لاحظ: اننا نتكلم عن ضروريات الدين، كاستحباب الصدقة وصيام شهر رمضان، وحرمة شرب الخمر، لا عن أصوله، فمن أنكر الألوهية أو التوحيد أو الرسالة أو المعاد يكفر بلا قيد أو شرط.

ضرورياً يؤول إلى إنكار الرسالة، وأما الحالة الأولى وهي إنكاره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال باستحباب الصدقة ونص على استحبابها لشبهة معينة أو طروٍّ لبس في مقدمات استدلاله في حال كونه مصدقاً ومتبعاً لأقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حال ثبوتها عنه فإن هذا لا يكفر ولا يرتد.

قال السيد اليزدي رضوان الله تعالى عليه: والمراد بالكافر من كان منكراً للألوهية أو التوحيد أو الرسالة **أو ضروريا من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضروريا بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة** [1].

قال السيد الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه: الكافر وهو من انتحل غير الإسلام، أو **انتحله وجحد ما يعلم من الدين بالضرورة، بحيث يرجع جحوده إلى إنكار الرسالة، أو تكذيب النبي صلى الله عليه وآله**، أو تنقيص شريعته المطهرة، أو صدر منه ما يقتضي كفره من قول أو فعل [2].

قال السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه: الكافر وهو من لم ينتحل ديناً أو انتحل ديناً غير الإسلام **أو انتحل الإسلام وجحد ما يعلم أنه من الدين الإسلامي، بحيث رجع جحده إلى إنكار الرسالة**، نعم، إنكار المعاد يوجب الكفر مطلقاً[3].

قال الشيخ الآراكي رضوان الله تعالى عليه: الكافر ـ أي من أنكر الله أو

---

(١) العروة الوثقى، ١: ٦٧ ط دار الإرشاد.

(٢) تحرير الوسيلة ١: ١١٨ ط إسماعيليان.

(٣) منهاج الصالحين ١: ١٠٩.

جعل لله شريكاً، أو لم يعترف بنبوة خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ نجس. والأحوط وجوباً الاجتناب عن كل منكر لضرورة من ضروريات الدين مثل الصلاة والصوم مما يعتبره المسلمون من أجزاء دين الإسلام **إن علم أن ذلك من ضروريات الدين، ورجع إنكاره إلى إنكار النبوة**[1].

قال السيد عبد الأعلى السبزواري رضوان الله تعالى عليه: الكافر وهو من انتحل ديناً غير الإسلام **وجحد ما يعلم أنه من الدين الإسلامي، بحيث رجع إلى إنكار الرسالة أو إنكار المعاد**[2].

قال السيد محمد الروحاني رضوان الله تعالى عليه: الكافر وهو من لم ينتحل ديناً أو انتحل ديناً غير الإسلام **أو انتحل الإسلام وجحد ما يعلم أنه من الدين الإسلامي**، نعم، إنكار المعاد يوجب الكفر مطلقاً [3].

قال السيد السيستاني حفظه الله تعالى: الكافر هو من لم ينتحل دينا، أو انتحل دينا غير الإسلام، **أو انتحل الإسلام وجحد ما يعلم أنه من الدين الإسلامي بحيث رجع جحده إلى إنكار الرسالة، ولو في الجملة بأن يرجع إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله في بعض ما بلغه عن الله تعالى في العقائد ـ كالمعاد ـ أو في غيرها كالأحكام الفرعية، وأما إذا لم يرجع جحده إلى ذلك بأن**

---

(١) المسائل الواضحة ١: ٢٢ ط. مكتب الإعلام الإسلامي.

(٢) منهاج الصالحين ١: ٩٨،ط. دار الكتاب الإسلامي.

(٣) منهاج الصالحين ١: ٢٧ ط. دار الزهراء.

كان ذلك بسبب بعده عن محيط المسلمين وجهله بأحكام هذا الدين فلا يحكم بكفره، وأما الفرق الضالة المنتحلة للإسلام فيختلف الحال فيهم [١].

قال الشيخ الوحيد الخراساني حفظه الله تعالى: والكافر وهو المنكر لله أو رسالة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم أو المعاد أو الشاك في الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم أو المشرك بالله أو الشاك في وحدانيته نجسٌ وكذلك الغلاة ـ أي القائلون بألوهية أحد الأئمة عليهم السلام، أو القائلون بحلول الله تعالى في أحدهم عليهم السلام ـ والنواصب ـ وهم أعداء أحد الأئمة عليهم السلام أو أعداء فاطمة الزهراء سلام الله عليها ـ، **والمنكر لإحدى ضروريات الدين ـ كالصلاة والصيام ـ مع علمه بأنها من ضروريات الدين** [٢].

قال الميرزا جواد التبريزي حفظه الله تعالى: الكافر، والمشهور بين الفقهاء نجاسته مطلقا، وإن كان من أهل الكتاب، وهو الأحوط الأولى والأظهر أن الناصب في حكم الكافر، وإن كان مظهراً للشهادتين والاعتقاد بالمعاد، **ومن أنكر شيئاً من ضروريات الدين ولم تحتمل فيه الشبهة يحكم بكفره، وكذا من علم إنكاره من فعله كمن استهزأ بالقرآن، أو أحرقه ـ والعياذ بالله ـ متعمدا** [٣].

---

(١) منهاج الصالحين ١: ١٣٩ ط مكتب سماحة السيد في قم المقدسة.

(٢) توضيح المسائل: ١٩١ م١٠٧، الفارسية.

(٣) المسائل المنتخبة: ٦٦، ط الفقيه.

قال السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم حفظه الله تعالى: **إنكار الضروري من الدين إن رجع إلى عدم الإقرار به بعد العلم بإنزاله من قِبل الله تعالى، أو إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تبليغه به بعد العلم بتبليغه له كان موجباً للكفر، وإن رجع إلى عدم العلم بثبوته في الدين أو بتبليغ النبي صلى الله عليه وآله له، لم يوجب الكفر كما إذا نشأ من الجهل بتحريمه أو من شبهة اعتقد معها عدم التحريم** (١).

وعلى هذا فلو لم يعلم المنكر أن ما أنكره جزء من الدين، بل نفى كونه منه لشبهة ولبس، مع إيمانه في قرارة نفسه أنْ لو ثبت عنده مجيء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما أنكره لاتبعه ولأخذ به بكل انقياد وتسليم فإن إنكاره ـ في هذه الحالة ـ لا يؤول إلى إنكار الإلوهية أو الرسالة أو تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والعياذ بالله، فلا يحكم بكفره، وبعبارة مختصرة إن منكر الضروري لا يكفر إلاّ برجوع إنكاره إلى إنكار الألوهية أو الرسالة أو تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وبعد ما قدمنا يتضح أن دعوى تكفير من قال بتحريف القرآن لإنكاره ضرورياً كلام ساقط من رأس وجرأة على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لأمرين:

١ـ لم يثبت أن من ضروريات الدين الاعتقاد باحتواء مصحفنا لكل كلمات القرآن التي نزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) منهاج الصالحين ١: ١٢٧م٤٠٠ ط دار الصفوة.

فلو سئل أهل الإسلام في بقاع الأرض عما إذا كان هذا المصحف الذي في بيوتنا اليوم قد اشتمل على كل كلمة وحرف نزل من السماء قبل أكثر من أربعة عشر قرناً ولم تخف كلمة أو حرف عمن جمعه أو لم يتلاعب به أحد من بعدهم، فلا يعد الجواب على هذا السؤال بديهياً لا يشك فيه، وليس هو كبداهة سؤال المسلم لأخيه عما إذا كانت الصلاة واجبة في الإسلام، ولذا عندما يتطرق علماء الشيعة وأهل السنة لإثبات صيانة القرآن من التحريف يعتمدون الدليل لإثبات مدعاهم كآية الحفظ: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**[1]، فاستدلالهم هذا على عدم وقوع التحريف في القرآن يناقض كونه من بديهيات الدين التي لا يحتاج لإقامة الدليل.

قال في الفقه المقارن: والقول بعدم التحريف لم يثبت أنه دين بالضرورة، وإلاّ لما احتاج إلى الاستدلال عليه بآية: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** وما يحتاج إلى الاستدلال لا يكون من الضروريات [2].

٢ـ من قال بتحريف القرآن فإن قوله لا يؤول إلى إنكار الإلوهية أو الرسالة أو تكذيب النبي صلى الله عليه وآله سلم.

فقد مر سابقاً أن من قال بالتحريف لا يرى أن الله عزّ وجلّ تكفل بحفظ القرآن في مصاحف المسلمين؛ لأن الآيتين في نظره لا تدلان عليه فضلا عن قبوله لحجية ظاهريهما، ولا يرى أن النبي صلى الله عليه وآله سلم قد أخبر

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) الأصول العامة للفقه المقارن: ١٠٩ للسيد محمد تقي الحكيم رحمه الله ط. دار الأندلس.

بحفـظ القـرآن في مصـاحف المسـلمين؛ بـل على العكس هو يرى أن الرسول وأهـل بيـته صـلى الله علـيهم أجمعين صرحوا بأن التحريف وقع فيه وأنه بُدِّل وتلاعبوا به.

ويتضـح مـن هذا أن تفسيرهم لظاهر الآيتين الكريمين ومحاولتهم تفادي معارضـة الآيـتين لمـا صاروا إليه من القول بالتحريف وكذا تأويلهم وإيجادهم المخارج لحديث الثقلين ولروايات عرض الحديث على القرآن، كل هذا إن دل عـلى شـيء فإنمـا يـدل عـلى أن هؤلاء القوم متبعون لأمر الله ونـهيه، يتجنبون معارضـة قولـه، وكـذا مقـتفون لسـنة رسوله وما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم، لذا ذكروا الوجوه لحديث الثقلين وأحاديث العرض، حتى لا يتورطوا في معارضـة كـلام رسـول الله صـلى الله علـيه وآلـه وسلم، فإنكارهم لصيانة القـرآن مـن الـتحريف ـ لـو سـلمنا جـدلا أنه من الضروريات ـ لا يؤوّل إلى إنكـار الإلوهية أو إنكار الرسالة، كالتعنّت على أمر المولى أو أمر رسوله صلى الله عليه وآله سلم، ولا يؤوّل إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله سلم، وكل هـذا مـانع من التكفير جزما وقطعا، مع التسليم بأن هذا الأمر من ضروريات الدين.

السبب الثالث: خالف ما هو مجمع عليه.

ملاحظة

قبل مناقشة سبب التكفير هذا، يلزم التنبيه على نقطة وهي أن بعض أهـل السـنة يسـتدل بالإجماع على صيانة القرآن من التحريف وهذا استدلال

فاسد؛ لأنه استدلال دوري، فحجية الإجماع عند أهل السنة ترجع إلى ما رووه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((**لا تجتمع أمتي على ضلالة**)). وهذا الكلام حجيته نابعة من صدوره عن شخص مرسل من قِبل الله عزّ وجلّ، والدليل على رسالته هو إعجاز القرآن، وإعجازه لا يعتمد عليه إلاّ بعد الفراغ من أن القرآن سليم من الدس والنقصان؛ لأن كل آية نضع يدنا عليها نحتمل أن بعض كلماتها سقطت أو دست فيها بعض الكلمات، لذا أصبح عدم تحريف القرآن معتمداً على الإجماع، والإجماع معتمداً على رسالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والرسالة معتمدة على إعجاز القرآن، وإعجازه معتمد على سلامته من التحريف! فسلامة القرآن من التحريف تعتمد على سلامته من التحريف، لذا لا يصح استدلال أهل السنة بالإجماع ـ إن تم ـ على سلامة القرآن من التحريف.

أما كون سلامة القرآن من التحريف أمراً مجمعاً عليه لذا يكفر من خالفه، فهذا السبب للتكفير أسخف من سابقيه، لأمور:

١ـ هذه الدعوى فيها إلزام للشيعة بتكفير بعض علمائهم؛ لأن عدم التحريف أمر مجمع عليه عند أهل السنة!!

٢ـ دعوى الإجماع على صيانة القرآن من التحريف لم تتحقق عند أهل السنة فضلا عن الشيعة، وسيأتي ذكر كلمات من قال من علماء أهل السنة بتحريف القرآن.

٣ـ الإجماع ليس دليلا عند الشيعة في قبال الأدلة الأخرى وإنما هو مجرد كاشف عن الدليل، فلا تكون معارضته معارضة للدليل الشرعي بل معارضة للطريق، لذا المنكر قد ينكر كاشفية الطريق لا ما يكشف عنه.

ولنذكر هنا كلمات علماء أهل السنة الناصة على أن منكر المجمع عليه لا يكفر إلاّ في حال علمه أن ما أنكره قد صدر من الشارع لمآله إلى إنكار الرسالة، وهو عين ما يدعيه علماء الشيعة، فقد يتحقق الإجماع على شيء ولكن المنكر لا يثق بالصدور من إجماعهم لأدلة أخرى أو لشبهة طرأت له فلا يكفر لاشتباهه، وعليه جمهور علماء الإسلام، ومع ذلك تريد الوهابية أن تتبع الشيعة أمزجتهم!

كلمات علماء أهل السنة في أن خارق الإجماع لا يكفر

وقال إمام الحرمين الجويني في البرهان في أصول الفقه: فشا في لسان الفقهاء أن خارق الإجماع يكفر، **وهذا باطل قطعا فإن من ينكر أصل الإجماع لا يكفر، والقول في التكفير والتبرؤ ليس بالهيِّن**، ولنا فيه مجموع فليتأمله طالبه، **نعم من اعترف بالإجماع وأقر بصدق المجمعين في النقل ثم أنكر ما أجمعوا عليه كان هذا التكذيب آيلاً إلى الشارع عليه السلام ومن كذب الشارع كفر**، والقول الضابط فيه **أن من أنكر طريقا في ثبوت الشرع لم يكفر ومن اعترف بكون الشيء من الشرع ثم أنكره كان منكرا للشرع وإنكار جزئه كإنكار كله**[1][2].

---

(١) البرهان في أصول الفقه للجويني ١: ٤٦٢، مسألة ٦٧٣.

(٢) وهو عين ما قاله فقهاء الشيعة سابقا؛ لأن كل ما يؤول إلى تكذيب الشرع والنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو من الكفر، وواضح أن من قال بوقوع تحريف في القرآن لا يرى أن عدم التحريف جاء الشرع به، بل العكس! يدعي أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر

وقال الحلبي الحنفي في التقرير: ولهذا قال الشيخ صفي الدين الهندي في النهاية: **جاحد الحكم المجمع عليه من حيث أنه مجمع عليه بإجماع قطعي لا يكفر عند الجماهير،** خلافا لبعض الفقهاء، وإنما قيدنا بالإجماع القطعي؛ لأن جاحد حكم الإجماع الظني لا يكفر وفاقا [١].

وقال أيضا: غير أن إنكار القطعي إنما يكفر منكره إذا كان ذلك القطعي ضرورياً من ضروريات الدين، كما هو قول غير واحد (ومن لم يشرطه) أي الضروري في القطعي المكفر بإنكاره كالحنفية **إنما يكفر منكره إذا لم يثبت فيه شبهة قوية.** (فلذا) **أي اشتراط انتفاء الشبهة في القطعي المنكر ثبوتاً وانتفاء** (لم يتكافروا) أي لم يكفّر أحد من المخالفين الآخر في التسمية **لوجود الشبهة لتقويه في كل طرف لقوة دليله، فإنه عذر واضح في عدم التكفير؛ لأنه يدل على أنه غير مكابر للحق ولا قاصد إنكار ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن ذلك أخرجه من حد الوضوح إلى حد الإشكال**[٢].

قال العلامة الزركشي في المنثور: أطلق كثير من أئمتنا القول بتكفير جاحد المجمع عليه، قال النووي: **وليس على إطلاقه، بل من جحد مجمعاً عليه فيه نص، وهو من أمور الإسلام الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخواص**

بوقوع التحريف في هذه الأمة، كما حدث في الأمم السابقة بما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم: (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر ...).

(١) التقرير والتحبير ٣: ١٥١ـ١٥٢.

(٢) التقرير والتحبير ٢: ٢٨٦.

والعوام، كالصلاة والزكاة ونحوه، فهو كافر، ومن جحد مجمعاً عليه لا يعرفه إلاّ الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وغيره من الحوادث المجمع عليها فليس بكافر[1]، قال: ومن جحد مجمعاً عليه ظاهراً لا نص فيه ففي الحكم بتكفيره خلاف.

ونقل الرافعي في باب حد الخمر عن الإمام أنه لم يستحسن إطلاق القول بتكفير مستحل الإجماع، وقال: **كيف نكفّر من خالف الإجماع ونحن لا نكفّر من رد أصل الإجماع، وإنما نبدعه ونضلله، وأول ما ذكره الأصحاب على ما إذا صدق المجمعين على أن التحريم ثابت في الشرع ثم حلله، فانه يكون رداً للشرع.**

وقال ابن دقيق العيد أطلق بعضهم أن مخالف الإجماع يكفر، **والحق أن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر عن صاحب الشرع كوجوب الخمس وقد لا يصحبها فالأول يكفر جاحده لمخالفته التواتر لا لمخالفته الإجماع**[2].

وذكر قول أبي حامد الغزالي: وقد وقع التكفير لطوائف من المسلمين يكفر بعضها بعضا، **فالأشعري يكفّر المعتزلي** زاعما أنه كذّب الرسول في رؤية الله تعالى وفي إثبات العلم والقدرة والصفات، وفي القول بخلق القران **والمعتزلي يكفّر الأشعري** زاعما أنه كذّب الرسول في التوحيد، فان إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء، قال: والسبب في هذه الورطة الجهل بموقع

---

(١) لاحظ تعليق الحكم بالكفر على ثبوت علم المنكر بأن ما أنكره من ضروريات الإسلام.

(٢) فمخالفة المجمع عليه لا كفر فيها، وإنما الكفر يلحق من قَطع بصدور الأمر المجمع عليه، وهذا عين ما يدعيه الشيعة.

التكذيب والتصديق ووجهه **أن كل من نزّل قولا من أقوال الشرع على شيء من الدرجات العقلية التي لا تحقق نقضا فهو من التعبد** وإنما الكذب أن ننفي جميع هذه المعاني، ويزعم أن ما قاله لا معنى له، وإنما هو كذب محض، وذلك هو الكفر المحض، **ولهذا لا يكفّر المبتدع المتأول ما دام ملازما لقانون التأويل لقيام البرهان عنده على استحالة الظواهر**(١) (٢).

وقال الزركشي في موضع آخر: **وعلى هذا فلا يسوغ لكل فريق تكفير خصمه بمجرد ظنه أنه غالط في البرهان**، نعم يجوز أن نسميه ضالا؛ لأنه ضل عن الطريق، أو مبتدعا؛ لأنه ابتدع أقوالا لم يقلها السلف (٣).

وثم ذكر قول الإمام القشيري: وعبر بعض الأصوليين عن هذا بما معناه **أن من أنكر طريق إثبات الشرع لم يكفر، كمن أنكر الإجماع، ومن أنكر الشرع بعد الاعتراف بطريقة كفر لأنه مكذب** (٤).

وقال ابن تيمية في المسودة: مسألة: من خالف حكما مجمعا عليه فهل يكفر بذلك؟ قال ابن حامد وغيره: انه يكفر ومرد ذلك أن يكفر من جوّز

(١) وهذا الضابط ينطبق على من يرى أن الآية الكريمة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩) لا تدل على حفظ القرآن عند جميع الناس بل يكفي لتحقق مدلول الآية حفظ القرآن عند إمام الناس.

(٢) المنثور في القواعد لأبي عبد الله الزركشي ٣: ٨٦-٨٧.

(٣) المنثور في القواعد لأبي عبدالله الزركشي ٣: ٩٠.

(٤) المنثور في القواعد لأبي عبدالله الزركشي ٣: ٩٢، وهذا هو الضابط الذي ذكره الشيعة سابقاً.

كون الإجماع يقع خطأه، **وذكر كثير من الطوائف من أصحابنا وغيرهم منهم القاضي في ضمن مسألة انعقاد الإجماع عن قياس: أنه يضلل ويفسق، وهو مقتضى قول كل من قال: إن الإجماع حجة قاطعة وهم جماهير الخلائق**، وقال بعض المتكلمين أنه حجة ظنية فعلى هذا لا يكفر ولا يفسق [1].

ونقل كلام شيخ الوهابية ابن تيمية بتمامه لعله يجد مكانا في قلوب أذنابه: كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر. اعتقد المستمع ـ كالوهابية ـ أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، **ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وان تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلاّ إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه**[2]، فإن الإمام أحمد مثلا قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات وامتحنوه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات وقطع الأرزاق ورد الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو، بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم يكفرون كل من لم يكن جهميا موافقا لهم على نفي الصفات، مثل القول بخلق القرآن ويحكمون فيه بحكمهم

(١) المسودة لعبد السلام وعبد الحليم وأحمد بن تيمية ١: ٣٠٨.

(٢) ولكن الوهابية يقولون للشيعة: كفروا فلانا!، نعم نكفرهم على دين الوهابية، أما على دين الله عزّ وجلّ فلا.

في الكافر، فلا يولونه ولاية، ولا يفكونه من عدو، ولا يعطونه شيئا من بيت المال، ولا يقبلون له شهادة، ولا فتيا ولا رواية، ويمتحنون الناس عند الولاية والشهادة والافتكاك من الأسر وغير ذلك، فمن أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل الإيمان، ومن كان داعيا إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه، ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها، والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب، **ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفّروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: إن القرآن مخلوق وان الله لا يرى في الآخرة**[1].

---

(١) وقال أيضاً ١٢: ٤٩٨: (والأصل الثاني: إن التكفير العام كالوعيد العام يجب القول بإطلاقه وعمومه، وأما الحكم على المعين بأنه كافر أو مشهود له بالنار، فهذا يقف على الدليل المعين، فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه).

أقول: إن الوهابية علاوة على مخالفتهم لأئمتهم في تعميم الكفر على المشتبه الذي لم يقم عنده دليل على شرعية ما أنكره، فقد تجاوز أمرهم واستفحل حتى كفروا المعين من العلماء بل كفروا بعض علماء أهل السنة بأسمائهم كأحد المشهورين في زماننا فقط؛ لأنه طعن في نتائج انتخابات الرؤساء التي تصل إلى ٩٩,٩٪، فقال: لو انتخب الله عزّ وجلّ بعظمته رئيسا

والدليل على هذا الأصل الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، أما الكتاب فقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾[1]. وقوله: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[2]. وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أن الله تعالى قال: قد فعلت لما دعا النبي والمؤمنون بهذا الدعاء.

وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: أعطيت فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش، وأنه لم يقرأ بحرف منها إلاّ أعطيه. وإذا ثبت بالكتاب المفسر بالسنة أن الله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، فهذا عام عموما محفوظا، **وليس في الدلالة الشرعية ما يوجب أن الله يعذب من هذه الأمة مخطئا على خطئه،** وان عذب المخطئ من غير هذه الأمة، وأيضا قد ثبت في الصحيح من حديث أبى هريرة أن رسول الله قال: إن رجلا لم يعمل خيرا قط، فقال لأهله: إذا مات فأحرقوه ثم ذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذابا لا يعذبه أحدا من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا به كما أمرهم، فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه فإذا هو قائم بين

لأهل الأرض لما وافق أهلها عليه بهذه النتيجة، فأطلق أحد مشايخ الوهابية حكمه فقال: إن لم يرجع فهو كافر!

(١) الأحزاب: ٥.

(٢) البقرة: ٢٨٦.

يديه، ثم قال:لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب، وأنت أعلم. فغفر الله له.

وهذا الحديث متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رواه أصحاب الحديث والأسانيد من حديث أبي سعيد وحذيفة وعقبة بن عمرو وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه متعددة، يعلم أهل الحديث أنها تفيدهم العلم اليقيني، وإن لم يحصل ذلك لغيرهم ممن لم يشركهم في أسباب العلم، **فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعد ما أُحرق وذرًّ، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك، وهذان أصلان عظيمان، أحدهما متعلق بالله تعالى وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير، والثاني متعلق باليوم الآخر، وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله، ومع هذا فلما كان مؤمنا بالله في الجملة ومؤمنا باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت وقد عمل عملا صالحا، وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه غفر الله له بما كان منه من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح** [١].

ومن كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه: ومنهم من قال: المسائل الأصولية هي ما كان عليها دليل قطعي والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي. قال أولئك: وهذا الفرق خطأ أيضا، فان كثيرا من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عند من عرفها وغيرهم لم يعرفها، وفيها ما هو قطعي بالإجماع كتحريم المحرمات ووجوب الواجبات الظاهرة، **ثم لو أنكرها الرجل بجهل وتأويل لم**

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير ١٢: ٤٨٧-٤٩٣.

يكفر حتى تقام عليه الحجة، كما أن جماعة استحلوا شرب الخمر على عهد عمر، منهم قدامة ورأوا أنها حلال لهم ولم تكفّرهم الصحابة حتى بينوا لهم خطأهم فتابوا ورجعوا، وقد كان على عهد النبي طائفة أكلوا بعد طلوع الفجر حتى تبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولم يؤثمهم النبي صلى الله عليه وسلم فضلا عن تكفيرهم وخطؤهم قطعي، وكذلك أسامة بن زيد قد قتل الرجل المسلم وكان خطؤه قطعيا، وكذلك الذين وجدوا رجلا في غنم له، فقال: إني مسلم! فقتلوه، وأخذوا ماله كان خطؤهم قطعيا، وكذلك خالد بن الوليد قتل بني جذيمة وأخذ أموالهم كان مخطئا قطعا، وكذلك الذين تيمموا إلى الآباط وعمار الذي تمعك فى التراب للجنابة كما تمعك الدابة بل والذين أصابتهم جنابة فلم يتيمموا ولم يصلوا كانوا مخطئين قطعا.

وأهل السنة لا يبتدعون قولا ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفا لهم مستحلا لدمائهم، كما لم تكفّر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم.

وقال ابن تيمية أيضا: وهذا من أقوال القدرية والمعتزلة وغيرهم **التي خالفوا بها الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل الصريح، كما بسط في موضعه** [١].

أقول: ومع ذلك لم يكفّر ابن تيمية المعتزلة.

---

(١) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ١٩: ٢٠٩ وما بعدها.

كلمات علماء أهل السنة في عدم كفر من أنكر سور وآيات القرآن باجتهاد منه

مرت كلمات علماء السنة في عدم تكفير من قال قولا اشتبه فيه ولو كان قوله كفرا في نفسه، وهنا نذكر كلمات علماء السنة في عدم تكفير من اجتهد فأنكر آيات من القرآن أو ادعى نقصانه مشتبها:

وقال العلامة ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق: أنها ـ البسملة ـ من الفاتحة ومن كل سورة، ونسب إلى الشافعي ووجه الأصح إجماعهم على كتابتها مع الأمر بتجريد المصحف، **وقد تواترت فيه، وهو دليل تواتر كونها قرآنا، وبه اندفعت الشبهة للاختلاف، وإنما لم يحكم بكفر منكرها؛ لأن إنكار القطعي لا يوجب الكفر إلاّ إذا لم يثبت فيه شبهة قوية، فإن ثبتت فلا كما في البسملة** [1].

وقال أيضا: ويكفر إذا أنكر آية من القرآن أو سخر بآية منه إلاّ **المعوذتين، ففي إنكارهما اختلاف والصحيح كفره، وقيل لا، وقيل إن كان عاميا يكفر وإن كان عالما لا** [2].

وكلامه واضح في وجود اختلاف بين الفقهاء في كفر من أنكر قرآنية هاتين السورتين، وواضح أن سبب قول بعض فقهائهم أن العالم لا يكفر إن أنكرهما بخلاف العامي؛ لأن العالم يطلع على الروايات التي وردت في المعوذتين وموقف ابن مسعود من إنكارهما، فتنشأ عنده شبهة في كونهما من

---

(١) البحر الرائق ١: ٣٣٠ـ٣٣١.

(٢) البحر الرائق ٥: ١٣١.

القـرآن أم لا، لذلـك لا يكفـر، بخـلاف العامي الذي لا مكان للاشتباه عنده وهذه هي القاعدة التي يقولها الشيعة.

وكـذا نقل لنا الإمام البروسوي قول الإمام ابن عوض الحنفي وغيره من العـلماء في عدم تكفير من أنكر المعوذتين لنفس السبب الذي ذكرناه سابقا وهو حصول الشبهة لدى المنكر سببها إنكار ابن مسعود لهما، قال:

وفي **نصاب الاحتساب**(١): لو أنكر آية من القرآن **سوى المعوذتين** يكفر انتهى.(٢)

وفي **الأكمل** عن **سفيان بن سختان** قال: **من قال: إن المعوذتين ليستا من القرآن لم يكفر لتأويل ابن مسعود** رضي الله عنه كما في **المغرب** للمطرزي.

وقـال في هديـة المهديـين: **وفي إنكـار قرآنـية المعوذتين اختلاف المشايخ** والصحيح أنه كفر، انتهى(٣).

وقـال القاضـي أبو بكر الباقلاني: فإن قيل: إذا قلتم إنـها ـ البسملة ـ ليسـت بقـرآن هـل تكفّرون من قال: إنـها قرآنا، كما تكفّرون من جعل: قفا

---

(١) راجـع كشـف الظـنون للقسـطنطيني الحنفي ٢: ١٩٥٣، إنكار ابن مسعود للمعوذتين سيأتي الكلام عنه بإذنه تعالى.

(٢) روح البيان ١٠: ٥٤٦ ط دار إحياء التراث.

(٣) المصدر السابق.

أقـول: هـذه المصنفات لعلماء من أهل السنة قد أغفلها الدهر، فيتضح أن الاقتصار على المصنفات الموجودة بين أيدينا للحكم بخلو فرقة ما من رأي معين أمر غير صحيح.

نـبك قرآناً؟ قيل: هذا يلزم على قول من يكفر من قال إنـها ليست منه، **وهذا لـيس بصـحيح ولا مرضي، بل كل من أثبتها آية من القرآن مخطئ ذاهب عن الحـق ولم يجـب تكفيره؛ لأن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أمر بكتابتها في فواتـح السـور، وجهر بـها تارة، فوجب تخطـئـته لأجل تركه تأمل حال عادته صـلى الله علـيه [وآلـه] وسـلم في إلقاء القرآن، وأنه يلقيه إلقاء شائعا ذائعا فكـان مخطـئا في هـذا الوجه متأولاً ضربا من التأويل لا يُصيّره بمثابة من ألحق بالقـرآن مـا علم ضرورة من أنّ الرسول صلى الله عليه [وآله] وسلم قال قولا ظاهرا إنـها ليست من القرآن وأشاع ذلك إشاعة تكفّر من ردّها** [1].

وقـال العلامـة محـي الديـن الـنووي في المجموع: **وأجمعت الأمة على أنه لا يكفـر مـن أثبتها** ـ البسملة ـ **ولا من نفاها؛ لاختلاف العلماء فيها،** بخلاف ما لو نفى حرفاً مجمعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد، فإنه يكفر بالإجماع[2].

أقـول: إن كـان تضارب روايات البسملة عندهم كفيلاً في تحقق الشبهة المانعـة مـن الـتكفير فلا ريب في تحققها عند بعض الأخبارية الذين صححوا كثيرا من الروايات التي تدل على نقصان بعض الكلمات من القرآن.

وهذا ما ذكره البيهقي في سننه الكبرى: قالوا والذي روينا عن الشافعي

---

(١) نكت الانتصار لنقل القرآن: ٧٩.

(٢) المجمـوع ٣: ٢٨١، إعانـة الطالبين ١: ١٣٩، عون المعبود ٢: ٣٥٣، نيل الأوطار للشوكاني ٢: ٢٠٨ ط الحلبي الثانية.

أقول: قول النووي الأخير ستأتي مناقشته بإذنه تعالى.

وغيره من الأئمة من تكفير هؤلاء المبتدعة فإنما أرادوا به كفرا دون كفر هو كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[1]، قال ابن عباس: إنه ليس بالكفر الذي تذهبون إليه، إنه ليس بكفر ينقل عن ملة ولكن كفر دون كفر.

قال الشيخ رحمه الله: فكأنهم أرادوا بتكفيرهم ما ذهبوا إليه من نفي هذه الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه، وجحودهم لها بتأويل بعيد مع اعتقادهم إثبات ما أثبت الله تعالى فعدلوا، عن الظاهر بتأويل، فلم يخرجوا به عن الملة وإن كان التأويل خطأ، كما لم يخرج من أنكر إثبات المعوذتين في المصاحف كسائر السور من الملة لما ذهب إليه من الشبهة، وإن كانت عند غيره خطأ[2].

وكلامه الأخير نص صريح، ولا يحتاج إلى تعليق حتى أن شيخ الوهابية ابن تيمية نص على عدم تكفير من أنكر قرآنا ثابتا لاشتباهه ولعدم قيام الدليل لدى المنكر، كتواتر قرآنية السورة والآية، وحال هذا المنكر للقرآن في عدم تكفيره عند ابن تيمية حال بعض الصحابة والتابعين الذين أنكروا بعض نصوص القرآن الثابتة بالتواتر؛ لعدم قيام الحجة لديهم، ونقدم أولا كلامه عن عدم تكفير من اشتبه وادعى أن بعض ما في القرآن ليس من كلام الله عزّ وجلّ:

---

(١) المائدة: ٤٤.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٠: ٢٠٧، ح٢٠٦٨٨.

ولا ريب أن من قال: إن أصوات العباد قديمة فهو مفتر مبتدع له حكم أمثاله، كما أن من قال: إن هذا القرآن ليس هو كلام الله فهو مفتر مبتدع له حكم أمثاله، **ومن قال: إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، بل بعضه كلام الله وبعضه ليس كلام الله مفتر مبتدع له حكم أمثاله**[1]، ومن قال: إن معنى آية الكرسي وآية الدين، وقل هو الله أحد، وتبت يدا أبي لهب معنى واحد فهو مفتر مبتدع له حكم أمثاله، **وأما التكفير فالصواب أنه من اجتهد من أمة محمد وقصد الحق فأخطأ لم يكفر، بل يغفر له خطأه، ومن تبين له ما جاء به الرسول فشاقّ الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر**[2].

فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ ولا مبتدع ولا جاهل ولا ضال يكون كافرا، بل ولا فاسقا، بل ولا عاصيا، لا سيما في مثل مسألة القرآن، وقد غلط فيها خلق من أئمة الطوائف المعروفين عند الناس بالعلم والدين، وغالبهم يقصد وجها من الحق فيتبعه ويعزب عنه وجه آخر لا يحققه، فيبقى عارفا ببعض الحق جاهلا بعضه بل منكرا له[3].

وأفصح ابن تيمية عما في صدره حينما استدل على **عدم جواز تكفير من أنكر نصوص القرآن الثابتة التي نقرؤها في صلاتنا**، لشبهة عرضت له أو

(١) فها هو ابن تيمية لم يكفر من ادعى التحريف بل بدّعه وضلّله فقط.

(٢) لاحظ تعليق الكفر على علم المنكر بصدور ما أنكره من الشرع.

(٣) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير ١٢: ١٧٩ـ ١٨٠.

لعدم ثبوتـها عنده بالتواتر، قال:

وأيضـاً فـإن السلف أخطأ كثير منهم في كثير من هذه المسائل، واتفقوا عـلى عدم التكفير بذلك، مثل ما أنكر بعض الصحابة أن يكون الميت يسمع نـداء الحـي، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة، وأنكر بعضهم رؤية محمد ربـه ولبعضـهم في الخلافة والتفضيل كلام معروف، وكذلك لبعضهم في قتال بعـض ولعن بعض وإطلاق تكفير بعض أقوال معروفة، وكان القاضي شريح يذكـر قراءة من قرأ (بل عجبتَ) ويقول: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم الـنخعي فقـال: إنمـا شـريح شاعر يعجبه علمه، وكان عبد الله أفقه منه، فكان يقـول (بـل عجبـتُ) **فهذا قد أنكر قراءة ثابتة**، وأنكر صفة دل عليها الكتاب والسـنّة، واتفقـت الأمـة عـلى أنـه إمـام مـن الأئمة، **وكذلك بعض السلف أنكر بعضهم حروف القرآن** [١]، **من إنكار بعضهم قوله: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَـنُواْ﴾** [٢]. وقـال[٣]: **إنـمـا هـي (أولم يتـبين الذين آمنوا)، وأنكر الآخر قراءة قولـــه: ﴿وَقَضَـى رَبُّـكَ أَلاَّ تَعْـبُدُواْ إِلاَّ إِيَّـاهُ﴾** [٤]. وقال[٥]: **إنـما هي: (ووصى ربك) وبعضهم[٦] كان حذف المعوذتين، آخر[١] يكتب سورة القنوت.**

---

(١) وهذا اعتراف صريح منه بإنكار السلف بعض أحرف من القرآن.

(٢) الرعد: ٣١.

(٣) وسيأتي بيان أن هذا المنكر هو حبر الأمة ابن عباس.

(٤) الإسراء: ٢٣.

(٥) قصد الضحاك بن مزاحم، كما سيأتي بإذنه تعالى.

(٦) قصد عالم القرآن عبد الله بن مسعود، كما سيأتي بإذنه تعالى.

وهـذا خطـأ معلـوم بالإجمـاع والـنقل المتواتر[٢]، ومع هذا فلم يكن قد تواتـر الـنقل عـندهم بذلـك لم يكفروا، **وإن كان يكفر بذلك من قامت عليه الحجة بالنقل المتواتر**[٣] [٤].

وإلى هـنا يتضـح مـا أرادتـه الوهابـية مـن الشيعة، يريدون من الشيعة تكفـير بعـض عـلمائهم سـفاهة وعلى دين الوهابية![٥]، لا على مذهب أهل



(١) قصد سيد القراء أبي بن كعب، كما سيأتي بإذنه تعالى.

(٢) فمع اعتراف ابن تيمية بإنكار سلفه لما هو موجود في مصاحفنا من القرآن نجده يقول: إن هذا من الخطأ، وهذا بعينه ما نقمته الوهابية على الشيعة عندما قالوا بخطأ من قال منهم بتحريف القـرآن، مـع أن شـيخ إسـلامهم ابـن تيمية يقولها، ولا من نكير! ناهيك عن أن إنكار هؤلاء السـلف للقـرآن أشـنع وأفظع؛ لأنهم أنكروا الموجود وأضافوا غيره، أي هو تحريف بالنقص وزيـادة بخلاف بعض الشيعة الذين قالوا إنه نقص منه فقط، وعلى أي حال فالشيعة على مر الزمن يستضعفون بالباطل.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢: ٤٩٢ مطابع الرياض ط الأولى ١٣٨٢هـ.

(٤) وأوضـح منه من ادعى سقوط شيء من القرآن، ويرى أن وقوع التحريف في القرآن قد جاء به الشـرع وتواترت فيه الأخبار، ولا معنى لأن يثبت عندهم بالتواتر عدم كونها من القرآن فهي من باب السـالبة بانتفاء الموضوع.

(٥) ولا غـرابة في ذلـك فقـد قامـت الوهابـية على أكتاف التكفير وسفك الدماء، قال صديق بن حسن القنوجي في أبجد العلوم ٣: ١٩٤ وما بعدها: (قال الشيخ الإمام العلامة محمد بن ناصر الحـازمي الآخـذ عـن شـيخ الإسـلام محمـد بن علي الشوكاني: وأشهر ما ينكر عليه ـ مبتدع الوهابية محمد بن عبد الوهاب ـ خصلتان كبيرتان:

الأولى: تكفير أهل الأرض بمجرد تلفيقات لا دليل عليها، وقد انصف السيد الفاضل العلامة داود بن سليمان في الرد عليه في ذلك.

الثانية: التجاري على سفك الدم المعصوم بلا حجة ولا إقامة برهان، وتتبع هذه جزئيات - إلى قوله - ثم لما تم للشيخ ابن عبد الوهاب ما أراد في تلك القرى المجاورة للدرعية، وهي قرية الشيخ عبد العزيز، واجتمع على الإسلام معه عصابة قوية صاروا يدعون من حولهم من القرى بالرغبة والرهبة، ويقاتلون من حولهم من الأعراب ثم لما تمكن في قلوبهم الإسلام، وهم عرب غنام قرر لهم إن من دعا غير الله أو توسل بنبي أو ملك أو عالم فإنه مشرك شاء أو أبى، اعتقد ذلك أم لا، **وتعدى ذلك إلى تكفير جمهور المسلمين، وقد قاتلهم بهذا الوجه الذي أبداه** - إلى قوله - بعد بلوغها الشيخ الفاضل عبد الرحمان النجدي، ووصف لنا من حال ابن عبد الوهاب أشياء أنكر ما عليه **من سفك الدماء ونهبه الأموال وتجاريه على قتل النفوس ولو بالاغتيال وتكفيره الأمة المحمدية في جميع الأقطار،** فبقي معنا تردد فيما نقله الشيخ عبد الرحمان، حتى وصل الشيخ مربد وله نباهة ووصل ببعض رسائل ابن عبد الوهاب التي جمعها **في وجه تكفير أهل الإيمان، وقتلهم ونهبهم، وحقق لنا أحواله وأفعاله وأقواله، فرأينا أحواله أحوال رجل عرف من الشريعة شطراً ولم يمعن النظر ولا قرأ على من يهديه نهج الهداية ويدله على العلوم النافعة ويفقهه فيها، بل طالع بعضا من مؤلفات الشيخ أبي العباس ابن تيمية ومؤلفات تلميذه ابن القيم الجوزية، وقلدهما من غير إتقان، مع أنهما يحرمان التقليد** - إلى قوله - ثم وقفت لهذا العهد على كتاب رد المحتار وحاشية الدر المختار للسيد محمد أمين بن عمر المعروف بابن العابدين بمصر حالا وكان في سنة ما لفظه: **كما وقع في زماننا في أتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد وتغلبوا على الحرمين، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة لكنَّهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون وإن من خالف اعتقادهم مشرك**

السنة ولا على مذهب شيخهم ابن تيمية، فضلا عن مذهب أهل البيت الذي تدين به الشيعة!، ولا أزيدك علما أن الوهابية يستمزجون التكفير ويستهوونه، وإن كانت رعونتهم في إطلاق كلمة الكفر مخالفة لنفس المذهب الذي ينتسبون له!

هل هناك شبهة قوية دعت للقول بتحريف القرآن؟!

وقد يتساءل البعض، هل وجدت شبهة عند من قال بتحريف القرآن أم قال به استمزاجا وترفا واتباعا للهوى؟

قد بينا فيما سبق عدم قيام الدليل عندهم على صيانة القرآن من التحريف، لا من القرآن الكريم ولا من السنة المطهرة، وذكرنا كيف فهموا الآيتين وحديث الثقلين وأحاديث عرض السنة على كتاب الله عزّ وجلّ، فهذا يعني أن المانع من اعتقاد التحريف مفقود عندهم، وفي المقابل وردت كثير من الروايات التي تصرح وتلوح بحصول النقص في كتاب الله عزّ وجلّ وحذف بعض الكلمات منه، وهذه الروايات جاءت متظافرة في كتب الفريقين المعتمدة، كالبخاري ومسلم عند السنة، والكافي عند الشيعة، بل قالوا: إن هناك أخبارا ونبوءات من النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقول: إن هذه الأمة ستحرّف كتاب ربها، وهذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه:

واستباحوا بذلك قتل أهل السنة وقتل علمائهم، حتى كسر الله شوكتهم وخرب بلادهم وظفرت بهم عساكر المسلمين عام ثلاثة وثلاثين ومئتين وألف)، راجع كذلك خلاصة الكلام لفقيه الشافعية زيني دحلان، وغيره ممن كتبوا عن الوهابية.

عـن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قـال: لتتـبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه. قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟! [1].

فقـالوا: إن هـذه تدل على أن المسلمين سيقتفون أثر من كان قبلهم من الـيهود والنصـارى ولا يحيدون عن مسيرتـهم، ومن المعلوم أن تحريف التوراة والإنجـيل مـن أهـم السـمات الـبارزة في ما فعله اليهود والنصارى، وهذا أمر يحتاج إلى إجابة![2]

قـالوا أيضـا: إن القرآن الكريم يدل على هذا المعنى في سورة الانشقاق ويفي بالغرض نقل مقطع من تفسير ابن كثير:

وقولـــه تعـالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[3]. قال البخاري ـ بسنده ـ: قـال ابـن عـباس: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ حالا بعد حال. قال هذا نبيكم صـلى الله علـيه وآله وسلم. هكذا رواه البخاري بـهذا اللفظ، وهو محتمل أن يكـون ابـن عـباس أسـند هـذا التفسير عن النبي صلى الله تعالى عليه [وآله] وسـلم، كأنـه قال: سمعت هذا من نبيكم صلى الله عليه [وآله] وسلم، فيكون قوله: (نبيكم) مرفوعا على الفاعلية من (قال) وهو الأظهر والله أعلم. كما قال أنـس: لا يـأتي عـام إلاّ والـذي بعده شر منه، سمعته من نبيكم صلى الله عليه

(١) صحيح البخاري ٣: ١٢٧٤.

(٢) والشيعة يستطيعون الإجابة عليها، وستأتي في مبحث جمع القرآن إن شاء الله تعالى.

(٣) الإنشقاق: ١٩.

[وآله] وسلم.

وقال ابن جرير: حدثني يعقوب بن إبراهيم، حدثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر عن مجاهد أن ابن عباس كان يقول: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ قال: يعني نبيكم صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: حالا بعد حال. هذا لفظه وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: طبقا حالا بعد حال. وكذا قال عكرمة ومرة والطيب ومجاهد والحسن والضحاك ومسروق وأبو صالح، ويحتمل أن يكون المراد ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ حالا بعد حال، قال هذا يعني المراد نبيكم صلى الله عليه [وآله] وسلم.

وقال ابن إسحاق والسدي عن رجل عن ابن عباس: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ منزلا على منزل، وكذا روى العوفي عن ابن عباس مثله وزاد: ويقال: أمرا بعد أمر وحالا بعد حال. وقال السدي نفسه: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ أعمال من قبلكم منزلا بعد منزل. قلت ـ ابن كثير ـ: كأنه أراد معنى هذا الحديث الصحيح خ٣٤٥٦ م٢٦٦٩: لتركبن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه. قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟!، وهذا محتمل(١).

وكل هذه الشبه مانعة من التكفير وتجتث أصوله من الأساس، بل لا يتصور التكفير في مثل هذه الموارد؛ لأن هؤلاء بأدلتهم وشبههم التي تحتاج إلى ما يرفعها ويزيحها لا يريدون منها إلاّ بث الشكوى والتفجّع للمصاب

(١) تفسير ابن كثير ٤: ٤٩٠ـ٤٩١.

والرزية التي طرأت على كتاب الله عزّ وجلّ بزعمهم، فهم في الحقيقة يريدون وجه الله عزّ وجلّ والدفاع عن كتابه وبيان ما تعرض له القرآن من تحريف وتلاعب ومظلومية، ويحسبون أن قولهم السابق يوافق الأدلة الشرعية ولا يعارضها بل هم على يقين من ذلك، فغاية ما يقال فيهم أنهم قد أخطؤوا وما أصابوا الحق في هذه المسألة[1]، وكل هذا ينفي دعوى التكفير التي ترجع إلى إنكار شيء، وهو يعلم أن الشريعة جاءت به، فيكذب الله ورسوله. فأين هذا من ذاك؟!

نظرة في روايات التحريف عند الشيعة

كلمة حول مصادر تلك الروايات

المتأمل في الروايات التي استدل بها على وقوع التحريف لا يدل ظاهر

---

(١) الوهابية الذين تسيل أشداقهم لإطلاق كلمة الكفر لا تروق لهم هذه الكلمات التي تخضع للموازين الشرعية، وتسير حسب القواعد العلمية، وعلى أي حال فإن كلمات علماء أهل السنة واضحة تؤيد ما كتبناه، وقد نقلنا نصوصهم سابقا، فحتى ابن تيمية -كما سيأتي ذكره- يقول كما ذكرنا، وهذا كلام إمامهم في القراءات مكي القيسي الذي يصف من يقصد تبديل القرآن وتغييره بأنه قد غلط، فقال في الإبانة في معاني القراءات: ٥: (فهي إذا خارجة عن مراد عثمان وعن السبعة الأحرف، والقراءة بما كان هكذا **خطأ عظيم**، فمن قرأ القرآن بما ليس من الأحرف السبعة وبما لم يرد عثمان منها ولا من تبعه إذ كتب المصحف، **فقد غيّرَ كتاب الله وبَدّلَه**، ومن قصد إلى ذلك فقد **غلط**)، فليشنع الوهابية وليعربدوا كما شاءوا، وكما قيل: صرير باب أو طنين ذباب!

كثير منها عليه صراحة، فبعضها دلت على أن الإمام المعصوم عليه السلام كان في مقام التفسير، والبعض الآخر جاء بمعنى التنزيل، ناهيك أن الجم الغفير من تلك الروايات اقتبس من كتب غير معتمدة ومحل كلام عند الأعلام والمراجع الشيعة، نحو **تفسير العياشي** الذي كل رواياته بحكم المراسيل؛ لأن الذي نسخ التفسير حذف أسانيد رواياته!، وأيضا **كتاب سُليم ابن قيس الهلالي** رحمه الله الذي قال فيه الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه:

هذا الكتاب غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس. فينبغي للمتديّن أن يتجنب العمل بكل ما فيه ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته[1].

وقال السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه: وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سُليم بكلا سنديه ضعيف، وقال: والصحيح أنه لا طريق لنا إلى كتاب سُليم بن قيس الهلالي المروي بطريق حماد بن عيسى، وذلك فإن في الطريق محمد بن علي الصيرفي أبا سمينة، وهو ضعيف كذاب [2]، وقيل: إن أبان بن عياش زاد في كتاب سليم بن قيس.

وكذلك **تفسير علي بن ابراهيم القمي** رضوان الله تعالى عليه الذي نسب إليه القول بالتحريف بسبب ما كُتب في مقدمة التفسير وبعض الروايات فيه إلاّ أن من غير المعلوم أن القمي نفسه قد كتبها، وجزء كبير من

---

(١) تصحيح الاعتقاد: ٧٢.

(٢) صيانة القرآن: ٢٢٦، وكذا المورد السابق منه: ٢٢٥.

التفسير ليس للقمي، والتفسير من الجلد إلى الجلد مع مقدمته غير موثوق به وساقط عن الاعتبار.

قال الشيخ جعفر السبحاني حفظه الله: (وبهذا تبيّن أن التفسير ملفق من تفسير علي بن إبراهيم وتفسير أبي الجارود، ولكل من التفسيرين سند خاص، يعرفه كل من راجع هذا التفسير، ثم إنه بعد هذا ينقل عن علي بن إبراهيم كما ينقل عن مشايخه الآخرين إلى آخر التفسير. وبعد هذا التلفيق كيف يمكن الاعتماد على ما ذكر في ديباجة الكتاب لو ثبت كون الديباجة لعلي بن ابراهيم نفسه؟).

وقال: ثم إن الاعتماد على هذا التفسير بعد هذا الاختلاط مشكل جداً، خصوصا مع ما فيه من الشذوذ في المتون. وقد ذهب بعض أهل التحقيق إلى أن النسخة المطبوعة تختلف عمّا نقل عن ذلك التفسير في بعض الكتب وعند ذلك لا يبقى اعتماد على هذا التوثيق الضمني أيضا، فلا يبقى اعتماد لا على السند ولا على المتن [1]، علاوة على أن راوي التفسير ـ بما فيه من روايات للقمي أو لأبي الجارود ـ لم تثبت وثاقته.

وعليه يتضح جهل أحد الوهابية وهو (عثمان.خ) عندما يقول في أحد أشرطته:

أولهم علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير، قال في مقدمة تفسيره، وأما ما هو على خلاف ما أنزله الله فهو قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ

(١) كليات في علم الرجال: ٣١٦ ـ ٣١٧.

أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1] ثم ذكر أنها نزلت (كنتم خير أئمة أخرجت للناس). انتهى. وقد ذكر علماء الشيعة أن القمي يقول بالتحريف وقالوا عنده فيه غلو.

وأما بالنسبة لما قاله بعض علماء الشيعة فلا عبرة فيه لاعتمادهم على ما كُتب في ذلك التفسير إذ ما كانوا معاصرين للقمي رضوان الله تعالى عليه وحيث أن التفسير ساقط عن الاعتبار فما ينسب للقمي به ساقط أيضا.

وكذا كتاب **المسائل السروية** للشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه، فقد قال السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه في معجم رجال الحديث:

أقول: إن نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد قدس سره لم تثبت، ولم يذكر النجاشي والشيخ له كتابا يسمى **بالمسائل السروية**، نعم ذكر النجاشي له كتابا وهو النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأي، ولكن لم يعلم أن المراد به ماذا، فلعل المراد النقض على قول ابن الجنيد بالاجتهاد بالرأي، أي بجواز العمل بالظن، ومما يؤكد عدم صحة هذه النسبة أنها لو صحت لذكرها النجاشي والشيخ، فإن ما نسب إليه أعظم من قوله بالقياس، فكيف لم يطلع على ذلك النجاشي والشيخ وهما تلميذان للمفيد قدس سره؟! [2].

وهكذا بالنسبة **لكتاب الاحتجاج للطبرسي** رضوان الله تعالى عليه، إذ كل رواياته مراسيل وبلا إسناد، فلا يتعبد بما فيه، وغيرها من المصادر نحو

---

(١) آل عمران: ١١٠.

(٢) معجم رجال الحديث ١٥: ٣٣٧.

التفسير المنسوب للإمام العسكري عليه السلام وتفسير فرات الكوفي.

وروايات التحريف نابعة في الغالب من هذه الكتب والمصنفات المخدوشة سندا ومتنا، قال المحقق هادي معرفت حفظه الله حال كلامه عن فصل الخطاب:

أما الروايات الخاصة، والتي استند إليها ـ المحدث النوري ـ لإثبات التحريف سواء أكانت دالة بالعموم على وقوع التحريف أم ناصّة على مواضع التحريف، فهي تربو على الألف ومئة حديث (١١٢٢) منها (٦١) رواية دالة بالعموم و(١٠٦١) ناصة بالخصوص، حسبما زعمه. لكن أكثريّتها الساحقة نقلها من أصول لا إسناد لها ولا اعتبار، من كتب ورسائل، إما مجهولة أو مبتورة أو هي موضوعة لا أساس لها رأساً. والمنقول من هذه الكتب تربو على الثمانمئة حديث (٨١٥) وبقي الباقي (٣٠٧) وكثرة من هذا العدد ترجع إلى اختلاف القراءات مما لا مساس لها بمسألة التحريف وهي (١٠٧) والبقية الباقية (٢٠٠) رواية، رواها من كتب معتمدة، وهي صالحة للتأويل إلى وجه مقبول، أو هي غير دالة على التحريف، وإنما أقحمها النوري إقحاما في أدلة التحريف [1].

وقال السيد البروجردي رضوان الله تعالى عليه في تقريرات بحثه: إن الروايات التي دلت على وقوع التحريف قد أخذت من كتب لا اعتماد

(١) مصادر الفقه الإسلامي ومنابعه: ٧٦ للشيخ المحقق جعفر السبحاني حفظه الله. وللزيادة راجع صيانة القرآن من التحريف للمحقق محمد هادي معرفت حفظه الله.

عليها، فإن أكثرها مأخوذ من كتاب أحمد بن محمد بن السيار المعروف بالسياري، وهو منسوب إلى فساد المذهب. فعن النجاشي أنه ضعيف الحديث فاسد المذهب، ذكر ذلك الحسين بن عبيد الله مجفو الرواية كثير المراسيل انتهى. وعن ابن الغضائري في رجاله: أحمد بن محمد بن سيار، يكنى أبا عبد الله القمي المعروف بالسياري ضعيف متهالك غال منحرف، استثنى شيوخ روايته من كتاب نوادر الحكمة، وحكى عن محمد بن علي بن محبوب في كتاب نوادر المصنف أنه قال بالتناسخ. (انتهى). وقريب مما حكي عن النجاشي ما حكي عن العلامة رحمه الله في الخلاصة، فلا ريب في ضعفه. وكثير من تلك الأخبار ـ أي الدالة على التحريف ـ عن فرات بن إبراهيم الكوفي، وهو وإن لم ينسب إلى فساد المذهب بل في رجال المامقاني رحمه الله أنه كان من مشايخ الشيخ أبي الحسن علي بن بابويه، وقد أكثر الصدوق رحمه الله الرواية عنه لكنه لم يرد توثيق له من علماء الرجال بالنسبة إليه. وعدة منها عن تفسير العياشي رحمه الله، وهو وإن كان من الإمامية وكان ثقة، لكن أكثر الروايات المنقولة في تفسيره مرسلة فلا اعتبار بها. وعدة منها لا ربط لها بالمقام، بل راجعة إلى كيفية اختلاف القراءات. وعدة منها مقطوع كذبها [1].

وسنبحث في ما يلي عن الوجه الحق الذي يراه علماء الشيعة لمثل هذه الراويات.

---

(١) تقريرات في أصول الفقه للشيخ علي الاشتهاردي: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

دلالة أغلب الروايات

تضمنت بعض الروايات التي نسبت إلى أهل البيت عليهم السلام آيات قرآنية زيد فيها كلمات وجمل ليست في مصحفنا، وعُلق في تلك الروايات على هذا المزيج من الآية والكلمة الأجنبية بجملة (هكذا نزلت) أي أن الآية نزلت بهذا الشكل بما فيها من الكلمات الأجنبية، وهذه أمثلة لتلك الروايات:

الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن علي بن أسباط، عن علي ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ**﴾ (في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده) ﴿**فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾[١]. **هكذا نزلت**[٢].

الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن جعفر بن محمد بن عبيد الله، عن محمد بن عيسى القمي، عن محمد بن سليمان، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ﴿**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ**﴾ (كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم) ﴿**فَنَسِيَ**﴾[٣]. **هكذا والله نزلت على محمد صلى الله عليه وآله.**

علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبيه، عن محمد بن

---

(١) الأحزاب: ٧١.

(٢) أصول الكافي ١: ٤١٤، ح٨، تعليق علي أكبر غفاري.

(٣) طه: ١١٥.

سنان، عن عمار بن مروان، عن منخل، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أنَزَلَ اللّهُ﴾** (في علي) **﴿بَغْياً﴾**[1].

وبهذا الإسناد عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن منخل عن جابر قال: **نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد هكذا ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾** (في علي) **﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾**[2].

وبهذا الإسناد عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن منخل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **نزل جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله بهذه الآية هكذا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ آمِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا﴾** (في علي نورا مبينا) **﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم﴾**[3].

أحمد بن مهران، عن عبد العظيم بن عبد الله، عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾** (آل محمد حقهم) **﴿قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾** (آل محمد

(١) البقرة: ٩٠.

(٢) البقرة: ٢٣.

(٣) النساء: ٤٧.

حقهم) ﴿رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾[1].

وبهذا الإسناد عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا** ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ﴾ (آل محمد حقهم) ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً إِلاَّ طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا﴾[2]. ثم قال ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ (في ولاية علي) ﴿فَآمِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُواْ﴾ (بولاية علي) ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[3] [4].

أحمد بن مهران ـ رحمه الله ـ عن عبد العظيم، عن بكار، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **هكذا نزلت هذه الآية** ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ (في علي) ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾[5] [6].

فألصق الوهابيون تحريف القرآن بالشيعة! بدعوى أن بعض رواياتهم تحكي نزول الآيات من السماء بأشكال أخرى غير التي نعرفها، وواضح أن

---

(١) البقرة: ٥٩.

(٢) النساء: ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٣) النساء: ١٧٠.

(٤) أصول الكافي ١: ٤١٦ـ٤١٧، ح ٢٣ إلى ٢٨ عدا ٢٤.

(٥) النساء: ٦٦.

(٦) أصول الكافي ١: ٤٢٣ـ٤٢٤، ح٥٨، ٥٩، ٦٠.

تلـك الكلمات قد نقصت وذهبت إذ لا وجود لها اليوم في مصحفنا، فالشيعة تعتقد نقص القرآن، والحمد لله رب العالمين!

هذا ملخص كلامهم بعد تخليصه من الشوائب والحشف، وهذا ـ على مـا فيه من خلط بين الرواية والاعتقاد بمضمونـها الذي طالما يقعون فيه، إذ لا ملازمـة بينهما!، وبعد التسليم بصحة أسانيد كل الروايات السابقة[1] ـ كلامٌ

(١) يحـاول بعـض الوهابـية إلـزام الشـيعة بصحة كل روايات الكافي!!، وهذا مضحك للغاية! إذ الكـافي (كتابـنا) لا كـتاب الوهابـية! ونحن أدرى بكتبنا منهم!، ولكن كما قيل (لأمر ما جذع قصـير أنفه) فهم يذكرون هذا في مقدمة كتبهم استغفالا منهم لعوامهم ولإقناعهم بأن الكافي عـند الشـيعة مـثل الـبخاري ومسـلم عـند أهل السنة، كل ما فيه صحيح!، وهذا ـ كالعادة ـ كـذب عـلى جمهور الشيعة، بل على كل الشيعة في زماننا، والأغرب أنهم يقومون بذكر مدح عـلماء الشـيعة لكـتاب الكـافي كدلـيل عـلى صـحة كل ما فيه!!، فهل القول بأنه من أفضل الكتـب، أو أنـه جلـيل القـدر، أو أنـه لم يصـنف مثله، أو أنه أصح الكتب وأتقنها يعني أنه لا يوجـد فيه روايات ضعيفة وغير مقبولة عند الشيعة؟!، نعم هذا الكلام يدل على أنه جليل القـدر وعظـيم المـنزلة ولم يصـنف مثله وأصح الكتب وأتقنها بالقياس إلى غيره من الكتب وهذا غير الحكم بصحة كل ما فيه من الروايات، فهذا لا يقول به الشيعة.

وقـد حاول أحد الوهابية (ناصر. ق) في كتابه أصول مذهب الشيعة ـ وهي رسالة دكتوراه ـ إقناع بني جلدته المساكين بهذه الفكرة بالإحالة على المصادر التي مدحت كتاب الكافي، مع أن كـل المصـادر التي أحال عليها هي للأخبارية ومع ذلك يعمم الحكم على كل الشيعة!!، ثم يسـتغرب الوهـابي مـن الشـيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه كيف حكم بالوضع على ما روي في تحـريف القـرآن، مع أنها موجودة في الكافي، ومع ذلك يبقى المتخلف مصرا على أن

ساقط من رأس؛ لأن عبارة (هكذا نزلت) لا يفهم الشيعة منها أن هذا

⮌

كل ما في الكافي صحيح عند الشيعة؛ لأنهم مدحوه!!، مع أن نفس الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه هو ممن مدح الكافي!، وهذا كلام الوهابي في كتابه السابق في ١: ٢٢٧ عن الكليني رضوان الله تعالى عليه: (الملقب عند الشيعة بثقة الإسلام ومؤلف أصح كتاب من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرواية عندهم). وقال: (والكافي للكليني ـ رضوان الله تعالى عليه ـ عند شيوخ الرافضة في أعلى درجات الصحة؛ لأن الكليني كان معاصرا للسفراء الأربعة ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ الذين يدعون الصلة بالمهدي الغائب المنتظر ـ عليه السلام ـ ولهذا كان التحقق من صحة مدوناته أمرا ميسورا له؛ لأنه يعيش معهم في بلد واحد وهو بغداد ـ

أقول: هذا الكلام لا يقبله محققو الشيعة لأدلة ذكروها في كتبهم، فليحتفظ بهذا الكلام لنفسه ـ. ولكن يلاحظ أن ابن بابويه القمي ـ الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه ـ حكم بوضع ما روي في تحريف القرآن مع وجودها في الكافي الذي يصفونه بهذا الوصف ويوثقونه هذا التوثيق).

أقول: فمع اعترافه بأن الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه حكم بالوضع على بعض الروايات التي في الكافي وهو رأس الشيعة وشيخهم في زمانه، ألا يكون هذا سببا كافيا لإيقاظه وتبديد أحلامه السابقة!، اللهم بلى، إلاّ من طمس على عقله.

ملاحظة: هذا الوهابي اعتاد في كثير من مواضع كتابه السابق على نقل فكرة معينة ونقضها بعد عدة أسطر أو بعد صفحة، فلا أدري هل هو أسلوب جديد في الكتابة؟، أم هي خواطر تدور في رأسه لا رابط بينها؟، أم ماذا؟، فأدعو كل من كانت هوايته حل الألغاز والأحاجي اقتناء هذا الكتاب.

المُنزل قرآن كله، أي أن تلك الكلمات الدخيلة لا يرون أنها من نفس جنس القرآن حتى يقال إن القرآن في نظرهم حُرف ونقص بسقوطها!، نعم الباقي هو من القرآن أما ما دمج فيه فليس منه[1]؛ لأن كلمة التنزيل الواردة في الروايات معناها يختلف عما هو معروف بيننا اليوم الذي خُصّ بنزول عين آيات القرآن، والمقصود من التنزيل في الروايات هو التفسير النازل عن طريق الوحي توضيحا وتبيانا للمراد وشرحا للآيات القرآنية، فليس التنزيل قرآنا منزلا، وإنما تفسيرٌ منزل من قِبل الله تعالى ورثه أهل البيت عليهم السلام عن جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا هو اعتقاد محققي ومراجع الشيعة في تلك الزيادات، وسيتضح بإذنه تعالى أن من المعلوم عند علماء الشيعة أن جبريل عليه السلام لم ينزل بالقرآن فقط، وإنما أنزل تفسيره أيضا، وهو المسمى في بعض الروايات بالتنزيل[2]، فلا يصح الافتراء

---

(١) وهذا ما يعتقده الشيعة، والذي تعمد الأعراب تجاهله كما تعمدوا تجاهل كثير غيره، وسببه واضح فتأليب الرعاع وإثارة الغوغاء على الشيعة هو غاية المنى وسدرة المنتهى عند الوهابية، حتى إن بعضا منهم يعكف في لياليه قارئا كتب الروايات عند الشيعة يتصيد ما يحلو له من الروايات ويخترع التهم وينسج العقائد ويحيك الآراء التي لم ينزل الله بها من سلطان، وما أن يبزغ الفجر حتى يرمي الشيعة بكل تخيلاته وسماديره، وكل دليله هو: (رُوي)، وهل هذا يكفي؟! والوهابية بعملهم هذا يخترعون المذاهب والآراء للشيعة ثم يكرون عليها مشنعين مبدعين، وفي الحقيقة هم لا يبدعون إلاّ مخيلتهم وتصوراتهم السقيمة، وكل هذا استدرار لغضب الهمج والطغمة منهم، وعلى هذا تمر الأيام!

(٢) وهناك رأي يقول: إن قول الإمام عليه السلام في الرواية (هكذا نزلت) يقصد به أن نزول هذه

على الشيعة بأن من عقائدهم تحريف القرآن فقط لوجود روايات في كتبهم تذكر آيات القرآن مع كلمات غيرها وتعقبها بعبارة (هكذا نزلت)! إذ النزول من السماء في روايات الشيعة أعم من نزول القرآن، وهذا نفس قول علماء أهل السنة بأن القرآن قد نزل ونزل مثله معه، وستأتي كلماتهم فيه بإذنه تعالى، وإلى هنا يتضح الوجه الصحيح لعشرات - إن لم نقل مئات - من الروايات التي أبهمت على الوهابية الذين لا خبرة له بروايات أهل البيت عليهم السلام فاستفادوا منها تحريف القرآن.



الآية من السماء كان على هذا المعنى لا على المعنى الذي يدعيه الناس، أي أن هذا قصد الله عزّ وجلّ من الآية، وقد يتبادر أن هذا الرأي يخالف الرأي الأول، حيث يفيد هذا أن الوحي ليس له دور في إضافة تلك الكلمات كتفسير للآيات، بل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي أضافها من عند نفسه، وبعبارة أخرى عندما يقال هذا تنزيلها أي هذا معناها التي نزلت عليه الآية، وكلمات التنزيل إنما جاءت من قِبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومنه إلى أهل بيته عليهم الصلاة والسلام لا عن طريق الوحي، وبقليل تأمل يتضح أنهما قول واحد أحدهما مجمل وآخر مفصل؛ لأن ما ينطق به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ويأخذه عنه أهل بيته عليهم السلام إنما هو وحي يوحى، وكله من عند الله عزّ وجلّ؛ فلا يقال هذا من السماء وهذا من عند الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فتفسير القرآن والسنن والعلم بالمغيبات وكلمات النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلها تنسب حقيقة إلى الله عزّ وجلّ، فلا فرق بين النظرتين؛ بل هي نظرة واحدة وهي نزول هذه الكلمات من السماء تفسيرا وشرحا للمراد، وعلى أي حال فالكل يتفق على أن تلك الكلمات تفسيرا للقرآن لا عين القرآن، وهذا محل الكلام.

الوهابية والخيال المتناقض!

بـزغ لـنا الـيوم رأي جديـد أو قل فلتة جديدة مفادها أن محدثي الشيعة هـم الذين أقحموا تلك الزيادات بين كلمات الرواية، وأصحاب الفلتات هم بعض الوهابية كالعادة، فقد قال الوهابي (ناصر.ق) في أصول مذهب الشيعة:

وقـد اكتملـت صـورة هـذه الأسطورة ـ تحريف القرآن ـ على أيديهما فـبدأت الـروايات عـند القمـي والكلـيني ـ رضـوان الله تعالى عليهما ـ تأخذ بـــهذه الأسـطورة إلى مـرحلة عملية فبدأوا بإقحام كلمة (في علي) بعد أي آية فـيها لفظ (أنزل الله إليك) و(أنزلنا إليك)، وزيادة لفظ (آل محمد حقهم) بعد لفظ (ظلموا) حيثما وقع في القرآن ...الخ [1].

لنسـلم لـه أن تلـك الـزيادات مـن الـتحريف الصـريح كما حسب المغفـل، ولـنترك لأجلـه كلمات علماء الشيعة الآتية التي تنص على أنــها من التـنـزيل، ولننـبذ أيضـا ـ لسواد عينيه ـ كلمات علماء السنة التي تنص على وجود التنـزيل في الشريعة، كما سيأتي بإذنه تعالى، ولنسائله:

كـيف علم أن القمي والكليني رضوان الله تعالى عليهم قد أقحما هذه الجمـل بـين الآيـات؟!، ألـيس من المحتمل أنـهما سمعاها ممن أقحمها بزعمه؟ طبعا لا جواب!

ثـم كـيف يقتصـر عملهما على إقحامها، والروايات إنما تتحدث عن خصـوص هـذه الجمـل المقحمـة؟! أليس الصحيح هو أن يقول، إنــهما وضعا

(١) أصول مذهب الشيعة ١: ٢٤٠.

تلك الروايات بتمامها، والعياذ بالله؟

وكما قلت سابقا: إن هذا الوهابي له أسلوب خاص في الكتابة، حيث اعتاد على الدوام نقض ما ذكره مسبقا، وهذا يظهر بأقل اطلاعة على كتابه[1]، فهنا قال الوهابي إن روايات التحريف هي نتاج إقحام وتلاعب من

---

(١) أقول هذا لأني لم أكلف نفسي إلاّ قراءة مبحث تحريف القرآن قراءة سريعة، ولو نظر المنصف في كل الأدلة التي ساقها ـ رواية أو حادثة أو قول عالم ـ لوجد أنها غير صريحة في المراد، بل تحتمله كما تحتمل غيره، فكان الوهابي يرجح ما يتناسب مع الفكرة المسبقة التي التقطها من الشوارع واختزنها في دماغه، مع أن الإنصاف أن يرجح ما رجحه الشيعة أنفسهم!، لذا صار شغله الشاغل في هذا الكتاب اصطياد ما يؤيد فكرته المتهالكة من كتب الشيعة، وأذكر من باب المثال لا أكثر ولا أقل، زعمه أن الكليني رضوان الله تعالى عليه قال بتحريف القرآن؛ لأنه روى في كتابه روايات التحريف وسكت عنها، فصار يضرب على هذا الوتر، وما يكاد أن يرفع قلمه عنه حتى يخوض فيه من جديد!، ومع كل هذا الضجيج والعجيج قال في آخر المبحث تحت عنوان (نتائج الموضوع) ١: ٣٠٢: (كما أن لديهم روايات تقول بالتحريف، فإن عندهم روايات أخرى تنفي هذا الباطل وتنكره مثل قول إمامهم: واجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك على أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها، فهم في حالة الاحتجاج عليه مصيبون، وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا تجتمع أمتي على ضلالة)). ومثل ما جاء عندهم في ثواب قراءة القرآن، وفضل حامل القرآن، ووجوب عرض أحاديثهم عليه، والتمسك به إلى قيام الساعة، وهذا يبطل أن يكون محرفا أو مخفيا عند منتظرهم).

وأحال على أصول الكافي عند ذكر مصادرها!، فقل لي بربك كيف حكم أن الكليني رضوان الله تعالى عليه يرى تحريف القرآن، وقد روى مثل هذه الروايات، وكتب مثل هذه

القمي والكليني رضوان الله تعالى عليهما، ثم يأتي بعد صفحات ليقول: إن روايات التحريف قد تلقفها القمي رضوان الله تعالى عليه من كل أفاك أثيم ـ بزعمه ـ ومن ثم أخذها الكليني رضوان الله تعالى عليه من شيخه القمي!!:

ويلاحظ أن معظم روايات الكليني ـ رضوان الله تعالى عليه ـ صاحب الكافي هي عن هذا القمي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ **الذي تلقف هذه الروايات عن كل أفاك أثيم وسجلها في تفسيره** [١].

أي أن التلاعب من الرواة لا من القمي ولا من الكليني رضوان الله تعالى عليهما!، فما عدا مما بدا؟!، والعجب أن هذه التخرصات والتناقضات تضمنتها رسالة دكتوراه حازت مرتبة الشرف الأولى!، هزلت.

ما يدل من الروايات على أن المقصود من التنزيل هو التفسير

١ ـ من روايات الشيعة والوقائع التاريخية

منها ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام شرحا للآية الكريمة **﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾** [٢]:

الفصول، وهي في نظر الوهابي تنفي تحريف القرآن؟!، فلماذا ألزم الكليني عقيدة التحريف بسبب روايته لروايات تدل عليه ـ بزعمه ـ ولم يلزمه عدم اعتقاده، وقد روى ما يدل على عدم اعتقاده؟!، فالأمر ليس إلاّ فكرة مسبقة في دماغ الكاتب ينقصها التقاط رواية هنا وكلمة هناك!!

(١) أصول مذهب الشيعة ١: ٢٦٩.

(٢) مريم: ٢٦.

عن أبي عبد الله عليه السلام: **قوله جل ثناؤه:** (صوما وصمتا)، قال: قلت: صمتا من أي شيء؟ قال: من الكذب. قال: قلت: (صوما وصمتا) تنزيل؟ قال: نعم[1].

فظاهر مقطع الرواية (قوله جل ثناؤه) أن هذه الجملة (صوما وصمتا) قرآن كغيره، ولكن بالتأمل في باقي الروايات يتضح أنها من التنزيل المفسِّر للقرآن، ففي الكافي:

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الصيام ليس من الطعام والشراب وحده، ثم قال: قالت مريم: ﴿**إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا**﴾[2]. **أي: صوما صمتا** (وفي نسخة أخرى **أي: صمتا**) فإذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم[3].

ويدل الجمع بين الروايتين على أن هذه الزيادة (صوما صمتا) تنزيل من السماء، ولكن لا كقرآن بل كتفسير، وهذا التفريق خفي على بعض الصحابة حتى دمجوا كثيرا من التنزيل مع القرآن وصاروا يقرأونه كقرآن وقد حار علماء السنة في تأويل هذه الوجوه، وستأتي الإشارة لذلك مع ذكر بعض الموارد التي خلط الصحابة فيها القرآن بالتنزيل، ونذكر هنا هذا المورد والبقية تأتي إن شاء الله تعالى:

أخرج الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري

---

(١) مستدرك الوسائل ٧: ٣٧١، ح٨٤٤٦.

(٢) مريم: ٢٦.

(٣) الكافي ٤: ٨٧، ح٣٦٣٤٥.

في المصاحف، وابن مردويه عن أنس بن مالك أنه كان يقرأ (إني نذرت للرحمن صوما صمتا).

أخرج عبد بن حميد وابن الأنباري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأها (إني نذرت للرحمن صوما صمتا) وقال: ليس إلاّ أن حملت فوضعت.

أخرج ابن الأنباري عن الشعبي قال: في قراءة أبي بن كعب (إني نذرت للرحمن صوما صمتا) [1].

وعلى هذا فالتنزيل موجود في كتب السنة، بل وأكثر من كتب الشيعة ولكن أهل السنة ابتدعوا له الوجوه، ومن هذه الوجوه القراءة الشاذة أو الأحرف السبعة أو نسخ التلاوة، على ما في تلك الأقسام من تداخل تقف عليه بإذنه تعالى في الأبحاث اللاحقة.

ومما يدل على التنزيل ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام: ((نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية هكذا ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ (في ولاية علي) ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾[2] [3].

ويتبين حال هذه الزيادة هل هي من القرآن أم لا، بالرواية التي وردت عن الإمام الصادق عليه السلام: نزلت هذه الآية هكذا ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن

(١) الدر المنثور ٤: ٢٦٩ـ٢٧٠.

(٢) الكهف: ٢٩.

(٣) الكافي ١: ٤٢٥، ح٦٤.

رَّبِّكُمْ﴾[1]. **يعني ولاية علي عليه السلام**[2].

وواضح أن الجمع بين الروايتين يفيد أن مقطع (في ولاية علي) قد نزل به جبرئيل عليه السلام، ولكنه غير القرآن لفصله في الرواية الآخرى بين الآية والمقطع بكلمة (يعني) أي أن هذا هو معنى الآية، فالمقطع أنزل كتفسير لا كقرآن.

ويدل عليه أيضا هذه الرواية التي وقعت ضمن موسوعة الافتراء على الشيعة بتحريف القرآن: عن أبي جعفر عليه السلام قال: **﴿أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ﴾** (محمد) **﴿بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ﴾** (بموالاة علي) **﴿اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً﴾** (من آل محمد) **﴿كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾**[3] [4].

مع أن هناك رواية أخرى جاءت عن نفس الإمام الباقر عليه السلام مبينة لما ورد في تلك الرواية: **فقال لهم الله:** فإن **﴿جَاءكُمْ﴾** (محمد) **﴿بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ﴾** (بموالاة علي) **﴿اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً﴾** (من آل محمد) **﴿كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾**، **فذلك تفسيرها بالباطن**[5].

فيتضح أن قولهم عليهم السلام (قال الله تعالى) لا يقصد به القرآن

---

(١) الكهف: ٢٩.

(٢) نقلاً عن شرح أصول الكافي للمازندراني رضوان الله تعالى عليه ٧: ٩١ـ٩٢ ط دار إحياء التراث

(٣) البقرة: ٨٧.

(٤) الكافي ١: ٤١٨، ح٣١.

(٥) بحار الأنوار ٢٤: ٣٠٧.

دائما، بل قد يكون قرآنا مختلطا بتفسيره النازل من عند الله سبحانه وتعالى.

وكذا ما ورد في الكافي: عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِّلْكَافِرِينَ﴾ (بولاية علي) ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ مِّنَ اللهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾[1] ثم قال: هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله[2].

(١) المعارج: ١ ـ ٣.

(٢) الكافي ١: ٤٢٢، ح٤٧ ط دار الكتب الإسلامية.

أقول: سبب نزول هذه الآيات معلوم عند أهل التفسير والتاريخ، وهو ما أجاب به سفيان بن عيينة من سأل عن قوله عزّ وجلّ: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج: ١) فيمن نزلت؟ فقال للسائل: سألتني عن مسألة ما سألني أحد قبلك. حدثني أبي عن جعفر بن محمد عن آبائه صلوات الله عليهم قال: لما كان رسول الله بغدير خم نادى الناس فاجتمعوا فأخذ بيد علي فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه. فشاع ذلك وطار في البلاد، فبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقة له حتى أتى الأبطح فنزل عن ناقته فأناخها فقال: يا محمد؟ أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلاّ الله وانك رسول الله فقبلناه وأمرتنا أن نصلي خمسا فقبلناه منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم شهرا فقبلنا وأمرتنا بالحج فقبلنا، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك ففضلته علينا وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه. فهذا شيء منك أم من الله عزّ وجلّ؟ فقال: والذي لا إله إلاّ هو إن هذا من الله. فولى الحارث بن النعمان يريد راحلته وهو يقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقا فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فما وصل إليها حتى رماه الله تعالى

فهـذه الـرواية ظاهـرها أن الآية مع الزيادة من القرآن، ولكن بالنظر لما نقله العلامة المجلسي رضوان الله تعالى عليه في مرآة العقول يتضح أنـها تفسير منـزل:

وروى محمـد بن عباس أيضا حديث المتن عن أبي بصير ثم قال: **هكذا في مصحف فاطمة عليها السلام**، وفي رواية أخرى عن أبي بصير أيضا، وفيه: ثـم قـال هكـذا والله نـزل بـها جبرئيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، **وهكذا هو مثبت في مصحف فاطمة** [(١)].

وعلـيه فهـذه الـزيادة وإن نـزل بـهـا أمـين الوحي من السماء، ولكنها ليسـت مـن نصوص القرآن، وإلا لقيل إنـها موجودة في مصحف أهل البيت علـيهم السـلام، لا أن تودع الزيادة في مصحف فاطمة عليها السلام الذي لم يشتمل على شيء من القرآن، ففي الكافي:

عـن الحسـين بن أبي العلاء قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن عـندي الجفـر الأبـيض، قال: قلت: فأي شيء فيه؟ قال: زبور داود، وتوراة موسـى، وإنجـيل عيسـى، وصـحف إبراهـيم علـيهم السلام والحلال والحرام، **ومصحف فاطمة، ما أزعم أن فيه قرآنا**، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى

بحجـر فسـقط عـلى هامـته وخـرج مـن دبره وقتله، وأنزل الله عزّ وجلّ ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ الآيات. راجع الغدير للعلامة الأميني رضوان الله تعالى عليه ١: ٢٣٩ وما بعدها حيث ذكر ثلاثين عالما من علماء أهل السنة ممن ذكروا هذه الحادثة ونزول الآية فيها.

(١) مرآة العقول ٥: ٦١ ط دار الكتب الإسلامية.

أحد حتى فيه الجلدة، ونصف الجلدة، وربع الجلدة وأرش الخدش [١].

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام: ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات[٢]، **والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد**، قال: قلت: هذا

(١) الكافي ١: ٢٤٠، ح٣ ط دار الكتب الإسلامية.

(٢) المقصود أن حجم مصحف فاطمة عليها السلام أكبر من حجم القرآن الكريم بثلاث مرات، أما الوهابية فقد افتروا كعادتهم على الشيعة بأن عندهم مصحفا غير مصحفنا يسمى بمصحف فاطمة! ولا ندري من أين استفادوا هذا المعنى؟! ويوما ما علق بي كتيب لأحد الوهابية يستدل فيه على أن مصحف فاطمة عليها السلام هو قرآن الشيعة؛ لأن هنالك رواية أخرى رويت عن أبي عبد الله عليه السلام فيها أن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية، فاستدل على ذلك بأن القرآن عند الشيعة ثلاثة أضعاف الموجود، وحيث أن مصحف فاطمة ثلاثة أضعاف الموجود أيضا، فقرآن الشيعة هو مصحف فاطمة!!.

وكما ترى فإن هذه السخافة لا تنطلي على فاقد العقل! إذ التوافق بين كتابين في الحجم لا يلزم منه توافقهما في المتن! والمضحك أن هذا الكلام برمته يتعارض مع الغرض الذي لأجله كتب الوهابي كتيبه، لأنه أراد إثبات اعتقاد الشيعة تحريف قرآن المسلمين الذي تدين الشيعة به، ولكن دليله المعوج جره إلى أن الشيعة لهم قرآن آخر، لا أن قرآن المسلمين ـ شيعة وسنة ـ محرف في نظر الشيعة!!، وبعد هذا فهل يستغرب ترفّع علماء الشيعة عن الاهتمام بسخافات الوهابية؟! لا والله.

والله العلم! قال: إنه لعلم وما هو بذاك[1].

فنستنتج أن تلك الزيادة وإن كان جبرئيل عليه السلام قد نزل بها من السماء، ولكنه نزل بها كتفسير للآية لا كقرآن، ناهيك عن أن ذلك الكافر المعترض على الإمامة شك في أن هذا التفضيل للإمام علي عليه السلام أمرا من عند الله عزّ وجلّ أم مَن عند نفس النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى هذا لو كانت تلك الزيادة من القرآن لما شك في ذلك!

ومما يدل على أن التنزيل ليس من القرآن هو إقحام بعض الروايات في التنزيل ضمن آيات تخاطب المشركين وأهل الكتاب من اليهود والنصارى. فمن غير المعقول أن تأمر تلك الآيات ـ القرآن والتنزيل بحسب الفرض ـ غير المسلمين بالتسليم لأمير المؤمنين عليه السلام بالولاية والوصاية! وعليه فلا ريب أن هذه الزيادات ليست من جنس القرآن، وإنما هي تفسيرها بالباطن أو تأويلها، وكمثال:

قلت ـ الفضيل ـ: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾[2]؟ قال الإمام موسى الكاظم عليه السلام: يقولون فيك، ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلاً وَذَرْنِي﴾ (يا محمد) ﴿وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ (بوصيّك) ﴿أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً﴾[3] قلت: إن هذا تنزيل؟ قال: نعم[4]، وقد مرت بعض الموارد من هذا النحو فراجع.

---

(١) الكافي ١: ٢٣٩، ح١ ط دار الكتب الإسلامية.

(٢) المزمل: ١٠.

(٣) المزمل: ١٠ ـ ١١.

(٤) الكافي ١: ٤٣٤، ح١.

ويدل عليه أيضا الجمع بين كثير من الروايات التي يذكر فيها التنزيل ونزوله من السماء، ثم تأتي في المقابل روايات كثيرة عن الإمام عليه السلام لا تُذكر فيها تلك الزيادة، وإنما يقتصر على النص القرآني، وهذا الأمر لم يتكرر مرة أو مرتين، بل كثر واستفاض حتى لا يكاد يخلو منه تنزيل، فلا تنزيل إلاّ وفي مقابله جموع من الروايات التي تقتصر على النص القرآني، مع العلم أن الروايات التي يقتصر فيها على النص القرآني تتضمن طعونا صريحة في ابن أبي قحافة وابن الخطاب مع ذكر اسميهما، وهذا ينفي دعوى التقية في هذه الموارد، ويمكن الرجوع إلى كتب التفسير الروائية عند الشيعة وتتبع الآيات التي زيد فيها التنزيل، لتجد في مقابلها عدة من الروايات تذكر الآية خالصة من أي تنزيل، مع احتواء الروايات على الطعن في رموز القوم بلا تطرق للتحريف والنقيصة في الآية، فراجع مثلا تفسير البرهان للسيد هاشم البحراني رضوان الله تعالى عليه.

ويدل عليه أيضا روايات كثيرة تحكي نزول أسماء أئمة أهل البيت عليهم السلام، وبالخصوص اسم الإمام علي عليه السلام بين ثنايا الآيات الكريمة مع أنه وردت رواية صحيحة السند في الكافي تدل بظاهرها على أن أسماء أهل البيت عليهم السلام لم تذكر صراحة في آيات القرآن، والرواية هي:

عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾(١).

---

(١) النساء: ٥٩.

فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام. فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسم عليا وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عزّ وجلّ؟ قال: فقال عليه السلام: قولوا لهم: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثا ولا أربعا، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسم لهم من كل أربعين درهما درهم، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر ذلك لهم، ونزل الحج فلم يقل لهم: طوفوا أسبوعا، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر ذلك لهم [1].

فظاهر هذه الصحيحة يتعارض مع الروايات التي فيها نزول أسمائهم عليهم السلام من السماء قرآنا، ويمكن حل التعارض بكون تلك الأسماء من قبيل التفسير بالباطن المنزل من السماء وهو ما ذكرنا الأدلة عليه منذ البداية.

ويدل عليه أيضا ما جاء في بحار الأنوار للعلامة المجلسي رضوان الله تعالى عليه عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: اعلم يا سلمان! إن الشاك في أمرنا وعلومنا كالممتري في معرفتنا وحقوقنا، وقد فرض ولايتنا في كتابه في غير موضع، وبين فيه ما وجب العمل به، **وهو غير مكشوف**[2].

وهذه الرواية صريحة في أن ولاية أهل البيت عليهم السلام ذكرت في

(١) الكافي ١: ٢٨٦ـ٢٨٧، ح١.

(٢) بحار الأنوار ٧٢: ٢٨، ح١٠.

القرآن بنحو مستتر غير مكشوف، وهذا يعني أن تلك المقاطع التي وردت في الروايات لم تكن من آيات القرآن، وإلا لما صح أن يقال: إن ولايتهم ذكرت مستترة غير مكشوفة، بل يقال ذكرت واضحة مكشوفة ولكن حرفت وحذفت.

ومما يدل على ذلك بوضوح أيضا أن لو كان هذا التنزيل من النص القرآني وفيه كل هذه النصوص الصريحة في إمامة أهل البيت عليهم السلام لما كان من المعقول قول عمر في رزية يوم الخميس (حسبنا كتاب الله) حينما شتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورماه بالهجر والهذيان ومنعه من كتابة كتاب لا يضل المسلمون لو تمسكوا به، إذ فهم ابن الخطاب من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه مسلم: **أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا**، أنه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أراد أن يكتب ما كان يكرره دائما وهو: **أيها الناس! إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي** [(١)]، فقال عمر بن الخطاب: **حسبنا كتاب الله!** [(٢)]، أي

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٤: ٣٥٥ح١٧٦١.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٢٥٩: (عن ابن عباس أنه قال: يوم الخميس! وما يوم الخميس؟! ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ائتوني بالكتف والدواة أو اللوح والدواة، **أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا. فقالوا: إن رسول الله صلى الله عليه** [وآله] **وسلم يهجر**).

(عن ابن عباس قال: لما حُضِر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وفي البيت رجال

لا حاجة لنا بأهل بيتك!، فلو كان القرآن مليء بكل هذه النصوص على إمامة أهل البيت عليهم السلام، فكيف يقع عمر فيما فر منه؟!

وأوضح منها جميعا أن لو كانت تلك الأسماء من القرآن كما تدعيه الروايات لشاع وذاع بين المسلمين كقرآن يتلى بأسماء أهل البيت عليهم السلام، وهذا لم ينقله التاريخ لنا! بل إن التاريخ والروايات الصحيحة نقلت لنا اضطراب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من التبليغ العام بولاية أمير المؤمنين عليه السلام عند عودته من حجة الوداع، حتى أنزل الله عزّ وجلّ

فيهم **عمر بن الخطاب** فقال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: **هلم أكتب لكم كتابا لا تضلون بعده. فقال عمر: إن رسول الله صلى الله عليه** [وآله] **وسلم قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله.** فاختلف أهل البيت فاختصموا، **فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه** [وآله] **وسلم كتابا لن تضلوا بعده!!. ومنهم من يقول ما قال عمر. فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه** [وآله] وسلم. قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: **قوموا!!**.

قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم).

وفي صحيح البخاري ٤: ١٦١٢: (**فذهبوا يردّون عليه**. فقال: دعوني!! فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه). وفيه ٣: ١١١١: (فقالوا: **هجر رسول الله صلى الله عليه** [وآله] **وسلم**. قال: دعوني!! فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه. وأوصى عند موته بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب. وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم. ونسيت الثالثة).

ضمان عصمته صلى الله عليه وآله وسلم، فقال عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[1]، فلو كان هناك واقعية لما تقوله الروايات من قرآنية الأسماء فلا مصحح لخشيته صلى الله عليه وآله وسلم بعد شيوع العلم بأشخاص أئمة المسلمين قرآنا، ولا مجال حينها لاتهام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن تنصيب أمير المؤمنين عليه السلام كان من عند نفسه صلى الله عليه وآله وسلم، وهو ما اتهمه به الحارث الفهري لعنه الله ولعن من رضي بكلامه وأضمره في نفسه.

فكل هذه الأدلة والقرائن تقضي بفساد قول من قال إن تلك الزيادات جزء من القرآن.

ولا بأس بذكر بعض ما جاء في تفسير العياشي الذي يدل على أن هذه الكلمات وإن نزلت من السماء في ثنايا الآيات، ولكنها نزلت كتفسير لا كقرآن:

عن جابر قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الآية عن قول الله ﴿فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ﴾[2]. قال تفسيرها في الباطن ﴿فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ (في علي) ﴿كَفَرُواْ بِهِ﴾ فقال الله فيهم ﴿فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[3]

---

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) البقرة: ٨٩.

(٣) البقرة: ٨٩.

في باطن القرآن قال أبو جعفر فيه: يعني بني أمية هم الكافرون **في باطن القرآن**[1]. وعليه فالزيادة كانت من باب التفسير.

وكذا هذه الرواية: أبو بصير عنه قال: إنما أنزلت هذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله في الأوصياء خاصة، فقال: (**كنتم خير أئمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**) هكذا والله نزل بها جبرئيل، وما عنى بها إلاّ محمداً وأوصياءه صلوات الله عليهم [2].

وقد تلتها رواية أخرى: عن أبي عمرو الزبيري، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾[3]، قال عليه السلام: يعنى الأمة التي وجبت لها دعوة إبراهيم عليه السلام، فهم الأمة التي بعث الله فيها ومنها وإليها، وهم الأمة الوسطى، وهم خير أمة أخرجت للناس[4]، فيتضح أن الآية نزلت من السماء بهذا المعنى المذكور في الرواية الأولى لا أنه قرآن منزل.

ورواية أخرى: عن عمار بن سويد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في هذه الآية ﴿**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ**﴾[5]

---

(١) تفسير العياشي ١: ٦٩، ح٧٠، ط الأعلمي.

(٢) نفس المصدر: ٢١٩، ح١٢٩.

(٣) آل عمران: ١١٠.

(٤) تفسير العياشي ١: ٢١٩.

(٥) هود: ١٢.

ـ إلى قوله ـ ودعا رسول الله عليه وآله السلام لأمير المؤمنين في آخر صلاته رافعا بها صوته يسمع الناس يقول: اللهم هب لعلي المودة في صدور المؤمنين والهيبة والعظمة في صدور المنافقين، فأنزل الله **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾**[1]، بني أمية. فقال رمع: والله! لصاع من تمر في شن بال أحب إلي مما سأل محمد ربه، أفلا سأله ملكا يعضده أو كنزا يستظهر به على فاقته، فأنزل الله فيه عشر آيات من هود أولها: **﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاء مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُم﴾** (في ولاية علي) **﴿فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلِ بِعِلْمِ اللهِ وَأَن لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾** (لعلي ولايته) **﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾** (يعني فلانا وفلان) **﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾**[2] **﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾** **(رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)** **﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾** قال: كان ولاية علي في كتاب موسى **﴿أُوْلَـئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلاَ تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يُؤْمِنُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا**

---

(١) مريم: ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) هود: ١٢ ـ ١٥.

﴿أُوْلَـئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الأَشْهَادُ﴾ (هم الأئمة عليهم السلام) ﴿هَـؤُلاء الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى رَبِّهِمْ أَلاَ لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[1]. إلى قوله ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾[2] [3].

فهل من المعقول القول بقرآنية هذه المقاطع؟!، كيف تكون من القرآن والآيات نزلت في مكة! والحوادث التي تحكيها الرواية وقعت في المدينة![4].

وهنا أدل الروايات على أن التنزيل تفسير للقرآن لا أكثر، ففي رواية عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ﴿اصْبِرُوا﴾ على الأذى فينا، قلت: فـ ﴿صَابِرُوا﴾؟ قال: على عدوكم مع وليكم، قلت: فـ ﴿رَابِطُوا﴾؟ قال: المقام مع إمامكم، ﴿وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5]، قلت: تنزيل؟ قال:

---

(١) هود: ١٧ ـ ١٨.

(٢) هود: ٢٤.

(٣) تفسير العياشي ٢: ١٥٢، ح١١.

(٤) وهذه الرواية ليست في صدد بيان مورد نزول الآية الذي يسميه أهل السنة بالتفسير وأسباب النزول، وإنما بصدد بيان جري القرآن على ما ينطبق عليه، فآيات القرآن كما تنطبق على مورد النزول كذلك تجري على غيره إلى آخر الزمان؛ لأن القرآن حي لا يموت والآية لا تنزل وتقتصر على حادثة معينة، وهذا هو الخلط الذي وقع فيه الوهابية فصاروا يهولون ويشنعون على الشيعة بأنهم يفسرون القرآن تفسيرا باطنيا! مع أن التفسير شيء والجري شيء آخر وباطن القرآن شيء ثالث! وهذه مصيبة الوهابية يحمّلون فهمهم على الغير ثم يطلقون الأحكام!

(٥) آل عمران: ٢٠٠.

نعم[1]. وواضح جدا أن الكلام المتوسط بين الآيات كان تفسيرا لمقاطع الآية وهو من التنزيل، إذ لا ينسجم تركيب جملة واحدة من هذا المزيج.

٢ ـ من روايات أهل السنة

وأما روايات أهل السنة التي تدل على التنزيل فهي كثيرة وسيأتي ذكرها في ضمن الروايات التي تحكي القراءات الشاذة للصحابة والتابعين ولا نقول: إن كل القراءات الشاذة هي نتاج الخلط بين التنزيل والقرآن، بل البعض منها، والأغلب كان اجتهادا منهم، وما يدل أيضا على التنزيل ما رووه عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: **ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه** [2].

وكذا تدل عليه هذه الرواية: عن العرباض بن سارية قال: نزل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم خيبر ومعه من معه من أصحابه فقال: يا عبد الرحمان اركب فرسا، فناد إن الجنة لا تحل إلاّ لمؤمن، وإن اجتمعوا إلى الصلاة فاجتمعوا فصلى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، ثم قام فقال: أيحسب امرؤ

---

(١) تفسير العياشي ١: ٢٣٧، ح٢٠٠.

(٢) سنن أبي داود ٤: ١٩٩ باب في لزوم السنة، ط دار الجيل، وأخرجه أحمد في مسنده ٤: ١٣٠ ط الميمنية، بلفظ (قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: **ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا وإني أوتيت القرآن ومثله ومعه** ...الخ)، كما جاء في المسند الجامع ١٥: ٤٥٥، ح١١٨١٧ مسند المقدام بن معدي كرب، جاء بعضه في سنن ابن ماجة ١: ٦، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم والتغليظ على من عارضه، وجاء بعضه أيضاً في سنن الدارمي ١: ١٤٤ باب السنة قاضية على كتاب الله.

قد شبع حتى بطن وهو متكئ على أريكته إن الله لم يحرم شيئا إلاّ ما في هذا القرآن، **ألا وإني والله لقد حدثت وأمرت ووعظت بأشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر**، وإنه لا يحل لكم من السباع كل ذي ناب ولا الحمر الأهلية، وإن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت المعاهدين إلاّ بإذن ولا أكل أموالهم ولا ضرب نسائهم إذا أعطوكم الذي عليهم إلاّ ما طابوا به نفسا (١).

وهذا المعنى من نزول جبرئيل عليه السلام بالسنة كما كان ينزل بالقرآن ففي سنن الدارمي: أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن حسان قال: **كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن** (٢).

وفي التمهيد لابن عبد البر: أما الخيل فقد جاء فيها ما جاء، **وفي هذا الحديث ـ والله أعلم ـ دليل على أن كلامه ذلك في الخيل كان بوحي من الله؛** لأنه قال في الحُمر لم ينزل عليَّ فيها شيء إلاّ الآية الجامعة الفاذة فكان قوله في الخيل نزل عليه والله أعلم، ألا ترى إلى قوله: لقد عوتبت الليلة في الخيل. وهذا يعضد قول من قال: إنه كان لا يتكلم في شيء إلاّ بوحي وتلا **﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾** (٣). واحتج بقوله صلى الله عليه وآله

---

(١) السنة للمروزي ١: ١١١ـ١١٢، ح٤٠٥.

(٢) سنن الدارمي ١: ١٤٥، السنة للمروزي ١: ١١١، ح٤٠٢، وفي تفسير القرطبي ١: ٣٩: (وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك).

(٣) النجم: ٣ ـ ٤.

وسلم: أوتيت الكتاب ومثله معه. وبقول عبد الله بن عمرو: يا رسول الله! أكتب كل ما أسمع منك؟ قال: نعم. قال: في الرضا والغضب؟ قال: نعم، فإني لا أقول إلاّ حقا [1].

وقد تسالم أهل لا إله إلاّ الله على عدم اختصاص جبريل عليه السلام بتبليغ القرآن، حيث جاء بالأحاديث القدسية، وكان مبلغا للسنة ولتفسير القرآن وكذا كان يخبر عن أحوال المنافقين والمشركين وغير ذلك مما كان يُنزّله وستأتي أقوال علماء أهل السنة الناصة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوتي وأنزل عليه مع القرآن غيره، كالسنة والمغيبات وغيرهما التي تدخل كلها في إطار تفسير القرآن وتأويله بقوله عزّ وجلّ **﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾** [2].

وكمثال على القراءة الشاذة التي خلطت القرآن بالتنزيل هذه الرواية التي أخرجها ابن مردويه: عن أبي عبد الرحمن السلمي رضي الله عنه قال قرأ علي رضى الله عنه الواقعات في الفجر فقال: (وتجعلون شكركم إنكم تكذبون)[3] فلما انصرف قال: إني قد عرفت أنه سيقول قائل: لم قرأها هكذا؟ إني سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقرؤها كذلك كانوا إذا مطروا قالوا: مطرنا بنوء كذا وكذا، **فأنزل الله** (وتجعلون شكركم

---

(١) التمهيد لابن عبد البر ٤: ٢٢١.

(٢) يس: ١٢.

(٣) هكذا في الأصل وهي في القرآن: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ الواقعة: ٨٢.

إنكم إذا مطرتم تكذبون) [1].

وهذه الرواية تفيد إن الإمام علياً عليه السلام قرأ الآية القرآنية مع اعترافه أن ما أنزله الله عزّ وجلّ هو شكل آخر حيث كان مما أنزله عزّ وجلّ هو (إذا مطرتم) فيتضح أنه من التنزيل وهو أعم من القرآن، ولكن للأسف قد أشكل كثير من التنزيل على بعض الصحابة حتى اعتبره من القرآن، يقرأ به آناء الليل وأطراف النهار، بدعوى أنه لا يترك شيئا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم! مع أن ما سمعه ليس بقرآن كله، بل دمج القرآن مع تفسيره!

وما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما يدل على التنزيل أيضا:

حدثنا الأعمش، حدثنا عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن بن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: لما نزلت ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ**﴾ (ورهطك منهم المخلصين) [2]، خرج رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الخ[3].

والآية نزلت من السماء بالزيادة وليست إلاّ تفسيرا للآية الكريمة.

وسيأتي ذكر بعض الموارد التي اشتبه بها الصحابة وحار فيها علماء

---

(١) الدر المنثور ٦: ١٦٣ ط دار المعرفة.

(٢) الشعراء: ٢١٤.

(٣) صحيح البخاري ٤: ١٩٠٢، ح٤٦٨٧ باب تفسير سورة ﴿**تبت يدا أبي لهب**﴾، صحيح مسلم ١: ١٩٣، ح٢٠٨، السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٧.

أهل السنة، فاخترعوا لها الوجوه والتأويلات، وقالوا إنها من القراءات الشاذة التي قرأ بها الصحابة ولم تتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل لم ترد عنه صلى الله عليه وآله وسلم، كما سيأتي بإذنه تعالى في مبحث القراءات الشاذة، ولكن نصوص أهل البيت عليهم السلام تبين أنها كانت من التنزيل، وأهل البيت أعلم بما فيه.

والأهم من كل روايات الشيعة وأهل السنة هذه الآية الكريمة التي تحكي حقيقة تفسير الله عزّ وجلّ لقرآنه حيث قال: **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾**[1]، حيث تكفل الله عزّ وجلّ ببيان معاني القرآن، وهذه المعاني ستصل إلينا بلا ريب كسنة نبوية، وهو من التنزيل المقصود.

كلمات أعلام الشيعة وأهل السنة في التنزيل

أولاً: كلمات أعلام الشيعة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين:

قال الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه في أوائل المقالات: **ولكنّ حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السّلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً**، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز، وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعالى **﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾**[2].

---

(١) القيامة: ١٧ ـ ١٩.

(٢) طه: ١١٤.

فسمّى تأويل القرآن قرآناً، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف وعندي أنّ هذا القول أشبه. أي أشبه من القول بتحريف النص القرآني.

وقال: وأما الوجه المجوز فهو أن يزاد فيه الكلمة والكلمتان والحرف والحرفان، وما أشبه ذلك مما لا يبلغ حد الإعجاز، ويكون ملتبسا عند أكثر الفصحاء بكلم القرآن، غير أنه لابد ـ متى وقع ذلك ـ من أن يدل الله عليه ويوضح لعباده الحق فيه **ولست أقطع على كون ذلك، بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن منه**[1].

وقال الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه في الاعتقادات: **بل نقول: إنه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية،** وذلك قول جبرئيل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ الله تعالى يقول لك: يا محمد دارِ خلقي، ومثل قوله: عش ما شئت فإنّك ميت، وأحبب ما شئت فإنّك مفارقه، واعمل ما شئت فإنّك ملاقيه، وشرف المؤمن صلاته بالليل وعزّه كفّ الأذى عن الناس، وقال: إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية[2].

---

(١) أوائل المقالات في المذاهب المختارات: ٩١.

(٢) أصول الكافي ٢: ٢٩٥ كتاب فضل القرآن في النوادر، ح٢٨.

أقول: هذه الرواية كانت ومازالت محل لغط الوهابية وهرجهم، وقد أشرنا إليها فيما سبق، حيث بينا أن بعضا من الوهابية توسل بها لإثبات أن مصحف فاطمة عليها السلام هو

قال: ومثل هذا كثير، **وكلّه وحي وليس بقرآن.** ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً إليه غير مفصول عنه، كما كان أمير المؤمنين جمعه، فلما جاء به قال: هذا كتاب ربكم كما أُنزل على نبيّكم لم يزد فيه حرف ولا ينقص منه حرف، فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك، فانصرف وهو يقول **﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾**[1][2].

وقال السيد ابن طاووس رضوان الله تعالى عليه في الطرائف: روى الفقيه الشافعي ابن المغازلي في كتاب المناقب بإسناده إلى جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنى ـ وذكر حديثا طويلا، إلى أن قال ـ: ثم أنزل **﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ﴾** (في أمر علي) **﴿إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾** (وإن عليا لعلم للساعة) **﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾** (عن علي بن أبي طالب)[3]. هذا آخر الحديث **وكان اللفظ المذكور المنزل في ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم**

قرآن الشيعة، باعتبار أن مصحف فاطمة عليها السلام ثلاثة أضعاف الموجود، وكذا هو حال القرآن الذي نزل من السماء عند الشيعة، فاتضح هنا القول الحق في المسألة وهو أن القرآن مع تنزيله حجمه ثلاثة أضعاف الموجود، أي أن التنزيل يزيده إلى الضعفين، ولكن الوهابية ـ كما عودونا ـ يقومون بنسج الأفكار في مخيلتهم ثم يكرون عليها!

(١) آل عمران: ١٨٧.

(٢) الاعتقادات: ٩٣.

(٣) الزخرف: ٤٣ ـ ٤٤.

بعضه قرآناً وبعضه تأويلاً [1].

وقال المولى صالح المازندراني رضوان الله تعالى عليه في شرحه لأصول الكافي: قوله ـ عليه السلام ـ (كذا أنزلت) **لا يدل هذا على أن ما ذكره عليه السلام قرآن؛ لأن ما أنزل إليه عليه السلام عند الوحي يجوز أن يكون بعضه قرآنا وبعضه تأويلاً وتفسيراً** [2].

وقال: وقوله عليه السلام: (هكذا والله نزل به جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم) **لا يدل على أن قوله (بولاية علي) من القرآن لما عرفت سابقاً** [3].

وقال في موضع آخر: قوله ـ عليه السلام ـ: (قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم) لعل هذا إشارة إلى ما ذكره في تفسير قوله تعالى: **﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾** [4] وقد عرفت مما نقلناه سابقا عن صاحب الطرائف **أن المراد بالتنزيل ما جاء به جبرئيل عليه السلام لتبليغ الوحي، وأنه أعم من أن يكون قرآنا وجزءا منه وأن لا يكون، فكل قرآن تنزيل دون العكس**، فعلى هذا قوله عليه السلام (وأما غيره فتأويل) يراد به ما ذكره في الآيات السابقة والله أعلم [5].

---

(١) مرآة العقول ٥: ٥٨ ط دار الكتب الإسلامية، شرح أصول الكافي للمازندراني رضوان الله تعالى عليه، ٧: ٨٠، ط. إحياء التراث العربي.

(٢) شرح أصول الكافي للمازندراني رضوان الله تعالى عليه ٧: ٨٠ ط إحياء التراث العربي.

(٣) شرح أصول الكافي للمازندراني ٧: ٨٢.

(٤) الصف: ٩.

(٥) شرح أصول الكافي للمازندراني رضوان الله تعالى عليه ٧: ٨٠ ط إحياء التراث العربي.

وقال المحدث الفيض الكاشاني رضوان الله تعالى عليه عند شرحه لرواية البزنطي، قال: دفع إليّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه ففتحته وقرأت فيه ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]. فوجدت فيه اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال: فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمصحف![2] فقال رضوان الله تعالى عليه:

لعلّ المراد أنه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا والمشركين مأخوذة من الوحي، لا أنها كانت من أجزاء القرآن وعليه يحمل ما في الخبرين السابقين أيضا من استماع الحروف من القرآن على خلاف ما يقرأه الناس، يعني استماع حروفٍ تفسّر ألفاظ القرآن وتبين المراد منها عُلِمَت بالوحي[3]، كذلك كلّ ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم

---

(١) البينة: ١.

(٢) الكافي ٢: ٦٣١.

(٣) يقصد رضوان الله تعالى عليه بالخبرين ما جاء في الكافي ٢: ٦١٩: (عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن سليمان، عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: لا، اقرأوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم) وفيه: ٦٣٣: (بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمان بن أبي هاشم، عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءة

السلام، وقد مضى في كتاب الحجة نبذ منه، فإنه كلّه محمول على ما قلناه؛ لأنه لـو كان تطرّق التحريف والتغيير في ألفاظ القرآن لم يبق لنا اعتماد على شيء مـنه، إذ عـلى هـذا يحـتمل كـل آيـة مـنه أن تكون محرّفة ومغيّرة، وتكون على خـلاف ما أنـزله الله، فلا يكون القرآن حجّة لنا، وتنتفي فائدته، وفائدة الأمر باتّـباعه والوصـية بـه، وعـرض الأخـبار المتعارضـة عليه، ثم استشهد بكلام الشيخ الصدوق المتقدم، وببعض الأخبار (١).

اقـرأ كمـا يقـرأ الـناس حتى يقوم القائم فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عزّ وجلّ عـلى حده، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام وقال: أخرجه علي عليه السلام إلى الـناس حـين فـرغ مـنه وكتـبه فقال لهم: هذا كتاب الله عزّ وجلّ كما أنزله ـ الله ـ على محمد صـلى الله عليه وآله وقد جمعته من اللوحين فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجـة لـنا فـيه، فقـال أمـا والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدا، إنما كان علي أن أخبركم حين جمعته لتقرأوه).

(١) الوافي ١: ٢٧٣ـ ٢٧٤.

أقـول: ولا يخفـى علـيك أن القـول بقرآنـية تلـك الأسمـاء يوجـب الخروج عن الفصاحة والبلاغة، فكون القرآن بهذا الشكل ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فلان بن فلان وفلان بن فلان وفـلان بـن فـلان وفـلان بن فلان، إلى سبعين اسما أمرا بعيدا عن أسلوب القرآن كل البعد وهذا دليل آخر يضاف للموارد السابقة الدالة على أن هذه الزيادات كانت من باب التنزيل شـرحا للقـرآن، لا أنهـا عين القرآن، وقد ذكر ذلك الوهابي صاحب أصول مذهب الشيعة حيـث قـال في ١: ٢٤٣: (وهـذه الإضـافات الـتي تـزعم الشيعة نقصها من كتاب الله ـ ابتدأ

وقال في المحجة البيضاء: وأما مصحف أبي الحسن عليه السلام المدفوع إلى ابن أبي نصر ونـهيه عليه السلام عن النظر فيه، ونـهي أبي عبد الله عليه السلام الرجل عن القراءة على غير ما يقرأه الناس **فيحتمل أن يكون ذلك تفسيرا منهم عليهم السلام للقرآن على طبق مراد الله عزّ وجلّ ووفق ما أنزل الله جل جلاله، لا أن تكون تلك الزيادات بعينـها أجزاء لألفاظه المنـزلة** [1].

وقال العلامة المجلسي رضوان الله تعالى عليه في مرآة العقول: قوله عليه السلام: (أما هذا الحرف) أي قوله (بولاية علي) في آخر الآية، أو من قوله: ﴿والله﴾ إلى قوله (عليّ)، **ربما يؤوَّل التنـزيل بالتفسير حين التنـزيل كما مرّ**

الكذب! ـ ألا يلاحظ القارئ العربي أن السياق لا يتقبلها، وأنها مقحمة إقحاما بلا أدنى مناسبة، ولذلك يكاد النص يلفظها، وأنها من وضع أعجمي لا صلة له بلغة العرب، ولا معرفة له بأساليب العربية، ولا ذوق له في اختيار الألفاظ وإدراك المعاني).

أقول هذا الكلام صحيح، فلأجل أنها تفسير للقرآن صارت على هذا الأسلوب، ولكن الوهابي يريد إثبات أن الشيعة تقول: بأنها من القرآن! شاءت الشيعة أم أبت!، ولو كان الوهابي منصفا لتعامل بنفس الميزان مع الآيات التي ألصقها أهل السنة بالقرآن، وهي في غاية الهبوط والضعف البلاغي، نحو آية عمر بن الخطاب التي أخرجها البخاري ومسلم (الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة) أو ما أخرجه مسلم في صحيحه (لو كان لابن آدم واد من ذهب أحب أن له واديا آخر، ولن يملأ فاه إلاّ التراب والله يتوب على من تاب)!!

(١) المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء ٢: ٢٦٤ ط الأعلمي.

مرارا [1].

وقال الشيخ المظفر رضوان الله تعالى عليه تعليقا على رواية البزنطي السابقة: **ولعل المراد أنه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيرا لقوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]. مأخوذة من الوحي، لا أنها كانت من أجزاء القرآن وعليه يحمل الخبر السابق أيضا** ـ الذي فيه (اقرأ كما يقرأ الناس) المذكور بالهامش ـ من استماع الحروف من القرآن على خلاف ما يقرأه الناس، **يعني استماع حروف تفسر ألفاظ القرآن وتبين المراد منها علمت بالوحي**، وكذلك كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام، وقد مضى في كتاب الحجة نبذ منه، فإنه كله محمول على ما قلناه، ثم سرد أدلة بطلان التحريف[3].

وقال الميرزا أبو الحسن الشعراني رضوان الله تعالى عليه في تعليقته على شرح أصول الكافي: قوله ـ المازندراني ـ (وهو على التقديرين تنزيل لا تأويل) **كلام دقيق يليق بالتأمل الصادق لدفع أوهام جماعة يزعمون أن كل ما ورد في الأحاديث أن القرآن نزل هكذا على خلاف ما في المصحف المعروف لا يدل على التنزيل اللفظي، بل يمكن أن يراد تنزيل المعنى وهو حسن جدا** [4].

---

(١) مرآة العقول ٥: ١٣٤ ط دار الكتب الإسلامية.

(٢) البينة: ١.

(٣) الشافي في شرح أصول الكافي ٧: ٢٢٣ـ٢٢٤ شرح، ح٣٥٨٥.

(٤) من تعليقة الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني ٧: ٦٥ ط إحياء التراث العربي.

وقال السيد **الخوئي** رضوان الله تعالى عليه: **أنّا قد أوضحنا فيما تقدم أن بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه،** فلا بد من حمل هذه الروايات على أن ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل، وإذا لم يتم هذا الحمل فلا بد من طرح هذه الروايات لمخالفتها للكتاب والسنّة والأدلة المتقدمة على نفي التحريف، وقد دلّت الأخبار المتواترة على وجوب عرض الروايات على الكتاب والسنّة، وأن ما خالف الكتاب منها يجب طرحه، وضربه على الجدار[1].

ثم ذكر رضوان الله تعالى عليه سبب الخلط الذي وقع فيه البعض واغتراره بلفظ التنزيل حتى دمج القرآن مع غيره وأدخل فيه ما ليس منه وملخص الكلام أن المقصود من (التنزيل) في زمن صدور الرواية مختلف عما يقصد منه في زماننا، إذ اشتهر بين الناس اليوم أن معنى التنزيل هو القرآن على وجه الخصوص، مع أن التنزيل كان معناه أوسع في زمن الصدور فيشمل التفسير النازل من السماء، قال رضوان الله تعالى عليه:

وأن هذه الشبهة مبتنية على أن يراد من لفظي التأويل والتنزيل ما اصطلح عليه المتأخرون من إطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآناً، وإطلاق لفظ التأويل على بيان المراد من اللفظ، حملاً له على خلاف ظاهره، إلاّ أن هذين الإطلاقين من الاصطلاحات المحدثة، وليس لهما في اللغة عين ولا أثر ليحمل عليهما هذان اللفظان (**التنزيل والتأويل**) متى وردا في الروايات

(١) البيان في تفسير القرآن ٢٣٠و٢٣١.

المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام.

وأما التنزيل فهو أيضا مصدر مزيد فيه وأصله النزول، وقد يستعمل ويراد به ما نزل، ومن هذا القبيل إطلاقه على القرآن في آيات كثيرة.

وعلى ما ذكرناه فليس كل ما نزل من الله وحياً يلزم أن يكون من القرآن، فالذي يستفاد من الروايات في هذا المقام أن مصحف علي عليه السلام كان مشتملاً على زيادات تنزيلاً وتأويلاً. ولا دلالة في شيء من هذه الروايات على أن تلك الزيادات هي من القرآن [1]، فكان التغاير المفهومي سبب هذا الخلط.

وقال السيد الطباطبائي رضوان الله تعالى عليه بعد أن بين وجوه ضعف التمسك بروايات التحريف: أما ما ذكرنا أن منها ما هو قاصر في دلالتها **فإن كثيرا مما وقع فيها من الآيات المحكيّة من قبيل التفسير وذكر معنى الآيات، لا حكاية متن الآية المحرفة**، وذلك كما في روضة الكافي عن أبي الحسن الأول ـ عليه السلام ـ في قول الله **﴿أُولَـئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾** (فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء وسبق لهم العذاب) **﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا﴾**[2]. وما في الكافي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى **﴿وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ﴾**[3]. قال: **﴿وَإِن تَلْوُواْ﴾** (الأمر) **﴿أَوْ تُعْرِضُواْ﴾** (عما

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٢٣و٢٢٤و٢٢٥.

(٢) النساء: ٦٣.

(٣) النساء: ١٣٥.

أمرتم به) **﴿فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾**. إلى غير ذلك من روايات التفسير المعدودة من أخبار التحريف.

ويلحق بهذا الباب **ما لا يحصى من الروايات المشيرة إلى سبب النزول المعدودة من أخبار التحريف** كالروايات التي تذكر هذه الآية هكذا **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾**[1] (في علي). والآية نازلة في حقه عليه السلام وما روي أن وفد بني تميم كانوا إذا قدموا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقفوا على باب الحجرة ونادوا أن اخرج إلينا فذكرت الآية فيها هكذا **﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾** (بنو تميم) **﴿أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾**[2]. فظن أن في الآية سقطا.

ويلحق بهذا الباب أيضا **ما لا يحصى من الأخبار الواردة في جري القرآن وانطباقه** كما ورد في قوله **﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾** (آل محمد حقهم)[3]. وما ورد من قوله **﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾** (في ولاية علي والأئمة من بعده) **﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾**[4]. وهي كثيرة جدا [5]. ثم ذكر وجوه تعارض روايات التحريف، وكلامه رضوان الله تعالى عليه جدير بالمراجعة.

---

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) الحجرات: ٤.

(٣) الشعراء: ٢٢٧.

(٤) الأحزاب: ٧١.

(٥) تفسير الميزان ١٤: ١١٢ـ١١٣ ط الأعلمي.

وقال المحقق الشيخ علي أكبر الغفاري في تعليقه على أصول الكافي: **لعل المراد أنه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيرا لقوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[١]. مأخوذة من الوحي لا أنها كانت من أجزاء القرآن**، وعليه يحمل ما في الخبر السابق والآتي[٢] أيضا من استماع الحروف من القرآن على خلاف ما يقرأه الناس **يعنى استماع حروف تفسر ألفاظ القرآن وتبين المراد منها (علمت بالوحي) وكذلك كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام، وقد مضى في كتاب الحجة نبذ منه فانه كله محمول على ما قلناه**، وذلك لأنه لو كان تطرق التحريف والتغيير في ألفاظ القرآن لم يبق لنا اعتماد على شيء منه؛ إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن تكون محرفة ومغيرة وتكون على خلاف ما أنزله الله فلا يكون القرآن حجة لنا وتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية، به وعرض الأخبار المتعارضة عليه إلى غير ذلك، وأيضا قال الله عزّ وجلّ: ﴿**لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[٣]. فكيف تطرق إليه التحريف والنقصان والتغيير وأيضا قال الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[٤]. وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام حديث عرض

---

(١) البينة: ١.

(٢) وهما في: ٦٢١ و: ٦٣٣ من نفس المصدر.

(٣) فصلت: ٤٢.

(٤) الحجر: ٩.

الخبر المروى عنهم عليهم السلام على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرفا مغيرا، فما فائدة العرض مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له؟! فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله، وأحسن الوجوه في التأويل **أن مرادهم عليهم السلام بالتحريف والتغيير والحذف إنما هو من حيث المعنى دون اللفظ** ومما يدل على ذلك ما يأتي في كتاب الروضة ما رواه الكليني بإسناده إلى الباقر عليه السلام أنه كتب إلى سعد الخير كتابا أوصاه بتقوى الله إلى أن قال: وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه الحديث [1].

وقال **الشيخ الفاضل اللنكراني** حفظه الله تعالى: ولكن بعد قيام الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على عدم وقوع التحريف في الكتاب، وأن ما بأيدينا مطابق لما أنزل إلى الرسول بعنوان القرآنية لا يبقى مجال لمثل هذه الروايات، بل لا بد من حملها على التقية **أو على أن المراد بالقرآن هو القرآن المشتمل على الخصوصيات الأخرى أيضا من الشرح والتفسير والتأويل وشأن النزول وأمثالها كقرآن أمير المؤمنين عليه السلام** مع أنه يرد على تعبير الروايتين الإشكالات المتقدمة كلاً أو جُلاً كما لا يخفى وقد انقدح من جميع ما ذكرنا عدم ثبوت الرجم في القرآن، بل الدليل عليه هي السنة المستفيضة، بل المتواترة [2].

---

(١) أصول الكافي ٢: ٦٣١، ح١٦، من تعليق علي أكبر غفاري.

(٢) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة ـ كتاب الحدود ـ: ١٢٩.

وقال السيد هاشم معروف الحسني: **ومن خصوص الزيادة الموجودة في مصحف علي عليه السلام كما جاء في بعض المرويات، لو تغاضينا عن العيوب الموجودة في أسانيدها والتزمنا بصحتها من ناحية السند، لا بد وان تكون الزيادات المزعومة من قبيل التفسير والتوضيح للمراد من تلك الآيات عن طريق الوحي أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما نص على ذلك جماعة من علماء الإمامية.** ويدل على ذلك ما جاء في الكافي عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾**[1]. فقال: نزلت في علي والحسن والحسين عليهم السلام. فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسم عليا والحسن والحسين في كتاب الله؟ قال: قولوا لهم: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثا ولا أربعا، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسر ذلك لهم. هذا بالإضافة إلى أن عليا والمتخلفين معه عن بيعة أبي بكر لم يحتجوا على أحد بورود هذه الأسماء في القرآن الكريم، ولو كان له ولأبنائه ذكر صريح في كتاب الله، لكان احتجاجهم بذلك أجدى وأنفع من جميع الحجج التي استدلوا بها على استخلافه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكرنا سابقا [2].

قال السيد هاشم الرسولي المحلاتي: **ولا يخفى أن معنى النزول في تلك الروايات ليس هو التحريف المدعى في بعض الكلمات، بل المراد من**

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) دراسات في الحديث والمحدثين: ٣٥٢_٣٥٣ للسيد هاشم معروف الحسني.

النزول هو التفسير والتأويل من حيث المعنى، كما صرح به معظم العلماء المنتمين إلى ذلك القول كالمحدث الحر العامليرحمه الله في كتاب إثبات الهداة والمولى محسن الفيض في الوافي وغيرهم، **وإلا فهي أخبار آحاد لا تعارض ما ثبت بالتواتر بين المسلمين.**[1]

وإلى هنا يتضح ان القول بأن تلك الروايات التي تذكر التنزيل تطعن في صيانة القرآن من التحريف فرية لا أصل لها سوى مخيلة الوهابية، ونحن ـ ولله الحمد ـ في غنى عن كلمات أهل السنة لنفي تلك الفرية، فكلمات علمائنا واضحة فيها، ناهيك عن أن مجرد احتمال كون التنزيل بمعنى التفسير النازل يكفي لرفع هذه التهمة النكراء، ولكنا آثرنا الإطناب منذ البداية حتى نرفع تذبذب بعض النفوس ونسكن حشرجة صدورهم لتجلو الحقيقة أمام أعين الوهابية ومن هم على شاكلتهم بذكر بعض أقوال علمائهم التي تؤيد كلمات علماء الشيعة في وجود التنزيل، وإن لم يسمه أهل السنة بهذا الاسم، والتسمية ليست بمشكلة.

ثانيا: كلمات أعلام أهل السنة

ولنبدأ بشيخهم الخطابي في شرحه على **مختصر سنن أبي داود**: قوله (أوتيت الكتاب ومثله معه) يحتمل وجهين من التأويل، أحدهما: أن يكون

---

(١) من هامش تفسير العياشي: ٣٩ ط الأعلمي.

معناه: **أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو**[1]. ويحتمل أن يكون معناه أنه أوتي الكتاب وحيا يُتلى وأوتي من البيان، أي أُذن له أن يبين ما في الكتاب ويَعُمّ ويَخُصّ، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر، فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به: كالظاهر المتلو من القرآن.[2]

قال الإمام الشافعي: كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن ـ إلى قوله ـ: ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه** يعني السنة، **والسنة أيضا تنزل عليهم بالوحي كما ينزل القرآن، إلاّ أنها لا تتلى كما يتلى القرآن.**[3]، ولا ريب أن من السنة تفسير القرآن وتأويله.

قال المروزي في السنة: إلا أن التحليل والتحريم من الله يكون على وجهين، أحدهما: أن ينزل الله تحريم شيء في كتابه فيسميه قرآنا كقوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾[4]. وما أشبه ذلك مما قد حرمه

(١) وهذا بعينه ما قلنا: إنه أخذه أهل البيت عنه صلى الله عليهم أجمعين وسمته الروايات بالتنزيل أي نزل من السماء.

(٢) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري، ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي، وتهذيب الإمام ابن القيم الجوزية ٧: ٧ـ٨ تحقيق أحمد محمد شاكر.

(٣) تفسير ابن كثير ١: ٤.

(٤) المائدة: ٣.

في كتابه. **والوجه الآخر: أن ينزل عليه وحيا على لسان جبريل بتحريم شيء أو تحليله أو افتراضه فيسميه حكمة ولا يسميه قرآنا، وكلاهما من عند الله** كما قال الله: **﴿وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾**[1]. وقال: **﴿وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾**[2]. فتأولت العلماء أن الحكمة هاهنا هي السنة[3]، لأنه قد ذكر الكتاب ثم قال والحكمة ففصل بينهما بالواو فدل ذلك على أن الحكمة غير الكتاب وهي ما سن الرسول صلى الله عليه [وآله] وسلم مما لم يذكر في الكتاب لأن التأويل إن لم يكن كذلك فيكون كأنه قال: **﴿وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾** والكتاب. وهذا يبعد، فيقال لمن قال بقول أبي ثور ما أنكرت أن يحول النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم عما فرض عليه عمله بالكتاب **فيأمره أن يعمل بغير ذلك بوحي يوحيه إليه على لسان جبريل من غير أن ينزل عليه في ذلك قرآنا ولكن ينزل عليه حكمة يسميها سنة**[4]، وهذا ما لا ينكره إلاّ ضعيف الرأي [5].

---

(١) النساء: ١١٣.

(٢) البقرة: ٢٣١.

(٣) مفتاح الجنة ١: ١١: (قال تعالى: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾** إلى قوله: **﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾** آل عمران: ١٦٤. قال الشافعي: سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ثم أخرج بأسانيده عن الحسن وقتادة ويحيى بن أبي كثير أنهم قالوا: الحكمة في هذه الآية السنة).

(٤) وروايات الشيعة تسميها تنزيلا، ولا مشاحة في الاصطلاحات.

(٥) السنة للمروزي ١: ١١٠ المسألة ٤٠١.

وقال الإمام أبو المحاسن يوسف الحنفي: عن ابن عباس (لا وحي إلاّ القرآن) ما قاله رأيا بل توقيفا، **وليس فيه ما يدفع أن يوحى إلى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بأشياء كثيرة ليست في القرآن،** ويكون معنى قوله لا وحي إلاّ القرآن أي القرآن نفسه وما أمر به القرآن مما لم يقله إلاّ بالقرآن، لأن الله عزّ وجلّ قال لنا فيه ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ**﴾[1] إلى قوله **ومعه من السنة ما قد كان معه التي منها الوحي الذي يوحي إليه مما ليس هو بقرآن؛ لأن ما كان معه من ذلك عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم داخل في القرآن إذ كان قبولهم إياه منه صلى الله عليه [وآله] وسلم بأمر القرآن إياهم به يحتمل أن يكون قوله لا وحي سوى القرآن من باب لا عالم سوى فلان، يعني هو في أعلى مراتب العلم وكل عالم سواه دون رتبته، لا أن لا عالم أصلا سواه، ومثله لا زاهد إلاّ عمر بن عبد العزيز، وفي الدنيا زهاد كثير إلاّ أنهم لم يقدروا من الدنيا على مثل ما قدر هو فرسه فيها** [2].

قال الإمام أبو بكر الجصاص: ويدل على أن مراده كان كما وصفنا، أنه قال: لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته في المصحف، فلو كان عنده آية من القرآن لكتبها فيه، قال الناس ذلك أو لم يقولوه **فهذا يدل على أنه لم يرد بقوله: إن الرجم في كتاب الله أنه من القرآن.**

وروي عنه أنه قال: إن الرجم مما أنزل الله وسيجيء قوم يكذبون به

---

(١) الحشر: ٧.

(٢) معتصر المختصر ٢: ٣٦٨.

وهـذا اللفـظ أيضا لا دلالة فيه على أنه أراد به أنه من القرآن، لأن فيما أنزل الله تعالى قرآنا وغير قرآن، قال الله تعالى في وصف الرسول عليه السلام: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إلاّ وَحْيٌ يُوحَى﴾.

وروي في بعـض ألفـاظ هـذا الحديث أنه قال: إن مما أنزل الله آية الرجم. وهـذا اللفـظ لـو ثبـت لم يدل أيضا على أن مراده أنه كان من القرآن؛ لأن ما يطلق عليه اسم الآية لا يختص بالقرآن دون غيره، قال تعالى: **﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾**. ثـم قـال تعالى: **﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ﴾**. فسمى الدلالة القائمـة ممـا خلق على توحيده آية فليس يمتنع أن يذكر (آية) الرجم **وهو يعني أن ما يوجب الرجم أنزله الله على رسوله عليه السلام بوحي من عنده** [1].

قـال الإمـام ابـن قتيبة: ولم يكن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يعـلم مـن حكم الله تعالى إلاّ ما علمه الله عزّ وجلّ، ولا كان الله تبارك وتعالى يعرفه ذلك جملة، **بل ينـزله شيئا بعد شيء، ويأتيه جبريل عليه السلام بالسنن كمـا كـان يأتـيه بالقـرآن، ولذلـك قـال: أوتيـت الكتاب ومثله معه يعني من السنن** [2].

وقـال أيضـا: إن جـاز أن ينسخ الكتاب بالكتاب جاز أن ينسخ الكتاب بالسنة، **لأن السنة يأتيه بـها جبريل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى**، فيكون المنسـوخ من كلام الله تعالى الذي هو قرآن **بناسخ من وحي الله عزّ وجلّ الذي**

---

(١) الفصول في الأصول ٢: ٢٥٨.

(٢) تأويل مختلف الحديث ١: ١٦٦.

ليس بقرآن ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: أوتيت الكتاب ومثله معه. يريد أنه أوتي الكتاب ومثل الكتاب من السنة [(١)].

وقال البيهقي: هذا الحديث يحتمل وجهين: أحدهما: **إنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أوتي من الظاهر المتلو**[(٢)]. والثاني: إن معناه أنه أوتي الكتاب وحيا يتلى، وأوتي مثله من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب فيعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس في الكتاب له ذكر فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن[(٣)].

وقال أبو الطيب الآبادي: (أوتيت الكتاب) أي القرآن، (ومثله معه) **أي الوحي الباطن غير المتلو**، أو تأويل الوحي الظاهر وبيانه بتعميم وتخصيص وزيادة ونقص، أو أحكاما ومواعظ وأمثالا تماثل القرآن في وجوب العمل أو في المقدار [(٤)].

وقال الشيخ محمد رشيد رضا: **وليس كل وحي قرآناً، فإن للقرآن أحكاماً ومزايا مخصوصة، وقد ورد في السنة كثير من الأحكام مستندة إلى الوحي، ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه يعدّونها قرآنا،** بل جميع ما قاله عليه السلام على أنه دين هو وحي عند الجمهور، واستدلوا

(١) نفس المصدر: ١٩٥.

(٢) وهو التنزيل الذي يدعيه علماء الشيعة.

(٣) عون المعبود ١٢: ٢٣١ـ٢٣٢.

(٤) عون المعبود ١٢: ٢٣١.

عليه بقوله ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾(١). وأظهره الأحاديث القدسية. **ومن لم يفقه هذه التفرقة من العلماء وقعت لهم أوهام في بعض الأحاديث رواية ودراية، وزعموا أنها كانت قرآناً ونسخت** (٢).

وقال أحد علمائهم حال تعرضه لرواياتهم التي فيها ادعاء أبي بن كعب قرآنية هذه الآية مع الجملة الزائدة **﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾** (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) **﴿فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾**(٣):

إن الذي ذكره أُبيّ **قد كان من الوحي الذي نزل على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم مما سوى القرآن الذي هو المتلو في الصلوات، وذلك بمنزلة السنن التي أوحيت إليه خارج القرآن** (٤). قال الله عزّ وجلّ **﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾**(٥) فأخبر عن بيانه بعد ما يقرأه جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم وقال تعالى **﴿وَاذْكُرْنَ مَا**

---

(١) النجم: ٣ ـ ٤.

(٢) تفسير المنار ١: ٤١٤ ـ ٤١٥. ط دار المعرفة.

(٣) الفتح: ٢٦.

(٤) هذا يؤيد ما ذكرنا من أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إني أوتيت القرآن ومثله معه) بمعنى التفسير النازل الذي هو جزء من السنة.

(٥) القيامة: ١٨ ـ ١٩.

يُـتْلَى فِـي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ الله وَالْحِكْمَةِ﴾[1] وإنما هي حكمة كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يتلوها سوى آيات القرآن، وروي عن الرسول صلى الله عليه [وآله] وسلم أنه قال: أوتيت القرآن ومثله معه.

وقال: **والذي ذكره أبيّ مما أقرأه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ويجعله وحيا أنزل عليه من غير أن يجعله قرآنا يتلى، وإن ثبت أنه أطلق عليه اسم القرآن، فإن ذلك على معنى اشتقاق الاسم مما يقرأ، ليس أنه أدعى أنه مما يتلى في الصلوات** [2].

لاحظ هذا المقطع الأخير فهو كلام مهم جدا، وقد نص عليه الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه في أوائل المقالات، وقال: إن لفظ القرآن يطلق مجازا على غير النص القرآني، قد استعمله الشيخ المفيد في معناه المجازي وسيأتي ذكره إن شاء الله.

وكذا قال ابن حزم الأندلسي: وقد قال قوم في آية الرجم إنها لم تكن قرآنا وفي آيات الرضعات كذلك. قال أبو محمد ـ أي ابن حزم ـ: ونحن لا نأبى هذا ولا نقطع أنها كانت قرآنا متلوا في الصلوات، **ولكنا نقول إنها كانت وحيا أوحاه الله تعالى إلى نبيه صلى الله عليه [وآله] وسلم مع ما أوحى إليه من القرآن، فقرئ المتلو مثبوتا في المصاحف والصلوات، وقرئ سائر الوحي منقولا محفوظا معمولا به كسائر كلامه الذي هو وحي فقط.**[3]

---

(١) الأحزاب: ٣٤.

(٢) مقدمتان في علوم القرآن: ٨٦ـ٨٧، من كتاب المباني، وهي المقدمة الأولى.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٤: ٤٩٣ ط. دار الكتب العلمية.

وكلام إمامهم ابن حزم هو عين ما يقوله الشيعة بالنسبة لتلك الكلمات الداخلة بين مفردات الآية، إلاّ أنهم يرون تلك الجمل نازلة تفسيرا لآيات القرآن، ولكن لابتعاد أهل السنة أو قل لتحرجهم من الأخذ عن مناهل الوحي وبيوت العصمة ذهبوا بهذه الموارد يمنة ويسرة، يرقعونها بالتخاريج والوجوه، وما وجدوا لها حلاً إلاّ أنها حذفت مع ما حذفه عثمان حينما جمع المصاحف، بدعوى أن القرآن نزل على سبعة أشكال! أو أنها قرآن رفعه الله وأبطله!، وسيأتي الكلام بإذنه تعالى.

وأما أقوال المحدثين من علمائهم فحدث ولا حرج، ننقل بعض كلماتهم في هذا المجال، قال أحد علماء الأزهر:

وكما حفظ الله شريعته بكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، رفع الإصر والحرج عن خلقه، **فأنزل على نبيه الكريم إلى جانب القرآن العزيز نوعا آخر من الوحي هو السنة، أنزلها عليه بالمعنى** وجعل اللفظ إليه إيذانا بأن في الأمر سعة على الأمة وتخفيفا عليها، وأن المقصود هو مضمونها لا ألفاظها إلى قوله **فإن السنة تبيان للقرآن العزيز ووحي من رب العالمين** وثاني مصادر التشريع.

وقال: وإنك لتلمس آثار رحمة الله وحكمته في **أن جعل الوحي على قسمين: قسما لا تجوز روايته بالمعنى بل لابد فيه من التزام الألفاظ المنزلة وهو القرآن الكريم، وقسما تجوز روايته بالمعنى لمن يستطيع ذلك وهو السنة النبوية المطهرة** وفي ذلك صون للشريعة والتخفيف عن الأمة، ولو كان الوحي كله من قبيل القرآن الكريم في التزام أدائه بلفظه لشق الأمر وعظم الخطب ولما استطاع الناس أن يقوموا بحمل هذه الأمانة الإلهية، **ولو كان الوحي كله**

من قبيل السنة في جواز الرواية بالمعنى لكان فيه مجال للريب ومثار للشك ومغمز للطاعنين ومنفذ للملحدين [(١)].

وقال في مباحث علوم القرآن: وعلى فرض تسليم جعل الحديث السابق دليلا يصح أن يؤوّل تأويلا آخر يبعده عن دائرة الاستدلال **في نظر بعض الباحثين: فقد يكون المراد من قول السيدة عائشة:** (**كان فيما أنزل الله وحياً غير القرآن، فالذي ينزل على النبي ليس يلازم أن يكون قرآناً، فقد يكون حديثاً نبوياً أو قدسياً، وقد قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فيما أخرج البخاري:** (**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**) [(٢)].

وكل هذه الكلمات تدل على أن وجود كيان آخر غير القرآن نزل من السماء ووحي جاء به جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر لا شك فيه ولا ريب بين المسلمين.

ولذا صار من الطبيعي ألا يرى الشيعة قرآنية كل ما كان تنزيلا، فقد تنزل من السماء آية قرآنية وبين مفرداتها تفسيرها الدال على معناها أو تفسيرها بالباطن، لذا تضمنت روايات الكافي الشريف للكليني عليه رضوان الله تعالى كمًّا لا بأس به من التنزيل المبارك المرادف للآيات الكريمة المعجزة وهو لا يعدو السنة النبوية، وقد أنزلت من قبل الله تعالى شرحا وبيانا

---

(١) الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية: ١٨ ـ ١٩ للشيخ محمد محمد أبو زهرة، مطبعة مصر.

(٢) مباحث في علوم القرآن: ٢٦٢ للدكتور القصبي زلط ط. دار القلم.

وتفسيرا.

وإلى هنا يفرض سؤال نفسه، وهو: هل يعقل اتـهام مذهب أهل البيت علـيهم السـلام بـتحريف القرآن لوجود مثل هذه الروايات؟! أليس الأجدر اتـهـام الصحابة الذين كانوا يقرأون التنـزيل كقرآن، ويقر بذلك كل علماء أهل السنة، وسيأتي الكلام عنه بإذنه تعالى.

ما فَعل التنـزيل وما فُعل به!

في مبحـث جمع القرآن سيتضح بإذنه تعالى أن الإمام علياً عليه السلام كتب كل ما نزل من السماء قرآنا وتفسيرا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بفترة قصيرة، أي أنه كتب النص القرآني بسوره وآياته وتنـزيلها وتفسـيرها الموحـى للـنبي صـلى الله علـيه وآلـه وسلم، وجاء به إلى القوم في المسجد حتى نظر فيه عمر، فلم يرق له ذكر أسماء المشركين والمنافقين من رجال ونساء قريش وفضحهم، وهـم آنذاك وجوه الصحابة من الطلقاء وغيرهم، لذا كـان هذا التنـزيل أشد وطئاً على النفوس من النص القرآني؛ لأنه كان يبين مـبهمه ويفصـل مجمله بذكر أسماء المنافقين ونواياهم، ويتضح هنا معنى ادعاه الصحابة ـ كما تنص صحاح روايات أهل السنة ـ أن كلا من سورة الأحزاب وسـورة براءة كانت تعدل سورة البقرة في الطول، ولكن سقط وضاع القسم الأكبر منهما، ونذكر هنا بعض رواياتـهم ونحيل البعض الآخر إلى محله:

أخرج ابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط، وأبو الشيخ والحاكم وابن مـردويه عن حذيفة رضي الله عنه قال: التي تسمّونـها سورة التوبة هي سورة العـذاب، والله ما تركت أحداً إلاّ نالت منه، ولا تقرأون منها مما كنا نقرأ إلاّ

ربعها. [1]

وكـذا الحال في سورة الأحزاب: عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم مئتي آية، **فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلاّ ما هو الآن.**[2]

وسـيأتي ذكـر قـدر آخـر من رواياتـهم الدالة على سقوط أكثر سورة الأحـزاب، وقـد جاءت بنفس مضمون رواياتـهم رواية عند الشيعة في ثواب الأعمال للشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه:

عـن أبـي عـبد الله عليه السلام: ((سورة الأحزاب فيها فضائح الرجال والنسـاء مـن قريش وغيرهم، يا ابن سنان! إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة لكن نقصوها وحرفوها))[3].

وهـذه الرواية على ما فيها من ضعف سند فصلت مجمل ما في روايات أهـل السنة الصحيحة ـ في نظرهم ـ من أنـهم حذفوا حال جمع القرآن أسماء هؤلاء الرجال والنساء وصفاتـهم، إلى غير ذلك مما كان في جملة المنـزل تفسيرا

(١) الـدر المنـثور للسـيوطي ج ٣: ٢٠٨، المسـتدرك على الصحيحين ٣: ٢٠٨، وعلق عليه (هذا حديـث صـحيح الإسـناد ولم يخرجاه) وبلفظ آخر في ٢: ٣٣٠ علق عليه (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وعن المصنَّف لابن أبي شيبة ١٠: ٥٠٩، ح١٠١٤٣، ومجمع الزوائد المجلد السابع: ٢٨ (سورة براءة) علق عليه (رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات).

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٢٥.

(٣) ثواب الأعمال: ١١٠.

على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا كقرآن، وإنما كتنزيل مفسر مقترن بآيات القرآن، وهو ما كان موجودا في مصحف الإمام علي عليه السلام فرفض مصحفه لأجل ذلك.

وكذا هو الحال بالنسبة لسورة البينة التي أوردناها فيما سبق من كتاب الكافي: عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: دفع إلي أبو الحسن عليه السلام مصحفا وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]. فوجدت فيها اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إلي: ابعث إلي بالمصحف [2].

وكذا الحال في مضمرة بصائر الدرجات: عن إبراهيم بن عمر عنه قال: إن في القرآن ما مضى وما يحدث وما هو كائن وكانت فيه أسماء الرجال فألقيت، وإنما الاسم الواحد في وجوه لا تحصى تعرف ذلك الوصاة [3].

ونشعر هنا أن السور التي يدعي سلفهم الصالح احتواء أصلها على أضعاف ما هو موجود، وقد نقصت وحرفت وفقد منها ما فقد، كانت في الغالب سورا ذات طابع خاص من الشدة والتنكيل بالمشركين والمنافقين من الصحابة، نيلا من نواياهم وإخمادا لإرجافهم بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم حينما تزوج زينب بنت جحش، كما في سورة الأحزاب، وفضحا

(١) البينة: ١.

(٢) الكافي ٢: ٦٣١.

(٣) بصائر الدرجات ١: ١٩٥ـ١٩٦، ح٦.

لنفاقهم وتلكئهم عن الجهاد، كما في سورة براءة، ووعيدا بنار جهنم للمشركين والكفار، كما في سورة البينة، فتتفق كلمات الصحابة مع الروايات التي وردت عن أهل البيت عليهم السلام من أن تلك الفضائح والأسماء كانت على نحو التنزيل، وأن هذا التنزيل هو الذي حُرف وأُبعد عن ساحة المصحف المجموع، وهذا ما قصدته روايات أهل البيت عليهم السلام، **فلو وردت رواية فيها أن القرآن قد حُرِّف يكون المقصود من القرآن فيها ما يشمل النص القرآني المعجز مع الوحي الآخر الذي رادفه وهو التنزيل، فصار حذف التنزيل والتفسير هو تحريفا للقرآن في الحقيقة، وهو ما كان موجودا في المصحف الذي جمعه أمير المؤمنين عليه السلام.**

القرآن حُرِّف!

فتحصل إلى هنا أن كل ما أنزل من السماء من النصوص القرآنية والتفسير والذي يسمى المجموع منهما بالقرآن مجازا قد حُرِّف وعلى أيدي بعض الصحابة حينما جمعوه إما عن جهل أو عمد، ولكنهم لم يحذفوا منه إلاّ التنزيل أي تفسير الآيات القرآنية، أما النصوص المعجزة التي تحدى الله بها أهل الأرض أن يأتوا بمثلها فهي محفوظة تامة لا نقص فيها ولا زيادة، وإنما قصد بالقرآن ما يعم النص القرآني المعجز وتفسيره وتنزيله وهذا الأخير هو الذي حرفوه وأنقصوه.

وهذا عين ما نسب للشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه في المسائل السروية: لا شك أن الذي بين الدفتين من القرآن جميعه كلام الله تعالى

وتنـزيله، وليس فيه شيءٌ من كلام البشر، وهو جمهور المنـزل. والباقي مما أنزله الله تعالى قرآنا[1] عن المستحفظ للشريعة المستودع للأحكام لم يضع منه شيء. وإن كـان الـذي جمـع مـا بـين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع[2]، لأسباب دعـته إلى ذلـك، منها: قصوره عن معرفة بعضه، ومنها: شكه فيه وعدم تيقنه

---

(١) وكلامـه رضوان الله تعالى عليه عين ما قلناه؛ لأن الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه يعتقد أن كـلمة القـرآن تشـمل النصـوص القرآنية والتنزيل المفسر لها، فكلها تسمى قرآنا، كما صرح بذلـك في قولـه فـيما سبق في أوائل المقالات: ٩١: (وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعـالى ﴿وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤). فسمّى تـأويل القـرآن قـرآناً، وهـذا مـا ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف)، والشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه قد بين في أوائل المقالات أنه يميل إلى صيانة القرآن من التحريف، وإنما الذي نقص من القرآن هو تنزيله أي تفسيره، وسنعيد ذكر كلمته فيما يأتي إن شاء الله تعالى لكـن كـل هذا خفي عن الوهابية فصاروا يكيلون التهم للشيخ المفيد ويتهمونه بالتحريف!! واعتقد أن القارئ الكريم قد اكتفى بالشواهد التي تحكي جهل الوهابية وافتراءهم المتواصل ولكنا سنشير ما سنحت الفرصة لما يخطر ببالنا من افتراءاتهم، ولا ريب أن ما نكتبه ليس كل شيء، بل هو ما نتذكره مما اطلعنا عليه، فما ظنك بما لم نطلع عليه؟!

(٢) فـإن مـن الـلازم أن يقـرن التنزيل المفسر بالقرآن، كأن يوضع في هامش القرآن ليتضح معنى الآيـات الكـريمة حـال تنزيـلها مـع ذكر أسماء المنافقين والمشركين والكفار، وهو ما فعله الإمام علي عليه السلام في المصحف الذي جمعه أول مرة، فرفضه ابن الخطاب وتبعه على ذلك ابن أبي قحافة خوفا من بيان تلك الأسماء والنوايا فيفتضح الأمر وتظهر الضغائن.

ومنها: ما تعمد إخراجه منه. وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره، وألفه بحسب ما وجب من تأليفه، فقدم المكي على المدني والمنسوخ على الناسخ، ووضع كل شيء منه محله.[1]

ونقول هنا: إن من اعتاد سماع افتراءات الوهابية لا يستغرب تصيدهم روايات الكافي وغيره من المصنفات وأخذها زادا دسما يخوضون فيه مع إهمالهم الدائم لتصريحات علمائنا التي تصرح بفساد فهم مضمون تلك الروايات بالفهم الساذج والغفلة عن باقي الأدلة.

وكذا لا يستغرب سعيهم لأخذ ما تشابه منها وعرضه للعوام بطريقة

(١) المسائل السروية: ٧٨ـ٧٩، الناشر المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد تحقيق الشيخ المستبصر صائب عبد الحميد حفظه الله، وهذا كله مبني على ثبوت الكتاب للشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه فقد نقلنا من قبل كلام السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه وتشكيكه في نسبة (المسائل السروية) للشيخ المفيد وعليه لا يمكن التعويل على الكتاب لمعرفة رأي المفيد رضوان الله تعالى عليه.

وهنا يتضح جهل الوهابي (عثمان.خ) عندما نسب القول بتحريف القرآن للشيخ المفيد بنقل كلامه السابق من المسائل السروية، فأخطأ خطأين أحدهما في فهم المقصود حيث فسره بما يخالف كلام الشيخ في كتابه الثابت له وهو أوائل المقالات الذي نص فيه على تنزيه القرآن من التحريف وقد نقله الوهابي نفسه في الوجه الأخر من شريطه فذكر أنه من الشيعة الذين لا يقولون بالتحريف!!، والخطأ الأخر هو عدم التحقق من نسبة الكتاب للمؤلف.

يتبادر منها أن جملة (هكذا نزلت) تعني عند الشيعة أن النص القرآني السليم من التحريف هو هذا الذي تضمنته الرواية!، وقد علمت حقيقة معناها من نفس كلمات علماء الشيعة، والشيعة ما تركوا الأمر سدى، بل علقوا على الروايات ونبهوا وأشاروا إلى مصادرها، بل فعلوا ذلك في هامش نفس الرواية التي أخذها الوهابية! ولكن أنّى للأعراب أن يعلموا حدود ما أنزل الله! وقد قال تعالى **﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ الله عَلَى رَسُولِهِ وَالله عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾**[1].

الرواية والاعتقاد بمضمونها

بعض الوهابية يستدلون برواية ذكرها الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه لإثبات اعتقاد تحريف القرآن للشيعة الإمامية وهذه هي الرواية:

بهذا الإسناد عن الحسن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار محمد صلى الله عليه وآله وأزواجه ثم قال: سورة الأحزاب فيها فضائح الرجال والنساء من قريش وغيرهم، يا بن سنان! إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب وكانت أطول من سورة البقرة لكن نقصوها وحرفوها.

أقول:

١ـ من غير المعقول أن نصنف الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه في ضمن القائلين بعدم تحريف القرآن ومن ثم ننسب تحريف القرآن للشيعة

(١) التوبة: ٩٧.

بسبب رواية ذكرها الصدوق نفسه!!

٢ـ من الجهل أن ننسب للشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه تحريف القرآن لأجل روايته هذه وهو الذي صرح في اعتقاداته برفضه لفكرة تحريف القرآن وكذب من نسب هذا للشيعة، قال في الاعتقادات:

اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مئة وأربع عشرة سورة، وعندنا أن الضحى وألم نشرح سورة واحدة، ولإيلاف وألم تر كيف سورة واحدة، **ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب.**(١)

٣ـ كان من المتوقع لمن يرى أن تلك الرواية تدل على التحريف ـ كالوهابية ـ أن يتنبه إلى عدم الانسجام بين ما صرحه الصدوق في اعتقاداته وبين روايته تلك، فيقول بعدم الملازمة بين الاعتقاد والرواية، ولكن الوهابية لا يلبسون إلاّ النظارات السوداء!

٤ـ الصدوق رضوان الله تعالى عليه في كتابه ثواب الأعمال ليس إلاّ محدثا ينقل الرواية كما وصلت إليه ولا يلزم من هذا اعتقاده بمضمونها حتى وإن صح إسنادها عنده، وهو في هذا كالكليني رضوان الله تعالى عليه.

---

(١) الاعتقادات: ٥٩ـ٦٠.

ملاحظة: الكليني رضوان الله تعالى عليه لا يقول بتحريف القرآن

وحيث وصلنا إلى هذه النقطة نقول: إن المحدث لا يلزم نفسه اعتقاد كل ما أورده في مصنّفه، حتى وإن قال بصحة كل ما أورده؛ لأن صحة السند شيء وما يدل عليه المتن بعد جمع الأدلة وعرضها على الكتاب والسنة المتواترة وطرح غير التام شيء آخر، فلا وجه لاتهام الشيخ الصدوق أو الكليني أو أي محدث آخر؛ لأنه روى الرواية، ناهيك عن أن الكليني رضوان الله تعالى عليه روى روايات التحريف في باب النوادر تيمنا بالروايات التي فيها: ((ودع الشاذ النادر))، بل صرح الكليني رضوان الله تعالى عليه في مقدمة الكافي أنه وإن أراد جمع الآثار الصحيحة عن المعصومين عليهم السلام إلاّ أن صحة الرواية شيء والاعتقاد بمضمونها شيء آخر، وعلق قبول مضمونها على بعض القواعد منها أن تعرض الرواية على كتاب الله عزّ وجلّ فما وافق كتاب الله أخذ به وما خالفه يرد ولا يأخذ به، قال ثقة الإسلام الكليني رضوان الله تعالى عليه في مقدمة الكافي:

وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عزّ وجلّ وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، وقلت: لو كان ذلك رجوت أن يكون ذلك سببا يتدارك الله تعالى بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملتنا ويقبل بهم إلى مراشدهم.

فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحدا تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلاّ على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام: ((اعرضوها على كتاب الله، فما وافى كتاب الله عزّ وجلّ فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه)) وقوله عليه السلام: ((دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم))[1]، وقوله عليه السلام: ((خذوا بالمجمع عليه، فإن المجمع عليه لا ريب فيه))، **ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلاّ أقله ولا نجد شيئا أحوط ولا أوسع من رد علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام**، وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام: ((بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم)). وقد يسر الله وله الحمد تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت [2].

---

(١) طبل بعض الوهابية على هذه الرواية وغيرها من الروايات بأنها تدل على أن من مذهب الشيعة تحرِّي مخالفة العامة فيما يدينون به، فيقول الشيعة خلاف قول العامة سواء دل عليه الدليل أم لا!، وهذه من افتراءات الوهابية التي اعتدنا عليها، فإن المقصود من هذه الروايات أنه إن جاءت روايات متعارضة، وكان بعضها موافقا لمذهب العامة وبعضها مخالفا له نأخذ بالمخالف لهم ونترك الموافق؛ لأن هذا النوع من التعارض يدل على أن الروايات الموافقة لهم خرجت منهم عليهم السلام على نحو التقية وحفظ النفس من سلاطين الجور الذين كانوا يتربصون الدوائر بأئمة أهل البيت عليهم السلام، لا أن الشيعة يتحرون مخالفة مذهب العامة ولو لم يدل دليل على الخلاف!!

(٢) الكافي للكليني رضوان الله تعالى عليه ١: ٨ـ٩.

فكلام الكليني رضوان الله تعالى عليه صريح في أنه لا يعتقد مضمون أي رواية صحيحة في نظره إلاّ بعد عرضها على كتاب الله عزّ وجلّ، فيدل هذا على اعتقاده عدم تحريف القرآن، وإلا لما أعطى للقرآن القوامة على الروايات، ويدل أيضا على رأيه في وجوب طرح الروايات التي تعارض القرآن وتقول بتحريفه.

فاتضح أن من الظلم نسبة تحريف القرآن للكليني رضوان الله تعالى عليه، مع أن رواياته لا تدل على تحريف القرآن كما بينا ذلك، وقد وضعها في باب النوادر أي شواذ الأخبار التي لا يعبأ بها، ناهيك عن أنها تخالف كتاب الله عزّ وجلّ وقد قال الكليني رضوان الله تعالى عليه: أن ما خالف كتاب الله يرد ولا يؤخذ به.

٥ـ الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه كبقية الشيعة يقول بتحريف التنزيل والوحي المفسر للقرآن فلو سلمنا اعتماده على الرواية لوجب وضعها في خانة تحريف الوحي والتنزيل جمعا بين اعتقاد الصدوق عدم تحريف القرآن وقوله في اعتقاداته:

بل نقول أنه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية، وقال: إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية[1].

---

(١) أصول الكافي ٢: ٢٩٥ كتاب فضل القرآن في النوادر، أقول: هذه الرواية كانت ومازالت محل لغط الوهابية وهرجهم، وقد أشرنا إليها فيما سبق، حيث بينا أن بعضا من الوهابية توسل



وقـال: ومـثل هـذا كـثير، وكلّه وحي وليس بقرآن. ولو كان قرآناً لكان مقـروناً بـه وموصـولاً إلـيه غير مفصول عنه، كما كان أمير المؤمنين جمعه فلما جاء به قال: هذا كتاب ربكم كما أُنزل على نبيّكم لم يزد فيه حرف ولا ينقص مـنه حـرف، فقـالوا: لا حاجـة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك، فانصرف وهو يقول ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾[1][2].

ومـن الـنقطة الـرابعة والخامسة يتضح جهل الوهابي (عثمان.خ) عندما حـاول خـدش اعـتقاد الصـدوق رضـوان الله تعـالى عليه بعدم تحريف القرآن بدعوى سكوته عن الرواية التي رواها!، قال الوهابي:

أولهم الصدوق ـ رضوان الله تعالى عليه ـ، هذا الصدوق روى التحريف في كـتابه وسـكت عـنه، روى الصدوق في كتابه عن أبي عبد الله عليه السلام قـال: إن سورة الأحزاب...الخ فنقل الرواية بتحريف فيها لا يضر معناها، وكما تـرى أراد الوهابي خدش اعتقاد الصدوق رضوان الله تعالى ولكن ما بيناه في النقطـتين السـابقتين يخـبرنا عـن جهلـه، وقـد نقـل نفس الأمر عن الطوسي



بها لإثبات أن مصحف فاطمة عليها السلام هو قرآن الشيعة باعتبار أن مصحف فاطمة عليها السـلام ثلاثـة أضـعاف الموجـود وكـذا هـو حال القرآن الذي نزل من السماء عند الشيعة فاتضـح هنا القول الحق في المسألة وهو أن القرآن مع تنزيله حجمه ثلاثة أضعاف الموجود أي أن التـنزيل يزيده إلى الضعفين، ولكن الوهابية كما عودونا يقومون بنسج الأفكار في مخيلتهم ثم يكرون عليها!

(١) آل عمران: ١٨٧.

(٢) الاعتقادات: ٩٣.

رضوان الله تعالى عليه والجواب هو الجواب.

٦ـ هذه الرواية لا يمكن إلزام الشيعة بـها ولا الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه بعد وقوع كذاب في سندها، وهو الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني الواقفي.

قال السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه: إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه بعد شهادة علي بن الحسن بن فضال بأنه كذاب ملعون، المؤيدة بشهادة ابن الغضائري بضعفه.

وقال: ومع التنـزل عن ذلك، فيكفي في ضعف الحسن بن علي بن أبي حمزة شهادة الكشي بأنه كذاب.(١)

وقد تعامى الوهابي (عثمان.خ) عن حاشية الشيخ علي أكبر غفاري في هـامش نفس الصفحة التي أخذ منها الرواية، قال غفاري: وروى الكشي عن محمـد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بـن أبي حمزة البطائني فقال: كذاب ملعون، رويت عنه أحاديث كثيرة وكتبت عـنه تفسـير القـرآن كلـه من أوّله إلى آخره، إلاّ أني لا أستحل أن أروي عنه حديثا واحدا. ونقله العلامة عن الكشي في الخلاصة.

ولـيس غريبا على من ينصب نفسه للافتراء ويحترف المكر والخداع أن يـتهم بكـل روايـة وردت في المصـنفات بلا مناقشة للسند من حيث الصحة والضـعف، مـع أن روايات أهل السنة التي تفيد نفس المضمون من السقوط

(١) معجم رجال الحديث ٥: ١٥.

والتحريف لسورة الأحزاب صحيحة السند وليست بضعيفة.

٥ـ كان الأجدر أن يتهم الوهابيون بني جلدتهم الذين حاروا في تأويل رواياتهم الصحيحة التي تفيد نفس المضمون من سقوط وتحريف سورة الأحزاب، لا أن يتهموا الشيعة برواية ساقطة لا يقبلونها، وحتى لو قبلوها فلها عندهم وجه معتبر يفسر هذا السقوط والتحريف!

تنبيه !

الشيعة لا تسمع لقول أي رجل يقوم بالتقاط بضع روايات من كتب الشيعة ثم ينسب مضامينها لعقيدتهم، نعم الشيعة تعتمد كلمات أهل التحقيق والاجتهاد منهم في فهم الروايات والجمع بينها وبين القرآن الكريم وباقي القواعد، وكثير من افتراءات الوهابية تنكسر على هذه الضابطة التي تحاول الوهابية غض الطرف عنها، بل إن كل افتراءاتهم وأكاذيبهم تخر على وجهها وتخسأ عند هذا المبدأ الذي يتعامون عنه، ونعيده لزيادة التأكيد:

إن الشيعة لا تقبل أن ينسب لها أي عقيدة أو أي رأي يؤخذ من رواية هنا أو هناك، وإنما تقبل كلام أهل التخصص في فهم الروايات وكيفية جمعها وطرحها وأساليب التقديم والتأخير والمطلق والمقيد وغير ذلك الذي لا يتوفر إلاّ عند من له خبرة بالقواعد الأصولية والعقائدية عند الشيعة، لذا إذا أخذ المراجع والمحققون برأي معين حينها يصح أن ينسب للشيعة هذا الرأي بشكل مطلق. والآن يوجد من حولي عدة كتيبات للوهابية رأس مالها الروايات التي تصيدوها من كتب الحديث عند الشيعة، ونسجوا عليها العقائد التي ما أنزل الله بها من سلطان، وبهذه الملاحظة أكون قد رددت عليها كلها مرة واحدة وبالجملة، وقضي الأمر وقيل بعدا للقوم الظالمين.

وهنا تسلية أخرى، وهي أيضا من النوع الثاني الذي ينشط الذهن فيها استغل الوهابي (عثمان.خ) قولا لأحد الأَخبارية يدعي فيه أن تحريف القرآن مما أجمعت عليه الشيعة، فطبل هذا الوهابي وزمر على نغم هذا الإجماع المدعى! وقد انتشر بين صبيانهم، ولا نريد أن نزيد في بيان سخف هذا الفتح الذي حققه قليل البضاعة، فلنقتصر على عدة ملاحظات:

١ـ أغفل الوهابي الإشارة والتنبيه حال نقله لكلمات الشيعة النافين للتحريف إلى عدم صحة دعوى الإجماع التي ذكرها في أول المسرحية، وبالطبع لن يفعل؛ لأنه بهذا يفوت عليه استغفال من حوله، وهو المطلوب الأساس.

٢ـ لو سلمنا أن الوهابي رزق بعضا من العقل والتفت إلى أن شيئا ما يريب هذا الإجماع، لأنه لا ينسجم مع قول أغلب علماء الشيعة بعدم التحريف، فلماذا لم يسأل علماء الشيعة عنه؟!

٣ـ قالوا إن هذا الإجماع إجماع منقول وليس بحجة؛ لأن بعض العلماء كان يدعي الإجماع بمجرد جزمه بصدور رواية واحدة عن الإمام المعصوم عليه السلام قد أفتى بمضمونها بعض الفقهاء فيطلق إجماع الطائفة على الفتوى بدعوى أن الإجماع غايته إثبات رأي المعصوم، وحيث تم إثباته فإن رأي من يضاده لا عبرة فيه، فيقوم بإطلاق الإجماع، وبعبارة مختصرة إن نقل الإجماع لا يدل على أن دعوى الإجماع كانت عن حس، بل لعلها كانت عن حدس.

وبهذا، نسأل الله عزّ وجلّ أن تتنبه الوهابية إلى نقطة مهمة، وهي أن روايات مذهب أهل البيت عليهم السلام وكلمات علماء الشيعة حفظ الله الباقين ورحم الماضين، لا يكفي للخوض فيه قراءة متن الأجرومية أو أصول

الفقه لأبي زهرة أو قراءة تفسير ابن كثير في الجامعة أو المعهد الديني.

أقوال مراجع الطائفة القضاء الحتم والقول الفصل

لا مجال يمنة ويسرة بعد تصريح كل من تصدى لمقام مرجعية هذه الطائفة الحقة بأن القرآن لم تمسه يد التحريف، وما استطاع أحد بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله سلم أن يحذف منه أو يزيد فيه، وكما هو المعلوم فإن كلمة أحد هؤلاء الأعلام في زمنه تعبر عن رأي آلاف، بل مئات الآلاف من أفراد الشيعة، ناهيك عن عدد الشيعة اليوم واجتماع كلمتهم على عدم التحريف وانقراض ما شذ به البعض عن الجمهور، وحيث ذاك فلا ريب أن هذه الطائفة مفترى عليها فرية نكراء شنعاء على يد أعراب مرجفين، قال الله عزّ وجلّ: **﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إلاَّ قَلِيلاً مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾**(١).

كلمات المراجع عليهم رضوان الله ورحمته

قبل ذكر كلمات فقهاء الطائفة أعلا الله كلمتهم نذكر ما أخرجه الكليني رضوان الله عليه في الكافي تحت عنوان رسالة أبي جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير، إذ تتضمن تلك الرسالة الشريفة:

---

(١) الأحزاب: ٦٠ ـ ٦٢.

((... دعا عباده في الكتاب إلى ذلك بصوت رفيع لم ينقطع، ولم يمنع دعاء عباده، فلعن الله الذين يكتمون ما أنزل الله، وكتب على نفسه الرحمة فسبقت قبل الغضب فتمت صدقا وعدلا، فليس يبتدئ العباد بالغضب قبل أن يغضبوه، وذلك من علم اليقين وعلم التقوى، وكل أمة قد رفع الله عنهم علم الكتاب حين نبذوه وولاهم عدوهم حين تولوه، **وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده،** فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية، وكان من نبذهم الكتاب أن ولوه الذين لا يعلمون، فأوردوهم الهوى وأصدروهم إلى الردى وغيروا عرى الدين، ثم ورثوه في السفه والصبا، فالأمة يصدرون عن أمر الناس بعد أمر الله تبارك وتعالى وعليه يردون، فبئس للظالمين بدلا، ولاية الناس بعد ولاية الله، وثواب الناس بعد ثواب الله، ورضا الناس بعد رضا الله، فأصبحت الأمة كذلك وفيهم المجتهدون في العبادة على تلك الضلالة، معجبون مفتونون، فعبادتهم فتنة لهم ولمن اقتدى بهم، الخ))[1].

---

(١) روضة الكافي: ٥٣، ح١٦، تحقيق علي أكبر غفاري، أقول: قال الوهابي (عثمان.خ) في شريطه عن الشيعة: (ما ينقلون عن الأئمة ولا رواية واحدة تقول بعدم التحريف، بل ينقلون ألفي رواية عن الأئمة تقول بالتحريف (!!) والذين قالوا بعدم التحريف أو الذين ينقلون عنهم القول بعدم التحريف هم علماء يصيبون ويخطئون غير معصومين، أما المعصومون عندهم فنقلوا عنهم القول بالتحريف فيلزم الشيعة الأخذ بكلام المعصومين دون كلام غيرهم)، وقال أيضا (إن روايات التحريف ينقلونها عن المعصومين عندهم بينما الإنكار فلا يروون منه شيئا

وهـذا المقطـع الشـريف (**وكـان مـن نـبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحـرفوا حـدوده**) دال بوضـوح عـلى أن القـرآن لم تمسـه يد التحريف، وإنما الـتحريف اقتصر على المعاني وصرفها عن تفسيرها الحقيقي ومراد الله منها، ويـتفق هـذا مـع مـا قلـناه من تحريفهم للتنـزيل، قال المولى صالح المازندراني رضوان الله تعالى عليه:

(**وكـان مـن نـبذهم الكـتاب أن أقـاموا حـروفه**) وكـلماته وإعـرابه وصححوها وحفظوها عن التصحيف والتحريف، (**وحرفوا حدوده**) وأحكامه وجعلـوا حلالـه حـراما وحـرامه حـلالا وولايـة الحـق مردودة وولاية الباطل مقبولة.[1]

عـن المعصـومين، وإنمـا هي أقوال لبعض علمائهم فهذا يَلزم أو يُلزم جميع الشيعة أن يقولوا بالـتحريف اتـباعا لأئمـتهم المعصـومين وبالتالي يخرجون من الإسلام (!!) أو يجب عليهم أن يتركوا التشيع الذي يشيع هذا الباطل).

أقـول: الحمـد لله أن كـل كلمات هذا الوهابي لا تخلو عن جهل أو كذب، فتلك الرواية الـتي نقلـناها في المـتن توقفـنا عـلى كذبـه في ادعائه عدم وجود أي رواية واحدة، وأما جهله فواضح لأن العلماء يبينون مراد المعصومين من الروايات التي وردت عنهم، فلا يستقل العالم بـرأيه ويقـول: هـذا رأيي أو استحساني أو ما تقتضيه المصلحة، كما يفعله علماء أهل السنة والوهابية، فكل الكلام في دلالة تلك الروايات لا في صدور بعضها.

(١) شرح أصول الكافي للمازندراني ١١: ٣٧٨ ط دار إحياء التراث العربي.

والإشكال بأن الرواية لا تثبت صيانة القرآن في زمن أبي بكر بل غاية ما تثبته هو إقامة حروف ما كان في زمن الإمام الباقر عليه السلام، إشكال غير وارد لأن سياق الرسالة من أولها إلى آخرها يخاطب حال الأمة وما آلت إليه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة، وخير شاهد على ذلك هذا المقطع (**وكان من نبذهم الكتاب أن ولوه الذين لا يعلمون فأوردوهم الهوى وأصدروهم إلى الردى وغيروا عرى الدين**) ولا ريب أن المقصود بزمن تولية القرآن لغير أهله الزمن المتصل بسقيفة بني ساعدة وما بعده [1].

وهاهي كلمات مراجع الطائفة وفقهائها التي عليها المعول في نقل رأي

(١) حتى كان من هوان الدنيا على الله أن يتصدى لخلافة المسلمين من يحكم في دمائهم وأموالهم وفروجهم وهو لا يعرف معنى كلمة من القرآن!! كما صح السند عنه في تفسير الطبري ومصنف ابن أبي شيبة ٦: ١٣٦، ح٣٠١٠٥: (عن أنس أن عمر قال على المنبر: ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾ (عبس: ٣١). ثم قال: **هذه الفاكهة قد عرفناها! فما الأب؟!**. ثم رجع إلى نفسه، فقال: **إن هذا لهو التكلف يا عمر**)، وكذا ح٣٠١٠٧ (عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر سئل عن ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾ (عبس: ٣١). فقال: **أي سماء تظلني ونصف أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟!**)، وكذا ح٣٠١٠٣ (عن الشعبي قال: أدركت أصحاب عبد الله وأصحاب علي -عليه السلام- وليس هم لشيء من العلم أكره منهم لتفسير القرآن، **قال: وكان أبو بكر يقول: أي سماء تظلني ونصف أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟!**).

أقول: لا نقول تكلما فيما تجهلان! ولكن نقول: إن كان خليفة المسلمين المأمون على دمائهم وأموالهم وفروجهم يجهل مثل هذه الأمور فعلى المسلمين السلام!

المذهب:

شيخ المحدثين الصدوق: اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مئة وأربع عشرة سورة، وعندنا أن الضحى وألم نشرح سورة واحدة، ولإيلاف وألم تر كيف سورة واحدة، **ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب**. وما روي من ثواب قراءة كل سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كلّه، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة، والنهي عن القِران بين السورتين في ركعة فريضة، تصديق لما قلناه في أمر القرآن وأن مَبلَغه ما في أيدي الناس، وكذلك ما ورد من النهي عن قراءة كلّه في ليلة واحدة، وأن لا يجوز أن يختم في أقل من ثلاثة أيام تصديق لما قلناه أيضا.(١)

الشيخ المفيد: وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنه لم ينقص منه كلمة، من آية، ولا من سورة، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله، وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز. **وعندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل، والله أسأل توفيقه للصواب.**

---

(١) الاعتقادات: ٥٩ ـ ٦٠.

وقال: وأما الوجه المجوز فهو أن يزاد فيه الكلمة والكلمتان والحرف والحرفان، وما أشبه ذلك مما لا يبلغ حد الإعجاز، ويكون ملتبسا عند أكثر الفصحاء بكلم القرآن، غير أنه لابد ـ متى وقع ذلك ـ من أن يدل الله عليه ويوضح لعباده الحق فيه، ولست أقطع على كون ذلك، **بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن منه**.[1]

الشريف المرتضى: إن العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه في ما ذكرناه؛ لأنّ القرآن معجزة النبوّة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينيّة، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟!.

إن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورةً، ككتابي سيبويه والمزني، فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها ما يعلمونه من جلمتها، حتى لو أنّ مُدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعُرف ومُيّز، وعلم أنه ملحق وليس في أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني، ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين

(١) أوائل المقالات في المذاهب المختارات: ٩١ ـ ٩٢. وانظر: ملحق رقم (٧).

الشعراء.

المحكـي أن القـرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مجموعا مؤلفـا عـلى مـا هـو عليه الآن، فإن القرآن كان يحفظ ويدرس جميعه في ذلك الزمان حتى عين على جماعة من الصحابة في حفظهم له وأنه كان يعرض على النبي صلى الله عليه وآله ويتلى عليه ... وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان مجموعا مرتبا غير منثور ولا مبثوث.

وذكر أنّ من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتدّ بخلافهم، فإن الخـلاف في ذلـك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته[1].

الشـيخ الطـوسـي: وأمـا **الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به أيضـا، ولأن الـزيادة فـيه مجمـع عـلى بطلانـها، والنقصان منه، فالظاهر من مذهـب المسـلمين خلافه، وهو الأليق الصحيح من مذهبنا**، وهو الذي نصره السـيد المرتضـى قدس سره وهو الظاهر في الروايات، غير أنه رويت روايات كـثيرة مـن جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه مـن موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علما ولا عملا، **والأولى الإعـراض عـنها وترك التشاغل بـها؛ لأنه يمكن تأويلها**، ولو صحّت لما كان ذلك طعنا على ما هو موجود بين الدفتين، فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه

---

(١) مجمع البيان ١: ١٥.

أحد من الأمة ولا يدفعه[1].

الشيخ الطبرسي: فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته وبلغت إلى حد لم يبلغه فيما ذكرناه؛ لأن القرآن معجزة النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وآياته، **فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟.**

ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فمجمع على بطلانها، وأمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة: أن في القرآن تغييراً ونقصاناً ... **والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه،** وهو الذي نصره المرتضى ـ قدّس الله روحه ـ واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات [2].

السيد ابن طاووس في رده على أبي علي الجبائي: فمن يا ترى ادّعى اختلاف القرآن وتغيّره؟ أنتم وسلفكم **لا الرافضة** على حدّ تعبيركم!، ومن المعلوم من مذهبنا أنّ القرآن واحد نزل من عند الواحد، كما صرّح بذلك إمامنا جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام [3].

(١) التبيان في تفسير القرآن ١: ٣.

(٢) مجمع البيان ١: ١٥.

(٣) سعد السعود: ١٤٤.

العلاّمة الحلّي: في جوابه على سؤال هذا نصه: ما يقول سيدنا في الكتاب العزيز هل يصح عند أصحابنا أنه نقص منه شيء أو زيد فيه أو غيّر ترتيبه أم لم يصح عندهم شيء من ذلك؟ أفدنا أفادك الله من فضله، وعاملك

أقول: ما قاله السيد ابن طاووس رضوان الله تعالى عليه في رده على الجبائي استغله أحد الوهابية (عثمان.خ) فاتهمه باعتقاد تحريف القرآن في شريطه (الشيعة والقرآن) مقتصرا على نقل هذا المقطع فقط: (كلّما ذكرته من طعن وقدح على من يذكر أن القرآن وقع فيه تبديل وتغيير فهو متوجه إلى سيّدك عثمان؛ لأن المسلمين أطبقوا على أنه جمع الناس على هذا المصحف الشريف وحرّف وأحرق ما عداه من المصاحف، فلولا اعتراف عثمان بأنه وقع تبديل وتغيير من الصحابة ما كان هناك مصحف يحرق، وكانت تكون متساوية) بدون نقل باقي العبارة وشطرها الأخير الذي فيه نفي التحريف عن الشيعة أو الرافضة على حد تعبيرهم، ثم من قال إن هذا القول الذي اقتصر عليه الوهابي الجاهل يدل على أنه يقول بتحريف القرآن؟!، فكلام السيد ابن طاووس رضوان الله تعالى عليه كان في مقام إلزام الخصم بما عنده!!، وقد قال الوهابي الكذاب مسبقا في كتاب القرآن ودعاوى التحريف: ١٠١ (وهذا ابن طاووس ـ رضوان الله تعالى عليه ـ في القرن السابع قال: إن برأي الإمامية هو عدم التحريف. وهذا الله أعلم بنقله، لأن المشهور عن ابن طاووس أنه يقول بالتحريف كما سيأتي)، فأين هذا المشهور الذي ادعاه الوهابي؟! لماذا لم تأتِ الإشارة إليه كما زعم الكاذب عند كلامه عن السيد ابن طاووس رضوان الله تعالى عليه؟!.قال تعالى ﴿**قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ**﴾ (يونس: ٦٩).

بما هو أهله.

فأجاب رضوان الله تعالى عليه: **الحق أنه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول عليه وآله السلام المنقولة بالتواتر.**[١]

السيد نور الله التستري: ما نسب إلى الشيعة الإمامية من القول بوقوع التغيير في القرآن ليس ممّا قال به جمهور الإمامية، وإنما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم.[٢]

الشيخ البهائي: الصحيح أن القرآن العظيم محفوظ عن ذلك، زيادة كان أو نقصاً، ويدل عليه قوله تعالى **﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**[٣] وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع مثل قوله تعالى **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾**[٤] (في علي) **وغير ذلك فهو غير معتبر عند العلماء.**[٥]

---

(١) أجوبة المسائل المهناوية: ١٢١.

(٢) مصائب النواصب، في مبحث الإمامة.

(٣) الحجر: ٩.

(٤) المائدة: ٦٧.

(٥) آلاء الرحمن: ٢٦.

الشيخ جعفر الكبير: لا زيادة فيه من سورة، ولا آية من بسملة وغيرها، لا كلمة ولا حرف. وجميع ما بين الدفتين مما يتلى كلام الله تعالى بالضرورة من المذهب، بل من الدين[1]، وإجماع المسلمين وأخبار النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام وإن خالف بعض من لا يعتد به في دخول بعض ما رسم في اسم القرآن.[2]

ولا ريب في أنه محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديان، كما دل عليه صريح القرآن وإجماع العلماء في كل زمان ولا عبرة بالنادر، وما ورد من أخبار النقص تمنع البديهة من العمل بظاهرها، ولا سيّما ما فيه نقص ثلث القرآن أو أكثر منه، فإنه لو كان كذلك لتواتر نقله، لتوفّر الدواعي عليه، ولاتّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله، ثم كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه؟ ـ ثم قال ـ فلا بد من تأويلها بأحد الوجوه.[3]

---

(١) سلامة المصحف من الزيادة من ضروريات الدين ولا مرية في ذلك، ولكن ليس من ضرورياته وجوب شموله لكل ما أنزله الله عزّ وجلّ من القرآن، وإن كان وجوبه هو الحق الذي لا نشك فيه، وقد أوضحناه سابقا، وهذا التفصيل مفاد جواب لاستفتاء وجهناه إلى مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني حفظه الله تعالى.

(٢) لعله قصد طائفة من الخوارج الذين أنكروا قرآنية سورة يوسف عليه السلام بدعوى أنها قصة عشق!!

(٣) كشف الغطاء في الفقه، كتاب القرآن: ٢٩٩.

العلامة الفاضل التوني: والمشهور أنّه محفوظ ومضبوط كما أنزل، لم يتبدّل ولم يتغيّر، حفظه الحكيم الخبير، قال تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**[1][2].

المحدث **الفيض الكاشاني:** وقع المحدث رضوان الله تعالى عليه موضع لغط وتهريج تلك الشرذمة الذين افتروا الكذب عليه، كما افتروا على غيره بأنه يرى تحريف القرآن، فأحببنا أن نبين حقيقة الأمر بما يلي:

قال في الصافي في تفسير القرآن: المستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم [3].

وجد الوهابيون بهذه الكلمة ضالتهم المنشودة، مع أنه عليه الرحمة قال: إن هذا هو المستفاد، لا أن هذا هو رأيه في القضية، ويدل عليه ما قاله في كتابه الوافي عند تعرّضه لموضوع روايات التحريف:

وقد استوفينا الكلام في هذا المعنى وفيما يتعلق بالقرآن في كتابنا الموسوم بـ (علم اليقين) فمن أراده فليرجع إليه[4]، وإن رجعنا لكتابه علم اليقين نجده يقول بعد ذكره لكلام القمي وروايتي الكليني عن ابن أبي نصر

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) الوافية في الأصول: ١٤٨.

(٣) الصافي في تفسير القرآن ١: ٤٤.

(٤) الوافي ٢: ٤٧٨.

وسالم بن سلمة ما يلي:

أقـول: يرد على هذا كلّه إشكال، وهو أنه على ذلك التقدير لم يبق لنا اعـتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن تكون محرّفة ومغـيّرة، ويكون على خلاف ما أنزله الله، فلم يبق في القرآن لنا حجّة أصلاً، فتنـتفي فائدتـه وفـائدة الأمـر باتّـباعه والوصية به، وأيضاً قال الله عزّ وجلّ: **﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾**[1]. وأيضاً قال الله عزّ وجلّ: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾**[2]. وأيضـا قد استفاض عن النبي والأئمة حديث عرض الخبر المروي عنهم على كتاب الله.

ثـم قـال: ويخطـر بالـبال في دفـع هذا الإشكال ـ والعلم عند الله ـ أن مرادهم بالتحريف والتغيير والحذف إنما هو من حيث المعنى دون اللفظ، أي: **حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله،** أي: حملوه على خلاف ما هو عليه في نفس الأمـر، فمعـنى قولهـم، كـذا أنزلت، أنّ المراد به ذلك لا ما يفهم الناس من ظاهـره، ولـيس مـرادهم أنـهـا نزلت كذلك في اللفظ، فحذف ذلك إخفاءً للحق، وإطفاءً لنور الله. ومما يدل على هذا ما رواه في الكافي بإسناده عن أبي جعفـر أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير: وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده.[3]

---

(١) فصلت: ٤١.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) علم اليقين ١: ٥٦٢ وما بعدها.

قال الله عزّ وجلّ: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾[1]. وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]. **فكيف يتطرق إليه التحريف والتغيير؟!** وأيضا قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام حديث عرض الخبر المروي على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرفاً فما فائدة العرض، مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله، مكذب له، فيجب رده والحكم بفساده[3]. وبهذا يحترق زخرف الوهابية ويبين كذبهم في نقلهم المتواصل لكلام الفيض رحمه الله.

ويؤكد الفيض الكاشاني عليه الرحمة موقفه من التحريف في تفسيره الأصفى عند تفسير قوله تعالى ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فقال مفسرا: ((من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان))[4].

ولا يخفى أن تسمية تفسيره بالأصفى يشير إلى أنه أدق وأكثر خلوصا من الصافي الذي نقلوا منه كلمة دلت بجهلهم على التحريف، وأحد الوهابية صرح بأن كلام الفيض واضح في أنه يرى تحريف القرآن؛ لأن اسم تفسيره هو الصافي!، وجهل الوهابي أن كلامه في الصافي لا يدل على اعتقاده التحريف،

---

(١) فصلت: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) الوافي ١: ٢٧٣، وقال مثله في المحجة البيضاء ٢: ٢٦٤ ط الأعلمي.

(٤) الأصفى في تفسير القرآن: ٣٤٨.

هـذا أولا، وثانـيا ان الفـيض رضوان الله تعالى عليه عنده الأصفى وذكر فيه صيانة القرآن من التحريف.

السـيد بحـر العلـوم الطباطـبائي: الكـتاب هو القرآن الكريم والفرقان العظـيم والضـياء والـنور والمعجـز الـباقي على مرّ الدهور، وهو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنـزيل من لدن حكيم حميد، أنزله بلسان عربيّ مبين هدىً للمتقين وبياناً للعالمين.(١)

وثم ذكر تأويل الروايات التي تذكر أن القرآن ربعه أو ثلثه نزل في أهل البيـت علـيهم السـلام، وذكـر تأويـلها بمـا لا يتـنافى مـع حفظ القرآن من النقصان.

الشـيخ محمـد حسـين آل كاشف الغطاء: وإن الكتاب الموجود في أيدي المسـلمين هـو الكـتاب الذي أنزلـه الله للإعجاز والتحدي وتمييز الحلال من الحرام، **وأنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم.**(٢)

السـيد الهمـام شـرف الديـن الموسوي العاملي: والقرآن الحكيم الذي لا يأتـيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، **إنما هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيـدي الـناس، لا يـزيد حـرفا ولا ينقص حرفا، ولا تبديل فيه لكلمة بكلمة ولا لحـرف بحرف،** وكل حرف من حروفه متواتر في كل جيل تواترا قطعيا إلى عهد الوحي والنبوة.

---

(١) الفوائد في علم الأصول، مبحث حجية الكتاب.

(٢) هذا المورد وبعض مما يليه نقلناه من البرهان في صيانة القرآن: ٢٣٩ وما بعدها.

ثم ذكر رضوان الله تعالى عليه ما افتراه بعض السذج على الشيعة بتحريف القرآن: فأقول: **نعوذ بالله من هذا القول ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، وكل من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنا أو مفتر علينا**، فإن القرآن العظيم والذكر الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته وسائر حروفه وحركاته وسكناته، تواترا قطعيا عن أئمة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، ولا يرتاب في ذلك إلاّ معتوه، وأئمة أهل البيت كلهم أجمعون رفعوه إلى جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله عن الله تعالى، وهذا أيضا مما لا ريب فيه، وظواهر القرآن الحكيم ـ فضلا عن نصوصه ـ أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلة أهل الحق بحكم الضرورة الأولية من مذهب الإمامية، **وصحاحهم في ذلك متواترة من طريق العترة، وبذلك تراهم يضربون بظواهر الصحاح المخالفة للقرآن عرض الجدار، ولا يأبهون بها عملا بأوامر أئمتهم عليهم السلام.**[1]

---

(١) أجوبة مسائل موسى جار الله: ٣٣ ط صيدا عام ١٣٧٣ هـ، السيد شرف الدين رضوان الله تعالى عليه ذهب إلى صحّة كل ما ورد في الكتب الأربعة، حيث قال: (الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية ... وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها)، وهاهو يصرح أن تلك الروايات عندما تصل إلى مرحلة الخدش بصيانة كتاب الله عزّ وجلّ من التحريف يضرب بظواهر تلك الروايات عرض الجدار، ولا يعبأ بها وإن كانت في الكافي؛ لأن قدسية كتاب الله عزّ وجلّ فوق تلك الكتب، وهذا ما يعجز عن فعله أهل السنة، فإن تلك الراويات التي سنذكرها فيما بعد بإذنه تعالى أخرج بعضها البخاري ومسلم، ومع ذلك لا يتجرأ أحد من السنة ـ إلاّ من شذ ـ أن يرفض تلك

السيد محسن الأمين العاملي: ونقول: لا يقول أحد من الإمامية لا قديما ولا حديثا: إن القرآن مزيد فيه، قليل أو كثير، فضلا عن كلهم، بل كلهم متفقون على عدم الزيادة، **ومن يعتد بقوله من محققيهم متفقون على أنه لم ينقص منه.**

السيد البروجردي الطباطبائي: قال الشيخ لطف الله الصافي عن أستاذه آية الله السيد حسين البروجردي: **فإنه أفاد في بعض أبحاثه في الأصول كما كتبنا عنه بطلان القول بالتحريف وقداسة القرآن عن وقوع الزيادة فيه، وإن الضرورة قائمة على خلافه، وضعف أخبار النقيصة غاية الضعف سندا ودلالة.**

الشيخ المظفر: نعتقد أن القرآن هو الوحي الإلهي المنزل من الله تعالى على لسان نبيه الأكرم فيه تبيان كل شيء، وهو معجزته الخالدة التي أعجزت البشر عن مجاراتها في البلاغة والفصاحة وفيما احتوى من حقائق ومعارف عالية **لا يعتريه التبديل والتحريف، وهذا الذي بين أيدينا نتلوه هو**

الروايات، ويحكم بعدم صحّتها حتى ولو خدشت في صيانة كتاب الله عزّ وجلّ من التحريف، ونؤكد أنا لا ننسب لجمهور أهل السنة القول بتحريف القرآن، كما يفعل الوهابية مع الشيعة، وإنما نبين أن بعض الروايات عندنا وعندهم تدل على التحريف بالمثل، ولكن محققي الإمامية يرفضون هذه الروايات الواردة في كتبهم، وأما علماء أهل السنة ـ للأسف ـ فيصححونها حفاظا على قدسية البخاري ومسلم، وكأنه لا ضير في تحريف قول الله سبحانه لرفع أقوال وروايات السلف الصالح!!

نفس القرآن المنـزل على النبي، ومن ادعى فيه غير ذلك فهو مخترق أو مغالط أو مشتبه وكلهم على غير هدى، فإنه كلام الله الذي **﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾**[1].[2]

السيد محسن الحكيم الطباطبائي: وبعد فإن رأي كبار المحققين، وعقيدة علماء الفريقين، ونوع المسلمين من صدر الإسلام إلى اليوم على أن القرآن بترتيب الآيات والسور والجمع كما هو المتداول بالأيدي، لم يقل الكبار بتحريفه من قبل ولا من بعد.

السيد محمد هادي الميلاني: الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، **أقول بضرس قاطع: إن القرآن الكريم لم يقع فيه أي تحريف، لا بزيادة ولا بنقصان ولا بتغيير بعض الألفاظ،** وإن وردت بعض الروايات في التحريف المقصود منها تغيير المعنى بآراء وتوجيهات وتأويلات باطلة لا تغيير الألفاظ والعبارات، وإذا اطلع أحد على رواية وظن بصدقها وقع في اشتباه وخطأ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا.

الشيخ الحجة البلاغي: ولئن سمعت من الروايات الشاذة شيئاً في تحريف القرآن وضياع بعضه، فلا تقم لتلك الروايات وزناً، وقل ما يشاء العلم في اضطرابها ووهنها وضعف رواتها ومخالفتها للمسلمين، **وفيما جاءت به في الروايات الواهية من الوهن وما ألصقته بكرامة القرآن مما ليس**

---

(١) فصلت: ٤٢.

(٢) عقائد الإمامية: ٥٩ ـ ٦٠.

له شبه به.[1]

الإمــام روح الله الموسوي الخميني: قال رضوان الله تعالى عليه في معرض ردّه عـلى بعـض الأَخباريين، حيث زعموا عدم حجية ظواهر القرآن الكريم واستدلوا بوجوه: منها وقوع التحريف في القرآن الكريم، وهذا نص ما ذكره قدس الله نفسه الزكية في أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية:

وهــذا ممـنوع بحسـب الصـغرى[2] والكـبرى: أمـا الأولى: **فلمنع وقوع الـتحريف فـيه جــدّا، كمـا هــو مذهــب المحقّقـين من علماء العامة والخاصة والمعتبَـرين من الفريقين**[3]، وإن شئت شطرا من الكلام في هذا المقام فارجع إلى مقدمة تفسير **آلاء الرحمان** للعلامة البلاغي المعاصر ـ قدس سره ـ .

وبالجملة: **لو كان الأمر كما ذكره هذا وأشباهه، من كون الكتاب الإلهي مشـحونا بذكـر أهـل البيـت وفضـلهم، وذكـر أمير المؤمنين وإثبات وصايته وإمامـته، فلِـمَ لم يحـتج بواحـد من تلك الآيات النازلة والبراهين القاطعة من**

---

(١) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ١٨.

(٢) أن القرآن الكريم قد حُرف.

(٣) كلامــه أعـلى الله مقامه يشير إلى أن هناك من قال من الفريقين بتحريف القرآن، ولكنهم غير معتبرين عند الطرفين، مع العلم أن من قال بتحريف القرآن من أهل السنة معتبرون عندهم وفي أعـلى درجـات العـلم والفضـل، كما سيأتي بيانه بإذنه تعالى، نعم ما كان أحد ممن قال بتحريف القرآن من الشيعة مرجعا للطائفة، وعامة الشيعة كانت ومازالت تلتف حول المرجع دون غيره.

الكتاب الإلهي أمير المؤمنين، وفاطمة، والحسن، والحسين ـ عليهم السلام ـ وسلمان، وأبو ذر، وعمّار، وسائر الأصحاب الذين لا يزالون يحتجّون على خلافته عليه السلام؟! ولِم تشبّث ـ عليه السلام ـ بالأحاديث النبوية، والقرآن بين أظهرهم؟! ولو كان القرآن مشحونا باسم أمير المؤمنين وأولاده المعصومين وفضائلهم وإثبات خلافتهم، فبأيّ وجه خاف النبيّ ـ صلى الله عليه وآله ـ في حجّة الوداع آخرَ سنين عمره الشريف وأخيرةَ نزول الوحي الإلهيّ من تبليغ آية واحدة مربوطة بالتبليغ، حتّى ورد أنّ (الله يعصمك من الناس)؟! ولِم احتاج النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ إلى دواة وقلم حين موته للتصريح باسم عليّ عليه السلام؟! فهل رأى أن لكلامه أثراً فوق أثر الوحي الإلهيّ؟!

وبالجملة: **ففساد هذا القول الفظيع والرأي الشنيع أوضح من أن يخفى على ذي مسكة، إلاّ أنّ هذا الفساد قد شاع على رغم علماء الإسلام وحفّاظ شريعة سيّد الأنام.**[1]

وقال أيضا في تقريرات بحثه في تهذيب الأصول: **فان الواقف على عناية المسلمين على جمع الكتاب وحفظه وضبطه قراءة وكتابة يقف على بطلان تلك المزعمة، وأنه لا ينبغي أن يركن إليه ذو مسكة،** وما وردت فيه من الأخبار، بين ضعيف لا يستدل به، إلى مجعول يلوح منها إمارات الجعل، إلى غريب يقضى منه العجب، إلى صحيح يدل على أن مضمونه تأويل الكتاب وتفسيره إلى غير ذلك من الأقسام التي يحتاج بيان المراد منها إلى تأليف كتاب

---

(١) أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية ١: ٢٤٣-٢٤٧.

حافل، ولولا خوف الخروج عن طور الكتاب لأرخينا عنان البيان إلى بيان تاريخ القرآن وما جرى عليه طيلة تلك القرون **وأوضحنا لك أن الكتاب هو عين ما بين الدفتين، والاختلافات الناشئة بين القراء ليس إلاّ أمرا حديثا لا ربط له بما نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين.**(١)

السيد أبو القاسم الخوئي: ومما ذكرناه: قد تبين للقارئ أن حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلاّ من ضعف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل، أو من ألجأه إليه حب القول به. والحب يعمي ويصم، وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته.(٢)

---

(١) تهذيب الأصول ٢: ١٦٥.

أقول: مع كل هذا تجد افتراء الوهابية امتد للإمام الخميني قدس الله نفسه الزكية واتهموه باعتقاد تحريف القرآن!! بدعوى أنه رضوان الله تعالى عليه صحح دعاء صنمي قريش الذي فيه مقطع (وحرفا كتابك)، وهذا لو سلمنا به، فهل كل مشتقات مادة (حرف) تعني تحريف اللفظ بالإزالة والإلغاء؟! ألا يوجد تحريف للمعنى؟! وتحريف المعنى ذكره المفسرون في تفسير هذه الآية الكريمة ﴿**يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ**﴾ (البقرة: ٧٥)، فلماذا حصر الوهابية التحريف في الدعاء بتبديل اللفظ وإزالته لا غير؟!

(٢) تفسير البيان: ٢٥٩.

أقول: ولكن الوهابي (عثمان. خ) كذب على السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه وأراد التنقيص من قدره الشريف عندما حرف كلامه في شريطه (الشيعة والقرآن) قائلا: (الخوئي - رضوان الله تعالى عليه - يقول بعدم التحريف ويقول: القول بتحريف القرآن قول خرافة لم يقل به أحد)، فحرفها الوهابي بعد تعداده لأسماء من زعم أنهم قالوا بتحريف القرآن من

الشيعة يريد بذلك اقناع الأعراب من حوله أن السيد رضوان الله تعالى عليه كذب عندما قال (لم يقل بـه أحـد)!!، ولكـن الوهـابي الكذاب (عثمان.خ) حسب أن الله عزّ وجلّ غافل عما يعملـه، فهـاهي كـلمات السـيد أمامـنا ولا يوجـد فـيها (لم يقل به أحد)؟!!، فاتضح من هو الكـذاب الأشـر، والسـيد رضوان الله تعالى عليه قال إن حديث تحريف القرآن حديث خرافة أي لا يعـبر عـن الواقـع بـل هـو محض خيال والسياق الذي حذفه الوهابي شاهد على هذا المعنى، فأين هذا من نفي أو إثبات قول أحد به الذي نسبه الوهابي كذبا للسيد؟!!.

وقـد كذب هذا الوهابي (عثمان.خ) مرة أخرى على السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه ونسـب لـه قـولا لم يقلـه، وأحـالك إلى مصـدره لتعـلم أنـه كاذب!، ففي السياق نفسه من الشـريط حـاول الكـذاب النـيل مـن صـدق السـيد الخوئـي في دفاعه عن صيانة القرآن من الـتحريف قـائلا: (يقـول عـن تفسير القمي المليء بالتحريف، يقول إن روايات تفسيره كلها ثابـتة عـن المعصومين وصادرة عنهم لأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ الثقات، وهذا قاله في معجـم رجـال الحديـث)، ولو تراجع معجم رجال الحديث لعلمت أن هذا ليس قولا للسيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه كما ذكر الكذاب الأشر، قال في معجم رجال الحديث ١: ٤٩ : (فـإن علـي بـن إبراهـيم يـريد بمـا ذكـره إثبات صحة تفسيره، وأن رواياته ثابتة وصادرة من المعصـومين علـيهم السلام، وإنها إنتهت إليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة)، فالقول بصدور تلك الروايات عن المعصومين ليس كلاما للسيد رضوان الله تعالى عليه وإنما هو كلام القمي رضوان الله تعالى عليه كما هو صريح العبارة!!، فلماذا الكذب جهارا عيانا يا وهابي؟!.

وفي السـياق السـابق بـتر هـذا الوهـابي كلامـا آخر للسيد رضوان الله تعالى عليه وبينه بصـورة أخـرى مغايرة للواقع يريد بذلك النيل من السيد، فقال الوهابي: (وقال كذلك هذا

الخوئي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ عن روايات التحريف إن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين ولا أقل من الإطمئنان بذلك ومنها ما روي بطريق معتبر وهذا قاله في كتاب البيان: ٢٢٢)، ولكن لو راجعنا المصدر لوجدناه بهذه الصورة: (الجواب: **إن هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه،** وتوضيح ذلك: إن كثيرا من الروايات، وإن كانت ضعيفة السند، فإن جملة منها نقلت من كتاب أحمد بن محمد السياري، الذي اتفق علماء الرجال على فساد مذهبه، وأنه يقول بالتناسخ، ومن علي بن أحمد الكوفي الذي ذكر علماء الرجال أنه كذاب، وأنه فاسد المذهب إلاّ أن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين عليهم السلام ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر **فلا حاجة بنا إلى التكلم في سند كل رواية بخصوصها)**، فبدأ بعرض الروايات وبيان أنها لا تدل على تحريف القرآن بالنقص أو الزيادة في النص القرآني وإنما تدل على تحريف التنزيل الذي ذكرناه سابقا، وقد نقلنا قوله رضوان الله تعالى عليه فيه، فالسيد لم يقل تلك الكلمة التي اقتصر عليها الوهابي إلاّ لعدم تكلف مناقشة سند كل رواية على حدة وإن كانت كلها لا تدل في نظر السيد على تحريف القرآن كما هو صريح قوله رضوان الله تعالى عليه، ولكن الوهابي بتر الكلام وقطع أوله وأراد تفهيم من حوله أن السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه يقول بصدور روايات التحريف عن الأئمة عليهم السلام!!، ومع كل هذه الموارد والأفائك يوعظ (عثمان.خ) الشيعة في آخر الشريط بقوله: (لماذا الكذب؟!)، ويقول في آخر الوجه الأول منه: (وحتى نكون أمينين في نقلنا وهذه عادتنا ونسأل الله تبارك وتعالى أن يديمها علينا وهذه عادة أهل السنة)!!، قال تعالى **﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُونَ﴾** (البقرة: ٩).

السيد محمد حسين الطباطبائي: فقد تبين مما فصلناه أن القرآن الذي أنزله الله على نبيّه صلى الله عليه وآله ووصفه بأنه ذكر **محفوظ على ما أنزل، مصون بصيانة إلهية عن الزيادة والنقيصة والتغيير، كما وعد الله نبيه فيه.**[1]

السيد محمد رضا الكلبايكاني: وقال الشيخ لطف الله الصافي دام ظله: ولنعم ما أفاده العلامة الفقيه والمرجع الديني السيد محمد رضا الكلبايكاني بعد التصريح بأن ما في الدفتين هو القرآن المجيد ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه، والمجموع المرتب في عصر الرسالة بأمر الرسول صلى الله عليه وآله، **بلا تحريف ولا تغيير ولا زيادة ولا نقص** وإقامة البرهان عليه: أن احتمال التغيير زيادة ونقيصة في القرآن كاحتمال تغيير المرسل به واحتمال كون القبلة غير الكعبة **في غاية السقوط لا يقبله العقل وهو مستقل بامتناعه عادة.**

الشيخ لطف الله الصافي: القرآن معجزة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قد عجز الفصحاء عن الإتيان بمثله وبمثل سورة أو آية منه، وحير عقول البلغاء وفطاحل الأدباء.

هذا القرآن هو كل ما في الدفتين، ليس فيه شيء من كلام البشر،

---

(١) تفسير الميزان ١٢: ١٠٥.

وكـل سـورة من سوره وكل آية من آياته متواتر مقطوع به ولا ريب فيه، دلت علـيه الضـرورة والعقل والنقل القطعي المتواتر، **هذا هو القرآن عند الشيعة الإمامية، ليس إلى القول فيه بالنقيصة فضلا عن الزيادة سبيل، ولا يرتاب في ذلك إلاّ جاهل، أو مبتلى بالشذوذ الفكري**.(١)

وبعـد كـل هـذه التصريحات مـن أعـاظم وأسـاطين عـلماء الشـيعة وفقهـائهم، ومـن دارت علـيهم رحى الاجتهاد والمرجعيّة للآلاف المؤلفة من الشـيعة طـيلة ألـف سـنة، يأتينا الوهابية ويقولون: الشيعة يعتقدون تحريف القرآن! ألم ينته عصر الكذب بعد؟!

ولنذكر هنا قول أحد مشايخ أهل السنة، وهو محمد التيجاني المستبصر، وهـو يحكـي لـنا شعوره حينما كان على مذهب العامة ومدى التضليل الذي كان يمارس عليهم في مسألة تحريف القرآن:

ومـا ينسب إلى الشيعة من القول بالتحريف هو مجرد تشنيع وتـهويل، وليس له في معتقدات الشيعة وجود ـ إلى قوله ـ وأتذكر أني عندما زرت بلاد الشـيعة لـلمرة الأولى كان في ذهني بعض هذه الإشاعات، فكنت كلما رأيت مجلـدا ضـخما تناولـته علّني أعثر على هذا القرآن المزعوم، ولكن سرعان ما تـبخّر هذا الوهم وعرفت فيما بعد أنـها إحدى التشنيعات المكذوبة لينفّروا الناس من الشيعة.

ولكن يبقى هناك دائما من يشنّع ويحتجّ على الشيعة بكتاب اسمه فصل

---

(١) الموارد التي لم نذكر مصادرها أخذناها من البرهان في صيانة القرآن من التحريف.

الخطاب في تحريف الكتاب، ومؤلفه محمد تقي النوري الطبرسي المتوفّى سنة ١٣٢٠ هجرية وهو شيعي، ويريد هؤلاء المتحاملون أن يحمّلوا الشيعة مسؤولية هذا الكتاب! **وهذا غير إنصاف! فكم من كتب كتبت، وهي لا تعبّر في الحقيقة إلاّ عن رأي كاتبها ومؤلفها، ويكون فيها الغث والسمين، وفيها الحق والباطل، وتحمل في طيّها الخطأ والصواب، ونجد ذلك عند كلّ الفرق الإسلامية ولا يختص بالشيعة دون سواها، وهو في الواقع ألصق وأقرب بأهل السنة والجماعة منه إلى الشيعة،** أفيجوز لنا أن نحمّل أهل السنة والجماعة مسؤولية ما كتبه وزير الثقافة المصري وعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين بخصوص القرآن والشعر الجاهلي؟! أو ما رواه البخاري ـ وهو صحيح عندهم ـ من نقص في القرآن وزيادة؟ وكذلك صحيح مسلم وغيره؟[1]،

---

(١) لأكون مع الصادقين: ١٦٨ ـ ١٦٩.

أقول: إلى الآن ما استطاع أحد من أهل السنة أن يرد على كتب التيجاني، وخاصة كتابه (ثم اهتديت)، وأما الوهابية: الإنصاف أنهم ردوا عليه بأدلتهم المعتادة، فقد أوسعوه شتما وركلا وتكذيبا! ولكثرتها تعثرت يوما ببعض الكتيبات التي لا تفوح منها إلاّ رائحة الطعن والسباب، وبعضها حشا كاتبها (عثمان.خ) جملة (هذا كذب) في كل إيراد على التيجاني حتى كررها الوهابي، فصارت كلمة تكرارية سخيفة تمج منها الأسماع وتؤذي نظر القارئ المحترم، ولما صارت هذه الكلمة هي الرد الممل حاول الكاتب أن يتخلص من الرتابة بإطراء الجو وإنعاش القارئ فصار يطعم استدلاله القوي (هذا كذب) ببعض الأشعار التي فيها ذكر للكذب وللكذابين!! ولله في خلقه شؤون! وقد تسليت بعض الشيء بعدّ كلمة (كذب) ومشتقاتها في هذا الكتيب الذي عدد صفحاته ثمانون صفحة لو قسناها بورقنا، فاتضح أنها

أقول: لا حياة لمن تنادي!

المنصفون من أهل السنة ينفون هذه الفرية عن الشيعة

لو اقتصر تكذيب هذه الفرية على أكابر الشيعة لكان من العجب أن يتمسك أولئك الأعراب بافتراءاتهم، ولكن ما يصدم العقل البشري أن كثيرا من علماء أهل السنة نفوا تلك الفرية عن الشيعة جملة وتفصيلا، ومع ذلك تُصْدَم بأن الوهابية ـ نعوذ بالله العظيم مما ابتلاهم الله به من سوء سريرة ـ صموا وعموا حتى عن أقوال بني جلدتهم وأهل الفضل منهم، وهذه بعض كلماتهم:

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: القرآن بإجماع المسلمين هو حجة الإسلام الأولى وهو مصدر المصادر له، وهو سجل شريعته، وهو الذي يشتمل على كلّها وقد حفظه الله تعالى إلى يوم الدين كما وعد سبحانه إذ قال﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1]. **وإن إخواننا الإمامية على اختلاف منازعهم**

تكررت مئتان وخمس مرات! والحق إن لهذا الوهابي أسلوبا جميلا في الإبطال والتكذيب يستحق أن يدرس في جامعات الدجل والشعوذة، فلو نقل التيجاني حديثا ما عن عدة مصادر، وكان الحديث ينقص بكلمة أو بما لا يخل بمعناه في أحد تلك المصادر التي ذكرها التيجاني نحو حديث الصلاة البتراء، لكذبه الكاتب وقال: هذا كذب، لأن الحديث لم يرد في المصدر!!.

(١) الحجر: ٩.

يرونه كما يراه كل المؤمنين.[١]

وقال: إن الشريف المرتضى وأهل النظر الصادق من إخواننا الإثني عشرية **قد اعتبروا القول بنقص القرآن أو تغييره أو تحريفه تشكيكاً في معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعتبروه إنكاراً لأمر علم من الدين بالضرورة.**[٢]

وقال الشيخ رحمة الله الهندي: **القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإمامية الاثني عشرية محفوظ من التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه،فقوله مردود غير مقبول عندهم.**[٣]

وقال الشيخ محمد الغزالي: سمعت من هؤلاء يقول في مجلس علم: أن للشيعة قرآنا آخر يزيد وينقص عن قرآننا المعروف! فقلت: **أين هذا القرآن؟! ولماذا لم يطلع الإنس والجن على نسخة منه خلال هذا الدهر الطويل؟ لماذا يساق هذا الافتراء؟ ... ولماذا هذا الكذب على الناس وعلى الوحي.**[٤]

---

(١) الإمام الصادق: ٢٩٦.

(٢) نفس المصدر: ٣٢٩.

(٣) إظهار الحق: تعليق الدكتور أحمد حجازي: ٤٣١.

(٤) دفاع عن العقيدة والشريعة.

أقول: لأن تشويه مذهب أهل البيت عليهم السلام يحول دون فهم الناس الصحيح، والوهابية تعلم أن مذهبهم الذي ابتدعه ابن عبد الوهاب لا يصمد ـ ولو قليلا ـ أمام فكر وعظمة مدرسة أهل البيت عليهم السلام الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا،

وقـال محمـد علي الزعبي: لقد اتفق المسلمون ـ ويحز في قلبي الألم حين أصفهم بالسنة والشيعة بعد أن دعاهم الله مسلمين ورضي لهم الإسلام دينا ـ اتفقوا على عصمة القرآن وحفظه منذ عهد نـزوله حتى الآن، فالسنيون على تعـداد مذاهـبهم الفقهية المعروفة، والتي أصبحت في ذمة التاريخ، **والشيعة، سـواء أكـانوا إمامـية اثني عشرية** أو زيدية أو إسماعيلية: بـهرة أم موحّدين أم آغاخانـية... **جمـيعهم يـنظرون كـتاب الله الموجـود بـين أيدي الناس معصوما محفوظـا كما أنزل، ويعتقدون أنه هو نفسه الذي أنزله الله لرسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم ووصل الناس دون زيادة أو نقص،** نعم هذا ما اتفق عليه مسـلمو العـالم في جمـيع عصـورهم وهـذا مـا سـجله مؤلفوهـم ومحققوهـم ومخلصوهم، ولو أردنا أن نقول للقارئ راجع كتاب كذا وصفحة كذا لأذهبنا سجلا بأسماء الكتب.[1]

وقـال البهنسـاوي: إن الشـيعة الجعفـرية الاثـني عشرية يرون كفر من حـرّف القـرآن الـذي أجمعت عليه الأمة منذ صدر الإسلام ... **وإن المصحف الموجـود بـين أهـل السـنة هو نفسه الموجود في مساجد وبيوت الشيعة،** وأنه لا يوجـد مـنهم في عصـرنا مـن يقـول بمـا جـاء في بعض كتبهم القديمة عن مصـحف فاطمـة، بل يقولون: إن هذه روايات غير صحيحة مردودة، كما أن

وقد ذكرنا ذلك في المقدمة.

(١) لا سنة ولا شيعة: ٢٣٩.

أئمة الشيعة في عصرنا يؤكدون ذلك.[1]

وقال الأستاذ محمد المديني عميد كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية: **وأمّا أن الإمامية يعتقدون نقص القرآن، فمعاذ الله.** إنما هي روايات رويت في كتبهم، **كما روي مثلها في كتبنا. وأهل التحقيق من الفريقين قد زيّفوها، وبينوا بطلانها، وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك، كما أنه ليس في السنة من يعتقده.**

وقال أيضا: وقد ألّف أحد المصريين كتابا اسمه (الفرقان) حشاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلا لها عن الكتب والمصادر عند أهل السنة، وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بين بالدليل والبحث العلمي أوجه البطلان والفساد فيه، فاستجابت

---

(١) السنة المفترى عليها: ٦٠.

أقول: إن قُصد أن كتب الشيعة تنص على أن مصحف فاطمة عليها السلام هو قرآن الشيعة، فهذا الكلام غير صحيح، وهي من الإشاعات التي حيكت على مذهب أهل البيت عليهم السلام، والحق أن الشيعة الإمامية يعتقدون أن لفاطمة عليها السلام كتابا يسمى في كلمات أئمة أهل البيت عليهم السلام بـ **مصحف فاطمة** لا يوجد فيه شيء من القرآن، وإنما فيه أخبار من يملك والحوادث الآتية على الناس، وليس بقرآن للشيعة كما يحاول الوهابية إدارتها على السذج متوسلين بتسميته باسم (مصحف) الذي يتبادر منه القرآن في عرفنا اليوم، مع أن المصحف في اللغة تعني ما جمع في الصحف سواء كانت صحفا كتب فيها قرآن أم غيره، ولكن الوهابية يخادعون ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب، فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضا، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها.

أفيقال: إنّ أهل السنة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان؟ أو لكتاب ألفه فلان؟ فكذلك الشيعة الإمامية، إنما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا [١].

قال الدكتور محمد عبد الله دراز: ومهما يكن من أمر فإن هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي، **بما فيه فرق الشيعة**، ومنذ ثلاثة عشر قرنا من الزمان، ونذكر هنا رأي الشيعة الإمامية ـ أهم فرق الشيعة ـ ثم ذكر كلام الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه [٢].

وقال الدكتور علي عبد الواحد وافي: **يعتقد الشيعة الجعفرية كما يعتقد أهل السنة أن القرآن الكريم هو كلام الله عزّ وجلّ المنزل على رسوله المنقول بالتواتر والمدوّن بين دفتي المصحف بسوره وآياته المرتبة بتوقيف من الرسول صلوات الله وسلامه عليه،** وأنه الجامع لأصول الإسلام عقائده وشرائعه وأخلاقه، والخلاف بيننا وبينهم في هذا الصدد يتمثل في أمور شكلية وجانبية **لا تمس النص القرآني بزيادة ولا نقص ولا تحريف ولا تبديل، ولا تثريب عليهم في اعتقادهم** [٣].

---

(١) مجلة رسالة الإسلام العدد الرابع من السنة الحادية عشرة: ٣٨٢ و٣٨٣.

(٢) مدخل إلى القرآن الكريم: ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) بين الشيعة وأهل السنة: ٣٥.

وقـال أيضـا: **أمـا مـا ورد في بعـض مؤلفاتـهم من آراء تثير شكوكاً في الـنص القـرآني وتنسـب إلى بعـض أئمـتهم، فإنـهم لا يقرونـها ويعتقدون بطـلان مـا تذهـب إليه، وبطلان نسبتها إلى أئمتهم، ولا نعدها من مذهبهم، مهمـا كانـت مكانـة رواتـهـا عندهم ومكانة الكتب التي وردت فيها ...وقد تصدى كثير من أئمة الشيعة الجعفرية أنفسهم لرد هذه الأخبار الكاذبة وبيان بطلانـها وبطلان نسبتها إلى أئمتهم، وأنـها ليست من مذهبهم في شيء** [1].

وقـال الدكـتور محمـد عزة دروَزة: وبحيث يمكن القول بجزم ـ بناء على ذلـك ـ إن مـا ورد في الروايات التي جلها أو كلها غير وثيق السند مع ذلك مـن زيـادات أو نقص في الكلمات والآيات والسور، ومن مخالفة للترتيب لم يثبـت عند الملأ من أصحاب رسول الله، وناتج عن وهم وخطأ، ولبس وعدم تثبت فأهمل، ومنه ما يصح القول بقـوة: إنـه مخـترع ومـدسـوس بنيـة سيئـة وقصـد مغـرض. وجمهـور العـلماء والمـؤلفـيـن مجمـعون على هذه الحقائـق بدون خـلاف، **ومن جملة ذلك علماء ومؤلفو الشيعة الإمامية.** [2]

وقال مصطفى الرافعي: والقرآن الكريم هو الموجود الآن بأيدي الناس مـن غير زيادة ولا نقصان. **وما ورد من أنّ الشيعة الإمامية يقولون بأن القرآن قـد اعـتراه الـنقص ...هـذا الادِّعاء أنكره مجموع علماء الشيعة الأعلام ...** فالقـرآن الكـريم ـ إذن ـ هـو عصـب الدولـة الإسلامية، تتفق مذاهب أهل

---

(١) نفس المصدر: ٣٧ـ٣٨

(٢) القرآن والملحدون: ٣٢٢. ط المكتب الإسلامي الأولى ١٣٩٣ هـ.

السنة مع **مذهب الشيعة الإمامية** على قداسته ووجوب الأخذ به. **وهو نسخة موحدة لا تختلف في حرف ولا رسم لدى السنة والشيعة الإمامية في مختلف ديارهم وأمصارهم** [١].

وها قد أوردنا كلمات علماء الإمامية ومراجعهم في سلامة القرآن من التحريف وأتبعناهم بالآخرين من علماء أهل السنة، وكلهم متفقون على تكذيب من يرمي الشيعة بهذه الفرية، وكلماتهم واضحة صريحة في اعتقاد الشيعة بسلامة القرآن من التحريف من ألفه إلى يائه، بلا زيادة أو نقصان، ومن نسب لهم خلاف ذلك فهو كاذب مفتر عليهم، وبعد أن شهد شاهد من أهلها، هل بقي مجال للادعاءات الباطلة والافتراءات الزائفة؟!

كذب ابن حزم والوهابية!

وإن تعجب فعجب سلاطة لسان ابن حزم وقساوة حدته، حيث قال في كتابه الفِصَل: ومن قول الإمامية كلها قديما وحديثا أن القرآن مبدل زيد فيه ما ليس منه كثير وبدل منه كثير.

وهذه جرأة ما بعدها جرأة، فيا لله كيف نسب هذا الكذاب الأشر لأعيان الشيعة كلهم أجمعين أكتعين القول بالتحريف؟! ويا ليته كذب فنسب التحريف بالنقص لهم، ولكنه تجاوز حدود الافتراء والدجل بقوله: إن الشيعة تعتقد تبديل القرآن والزيادة عليه ما ليس منه!! بل هو كثير كثير في نظرهم!!

---

(١) إسلامنا: ٧٥.

ولم يقل بــهذا أحد من الشيعة منذ خلق الله الأرض ومن عليها! وهذا لعمر الله أحد أنواع الكذب النادرة التي تستحق أن تحفظ في خزانة غرائب الأكاذيب، وقد انبرى الشيخ الهمام الأميني بنفي تلك الفرية الكالحة الشائنة فقال عليه الرحمة والرضوان في كتابه الغدير الأغر:

ليت هذا المجترئ أشار إلى مصدر فريته من كتاب للشيعة موثوق به، أو حكاية من عالم من علمائهم تقيم له الجامعة وزناً، أو طالب من روّاد علومهم ولو لم يعرفه أكثرهم، بل نتنازل معه إلى قول جاهل من جهّالهم أو قرويّ من بسطائهم، أو ثرثار كمثل هذا الرجل يرمي القول على عواهنه. ولكن القارئ إذا فحّص ونقّب لا يجد في طليعة الإمامية إلاّ نفاة هذه الفرية كالشيخ الصدوق في عقائده، والشيخ المفيد، وعلم الهدى الشريف المرتضى الذي اعترف له الرجل بنفسه، وليس بمتفرّد عن قومه في رأيه كما حسبه المغفّل وشيخ الطائفة الطوسي في تبيانه، وأمين الإسلام الطبرسي في مجمع البيان وغيرهم. فهؤلاء أعلام الإمامية وحملة علومهم الكالئين لقواميسهم وعقائدهم قديمًا وحديثًا يوقفونك على مَين الرجل فيما يقول، وهذه فرق الشيعة وفي مقدّمتهم الإمامية مجمعة إلى أنّ ما بين الدفتين هو ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه وهو المحكوم بأحكامه ليس إلاّ [1].

وكذا رده السيد محسن الأمين رضوان الله تعالى في **أعيان الشيعة:** لا يقول أحد من الإمامية لا قديما ولا حديثا أن القرآن مزيد فيه قليل أو كثير

---

(١) الغدير ٣: ١٣٥ ط الأعلمي.

فضلا عن كلهم، بل كلهم متفقون على عدم الزيادة ومن يعتد بقوله من محققيهم متفقون على أنه لم ينقص منه.

وقال ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو كاذب مفتر مجترئ على الله ورسوله والذين استثناهم ـ ابن حزم ـ وقال إنهم ينكرون الزيادة والنقصان في القرآن ويكفرون من قال بذلك هم أجلاء علماء الإمامية وإن كذب في دعوى التكفير الذي يكيله للناس في كتابه بالصاع الأوفى وقد تعوّد عليه قلمه ولسانه [1].

(١) أعيان الشيعة ١: ٤١، وكلام السيد في دعوى كيله التكفير للعلماء وللناس صحيح؛ لشهرته عن ابن حزم، فهذا ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان يذكر نبذة من أخلاقه في ترجمته ٣ رقم ٤٤٨ (ابن حزم الظاهري) في: ٣٢٧ـ٣٢٨ (وكان كثير الوقوع في العلماء المتقدمين، لا يكاد يسلم أحد من لسانه، فنفرت عنه القلوب، واستهدف لفقهاء وقته، فتمالأوا على بغضه، وردوا قوله وأجمعوا على تضليله وشنّعوا عليه وحذّروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم من الدنو إليه والأخذ عنه، فأقصته الملوك وشردته عن بلاده حتى انتهى إلى بادية لَبْلَة فتوفي بها).

وذكر أيضا في ١: ١٦٩ت ٦٨ فقال ابن خلكان عن المترجم له (ابن العريف): (كان من كبار الصالحين والأولياء المتورعين وله مناقب مشهورة. وكان العبّاد وأهل الزهد يألفونه ويحمدون صحبته وحكى بعض المشايخ الفضلاء أنه رأى بخطه فصلا في حق أبي محمد علي بن أحمد المعروف ابن حزم الظاهري الأندلسي، قال فيه: كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج بن يوسف شقيقين، وإنما قال ذلك لأن ابن حزم كان كثير الوقوع في الأئمة المتقدمين

وبعض الوهابية (عثمان.خ) وهو من يلوك بكل جد واجتهاد ما لفظته أفـواه أسـياده، تعجـب مـن نفـي العلامة الأميني رضوان الله تعالى عليه لهذه الفرية بـهذا التكذيب القاطع والمستميت في حال وجود بعض نفر من علماء الشـيعة قـالوا بتحريف القرآن، فقام الوهابي بالتهكم والتلويح بأن الكذب مـن عـادة عـلماء الشـيعة وهـذا قالـه في الوجـه الأول مـن شريطه (الشيعة والقـرآن) المليء بالافتراءات والجهالات، وجهل هذا المستحق لزكاة العلم أن ابن حزم افترى على الشيعة كلهم وبأجمعهم تحريف القرآن بالزيادة والتبديل لا بالنقيصـة، وهـذا كـذب صـريح وافـتراء فاضـح، وكمـا قلـنا إن الوهابية يسـتغلون بسـاطة مـن يلـتفون حولهم، بل الوهابي نفسه افترى على الشيعة بفرية سيده ابن حزم فقال الوهابي:

كل هذا الثناء من الله على الصحابة ثم يأتي أولئك القوم فيقولون هم كفـار هـم مـنافقون هـم مرتدون، طيب والقرآن؟، قال القرآن محرف زيد فيه نقـص مـنه، كل المثالب التي طعن عليهم بـها أزالوها من القرآن، كل المدح الذي تجدونه في القرآن إنما مما أضافوه.

أقـول: مَن قال من علماء الشيعة أن القرآن قد زيد فيه مدح الصحابة الأبرار عليهم رضوان الله تعالى؟!، لماذا كل هذا الكذب؟!، ومع هذا وغيره من الأكاذيب التي طفح بـها الوهابي شريطه يختمه مخاطبا الشيعة:



والمتأخرين لم يكد يسلم منه أحد) انتهى.

وأخيرا نقول، لماذا الكذب؟ قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صدِّيقا، وإياكم والكذب(!) فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا. وإن صاحب الدعوة الصحيحة لا يكذب وإن صاحب الباطل لا يصدق))، فأنت إذن صاحب الباطل حيث لم تصدق!، وقد مر وسيمر بعض من كذبه، الذي أحببنا نقله لأن بعضه يحتاج بيانه إلى مقدمات طويلة.

أما جهله فواضح، لأن الشيعة لا يقولون إن آيات الثناء عنى الله عزّ وجلّ بها كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فمن غير المعقول أن تكون هذه الآية الكريمة **﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾**(١) قد عنى بها الله عزّ وجلّ الصحابة الذين قال فيهم: **﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُواْ اللهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾**(٢)، وقال:

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) التوبة: ٧٧.

﴿الأَعْـرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللهُ عَلِـيمٌ حَكِيمٌ﴾[١]، وقال: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَـةِ مَـرَدُواْ عَلَـى الـنِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُـمْ نَحْـنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُـرَدُّونَ إِلَـى عَـذَابٍ عَظِيمٍ﴾[٢]، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَـى الرَّسُـولِ رَأَيْـتَ الْمُـنَافِقِينَ يَصُـدُّونَ عَـنكَ صُـدُودًا﴾[٣] وقـال: ﴿بَشِّـرِ الْمُـنَافِقِينَ بِـأَنَّ لَهُـمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٤]، وقال ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَـادِعُهُمْ وَإِذَا قَـامُواْ إِلَـى الصَّلاَةِ قَامُواْ كُسَالَى يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلاَ يَذْكُرُونَ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَـؤُلاء وَلاَ إِلَى هَـؤُلاء وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَن تَجِـدَ لَـهُ سَـبِيلاً﴾[٥]، وقـال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِـدَ لَهُـمْ نَصِـيرًا﴾[٦]، وقـال: ﴿إِذْ يَقُـولُ الْمُـنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَـرَّ هَــؤُلاء دِيـنُهُمْ وَمَـن يَـتَوَكَّلْ عَلَـى اللهِ فَـإِنَّ اللهَ عَزِيـزٌ حَكِيمٌ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَـتَوَفَّى الَّذِيـنَ كَفَـرُواْ الْمَلآئِكَـةُ يَضْـرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[٧]، فهل يوجد سفه وسخف أشنع من هذا؟!

---

(١) التوبة: ٩٧.

(٢) التوبة: ١٠١.

(٣) النساء: ٦١.

(٤) النساء: ١٣٨.

(٥) النساء: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٦) النساء: ١٤٥.

(٧) الأنفال: ٤٩ ـ ٥٠.

التقية، الورقة الأخيرة!

فتاوى المراجع وتصريحاتهم كانت ومازالت حرابا وأسنة في وجه الأعراب، تمزق افتراءاتهم وتبعثر خزعبلاتهم، فلم يجدوا أحدا من مراجع التقليد ومحققي الطائفة إلاّ نافيا لفريتهم منكّلا بها رادّا وكارّا على من يدعيها، فلجأ الوهابية للرجم بالغيب والتخرصات والتكهنات، فقالوا: إنّ علماء الشيعة كلهم طيلة أكثر من ألف سنة قالوا بعدم التحريف تقية! وكانت هذه التقية محكمة لدرجة أن أحداً منهم لم يشذ فيصرح بما يكنّه في صدره من الحقيقة، ولو في لحظة من لحظات الغضب والعاطفة الجياشة! بل حتى الشخصيات التي يزعم الوهابية أنهم كانوا من كبار علماء الشيعة، وتركوا التشيع لم يكشفوا ذلك الأمر الخطير ومازالوا يكتمونه!!، فلماذا لم نجد أحداً منهم اعترف أنه كان يقول بعدم التحريف تقية حينما كان شيعيا![1]

وهذا لعمري آخر حلم الوهابية، فالعلم بما تكنه الصدور وتقر به القلوب لا يعلمه إلاّ الله عزّ وجلّ ومن أذن له، فأنّا لهم العلم ـ سواء هم أو غيرهم من الشيعة ـ بما تخفيه الصدور؟! أم كيف يركن عاقل لدعوى بلا دليل أو برهان قائمة على تخرصٍ وادعاء؟!

وتنبّه أحد علماء أهل السنة لسخافة ما قاله الوهابية وتشبثهم بقشة التقية، فدفع هذه الشبهة التي يردّدها أصحاب الموقف الخاسر في معركة الافتراء والتكفير، فقال:

---

(١) انظر ملحق رقم (٨).

إنــه لا يــجوز شرعـا لأحـد من الـمسلمين أن يرد ما جـاء في كتب الـشـيعة مـن روايات تـبطل القول بـتحريـف الـقرآن وتؤكد وحدة المصدر الـنبوي للتشريع، بادّعاء أن أصحاب هذه الأقوال قالوها من باب التقية لأن الـنبي صـلى الله عليه [وآله] وسلم قد وضع الحكم القاطع في ذلك في جوابه على أسامة بن زيد عندما قتل مشركا كان قد أعلن إسلامه وتعلل الصحابي أسـامة بـأن المشـرك نطق بالشهادة متعوذا بـها من السيف فقال النبي: ((أفلا شـققت عـن قلـبه حتى تعلم أقالها أم لا)) وأيضا قول النبي لخالد بن الوليد: ((إني لم أؤمر أن أنقب في قلوب الناس ولا أشق بطونـهم)).(١)

هذا الكلام ينتفع به من يقيم للموازين الشرعية والعلمية وزنـها، ولا نظن أن من فتح كل دكة ودكان للافتراء والبهتان يلتفت لهذا الأمر!

---

(١) السـنة المفـترى علـيها: ٦١ ط ١٩٧٩. ويختم الدكتور البهنساوي هذا الفصل في كتابه بمقطع عـنوانه (حـوار حـول دعـوى تحـريف الشيعة للقرآن) وقد أورد فيه رسالة بعثها الدكتور إلى الشـيخ محمـد مهـدي الآصـفي حفظه الله يسأله عن صحّة ما كتبه (إ.ظ) و(م.خ) وغيرهما من كتـب تذهـب إلى أن لـدى الشـيعة مصـحفا لـيس فيه من مصحفنا حرف واحد، وقد أجابه الشيخ الآصـفي برسالة طويلة يبيّن فيها افتراء هؤلاء الناس وتجنّيهم على الشيعة وبين فيها عقـيدة الإمامية في القرآن الكريم واستعرض فيها بعض الروايات وبيّن ضعف سندها، وهذه الرسـالة كتـبها البهنسـاوي كاملـةً في كـتابه السنة المفترى عليها: ٦٦، ومن يهمّه الحق ويميل لمعرفته فليراجعها هناك.

ختام البداية!

ولنسألهم بعد كل هذه المعمعة من التكفير، والتبديع، وفلان قال أو لم يقل، هل انفرد الشيعة الإمامية بوجود بضع نفر قالوا بتحريف القرآن؟ ولكي نجيب على هذا السؤال وتتضح الحقيقة، آثرنا أن نعقد الأبحاث الآتية التي نخلص منها إلى أن الأحرى والأجدر هو نسبة التحريف لمذهب أهل السنة بمبانيهم ورواياتهم التي اعتمدوها وتبنوها وساروا عليها، فلا تكاد ترى عيناك مسندا أو مصنفا إلاّ وفيه سقوط آيات وضياع قرآن وإنكار لقراءة آية في المصحف، بل إن أقوال علمائهم صريحة في سقوط الآيات وضياعها وفقدان كثير من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد اعترف أكابر علمائهم أن من الصحابة والتابعين من كان يدين لله بتحريف القرآن، ناهيك عن علوم القرآن التي يستفاد منها وقوع التحريف وسنبدأ بها ثم نختم بالتحريف الصريح وأقوال وأسماء أكابر سلفهم الذين ذهبوا للقول بتحريف القرآن، فلنبدأ بحول الله وقوته بالبسملة ومن قبلها ﴿**فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾[1].

(١) النحل: ٩٨.

الفصل الثاني / أهل السنة وتحريف القرآن

وهو على قسمين

القسم الاول: التحريف غير الصريح

القسم الثاني: التحريف الصريح

القسم الأول

تحريف القرآن غير الصريح

لا ينكر أحد من أهل العلم أثر علوم القرآن في فهم نصوصه واستنباط أحكامه، فالناسخ والمنسوخ وأسباب النزول لهما مدخلية في بيان مراد الله عزّ وجلّ من الآيات، وليس هذا موضوع البحث، وإنما الكلام هنا عن الأثر الذي تضفيه العلوم القرآنية على نفس كلماته وألفاظه دون التعدي إلى مداليلها وما يستفاد منها، وبعبارة أخرى سنقصر النظر في هذه المطالب على خصوص ما تمليه علوم القرآن عند الفريقين من سلامة ألفاظه من التحريف بالزيادة أو النقص في مادتها.

المستفاد من نتيجة البحث في علوم القرآن

ومع استعراض جزئيات مباحث علوم القرآن التي تمس صيانة القرآن من التحريف يتضح لنا من هو الأجدر بنسبة تحريف القرآن لمعتقده فالكلام كله دائر مدار المرتكزات في كل من مذهب آل البيت عليهم السلام ومذهب أهل السنة، والمستفاد من هذه الأبحاث الاطلاع على التحريف بثوبه العام المتجسد بمباحث علوم القرآن التي بها يقع القرآن بكامله وبجميع نصوصه تحت مطرقة وسندان ما زج به في علوم القرآن، فلو استفيد التحريف من تلك العلوم فإن كل آيات القرآن بلا استثناء تزحزح عن مقامها الراسخ ويسفّ بها إلى حضيض عالم التشكيك والتبديل، لأن علوم القرآن المبحوثة

هنا لا تمس آية دون أخرى.

ولا يلـزم من نسبة قولا ما لأي مذهب أن جميع من انتسب لهذا المذهب قـد قـال بـه، فـنحن لا جرم نتنـزه عن أسلوب الوهابية هذا، فلا نجحف بمن خالف القول السائد، بل سننقل أقوال بعض المخالفين له، نعَم النسبة تكون للعمـوم والمتعارف فيما بينهم أي النسبة للأغلب لا الكل، وهذا نلتزم به مع السنة والشيعة على حد سواء.

وأوّل هـذه المباحـث ترتيـبا هو الكلام في الأحرف السبعة ومن ثم جمع القرآن ومن بعده القراءات القرآنية وآخرها هو نسخ التلاوة.

المبحث الأول

الأحرف السبعة

موضـوع الأحرف السبعة من المواضيع الشائكة، ومن استرق السمع في مـيدان الأخـذ والرد فيها يستشعر ملالة الموضوع وطول نفس من خاض فيه لا لأن ماهيـته غـير محددة فقط، بل لأن بعض من خاضوا فيه تكلموا بآرائهم الشخصـية بعـيدا عـن الأدلـة ومقتضـى القواعد العلمية، فراج سوق من لا يملك سوى التقول على الله عزّ وجلّ بغير علم والجزم بلا تحرّج!

ومـن الواضحات التي لا تحتاج إلى إطالة أن علوم القرآن لها أثر بالغ في إثـبات نـزاهة القـرآن الكـريم وقداسته، وأهمها مقامنا هذا لما سيثمر عنه من نـتائج وآراء، إذ هي طاعنة بقداسة القرآن الكريم في الصميم، وباختصار فإن علوم القرآن التي نسبتها روايات بعض الفِرق ومشوا في ظلامها صارت حجر عثرة ووصمة عار في جبين القرآن، للأسف.

أهل السنة ومعنى الأحرف السبعة

ما هي الأحرف السبعة؟

هذا السؤال معضلٌ ومتشابك الأطراف لكثرة تضاربهم في تحديد ماهية تلك الأحرف السبعة، وبنظرة عابرة في كتب علوم القرآن نجد أن كتّابهم قبل أن يخوضوا في هذا المبحث يمهّدون بمقدمة مفادها أن هذا البحث مؤذٍ والخوض فيه ليس من السهولة بمكان، ومعهم الحق في ذلك.

وعلى أي حال فإن هذه المباني من علوم القرآن وغيرها ليست من المباني العقلية التي يصح للعقل البت فيها منفردا عن النصوص الشرعية، فهي تأسيس من الشريعة، لذلك يلزم مراجعة رأي الشارع المقدس في تحديد ماهيتها، فالحكم الفصل في المسألة هي النصوص الشرعية وإلا نقف متحيرين.

وبما أن النصوص الشرعية تدور في فلك الآيات والأحاديث، استقرأنا آيات القرآن فلم نجد أي دليل فيها يشير من قريب أو بعيد إلى المطلوب فتعين لنا الشق الآخر وهي الروايات.

وبعد الوقوف على نوع الدليل المعول عليه في إجابة السؤال المطروح عن ماهية الأحرف السبعة، نقول: إن النظر في مدلول روايات أهل السنة حول الأحرف السبعة ينادي بإبهام وغموض ماهية الأحرف السبعة، وهاك تفصيل الكلام.

السبب في إبهام ماهية الأحرف السبعة.

كان سبب دخول الأحرف السبعة في حيِّز علوم القرآن وجود بعض

الـروايات في صـحاح أهل السنة، فمفهوم الأحرف السبعة استفاض نقله من طـرقهم عـن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بل ادّعى تواتر رواياتـها أبو عبيد بن سلام في فضائل القرآن وردّ عليه الأستاذ الزرقاني في **مناهله** فقال:

وكـأن هـذه الجمـوع الـتي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت الإمـام أبـا عبـيد بـن سـلام يقـول بـتواتر هذا الحديث، لكنك خبير بأن من شروط التواتر توافرَ جمعٍ يُؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الـرواية، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة [1].

وكـان مـن الطبـيعي حـال ورود هذه الكثرة من الروايات أن يحدد بـها معـنى الأحـرف السـبعة، ولكن يا حسرة! تلك الروايات غير متفقة في المعنى وتضـاربـها عـلى أشده سواء أكان في تحديد معناها أو في عدد الأحرف نفسها حـتى أشـكل المقصـود مـنها عـلى كـثير مـن علمائهم وتاهوا في دوامة تلك الأحرف.

إذن فعلـة الإبـهـام هـو قصـور الأدلـة، ولـنذكر هنا مناقشة معنى تلك الروايات، والمناقشة ستكون على ثلاثة محاور:

المحور الأول: اختلاف الروايات في عدد الأحرف

(حرفٌ واحد)

---

(١) مناهل العرفان للأستاذ الزرقاني ١: ١٣٢ط الحلبي الثالثة.

ـ كنـز العمال: أتاني جبريل فقال: اقرأ القرآن على حرفٍ واحد [1].

(ثلاثة أحرف)

ـ المستدرك على الصحيحين: عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: أُنزل القرآن على ثلاثة أحرف [2].

ـ كنـز العمـال: أُنـزل القـرآن عـلى ثلاثـة أحـرف فلا تختلفوا فيه، ولا تحاجوا فيه فإنه مبارك كله فاقرؤوه كالذي أقريتموه [3].

(أربعة أحرف)

ـ كنـز العمـال: أنـزل القرآن على أربعة أحرف: حلالٌ وحرام، لا يعذر أحـد بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلاّ الله، ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب [4].

(خمسة أحرف)

ـ تفسـير الطـبري: عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله أنزل القرآن على

---

(١) كنز العمال ٢: ٥٤، ح٣٠٩٠ (ابن منيع عن سليمان بن صرد).

(٢) المستدرك عـلى الصـحيحين ٢: ٢٣٣ وعلّـق عليه الحاكم بـ (قد احتج البخاري برواية الحسن عـن سمـرة واحـتج مسـلم بأحاديـث حمـاد بـن سلمة وهذا الحديث صحيح وليس لـه علّة) ومسند أحمد ٥: ٢٢.

(٣) كنز العمال ٢: ٥٣، ح٣٠٨٨ (ابن الضريس عن سمرة) وح٣٠٨٧ (حم، طب، ك عن سمرة).

(٤) كنز العمال ٢: ٥٥، ح ٣٠٩٧ (ابن جرير وأبو نصر السجزي عن ابن عباس وقال ابن جرير: في إسناده نظر. ورواه ابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري في الوقف عن ابن عباس).

خمسة أحرف: حلالٌ وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحل الحلال وحرّم الحرام واعمل بالمحكم وآمن بالمتشابه واعتبر بالأمثال (١).

(سبعة أحرف)

ـ صحيح البخاري ومسلم: عن عبد الرحمان بن عبد القاري أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها وكان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم أقرأنيها، وكدت أعجل عليه ثم أمهلته حتى انصرف ثم لببته بردائه فجئت به رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيهَا، فقال لي: أرسله. ثم قال له: إقرأ، فقرأ. قال: هكذا أُنزلت، ثم قال لي: اقرأ. فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر (٢).

ـ مستدرك الحاكم: عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف (٣).

---

(١) تفسير الطبري ١: ٢٤ ط دار الحديث.

(٢) صحيح البخاري ٣: ٩٠، و٦: ١٠٠، و٦: ١١١، و٨: ٥٤، و٨: ٢١٥،صحيح مسلم ٢: ٢٢، سنن أبي داود ١: ٣٣١، مسند أحمد ١: ٢٤، و: ٤٣، سنن النسائي ٢: ١٥١، السنن الكبرى ٢: ١٤٥، و: ٣٨٣.

(٣) المستدرك على الصحيحين ١: ٥٥٣ وعلق عليه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه

(عشرة أحرف)

ـ كنز العمال: أنزل القرآن على عشرة أحرف، بشير ونذير وناسخ ومنسوخ وعظة ومثل ومحكم ومتشابه وحلال وحرام [(١)].

وهذا أول وجه من وجوه التضارب في الأدلة، ولا قيمة لرأي دون رأي المشرع في التوقيفيات، لذا لا يعترض بأن أهل السنة اتفقوا على أنها سبعة أحرف، لأن بعضها تدعي خلاف ذلك وهي صحيحة السند.

المحور الثاني: التضارب في معنى الحرف

اختلفت الروايات في المقصود من الحرف إلى معنيين:

المعنى الأول: **نزول آيات القرآن على سبعة أشكال مترادفة في المعنى**

ويدل على هذا المعنى الغريب كثيرٌ من الروايات الصحيحة في مصنفات أهل السنة، وهو الرأي المشهور بين علماء أهل السنة، ولننقل هنا الروايات عليه:

عن سليمان بن صرد، عن أبي بن كعب قال: قرأت آية وقرأ ابن مسعود قراءة خلافها فأتينا النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فقلت: ألم تقرأني آية كذا وكذا؟ قال ابن مسعود: ألم تقرأنيها كذا وكذا؟ قال: بلى. قال: كلاكما محسن مجمل. قلت: ما كلانا أحسن ولا أجمل! فضرب في صدري وقال:

⮐

وأخرجه باختلاف يسير في ٢: ٢٩٠، وفي كنز العمال ١: ٥٤٩، و٥٥٣.

(١) كنز العمال ٢: ١٦، ح ٢٩٥٦ (السجزي عن علي).

يا أُبي! أقرئت القرآن، فقيل لي: على حرف أم على حرفين؟ فقال الملك الذي معي: على حرفين. فقلت على حرفين؟ فقيل لي: على حرفين أم ثلاثة؟ فقال لي الملك: الذي معي على ثلاثة. فقلت: ثلاثة؟ **حتى بلغ سبعة أحرف، قال: ليس فيها إلاّ شاف كاف. قلت: غفور رحيم، عليم حليم، سميع عليم، عزيز حكيم** (١).

ـ أتاني جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف. فقلت: أسأل الله معافاته ومغفرته فإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاني ثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين. فقلت: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءني الثالثة فقال لي: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف. فقلت أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. فجاءني الرابعة فقال: **إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا**(٢).

ـ عن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال أتاني جبرئيل وميكائيل عليهما السلام فقال جبريل عليه السلام اقرأ القرآن على حرف واحد فقال ميكائيل استزده فقال **اقرأه على سبعة أحرف كلها شاف كاف ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة** (٣).

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٣٨٤، مسند أحمد ٥: ١٢٤، سنن أبي داود ١: ٣٣٢ باختلاف يسير، وفي كنز العمال ٢: ٥٢، ح٣٠٨٠ و٣٠٦٠.

(٢) كنز العمال ٢: ٥٠، ح ٣٠٧٤ (د، ن عن أبي بن كعب).

(٣) مسند أحمد ٥: ٤١.

ورواية أخرى عن أبي بكرة توضح مقصود السابقة: قال ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: **كل شاف كاف ما لم تختموا آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب نحو قولك تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وأعجل**[1].

هذه الروايات تعطي للأحرف السبعة معنى صريحا لا يقبل التأويل وهو إمكان قراءة القرآن بألفاظ متعددة متغايرة على سبعة أنحاء وكلها من القرآن، وقد ذهب لهذا الرأي جمهور علمائهم سلفا وخلفا وسيأتي ذكر بعض منهم بإذنه تعالى، وعلى أي حال فرواياتهم في هذا المعنى صريحة.

المعنى الثاني: الآيات القرآنية مدارها على سبعة مضامين

ذكرت بعض رواياتهم في معنى الأحرف السبعة أن آيات القرآن مفرزة إلى سبعة أقسام من المعاني والمضامين، وكما ترى فإن هذا المعنى متضارب مع المعنى السابق ومباين له، ولا بأس باستعراض شيء منها:

عن ابن مسعود، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: **زاجراً، وآمراً، وحلالاً، وحراماً، ومحكماً، ومتشابهاً، وأمثالاً** فأحلوا حلاله وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه وقولوا آمنا به كل من عند ربنا [2].

---

(١) مسند أحمد ٥: ٥١.

(٢) المستدرك على الصحيحين ١: ٥٣٣ وعلق عليه بـ(هذا حديث صحيح ولم يخرجاه)، وأخرجه

عـن عوف بن أبي قلابة قال: بلغني أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قـال: أُنـزل القـرآن عـلى سـبعة أحـرف: **أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل** [1].

وباقي الروايات التي تبين هذا المعنى من الأحرف قد مرت سابقا، وكان فيها بدلا عن سبعة أحرف خمسة وعشرة وأربعة أحرف أـأح، فلا نعيدها.

إذن تحصّـل إلى هـنا أن الأحـرف في روايـات الطائفة الأولى تعني إمكانية تغـيير ألفـاظ الآيـات لمعانـيها المترادفـة، وأما روايات الطائفة الثانية فتفيد أن آيات القرآن مقسّمة إلى حرام وحلال ... إلخ، والقسم الأول على ضوئه تتغير كـلمات القرآن وتكون بحالة عائمة متغيّرة تبعا لمزاج القارئ بشرط أن لا يغير المعـنى السـياقي للآيات، وأما القسم الثاني ففيه ثبوتٌ لألفاظ القرآن كما هو الآن ولكن آياته مفرزة لمعان متعددة، وشتّان ما بينهما.

المحور الثالث: التضارب في مدلول نفس الروايات المتفقة في المعنى

والملاحـظ أن التضـارب امـتد إلى نفـس الـروايات الـتي اعتمدها أهل السـنة لبـيان معـنى الأحرف السبعة وهي الروايات التي تتحدث عن إمكانية قـراءة الآيـة بأكـثر مـن شـكل!، إذ لم تـتفق الروايات في كيفية زيادة الأحرف

الحـاكم في ٢: ٢٩٠ بزيادة ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾، والطبري في تفسيره ١: ٢٣ ط دار الحديث سنة ١٩٨٧، وكنز العمال ١: ٥٤٩ و: ٥٥٣.

(١) تفسير الطبري ١: ٢١، وعنه في كنز العمال ٢: ٥، ح٣٠٩٧.

حـرفا بعـد حـرف حـتى بلغـت سبعة أحرف، مما يجعل تلك الروايات عرضة لسهام الشك والترديد وهذا يحول دون قبولها على علاتـها.

بيان التضارب فيما ذكرناه من الروايات:

بـلحاظ الـروايات السـابقة نجـد أن روايـة البيهقي تقول: إن الاختلاف حـدث أول الأمـر بين أبي بن كعب وابن مسعود وأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حسَّن قراءتـهما معا، وأن ملكا جاء إليه صلى الله عليه وآله وسلم وخيّره بين أن يقرأ القرآن على حرف أو على حرفين، فكان الملك الآخر يرشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليختار الأكثر حتى بلغ سبعة أحرف.

وأمـا روايـة مسـند أحمد ففيها أن الملكين هما جبرئيل وميكائيل عليهما السلام، ولكن جبرئيل عليه السلام لم يخيّر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإنمـا أمـره بالقـراءة عـلى حرف مباشرةً، وأن ميكائيل عليه السلام لم يخاطب الـنبي صـلى الله عـليه وآلـه وسـلم بـل وجّه أمره إلى جبرئيل نفسه حتى بلغ جبريل سبعة أحرف، وهذا مغاير لما رواه البيهقي!

وأما رواية كنـز العمال ففيها أن جبرئيل كان بمفرده بدون ذكر لميكائيل وأن الرسـول صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي طلب الرخصة بقراءة القرآن عـلى أحـرف مـتعددة للتوسـعة على الأمة لأن الأمة لا تقدر على قراءته على حـرف واحد، وفيها أيضا أن جبريل كان ينطلق ويعود ثلاث مرّات ثم جاء في الرابعة فاستزاده دفعة واحدة من أربعة أحرف إلى سبعة!

ومـن ثـم نجـده متناقضـا مع ما رواه أحمد في مسنده عن أبي بن كعب: فقـال رسـول الله صـلى الله علـيه [وآله] وسلم: يا أبي! إن ملكين أتياني فقال أحدهمـا: إقـرأ عـلى حـرف. فقـال الآخر: زده: فقلت: زدني. قال: إقرأ على

حرفين. فقال الآخر: زده. فقلت: زدني. قال: إقرأ على ثلاثة. فقال الآخر: زده. فقلت: زدني. قال: إقرأ على أربعة أحرف. قال الآخر: زده. قلت: زدني. قال: إقرأ على خمسة أحرف. قال الآخر: زده. قلت: زدني. قال: إقرأ على ستة. قال الآخر: زده. قال: إقرأ على سبعة أحرف. فالقرآن أنزل على سبعة أحرف(١).

ففيها أن الزيادة كانت من جبريل بإشارة من ميكائيل وكانت الزيادة بالتدريج حرفاً إثر آخر من حرف واحد إلى أن أتم سبعة أحرف.

وفي رواية أخرى في كنز العمال: إن ربي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوّن على أمتي، فأرسل إليّ أن اقرأه على حرفين فرددت إليه أن هوّن على أمتي، فأرسل إلي أن اقرأه على سبعة أحرف(٢).

وهي تدل على أن الزيادة كانت بدعاء وطلب من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا أن الملكين خيّراه أو أن الله عزّ وجلّ طلب منه ذلك!

وكل هذا الاضطراب في النقل يتناقض بالجملة مع ما رواه الترمذي في سننه عن نفس أبي بن كعب الذي رويت عنه المتناقضات قال: لقي رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم جبرئيل فقال: يا جبرئيل! إني بعثت إلى أمة أميّين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد! إن القرآن أنزل على سبعة أحرف (٣).

---

(١) مسند أحمد ٥: ١٢٤.

(٢) كنز العمال ٢: ٥١، ح٣٠٧٦.

(٣) سنن الترمذي ٤: ٢٦٣.

والمستفاد منها أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم شكا لـجبريل حال أمّـته بـأن فـيهم الشيخ الكبير والعجوز والغلام فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن القرآن قد نزل مسبقا على سبعة أحرف، وعلى هذا، أين ذهبت زده، فزادني، فازددت؟!

وبمضـمون رواية الترمذي روى أحمد بن حنبل في مسنده عن حذيفة: إن رسـول الله صـلى الله علـيه [وآلـه] وسلم قال: لقيت جبريل عليه السلام عند أحجـار المراء، فقال: يا جبريل! إني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة والغلام والجاريـة والشـيخ الفـاني الـذي لا يقـرأ كتابا قط. فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف (١).

ثم تأتي رواية أخرى تنسف مضمون كل هاتيك الروايات فتصدمها من الأسـاس، ورويـت عـن نفس حذيفة! وتسرد نفس الحادثة وهي لقاء الرسول صـلى الله عليه وآله وسلم لجبريل عند أحجار المراء وهي: لقي النبي صلى الله علـيه [وآلـه] وسلم جبريل عليه السلام وهو عند أحجار المراء فقال: إن أمتك يقـرأون القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما عُـلّم ولا يـرجع عـنه. قـال أبـي، وقال ابن مهدي: إن من أمتك الضعيف فمن قرأ على حرف فلا يتحول منه إلى غيره رغبة عنه (٢).

(١) مسند أحمد ٥: ٤٠٠.

(٢) مسند أحمد ٥: ٣٨٥.

وهـذه الـرواية تـنهى عـن عـدول القـارئ من أحد الحروف السبعة إلى غيرهـا، فـأين التخيير والقول بأن: كلها شاف كاف ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة؟!

وعـلى مـا مـر يتضـح وجه الخلل في المرويات وتعارضها فيما بينها الذي يحـول دون الاعـتماد علـيها، حـتى أن أكابر علماء أهل السنة وأساطين علوم القـرآن ـ مـنهم ـ توقّفـوا في إجلاء المقصود منها فحكموا بإشكال معنى تلك الأحرف الذي حتّم عليهم وألجأهم إلى إحالة أمرها إلى علاّم الغيوب!

كلماتهم في معنى الأحرف السبعة:

كلمات بعض المتخبّطين:

وصـلت استمزاجات القوم في تفسير معنى الأحرف السبعة إلى أربعين قـولا وذلـك إلى زمـان العلامة جلال الدين السيوطي، والله العالم إلى أي عدد وصلت اليوم:

وفي نـهايـة الأمـر يـأتي السيوطي (ت ٩١١ هـ) فيومئ إلى أن تفسيرات الحديـث ـ الأوجـه السـبعة ـ بلغـت أربعـين ولكـنه لا يذكر منها سوى خمسة وثلاثـين أكـثرها مـتداخلة ومـنها أشـياء لا يفهم معناها على الحقيقة وأكثرها معارضة حديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح [١].

ولننقل هنا ما في الإتقان من وجوه الاختلاف والتضارب في معناها:

---

(١) تاريخ القرآن: ٣٦ د. عبد الصبور شاهين.

قال ابن حبّان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً! فمنهم من قال: هي زجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال. **الثاني**: حلال وحرام وأمر ونهي وزجر وخبر ما هو كائن بَعْدُ وأمثال. **الثالث**: وعد ووعيد وحلال وحرام ومواعظ وأمثال واحتجاج. **الرابع**: أمر ونهي وبشارة ونذارة وأخبار وأمثال. **الخامس**: محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وخصوص وعموم وقصص. **السادس**: أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل. **السابع**: أمر ونهي وحدّ وعلم وسرّ وظهر وبطن. **الثامن**: ناسخ ومنسوخ ووعد ووعيد ورُغم وتأديب وإنذار. **التاسع**: حلال وحرام وافتتاح وأخبار وفضائل وعقوبات. **العاشر**: أوامر وزواجر وأمثال وأنباء وعتب ووعظ وقصص. **الحادي عشر**: حلال وحرام وأمثال وأنباء ومنصوص وقصص وإباحات. **الثاني عشر**: ظهر وبطن وفرض وندب وخصوص وعموم وأمثال. **الثالث عشر**: أمر ونهي ووعد ووعيد وإباحة وإرشاد واعتبار. **الرابع عشر**: مقدّم ومؤخّر وفرائض وحدود ومواعظ ومتشابه وأمثال. **الخامس عشر**: مفسَّر ومجمل ومقضيّ ونَدْب وحتم وأمثال. **السادس عشر**: أمر حتم وأمر ندب ونهي حتمْ ونهي مرشد ووعد ووعيد وقصص. **السابع عشر**: أمر فرض ونهي حتم وأمر ندب ونهي مرشد ووعد ووعيد وقصص. **الثامن عشر**: سبع جهات لا يتعدّاها الكلام: لفظ خاصّ أريد به الخاصّ، ولفظ عام أريد به العام، ولفظ عامّ أريد به الخاص، ولفظ خاص أريد به العام، ولفظ يستغْنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلَم فقهه إلاّ العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلاّ الراسخون. **التاسع عشر**: إظهار الرُّبوبية، وإثبات الوحدانية وتعظيم الأُلوهيّة، والتعبّد لله ومجانبة الإشراك، والترغيب في الثواب

والترهيب من العقاب. **العشرون**: سبع لغات، منها خمس من هوازن واثنتان لسائر العرب. **الحادي والعشرون**: سبعة لغات متفرِّقة لجميع العرب، كلّ حرفٍ منها لقبيلة مشهورة. **الثاني والعشرون**: سبع لغات، أربع لعجز هوازن: سعد بن بكر، وجُشم بن بكر، ونضْر بن القوم وثلاث لقريش. **الثالث والعشرون**: سبع لغات: لغة قريش ولغة اليمن ولغةُ جرْهم ولغة لقُضاعة ولغة لتميم ولغة لطيّئ. **الرابع والعشرون**: لغة الكعبيين: كعب بن عمرو وكعب بن لؤيّ ولهما سبع لغات. **الخامس والعشرون**: اللغات المختلفة لأحياء العرب في معنىً واحد، مثل: هلمّ وهات وتعال وأقبل. **السادس والعشرون**: سبع قراءات لسبعة من الصحابة: أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ ـ عليه السلام ـ وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب. **السابع والعشرون**: همز وإمالة وفتح وكسر وتفخيم ومدّ وقصر. **الثامن والعشرون**: تصريف ومصادر وعروض وغريب وسجع ولغات مختلفة كلُّها في شيء واحد. **التاسع والعشرون**: كلمة واحدة تُعْرَب بسبعة أوجه، حتى يكون المعنى واحداً، وإن اختلف اللفظ فيه. **الثلاثون**: أُمّهات الهجاء: الألف والباء والجيم والدال والراء والسين والعين لأن عليها تدور جوامع كلام العرب. **الحادي والثلاثون**: أنّها في أسماء الربّ مثل: الغفور الرحيم، السميع البصير، العليم الحكيم. **الثاني والثلاثون**: هي آية في صفات الذات، وآية تفسيرُها في آية أُخرى، وآية بيانها في السنّة الصحيحة، وآية في قصّة الأنبياء والرُسل، وآية في خلْق الأشياء، وآية في وصف الجنّة، وآية في وصف النار. **الثالث والثلاثون**: آية في وصف الصانع، وآية في إثبات الوحدانيّة له، وآية في إثبات صفاته، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في نفي الكفر.

الرابع والثلاثون: سبع جهات من صفات الذات لله التي لا يقع عليها التكييف. **الخامس والثلاثون:** الإيمان بالله ومباينة الشِّرك وإثبات الأوامر ومجانبة الزّواجر والثبات على الإيمان وتحريم ما حرّم الله وطاعة رسوله (١).

فقد أشكل حل معضلة هذا الحديث ـ الأحرف السبعة ـ على فطاحل علماء علوم القرآن عندهم، فهذا ابن الجزري بعد جهد جهيد ولنحو نيف وثلاثين سنة يرجو أنه قد توصل لحل لغز وطلسم الأحرف السبعة، وهو الإمام الرمز في علوم القرآن والمعتمد عليه في القراءات وإليك نص كلامه:

ولا زلت أستشكل هذا الحديث ـ الأحرف السبعة ـ وأفكر فيه وأمعن النظر من نحو نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صوابا إن شاء الله تعالى، وذلك إني تتبعت القراءات صحيحها وضعيفها وشاذها فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه (٢).

فإذا كان هذا حال ابن الجزري فما ظنك بعياله؟، وهنا سؤال يطرح نفسه، على أيٍّ من تلك الآراء نحكّم القرآن؟

كلمات بعض من تحرّز الدخول في المزلقة

قلنا: إن بعض علماء أهل السنة توقّف في المسألة ولم يتقوّل بما لا يعلم ـ وقليل ما هم ـ فصار بين إبهام المعنى وصحة تلك الروايات فآثر عدم البتّ

(١) الإتقان ١: ١٥٣ـ١٥٦ ط دار ابن كثير.

(٢) تاريخ القرآن: ٨٧.

في معناها وتجنب اقتحام غمار الرأي والاستهواء، فهذا ابن حبان ـ مع كل ما سبق من التخبّط الذي ذكره السيوطي ـ يقول: إن تلك الأقوال من المشكل التفريق بينها فجميعها وجوه محتملة، بل يحتمل غيرها أيضا!:

قال ابن حبّان: **فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعةِ أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضُها بعضاً، وكلها محتملة، وتحتمل غيرها.**[1]، فزاد في الطنبور نغمة!

وذهب العلامة المرسي إلى أن هذه الوجوه لا يعرف معنى بعضها وأنها تتداخل فيما بينها، فلا يعلم لماذا جُزم بها على الله عزّ وجلّ بلا بيّنة ولا دليل!!

وقال المرسي: **هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أدْرِي مستندها، ولا عمّن نُقِلت، ولا أدري لم خصّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أن كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص، وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يُعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح** [2].

وكذلك ذهب أبو بكر بن العربي: **ومنشأ الخطأ فيها إرادة التعيين على سبيل القطع والجزم مع أنّه لم يأتِ في معناها نصّ ولا أثر واختلف الناس في**

---

(١) الإتقان ١: ١٥٦ ط دار ابن كثير.

(٢) الإتقان ١: ١٥٦ ط دار ابن كثير. تعليق د. مصطفى البُغا.

تعيينها [١].

وقال القرطبي: **وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولا** ذكرها أبو حاتم محمد بن حِبّان البُسْتي[٢].

وتبعهم الكردي الخطاط: **ونحن نرى أنه لا يبعد أن يكون هذا الحديث متشابها يفوّض معناه إلى الله تعالى كما ذهب إليه بعض العلماء** وذلك لأمرين:

الأول: كثرة اختلاف العلماء في معناه حتى بلغ نحوا من أربعين قولا.

الثاني: ورود أحاديث كثيرة في هذا المعنى بعبارات مختلفة[٣].

والعلامة السيوطي الذي نقل كل تلك الوجوه والآراء توصل إلى أن الحديث من المشكل الذي لا يدرى معناه:

إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف. **والمراد به أكثر من ثلاثين قولا حكيتها في الاتفاق والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يُدرى تأويله** [٤].

---

(١) البرهان ١: ٢١٢، وكذلك إبراهيم الأبياري ذكره في موسوعته القرآنية الميسرة ٢: ١٣١: (ويقول ابن عربي: لم يأت في هذا المعنى نص ولا أثر واختلف الناس في تعيينها ويقول أبو حبان: اختلف الناس فيها على خمسة وثلاثين قولا).

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٢.

(٣) تاريخ القرآن للكردي الخطاط: ٨٨ ـ ٨٩.

(٤) شرح السيوطي على النسائي ٢: ١٥٢.

وموقـف هؤلاء من الأحرف السبعة أسلم مما أفحم به علماء السلف[١] أنفسـهم وكذا أغلب المعاصرين بتجويز إبدال آيات الله بغير كلماتـها تعويلا عـلى الظـن، ونسـبوا للديـن تغيير كلمات القرآن رأسا على عقب بلا دليل واضح تركن إليه النفس.

سيـرا مع الجمهور:

ونغـض الطـرف عن تدافع الآراء ونسير مع رأي الجمهور من علمائهم ومـع ما اتفق عليه البخاري ومسلم من كون معناها هو جواز تبديل الكلمات بمترادفاتـهـا وتحسـين قـراءة الجمـيع بدعوى أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف.

وقـد قـال الـبعض مدلـلا عـلى رأي الجمهور أنه لو قصرنا النظر على الأدلـة فـإن الـروايات دالـة عـلى هـذا المعنى، فهنالك روايات مجملة وأخرى مبيّـنة، والقسم المجمل منها لم تُبين لنا تفاصيل اختلاف الصحابة في القراءات لنـتمكن من الوقوف على ما جوّز قراءته الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وعليه فهذه الروايات لا تساعد على تعيين معنى الأحرف السبعة، فإن غايـة مـا يسـتفاد مـنها وجـود اخـتلاف وإنكار بين الصحابة لقراءة بعضهم الـبعض ولا تبين ماهية هذا الاختلاف بتوضيح موارده أو كيفيته، وأما القسم

---

(١) سيأتي بيانها بإذنه تعالى.

المبيّن فرواياته تنص على ماهية الأحرف السبعة، لأنها بيّنت ما جوّزه الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم من تغيير قراءة ألفاظ القرآن إلى ألفاظ أخرى بشرط الموافقة فيما بينها في المعنى والمضمون، فمقتضى القاعدة حمل الروايات المجملة مثل: أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف على المبينّة والشارحة لكيفية هذه الرخصة مثل هذه الرواية: احتى بلغ سبعة أحرف قال: ليس فيها إلاّ شاف كاف، قلت غفور رحيم، عليم حليم، سميع عليم، عزيز حكيم [1].

ويتضح أن هذا الوجه للأحرف السبعة هو الصحيح بشرط عدم تغيير المعنى والسياق العام للآية، فلا مانع من تبديل الألفاظ بما يحلو للقارئ بشرط أن تكون مرادفة لمعنى اللفظ المبدّل، وبذلك نحافظ على السياق العام للآية فلا نختم آية رحمة بعذاب ولا آية عذاب برحمة نحو: قال كل شاف كاف ما لم تختموا آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، واعجل [2].

ونحن سنعتمد هذا الوجه في محاكمة أهل السنة، ولا يعترض علينا بأن هذا أحد الوجوه التي ذكرها علماء أهل السنة للأحرف السبعة، لا كلها!، لأن

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٣٨٤. مسند أحمد ٥: ١٢٤. سنن أبي داود ١: ٣٣٢ باختلاف يسير، وفي كنز العمال ٢: ٥٢، ح٣٠٨٠ و٣٠٦٠٣.

(٢) مسند أحمد ٥: ٥١.

هـذا رأي الأغلـب ـ كمـا سـيأتي بـيانه بإذنه تعالى ـ، بل إن أدلة هذا الرأي أقوى من غيره إن لم نقل إن أدلة غيره معدومة، فصار مختارهم هو:

أنزل القرآن على سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة تختلف فـيها الألفـاظ والمـباني مـع اتفـاق المعاني أو تقاربـها وعدم اختلافها وتناقضـها وذلك مثل: هلم، وأقبل، وإليّ، ونحوي، وقصدي، وقربي، فإن هذه ألفاظاً سبعة مختلفة يعبّر بـها عن معنى واحد وهو طلب الإقبال [1].

أقوال بعض علماء أهل السنة في المعنى المشهور للأحرف السبعة

وقد أنصف بعض أكابر علمائهم من السلف إلى الخلف الأدلة الواردة في كتبهم، فأخذوا بما أملته عليهم الروايات من جواز القراءة بالمعنى، فقد قال ابن جرير الطبري في تفسيره تعليقا على عبارة (كلها شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بآية عذاب كقولك: هلم وتعال):

فقـد أوضـح الـنص هـذا الخـبر: إن اخـتلاف الأحرف السبعة، إنما هو اخـتلاف في ألفـاظ كقولـك: (هـلم وتعال) باتفاق المعاني، لا باختلاف معانٍ موجـبة اخـتلاف أحكـام وبمـثل الـذي في ذلك صحت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف.

وأخـذ بسـرد الأدلـة إلى أن قال: بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بـها القـرآن هن لغات سبع في حرف واحد وكلمة واحدة باختلاف الألفاظ واتفاق

---

(١) لغة القرآن الكريم: ٩٥ ط مكتبة الرسالة الحديثة.

المعـاني كقـول القائل: (هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقربي) ونحـو ذلـك مما تختلف فـيه الألفـاظ بضـروب المـنطق وتتفق فيه المعاني وإن اختلفـت بالبـيان بـه الألسـن كالذي روينا آنفا عن رسول الله صلى الله عليه [وآلـه] وسـلم وعمـن رويـنا ذلـك عنه من الصحابة، أن ذلك بمنـزلة قولك (هلم، وتعال، وأقبل) وقوله (ما ينظرون إلاّ زقية) و(إلا صيحة) [1].

وقـال الطحـاوي: فوسـع علـيهم في ذلـك أن يتلوه بمعانيه وإن خالفت ألفـاظهم التي يتلونه بـها ألفاظ نبيهم إلى قراءة بـها عليهم فوسع لهم في ذلك بمـا ذكـرنا، والدلـيل على ما وصفنا من ذلك أن عمر بن الخطاب وهشام بن حكـيم بـن حزام وهما قرشيان ألسنتهما لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم الـذي نـزل بـه القـرآن قـد كان اختلفا فيما قرآ به سورة الفرقان حتى قرآها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [2].

وقـال القـرطبي: **الذي عليه أكثر أهل العلم** كسفيان بن عُيَيْنه وعبد بن وهـب والطبري والطحاوي وغيرهـم: أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفـاظ مختلفة نحـو، أَقْبِل وتَعَال وهَلُمّ. قال الطحاوي: وأبين ما ذكر في ذلك حديـث أبي بكرة قال: جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال: أقرأ على حرف فقال ميكائيل: استزده، فقال: أقرأ على حرفين. فقال ميكائيل: اسـتزده حتى بلغ إلى سبعة أحرف فقال: اقرأ فكلٌ شافٍ كاف إلاّ أن تخلط آية

---

(١) جامع البيان ١: ٤٠ ـ ٤٨.

(٢) مشكل الآثار ٤: ١٨٦ ط حيدر آباد.

رحمـة بآيـة عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، على نحو هلمَّ وتعال وأقبل واذهب وأسـرع وعجِّل. وروى ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن أبـي بن كعب أنه كان يقرأ ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا﴾[1]: للذين آمنوا أمهلونا للذيـن آمـنوا أخّـرونا، للذيـن آمنوا ارقبونا. وبـهذا الإسناد عن أبي إنه كان يقـرأ ﴿كُلَّمَـا أَضَـاء لَهُـم مَّشَـوْاْ فِـيهِ﴾[2]. مـرّوْا فيه، سعَوْا فيه. وفي البخاري ومسـلم قـال **الزهري**: أما هذه الأحرف في الأمر الواحد ليس يختلف في حلال ولا حرام [3].

وقـال البيهقي: وأما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة غفور رحيم بدل علـيم حكيم، فلأن جميع ذلك مما نزل به الوحي، فإذا قرأ ذلك في غير موضعه مـا لم يختـم به آية عذاب بآية رحمة أو رحمة بعذاب فكأنه قرأ آية من سورة وآية من سورة أخرى فلا يأثمَ بقراءتـها كذلك [4].

وقال السيوطي: وإلى هذا ذهب سفيان بن عُيينة وابن جرير وابن وهب وخلائـق، ونسـبه ابـن عـبد الـبرّ لأكـثر العـلماء، ويدُلّ لـه ما أخرجه أحمد والطـبراني مـن حديـث أبـي بَكْـرة: إن جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف. قال ميكائيل: استزده... حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شافٍ كافٍ ما

(١) الحديد: ١٣.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٢ ط إحياء التراث العربي.

(٤) السنن الكبرى ٢: ٣٨٥، ح٣٨٠٨.

لم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب، نحو قولك: تعالَ وأقبل وهلمّ واذْهب وأسرع وعجِّل، وهذا اللفظ رواية أحمد، وإسناده جيد.

وأخرج أحمد والطبراني أيضا عن ابن مسعود نحوه، وعند أبي داود عن أُبيّ: قلت سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، وعند أحمد من حديث أبي هريرة: أنزل القرآن على سبعة أحرف عليماً حكيماً غفوراً رحيماً. وعنده أيضا من حديث عمر: إن القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذابا أو عذابا مغفرة، وأسانيدها جياد [١].

وقال في لغة القرآن الكريم: **وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث** منهم سفيان بن عيينة وابن وهب وابن جرير الطبري وقد دافع عنه كثيرا في مقدمة تفسيره، وقدّمه القرطبي وأيّده ابن عبد البر **ونسبه إلى أكثر أهل العلم**[٢]، ورجّحه الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه المعجزة الكبرى[٣] والشيخ محمد أبو شهبة في كتابه المدخل لدراسة القرآن[٤] وغيرهم، واستدل هؤلاء بما أخرجه ابن جرير فذكر الأدلة [٥].

قال ابن حجر العسقلاني: قال أبو شامة وقد اختلف السلف في

---

(١) الإتقان ١: ١٤٨ـ ١٤٩ ط دار ابن كثير.

(٢) فتح الباري ١٠: ٤٠٣، البرهان للزركشي ٢: ٢٢٠.

(٣) المعجزة الكبرى: ٣٩ـ٤٢.

(٤) المدخل لدراسة القرآن ١: ١٣٨ـ١٤٦.

(٥) لغة القرآن الكريم: ٩٥ـ٩٦.

الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف بأيدي الناس اليوم ـ يقصد مصحف عثمان ـ أو ليس فيه إلاّ حرف واحد منها امال ابن الباقلاني إلى الأول وصرح الطبري وجماعة بالثاني **وهو المعتمد**.

وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال: سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة قال: لا، وإنما الأحرف السبعة مثل هلم وتعال وأقبل، أي ذلك قلت أجزأك. قال: وقال لي ابن وهب مثله [1]، وفي مبحث جمع القرآن سيأتي مزيد من كلمات علمائهم بإذنه تعالى.

علة تشريع الأحرف السبعة

الأمة لا تطيق القرآن إلاّ على سبعة أحرف!

بعد الفراغ من بيان ماهية تلك الأحرف، نقول: ما هي علة نزول القرآن على سبعة أحرف؟، قال علماء أهل السنة طبقا لما أملت الروايات عليهم أن التسهيل والتيسير على الأمة هو سبب نزول القرآن على سبعة أحرف، لأن القرآن نزل على أُناس هم أقرب إلى عصر الجاهلية ولا يوجد فيهم كثير من القراء، ومن باب التخفيف عن هذه الأمة المرحومة وتمييزها عن غيرها أنزل القرآن على سبعة أحرف حتى لا تضيق عليهم قراءة القرآن

---

(١) فتح الباري ٩: ٢٩ ـ ٣٠ فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

فـلا يلــزمون بقـراءة واحـدة تعسـر عـلى بعضهم، وهذه بعض النماذج من أقوالهم ذكرت في **تاريخ القرآن:**

قـال الشـمس بـن الجـزري: فأمـا سـبب وروده عـلى سـبعة أحـرف **فللتخفـيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها شرفا لها وتوسعة ورحمـة وخصوصـية لفضـلها وإجابـة لقصـد نبيه أفضل الخلق وحبيب الخلق** حيـث أتـاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرف فقال صـلى الله علـيه [وآله] وسلم: سل الله معافاته ومعونته إن أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف.

والـنبي صـلى الله علـيه [وآلـه] وسـلم بعـث إلى جمـيع الخلـق أحمـرهم وأسـودهم عربـيهم وأعجمـيهم، وكـان العـرب الذيـن نـزل القرآن بلغتهم لغـاتـهم مخـتلفة وألسـنتهم شـتّى، ويعسـر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرهـا ومـن حـرف إلى آخـر، بـل قـد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتابا كما أشار إليه صلى الله علـيه [وآلـه] وسـلم فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع.

وقـال الإمـام أبـو محمد عبد الله بن قتيبة في كتاب الـمشكل: **فكان من تيسـير الله تعـالى أن أمـر نبـيه صلى الله عليه [وآله] وسلم بأن يُقرئ كل أمته بلغتهم وما جرت به عادتـهم**[1].

---

(١) تاريخ القرآن للكردي الخطاط: ٢٠٤ـ٢٠٥.

وهذا أيضا رأي المشهور بين علمائهم من أن الأمة لا تطيق قراءة القرآن على حرف واحد، وأن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم سأل الله عزّ وجلّ التخفيف عن هذه الأمة فخفف عنها بإنزال القرآن على سبعة أحرف وكلها شاف كاف. وسيأتي تتمة كلام هذا المقام في جمع القرآن بإذن المولى سبحانه.

الأحرف السبعة في الميزان

اتضح بلا ريب ما لقبول أو رفض أصل الأحرف السبعة من انعكاس بالغ الأهمية في صيانة ألفاظ القرآن من أيدي المتلاعبين والمحرفين للكلم من بعد مواضعه، فالمستفاد من الروايات ـ وهو ما ذهب إليه أساطين علمائهم من سلفهم إلى يومنا ـ هو إمكانية تبديل وتغيير ألفاظ القرآن بغيرها لأن الرخصة في ذلك جاءت من الله عزّ وجلّ الذي **﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾**[1]. فإن ثبتت الرخصة فلا يبقى مجال لأحد أن يمنع أو يدّعي عدم جواز ذلك.

أما إذا لم تثبت تلك الرخصة أو ثبت العكس! فلعمر الحق، للأحرف السبعة طامة من الطامات وزلزلة عظيمة لركن من أركان الإسلام، ودعوة صريحة لجواز تبديل آيات القرآن وتبديلها على ما يحلو للقارئ ويراه ثم يقول هو من عند الله افتراءً عليه **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى الله كَذِبًا أُوْلَـئِكَ**

(١) الأنبياء: ٢٣.

يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الأَشْهَادُ هَـؤُلاء الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى رَبِّهِمْ أَلاَ لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[1].

أدلة بطلان مقولة الأحرف السبعة

١. لا دليل يمكن التمسك به لإثبات هذا الأصل

قد مرّ ذكر الروايات وتبيّن لنا أنها متعارضة في بيان عدد تلك الأحرف، وهي على خمسة أقسام، وبعد أن رجّحنا ما رجحه أهل السنة سبعناها لهم، ثم حصل التعارض من جديد في معنى هذه السبعة وانقسمت الروايات إلى قسمين، كل قسم لا يلتقي مع القسم الآخر، القسم الأول: دلّ على إمكان تغيير ألفاظ القرآن بما يرادفها في المعنى، أما القسم الثاني: فدل على حصر مواضيع الآيات التي أنزل الله عليها القرآن بسبعة أنواع أي حاكية عن أقسام البيان وأنواع الخطاب، وسايرناهم مرّة أخرى بترجيح إمكانية تغيير ألفاظ القرآن بما يرادفها، ثم حصل التضارب من جديد في حكاية كيفية تشريع تلك الأحرف وعن نفس الصحابي، فمرّة تحكي أن القرآن كان على حرف واحد ومن ثم شرعت تلك الأحرف في ذلك الموقف، ومرة أخرى أن الأحرف قد أنزل عليها القرآن من قبل وأن الأمة تقرأ بتلك الأحرف تلقائيا ناهيك عن التضارب بين طيات الحادثة وتفاصيلها!

وأهل التحقيق لا يتجاوزون هذا التضارب الذي يقف سدا دون قبول

(١) هود: ١٨.

ما تتضمنه الروايات، فكيف يعتمد عليها ولم تسلم من التعارض والتدافع في أي فقرة من فقراتها؟!، فالحق أنه لا يتسنى لذي دين الجزم بها على الله عزّ وجلّ، وعليه لا دليل ينهض لإثبات ذاك المعنى من الأحرف السبعة بعد التساقط.

وقد توقف بعض علماء أهل السنة فيها وأشكلت مضامينها عليهم، ثم بلغ استحسانات بعضهم في بيان معناها أربعين قولا، وكل هذا يدل على أن الأدلة قاصرة عن إفادة الغاية المرجوة منها، ولو كان هذا الأصل الذي يمس نصوص القرآن موجودا في الشريعة لما اقتصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذكر المصطلح (سبعة أحرف) دون شرح معناه بصورة جلية وواضحة حتى لا يفتح باب التلاعب بكتاب الله وناموس الرسالة الخاتمة للبشرية، فأي دليل بعدُ يعتمد عليه؟!

٢ـ المعارضة لصريح القرآن

هذا المعنى من الأحرف السبعة يعني جواز نسبة ألفاظ ليست في مصحفنا للقرآن بدعوى أن لها معنى واحد تمسكا بما ادُّعي أنه قول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم:

(كل شافٍ كافٍ ما لم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب، نحو قولك: تعالَ وأقبل وهلمّ واذْهب وأسرع وعجِّل)، وهذا اللفظ رواية أحمد، وإسناده جيد(١).

---

(١) الإتقان ١: ١٤٨ـ ١٤٩ ط دار ابن كثير.

وهذا الأصل المنحرف والمستند المائل يتعارض مع صريح الآيات التي تحظر على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم التصرف في ألفاظ الآيات الكريمة وتغييرها من تلقاء نفسه، وتوجب عليه اتباع ما يوحى إليه بلا زيادة ولا نقصان ولا تبديل، وإلاّ لاستوجب العذاب الأليم جزاء للكذب على الله عزّ وجلّ ـ والعياذ بالله ـ ونسبة ما ليس منه إليه، قال تعالى:

﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَـذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾[1].

فهذه الآية تناقض ذلك الأصل الذي يجوِّز افتراء الكذب على الله عزّ وجلّ فيدعي كل قارئ قرآنية كل ما يحلو له، فيصبح ويقول إن هذه الآية قالها الله عزّ وجلّ هكذا، ويمسي ويقول قالها بشكل آخر وهكذا، فيغير ألفاظ القرآن ويبدلها بدعوى أن هذا التبديل إنما هو من تلك الأحرف، وكله كذب على الله وافتراء فإن قول فلان ليس هو قول الله، ثم ما يدريه أن هذا هو قول الله عزّ وجلّ بعينه؟!

ثم ما نفعل بمثل الآيات التي يستفاد منها عدم تغيير آيات الله وتبديل كلماته بغيرها كقوله تعالى: **﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لا مُبَدِّلَ**

---

(١) يونس: ١٥ ـ ١٧.

﴿لِكَلِمَاتِهِ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾[١]. وغيرها مما يقارب مضمونـها[٢]؟!

٣. معارضة لسيرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم

الأمـر الأول: إن بعض الأقوال والأفعال التي صدرت منه صلى الله عليه وآله وسلم تقضي ببطلان هذا الأصل وتنفي وجوده في الشريعة الإسلامية.

وعليه نستطيع الجزم ببطلان هذا المعنى للأحرف السبعة وفساد الروايات التي تحكي مضمونه، فقد ذكرت كتب التفاسير[٣] إن سبب نزول الآية المباركة ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنَزلَ اللهُ﴾[٤] هو التنديد بكاتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آنذاك عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري ابن خالة عثمان وأخيه من الرضاعة حينما خان الله ورسوله في كتابة الوحي حيث كان الرسول صلىٰ الله عليه وآله وسلم يملي عليه (عزيز حكيم) فيقول

---

(١) الكهف: ٢٧.

(٢) الحاقة ٤٤_٤٧.

(٣) الأنساب للبلاذري ٥: ٤٩، تفسير القرطبي ٧: ٤٠، تفسير البيضاوي ١: ٣٩١، كشاف الزمخشري ١: ٤٦١، تفسير الرازي ٤: ٩٦، تفسير الخازن ٢: ٣٧، تفسير النسفي هامش الخازن ٢: ٣٧، تفسير الشوكاني ٢: ١٣٣، ١٣٥ نقلا عن ابن أبي حاتم، وعبد بن حميد وابن المنذر، وابن جريج، وابن جرير، وأبي الشيخ. وكله منقول عن الغدير للعلامة الأميني رضوان الله تعالى عليه ٨: ٢٨١.

(٤) الأنعام: ٩٣.

سعد: (أو عليم حكيم؟). فيصوّب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلام ابن سعد ويقرّه على أن هذه كلها صفات الله عزّ وجلّ، ولكن يجب إبقاؤها كما أنزلها الله عزّ وجلّ وأن يلتزم بكتابة ما يسمعه فقط، فكونها من صفات الله عزّ وجلّ لا يعني جواز تغيير ألفاظ القرآن على مزاجك!، ولكنه لم يعبأ بما قيل له وأخذ يغير القرآن ويكتبه محرّفا، ففي **روضة الكافي** عن أبي بصير رضوان الله تعالى عليه عن أحدهما عليهما السلام قال:

سألته عن قول الله عزّ وجلّ: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾**. قال: نزلت في ابن أبي سرح الذي كان عثمان استعمله على مصر وهو من كان رسول الله صلى الله عليه وآله يوم فتح مكة هدر دمه وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وآله فإذا أنزل الله عزّ وجلّ (إن الله عزيز حكيم) كتب (إن الله عليم حكيم) فيقول له رسول الله صلى الله عليه وآله: **دعها! فإن الله عليم حكيم!**[1] وكان ابن أبي سرح يقول للمنافقين: إني لأقول من نفسي مثل ما يجئ به فما يغير علي فأنزل الله تبارك وتعالى فيه الذي أنزل [2].

---

(١) أي اتركها كما نزلت ولا تغيرها، فان ما كتبت وإن كان حقا ولكن لا يجوز تبديل ما أنزله الله.

(٢) الكافي ٨: ٢٠١ بتعليق علي أكبر غفاري، وفي تفسير العياشي ١: ٣٩٩، ح٥٩، هنا ابن أبي سرح كذب في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقره على تلك الزيادة، وإلا لما نفاه وأهدر دمه.

وفي الدر المنثور: وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي خلف الأعمى قال كان ابن أبى سرح يكتب للنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم الوحي أتى أهل مكة فقالوا يا بن أبي سرح: كيف كتبت لابن أبي كبشة القرآن؟ قال: كنت أكتب كيف شئت، فانزل الله ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا﴾ [1].

ورووا تلك الحادثة عن رجل آخر اسمه أبو برزة الأسلمي[2]: قال

---

(١) الدر المنثور ٣: ٣٠.

(٢) احتمل قويا ان ذلك افتراء على أبي برزة الأسلمي رضوان الله تعالى عليه، وذلك لأن أبا برزة من شيعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الذين شاركوا معه في صفين والنهروان، قال ابن حجر في الإصابة ٦: ٤٣٣ت٨٧٢٢: (نضلة بن عبيد الأسلمي أبو برزة مشهور بكنيته. وقال ابن سعد كان من ساكنيْ المدينة ثم نزل البصرة وغزا خراسان، وقال غيره شهد مع علي ـ عليه السلام ـ قتل الخوراج بالنهروان، وغزا خراسان بعد ذلك ويقال إنه شهد صفين والنهروان مع علي روى ذلك من طريق ثعلبة بن أبي برزة عن أبيه)، قال ابن الأثير في أسد الغابة ٥: ١٩: (نضلة بن عبيد. وروى عنه انه قال أنا قتلت ابن خطل يوم الفتح وهو متعلق بأستار الكعبة وروى ثعلبة بن أبى برزة أن أباه شهد صفين والنهروان مع علي. وكان أبو برزة عند يزيد بن معاوية لما أُتي برأس الحسين بن علي فرآه أبو برزة وهو ينكث ثغر الحسين بقضيب في يده فقال لقد أخذ قضيبك من ثغره مأخذا ربما رأيت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يرشفه أما انك يا يزيد تجيء يوم القيامة وابن زياد شفيعك ويجيء هذا ومحمد شفيعه ثم قام فولى). وليس بعزيز على بني أمية أن يزيحوا تلك المخزاة عن ابن أبي سرح أخي الخليفة لأمه ويلصقوها بواحد من شيعة الإمام علي عليه السلام، وهو الذي اعترض على

لقـريش: أنـا أعـلم لكـم عـلم محمد فأتى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فقـال: يـا رسول الله إني أحب أن تستكتبني قال: فاكتب. فكان إذا أملى عليه من القرآن (وكان الله عليما حكيما)، كتب (وكان الله حكيما عليما) وإذا أملى علـيه (وكـان الله غفورا رحيما)، كتب (وكان الله رحيما غفورا). ثم يقول: يا رسـول الله اقـرأ علـيك ما كُتب! فيقول: نعم، فإذا قرأ عليه (وكان الله عليما حكـيما) أو (رحـيما غفـورا) قـال لـه النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: ما هكـذا أمليـت علـيك! وان الله لكذلك! إنه لغفور رحيم وإنه لرحيم غفور!! فرجع إلى قريش فقال ليس آمره بشيء كنت آخذ به فينصرف [١].

وفي تـاريخ الـيعقوبي: عـبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري، وكان يكتب لرسول الله فصار إلى مكة فقال: أنا أقول كما يقول محمد، والله ما محمد نـبي وقد كان يقول لي: اكتب (عزيز حكيم)، فأكتب (لطيف خبير)، ولو كان نبيا لعلم [٢].

وبعـد أن ظهـرت مـنه الخيانة طرده الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فـلحق عـبد الله بن سعد بن أبي سرح بالمشركين، وكان يقول لهم: إني كنت أصرف محمداً حيث أريد. فأنزل الله فيه الآية، وأهدر النبي صلى الله عليه وآله



فعل لعين السماوات والأرض يزيد بن معاوية.

(١) الدر المنثور ٦: ٣٥٢.

(٢) تاريخ اليعقوبي ١: ٥٩ ـ ٦٠.

وسلم دمه، فشفع له عثمان خلافا لرغبة الله ورسوله![1].

وقال البلاذري في فتوح البلدان عن الواقدي: وأول من كتب له من

---

(١) أخرج في سنن أبي داود ٣: ٥٩ ح٢٦٨٣ بسنده عن سعد: (قال: لما كان يوم فتح مكة أمن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الناس إلاّ أربعة نفر وامرأتين وسماهم وابن أبي سرح فذكر الحديث قال: وأما ابن أبي سرح فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان فلما دعا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الناس إلى البيعة جاء به حتى أوقفه على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال: **يا نبي الله بايع عبد الله فرفع رأسه فنظر إليه ثلاثا كل ذلك يأبى فبايعه بعد ثلاث**، ثم أقبل على أصحابه فقال: أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كففت يدي عن بيعته فيقتله. فقالوا: ما ندري يا رسول الله ما في نفسك ألا أومأت إلينا بعينك، قال: إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين) وعلق عليه أبو داود: قال أبو داود كان عبد الله أخا عثمان من الرضاعة وكان الوليد بن عقبة أخا عثمان لأمه وضربه عثمان الحد إذ شرب الخمر. وفي السير الكبير للشيباني ٢: ١٦٩: (وأيد هذا ما روي أن عثمان جاء بعبد الله بن سعد بن أبي سرح يوم فتح مكة إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال: بايع عبد الله، فأعرض عنه. حتى جاء إلى كل جانب هكذا، فقال: بايعناه فلينصرف. فلما انصرف قال لأصحابه: أما كان فيكم من يقوم إليه فيضرب عنقه قبل أن أبايعه؟ فقالوا: أهلا أو مأت إلينا بعينك يا رسول الله. فقال: ما كان لنبى أن تكون له خائنة الاعين. وأحد لا يظن أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كان يرضى بكفره، **ولكن علم أنه كان يظهر في ذلك تقية**. فلهذا أعرض عنه وقال ما قال)، مع العلم أن هذا الفاجر أمّره معاوية على المؤمنين في خلافته فحرق الأخضر قبل اليابس! وكذلك فعل عثمان بابن خالته من قبل.

قـريش عـبد الله بن سعد بن أبى سرح، ثم ارتد ورجع إلى مكة وقال لقريش: أنـا آتـي بمـثل ما يأتي به محمد. وكان يملي عليه (الظالمين) فيكتب (الكافرين). يملـي عليه (سميع عليم)، فيكتب (غفور رحيم). وأشباه ذلك. فأنزل الله **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللهُ﴾**[1] فلما كان يوم فتح مكة أمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم بقتله، فكلمه فيه عثمان بن عفان وقال: أخي من الرضاع وقد أسلم. فأمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم بتركه، **وولاه عثمان مصر**[2].

وذكر الحاكم في المستدرك على الصحيحين: فأما عبد الله بن سعد ابن أبي سرح فإن الأخبار الصحيحة ناطقة بأنه كان كاتبا لرسول الله صلى الله عليه وآله **فظهرت خياناته في الكتابة** فعزله رسول الله صلى الله عليه وآله فارتد عن الإسلام ولحق بأهل مكة [3].

---

(١) الأنعام: ٩٣.

(٢) فتوح البلدان: ٦٦٢ ط دار النشر للجامعيين، أقول: والي المسلمين نزلت فيه هذه الآية **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنَزلَ اللهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلآئِكَةُ بَاسِطُواْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُواْ أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾** (الأنعام: ٩٣)، هكذا السلف الصالح وإلا فلا!

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٠٠.

قد يقال إن فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن أبي سرح لا يدل على عدم جواز القراءة بالمعنى إذ الكتابة غير القراءة وما فعله ابن أبي سرح هو الكتابة لا القراءة، ويرد عليه أن هذا الادعاء مدفوع بفعل الصحابة أنفسهم وذلك لورود عشرات الروايات التي تنص على أن الصحابة كانوا يكتبون التغيير والتبديل في مصاحفهم الخاصة وهم وجوه الصحابة على ما سيأتي بيانه كعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وعائشة وحفصة وأبي بن كعب وغيرهم، فاختصاص الحرمة بالكتابة يناقضه فعل الصحابة، ثم إن الأصل هو القراءة لا الكتابة لأن السماح بالتلاعب في القراءة هو سماح بالتلاعب في الكتابة بطبيعة الحال لما سيأتي من أن المصاحف لم تكن تتميز كلماتها إلاّ بالقراءة وكانوا يكتبون المصاحف عن القراءة لأن القرآن نزل منجما لا ككتاب مسطور.

وعلى أي حال فهذه الحادثة تعد أدل دليل على إنكار الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم لتبديل ألفاظ القرآن بغيرها ولو بمرادفاتها نحو (عليم حكيم) بدلا عن (عزيز حكيم) وهو عين منطوق روايات الأحرف السبعة، وعلى ذلك فسيرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم كاشفة عن كذب هذه الرخصة المخزية للقرآن ولأهله، وأنها تعتبر خيانة لله ولرسوله نعوذ بالله من الخذلان.

وهناك نص يبين عدم رضاه صلى الله عليه وآله وسلم بتغيير ترتيب الآيات والانتقال من آية في سورة إلى آية في سورة أخرى، فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بطريقين أحدهما حدثنا حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب قال: مر رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم

على بلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال: بأبي أنت يا رسول الله إني أردت أن أخالط الطيب بالطيب، فقال صلى الله عليه [وآله] وسلم: **اقرأ السورة على نحوها!** [1].

فكيف يظن به صلى الله عليه وآله وسلم يرضى بخلط القرآن بكلام البشر مع أنه لا يرضى بخلط كلام الله ببعضه البعض؟!

الأمر الثاني: وردت في مصنّفات أهل السنة الروائية عدد من الروايات التي تحكي حدوث اختلاف بين الصحابة في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في قراءتهم لآيات القرآن، فأخبروه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فاحمر وجهه وتربّد وحذّرهم مغبّة الاختلاف في القرآن لئلا يكونوا كالذين من قبلهم أضاعوا كتب الله باختلافهم فيها فهلكوا وأهلكوا.

وقد جاء هذا المعنى في عدّة مصادر منها مسند أحمد عن ابن مسعود قال: تمارينا في سورة من القرآن فقلنا خمس وثلاثون آية، ست وثلاثون آية قال: فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فوجدنا عليا رضي الله تعالى عنه يناجيه، فقلنا: إنا اختلفنا في القراءة. فاحمر وجه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم. فقال علي رضي الله تعالى عنه: إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم **يأمركم أن تقرأوا كما عُلّمتم** [2].

---

(١) المصنف ٦: ١٥٠ـ١٥١، ح٣٠٢٥٠ ط دار الكتب العلمية، الطريق الآخر (حدثنا عبيد الله بن إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم).

(٢) مسند أحمد ١: ١٠٥، ح٨٣٢.

وقد زاد الطبري في تفسيره: فاحمر وجه رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وقال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم بينهم. قال: ثم أسر إلى علي شيئا فقال لنا علي: **إن رسول الله يأمركم أن تقرأوا كما عُلّمتم**[1].

وهذه الحادثة دالة على غضبه وعدم رضاه صلى الله عليه وآله وسلم على من يتجاوز حدود ما علمه لهم، حيث أوجب عليهم التزام قراءته بنص قوله (**اقرأوا القرآن كما عُلّمتم**) لأنه معلم القرآن ومتلقي الوحي، ولم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم قراءة آيةٍ ما بأشكال متعددة متغايرة وإلا لأوصلته لنا رسله، ولصار حديث الأندية عند المشركين والمنافقين قبل المؤمنين، وهذا الأمر يناقض معنى الأحرف السبعة الذي يسمح للجميع بقراءة القرآن كيفما أراد بتبديل كلمات الآيات.

ناهيك عن أن الروايتين السابقتين سكتتا عن مقطع مهم جاء في رواية صحيحة السند وهي:

حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا عبد الرحمان عن همام عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال: سمعت رجلا يقرأ ﴿حم﴾ الثلاثين يعنى الأحقاف فقرأ حرفا وقرأ رجل آخر حرفا لم يقرأه صاحبه وقرأت أحرفا فلم يقرأها صاحبي، فانطلقنا إلى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فأخبرناه، فقال: لا تختلفوا فإنما هلك من كان قبلكم باختلافهم. ثم قال: **انظروا أقرأكم رجلا**

---

(١) تفسير الطبري ١: ١٥، وعنه في كنز العمال ١: ١٦٧، ح٨٩٠.

فخذوا بقراءته [1].

وهذه الرواية تقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بعدم الاختلاف وأن يقتدوا برجل أتقن قراءة القرآن وهذا الاقتداء يعني الاتحاد على قراءة واحدة، وأن هلاك الأمة بالاختلاف والفرقة في قراءة القرآن، فأين الأحرف السبعة من هذه الرواية؟!

الأمر الثالث: دعاء الله عزّ وجلّ يصح بأي لغة وبأي شكل كان، وإن ورد مأثورا كان الالتزام بألفاظه أتم وأكمل من تغييرها لمرادفاتها لما لنظم الدعاء من أسرار لا نعلمها، حتى ورد أن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم علّم البراء بن عازب دعاءً كان فيه (ونبيك الذي أرسلت) ولكن البراء أبدل كلمة (ونبيك) إلى (وبرسولك) فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يغير ألفاظ الدعاء وأن يتقيد بما علمه.

وهذا ما ذكره ابن حزم في **الإحكام** وسيأتي الكلام عنه، فإن كان

---

(١) مسند أحمد ١: ٤٠١، ح٣٨٠٣، علق عليه أحمد محمد شاكر (إسناده صحيح)، والمعلق حضي بإشادة وشهادة عالية من الألباني في مقدمة صحيح الترغيب والترهيب: ١٨ـ١٩: (والحق ـ والحق أقول ـ إن القليل من علماء الحديث ـ فضلا عن غيرهم ـ من له عناية تامة بالتمييز الأول كالحافظ المنذري على تساهله المتقدم بيانه، والحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه وتلميذه السخاوي في كتابه المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة وغيرهم، وفي عصرنا هذا الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحقيقه وتعليقه على مسند الإمام أحمد وغيره، ومثله اليوم أقل القليل).

للدعاء هذه الخصوصية ويلزم أن نتقيد بنصه فكيف يصح التبديل والتغيير في القرآن المعجز في نظمه ومضمونه حتى يكون عرضة لتلاعب القراء؟

٤ـ موقف الصحابة العملي المناقض لهذا الأصل:

سمع الصحابة في عصر النزول هذا القرآن غضا طريا من لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع ذلك حدث الاختلاف فيما بينهم في قراءة القرآن بتغيير بعض ألفاظه، وكانت تحصل لذلك بعض المشادات، ولم نر أحدا منهم يفض النزاع بدعوى أن هذا الاختلاف والتباين بيننا في القراءة سببه نزول القرآن على الأحرف السبعة!

ولا يخفى اعتبار هذا الوجه كسبب مقبول لتغاير قراءات السلف يُقطع به دابر الشحناء والتباغض، ولذا لا يعقل إهمالهم لذكر سبب الاختلاف ـ الأحرف السبعة ـ مع أهميته البالغة، فهذا الإهمال منهم يدل على أن هذا المعنى المستفاد من روايات الأحرف السبعة قد تولد في عصر متأخر عن عصر الصحابة.

الروايات الدالة على افتعال معنى الأحرف السبعة بعد زمن الصحابة:

١ ـ اعتراض عمر على قراءة أبي بن كعب:

أخرج أبو عبيد في فضائله وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن الانباري في المصاحف عن خرشة بن الحر قال: رأى معي عمر بن الخطاب لوحا مكتوبا فيه **﴿إِذَا نُودِي لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾**(١). فقال: من أملى عليك هذا؟ قلت: أبي بن كعب. قال: إن أبيا أقرؤنا

(١) الجمعة: ٩.

للمنسوخ اقرأها (فامضوا إلى ذكر الله) [١].

هنا صرح عمر أن هذه الجملة (فامضوا إلى ذكر الله) قرآن منزل، فإن كان للأحرف السبعة وجود لما جاز لعمر أن ينهى أبي بن كعب عن قراءة الآية بالصورة التي نقرأ بها اليوم.

٢ـ تعريض سعد بن أبي وقاص بقراءة ابن المسيّب:

وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وأبو داود في ناسخه وابنه في المصاحف والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص أنه قرأ (ما ننسخ من آية أو ننساها) فقيل له: إن سعيد بن المسيب يقرأ ﴿**نُنسِهَا**﴾[٢] فقال سعد: إن القرآن لم ينزل على المسيب ولا آل المسيب قال الله: ﴿**سَنُقْرِؤُكَ فَلا تَنسَى**﴾[٣] ﴿**وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ**﴾[٤] [٥].

فلو كان لهؤلاء عهد بمعنى الأحرف السبعة لما كان من الجائز أن ينهى سعد عما رخّص به الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) الدر المنثور ٦: ٢١٩.

(٢) البقرة: ١٠٦.

(٣) الأعلى: ٦.

(٤) الكهف: ٢٤.

(٥) الدر المنثور ١: ١٠٤ ط دار المعرفة بالأوفست.

٣ ـ اعتراض عبد الله بن الزبير على قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

وأخرج الفراء عن ابن الزبير أنه قال على المنبر: ما بال صبيان يقرأون ﴿**نَّخِرَةً**﴾[١]. إنما هي (ناخرة) [٢].

ولو كان ابن الزبير يعرف شيئا عن الأحرف السبعة لما رفض قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل لجوز كلا القراءتين.

٤ ـ اعتراض ابن الزبير الآخر على قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

وأخرج ابن أبي حاتم عن عروة بن الزبير أنه كان يعجب من الذين يقرأون هذه الآية ﴿**وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ**﴾[٣] قال: ليس ﴿**مُعَاجِزِينَ**﴾ من كلام العرب إنما هي (معجزين) يعني مثبطين[٤].

فإن كان للأحرف السبعة وجود لما نهى ابن الزبير عن القراءة المتواترة التي نقرأ بها اليوم، فما بالك وهو يُلحّن ويخطئ قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!

---

(١) النازعات: ١١.

(٢) الدر المنثور ٦: ٣١٢.

(٣) الحج: ٥١.

(٤) الدر المنثور ٤: ٣٦٦.

٥ ـ إنكار ابن سيرين على قراءة الحسن البصري:

وأخرج عبد بن حميد عن محمد بن سيرين أنه سئل: كيف تقرأ هذه الآية ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾[١] أو (فرغ عن قلوبهم) قال: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾[٢] قال: فان الحسن يقول برأيه أشياء أهاب أن أقولها [٣].

ولا مجال للاعتراض على قراءة الحسن البصري إن كان للأحرف السبعة وجود.

وأما لو تغاضينا عن الأدلة المتوافرة في تحديد معنى الأحرف السبعة وسايرنا بعض نفر من علمائهم بأن معنى الأحرف السبعة هي الوجوه المحتملة للفظ باختلاف القراءات[٤] فإن هذا الوجه لا ينسجم وفعل

---

(١) سبأ: ٢٣.

(٢) سبأ: ٢٣.

(٣) الدر المنثور ٥: ٢٣٧

(٤) هذا المعنى للأحرف وإن كان مخالفا لروايات الصحيحين وغيرهما فقد ذهب له ابن قتيبة والرازي وبعض من المتأخرين، قال ابن قتيبة: (إن المراد بالأحرف السبعة، الأوجه التي يقع بها التغاير: (فأولها) ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته، مثل ((ولا يُضارَّ كاتِبٌ)) بفتح الراء وضمها. (وثانيها) ما يتغيّر بالفعل مثل ((بَعِّدَ وباعِدْ)) بلفظ الطلب والماضي. (وثالثها) ما يتغير باللفظ مثل ((نُنْشِرها ونُنْشِزُها)) بالراء المهملة والزاي المعجمة. (ورابعها) ما يتغيّر بإبدال حرفٍ قريب المخرج مثل ((طلحٍ منضود وطلعٍ منضود)). (وخامسها) ما يتغيّر بالتقديم والتأخير مثل ((جاءت سكرة الموت بالحق، وجاءت سكرة الحق بالموت)). (وسادسها) ما يتغير

الصحابة، وذلك لعدم وجود أحد منهم برر موقفه وقراءته بدخولها ضمن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن عندما انتقد في قراءته، بل إن هذا الوجه يتعارض مع فعلهم أيضا لأن بعض تلك القراءات رفضت وضرب بها عرض الجدار!

٦ـ امتراء نفر من التابعين في القراءة:

أخرج سعيد بن منصور والطبراني عن الأخنس قال: امترينا في قراءة هذا الحرف (ويعلم ما يفعلون) أو (تفعلون) فأتينا ابن مسعود فقال (تفعلون)[١]

ولو كان للأحرف السبعة مكان بينهم لكان من اللازم أن يقول ابن مسعود أن كل تلك الوجوه شافية كافية ما لم تختموا آية رحمة بعذاب أو العكس!

بعض الروايات الدالّة على رفض السلف للمعنى الآخر للأحرف السبعة:

١ ـ أخرج ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، والخطيب في تاريخه عن عبد الرحمان بن كعب بن مالك عن أبيه قال: سمع عمر رجلا يقرأ هذا الحرف (**ليسجننه عتّى حين**) فقال له عمر: من أقرأك هذا الحرف؟ قال: ابن مسعود، فقال عمر: ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾[٢] ثم كتب إلى ابن مسعود: سلام

بالزيادة والنقصان مثل ((و ما خلق الذكر والأنثى)) بنقص لفظ ((ما خلق)). (وسابعها) ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى مثل (كالعهن المنفوش، وكالصوف المنفوش).

(١) الدر المنثور ٦: ٨.

(٢) يوسف: ٣٥.

علـيك أمـا بعـد فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآنا عربيا مبينا وأنزله بلغة هذا الحـي مـن قـريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرؤهم بلغة هذيل(١).

وهـا قـد اعـترض عمـر على قراءة ابن مسعود وهي على حرف مختلف عن حرفه، فلو كان لتلك الأحرف أصل شرعي لما جاز لعمر الاعتراض على قـراءة ابن أم عبد الغضـّة، لأن ابن مسعود كان سيرد عليه بجواز القراءة على سـبعة أحرف، فكيف يصح الاعتراض من عمر على ما جوّزه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!(٢)

---

(١) الدر المنثور ٤: ١٨، كنز العمال ٢: ٥٩٣، ح٤٨١٣.

(٢) والحق إن ابن مسعود كان يغير عمليا مفردات الآيات ويجتهد فيها، وقد نقل عنه ذلك في كثير من الموارد التي سنذكرها إن شاء الله تعالى، ولعله يتضح بنقل هذه الرواية ونحيل البقية لمقامه ففـي الدر المنثور ٦: ٣٢ (وأخرج أبو عبيد في فضائله وابن الأنباري وابن المنذر عن عون بن عـبد الله أن ابن مسعود أقرأ رجلا ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّوم طَعَامُ الأَثِيم﴾ (الدخان: ٤٣ـ٤٤). فقال الـرجل (طعـام اليتـيم) فـرددها علـيه فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول (طعام الفاجر)؟ قال: نعم، قال: فافعل)، إلاّ أن الرواية معارضة في أغلب تفاصيلها بروايتين أخريين تـرويان نفس الحادثة نقلت أحدهما عن أبي الدرداء، والأخرى عن أبي بن كعب، ومن غير المعقـول أن تـتكرر حتى في نفـس قـول الرجل: (طعام اليتيم)!، قال السيوطي: (وأخرج ابن مردويه عن أبي بن كعب انه كان يقرئ رجلا فارسيا فكان إذا قرأ عليه إن ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّوم طَعَـامُ الأَثِيم﴾ قال: (طعام اليتيم) فمر به النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال قل له (طعام

٢ ـ حدثنا أبو سلمة ومحمد بن إبراهيم التيمي قالا: مر عمر بن الخطاب برجل وهو يقول:﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ[1]. إلى آخر الآية فوقف عليه عمر فقال: انصرف فلما انصرف قال له عمر: من أقرأك هذه الآية؟ قال: أقرأنيها أبي بن كعب. فقال: انطلقوا بنا إليه فانطلقوا إليه فإذا هو متكئ على وسادة يرجل رأسه فسلم عليه فرد السلام فقال: يا أبا المنذر. قال: لبيك. قال: أخبرني هذا أنك أقرأته هذه الآية؟ قال صدق، تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وآله. قال عمر: أنت تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وآله؟! قال: نعم أنا تلقيّتها من رسول الله صلى الله عليه وآله. ثلاث مرات كل ذلك يقوله، وفي الثالثة وهو غضبان: نعم والله، لقد أنزلها الله على جبريل وأنزلها جبريل على محمد فلم يستأمر فيها الخطاب ولا أبنه!! فخرج عمر وهو

الظالم) فقالها ففصحت بها لسانه)، وقال السيوطي: (وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه عن همام بن الحارث قال: كان **أبو الدرداء** يقرئ رجلا ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّوم طَعَامُ الأَثِيم﴾ فجعل الرجل يقول: (طعام اليتيم) فلما رأى أبو الدرداء أنه لا يفهم قال: (إن شجرة الزقوم طعام الفاجر)) انتهى. فلا يمكن الاعتماد عليها نعم القراءات التي وردت عن ابن مسعود صريحة في تساهله في تغيير ألفاظ الآيات، وسيأتي الكلام عنها.

(١) التوبة: ١٠٠.

رافع يديه وهو يقول: الله أكبر الله أكبر!![1]

ومع كل هذا اللجاج المستمر بين أبي بن كعب وعمر، لا تجد أحدا منهما يحتج بأحرف سبعة أو ما شاكل! فلم لم يدّع ابن الخطاب أو الصحابي الجليل أبي بن كعب أن الاختلاف كان نتيجة نزول القرآن على سبعة أحرف وينتهي هذا الجدال؟!

وليس هذا هو المورد الوحيد الذي حاول عمر التلاعب بالآيات فتصدى له أبي بن كعب، وكانت صرامة أبي بن كعب رضي الله عنه حجر عثرة في طريق ابن الخطاب، وهذا مورد آخر:

عن عمرو بن عامر الأنصاري أن عمر بن الخطاب قرأ (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان) فرفع الأنصار، ولم يلحق الواو في الذين، فقال له زيد بن ثابت ﴿**وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ**﴾[2]. فقال عمر: (الذين اتبعوهم بإحسان). فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم. فقال عمر: ائتوني بأبي بن كعب. فسأله عن ذلك فقال أبي ﴿**وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ**﴾، **فجعل كل واحد منهما يشير إلى أنف صاحبه بإصبعه! فقال أبي: والله أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وأنت تتبع الخبط**. فقال

(١) المستدرك ٣: ٣٠٥، الدر المنثور ٣: ٢٦٩، وهناك موارد أخرى كثيرا ما يتعاند أبي مع عمر فيها.

(٢) التوبة: ١٠٠.

عمر: فنعم إذن، فنعم، نتابع أبيا [١].

وكذا روى ابن شبة: عن فهر ابن أسد قال: حدثنا ثابت أبو زيد عن عاصم الأحول عن أبي مجلز: أن أبيا قرأ ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[٢]. فقال عمر: كذبت (!)، **فقال أبي: بل أنت أكذب**، فقال له رجل: أتكذب أمير المؤمنين!؟ فقال: أنا أشد تعظيما لأمير المؤمنين منكم ولكني أكذبه في تصديق الله ولا أصدقه في تكذيب كتاب الله فقال عمر: صدق[٣].

وفي هذه الرواية يقر عمر على نفسه بكذبه على القرآن ولولا صرامة أبي بن كعب لانطلت هذه الكذبة!

بهذه الأمثلة يتضح أن لو كان للأحرف السبعة وجود وأثر عملي في عصر السلف لما كان هناك مجال للاختلاف في هذه الموارد التي تتحمّلها مطاطية مفهوم الأحرف السبعة من جواز القراءة بالمعنى.

٥ـ تاريخ الكفار والمنافقين شاهد على بطلانها

لم ينقل لنا أحد من كتّاب التاريخ والسير أن المشركين والمرجفين ـ على مكائدهم وترصّدهم لكل شاردة وواردة لهدم الإسلام ـ شككوا في مصداقية

---

(١) في منتخب كنز العمال ٢: ٥٥.

(٢) المائدة: ١٠٧.

(٣) تاريخ المدينة ٢: ٧٠٩.

النبي صلى الله عليه وآله وسلم وألبسوا على المسلمين أن نبيكم ـ والعياذ بالله ـ يختلق الكلام ويخترعه من عند نفسه لأنه يقرأ المقطع الواحد بأشكال متعددة وفي كل يوم يقرؤه بشكل مختلف عما قرأه بالأمس! فلو كان من عند الله عزّ وجلّ لالتزم بنصّه ولاتبع أمر مولاه الذي يوحي إليه لا أن ينساه فيغيره كل مرة!

وعدم نقل التاريخ شيئا من هذا القبيل يدل على أن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم كان في غاية الحرص على التزام نص واحد، حتى لا يتسرّب الشك والريب إلى القرآن الكريم، وهو الكتاب الخاتم الذي لا كتاب سماوي بعده، وعلى أقل تقدير يجب أن يتواتر إلينا خبر هذه الأحرف السبعة ولو من جهة الكفار والمشركين والمنافقين على كثرتهم بغية نقض الإسلام بأن قرآن المسلمين مخترع من مخيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والعياذ بالله.

٦. واقع المسلمين يكذب روايات الأحرف السبعة

ذكرت الروايات أن علة تشريع تلك الأحرف هي رحمة الله عزّ وجلّ بأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم لأنها لا تطيق قراءة القرآن على حرف واحد، ولكن الواقع كذّب هذه الدعوى إذ إن اختلاف الأمة في القراءة أصبح نقمة في زمن عثمان ـ وسيأتي بيانه بإذنه تعالى ـ حتى كفّر الناس بعضهم بعضا هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الأمة اليوم كلها مجمعة على حرف واحد ومطيقة لذلك، مع أنها الآن أحوج ما تكون لتلك الأحرف بدخول كثير من غير العرب في الدين الإسلامي وطغيان اللهجات البعيدة عن فصيح العربية، فمن نكذّب: الروايات أم الواقع؟

٧. فكرة ذهاب تلك الأحرف تستبعدها الأحداث التاريخية

أين ذهبت تلك الأحرف؟! قد يقال ـ كما سيأتي بإذنه تعالى ـ أن عثمان بن عفان هو الذي أمر بجمع القرآن الكريم بإلغاء الأحرف الستة الأخرى ـ بزعمهم ـ وهي أضعاف هذا القرآن المتداول، وهذا القول باطل، فلو كان للأحرف السبعة وجودٌ في دنيا الإسلام وقام عثمان بإحراقها، لما سكتت عنه الجماهير الغاضبة عليه وعلى سياسته وإجحافه بغير بني أمية، ولكان هذا العمل المفترض من عثمان من الطامات التي لا تغتفر وتستوجب قتله من تلك الجماهير، ولأُثِر عنهم الاحتجاج بهذا الأمر، وواضح أن حذف أضعاف ما بأيدينا من القرآن يعني الكفر الصريح والفاضح المستوجب للقتل، وهذا لم يرد ولم يؤثر، فعدم معرفتنا بكيفية ذهاب تلك الأحرف المزعومة يدفعنا لرفض فكرة وجودها من الأساس.

قال ابن حزم الأندلسي في الإحكام: ولقد أنكر أهل التعسف على عثمان أقل من هذا مما لا نكره فيه أصلا، فكيف لو ظفروا له بمثل هذه العظيمة، ومعاذ الله من ذلك، وسواء عند كل ذي عقل إسقاط قراءة أنزلها الله تعالى أو إسقاط آية أنزلها الله تعالى ولا فرق، **وتالله إن من أجاز هذا غافلا ثم وقف عليه وعلى برهان المنع من ذلك وأصر فإنه خروج عن الإسلام لا شك فيه لأنه تكذيب لله تعالى في قوله الصادق لنا ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**[1]. وفي قوله الصادق **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ**

---

(١) الحجر: ٩

قُرآنَه ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾(١) فالكل مأمورون باتباع قرآنه الذي أنزله الله تعالى عليه وجمعه. **فمن أجاز خلاف ذلك فقد أجاز خلاف الله تعالى وهذه ردّة صحيحة لا مرية فيها** (٢).

أقول: لم يجز أهل السنة ذلك بل جزموا به واعتقدوه!

٨ ـ أهل البيت عليهم السلام وموقفهم من هذه الأحرف:

إن أهل البيت عليهم السلام عِدل القرآن، ولا أعلم بالقرآن من محمد وآل محمد عليهم الصلاة والسلام، فإن صحّ عنهم تكذيب نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف زهق باطل غيرهم، وهذه الروايات عنهم صريحة في تكذيب من ادعى أن عِدلهم ـ القرآن ـ نزل على سبعة أحرف، فقد روى ثقة الإسلام الكليني رضوان الله تعالى عليه في الكافي الشريف ما نصه:

١ـ عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال: كذبوا أعداء الله، ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد(٣).

٢ـ عن حماد بن عيسى عن جابر بن عبد الله قال: قيل لأبي عبد الله عليه

---

(١) القيامة: ١٧ ـ ١٩.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام المجلد الأول ٤: ٥٦٦ ط دار الكتب العلمية.

(٣) الكافي ٢: ٦٣٠، تعليق علي أكبر غفاري، الموارد الآتية من هامش وسائل الشيعة ننقل ما أورده السيد محمد الخوانساري فيه بحذف الإسناد والمصادر بعد أن ذكر روايتي الكافي.

السلام إن الناس يقولون: إن القرآن على سبعة أحرف. فقال: كذبوا، نزل حرف واحد من عند رب واحد إلى نبي واحد.

٣ـ باسناده المتصل عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له قول الناس نزل القرآن على سبعة أحرف فقال: واحد من عند واحد.

٤ـ عن زرارة بن أعين قال: سأل سائل أبا عبد الله عليه السلام عن رواية الناس في القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: كذبوا الناس في رواياتهم، بل هو حرف واحد من عند واحد نزل به الملائكة على واحد[١].

فلا مجال بعد هذا كله لدعوى الأحرف السبعة، ناهيك عن تصريح قرناء القرآن الكريم وأهله أن القرآن واحد نزل من عند الواحد على واحد، فلا يترك قول أهل البيت عليهم السلام لقول غيرهم، وأهل البيت أدرى بما فيه

الأثر العملي لمبدأ الأحرف السبعة:

على معتقد علماء أهل السنة في معنى تلك الأحرف بإمكان المسلمين قراءة الآيات المباركة **﴿ن * وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾**[٢] بهذه الصورة (ن والقلم والذي يكتبون ما أنت بنعمة إلهك بمخبول، وإن لك لثواباً غير مقطوع) فلا مانع من تغيير اللفظ شرط أن تكون الألفاظ مترادفة!، فيا لله! كيف يجوزون هذا التلاعب

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ٨٢٢ ـ ٨٢٣.

(٢) القلم: ١ ـ ٣.

والتحريف لكتاب الله عزّ وجلّ؟ وعلى أي من هذه الأشكال المتغايرة نعتمد في إثبات إعجاز القرآن؟ وكيف تصمد كلمات المفسرين أمام هذه المعمعة من تغاير الألفاظ وهم الذين أجهدوا أنفسهم لمعرفة أسرار مواضع الحروف ومحال الكلمات! والتدقيق وإطالة النظر في استخراج حكمة استعمال هذا اللفظ دون غيره؟!، وكيف قالوا إنه لو استعمل لفظ آخر لهدمت بيع وصوامع من عقيدتنا ومبادئنا! وإلى ما شاء الله من النكات التفسيرية المحكمة، والكثير الكثير من التساؤلات المحرجة!

وبعبارة موجزة: إن مذهب أهل السنة في معنى الأحرف السبعة من تغيير الألفاظ وتبديلها بمرادفاتها يعني وبكل صراحة أن تحريف القرآن والتلاعب به ليس بالأمر الخطير بل هو جائز شرعا بفتح الباب على مصراعيه لكل من استحسن لفظا أو أعجبه مقطعٌ من كلام البشر يوافق معنى آية، فيتلاعب ويستحسن ويصبح القرآن مسرحا ومرتعا يقدّم فيه بين يدي الله ويُجتهد في ابتداع واختراع كلمات آخرى للآيات!

وليس كل علماء أهل السنة على هذا الرأي، فهذا ابن حزم ينال من علماء السنة سلفا وخلفا ويكر عليهم تجهيلا وتفسيقا وتكفيرا أيضا!، قال:

وأما من حدّث وأسند إلى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فلا يحل له إلاّ أن يتحرى الألفاظ كما سمعها، لا يبدل حرفاً مكان آخر وإن كان معناهما واحداً ولا يقدّم حرفاً ولا يؤخر آخر، وكذلك من قصد تلاوة آية أو تعلمها وتعليمها ولا فرق، وبرهان ذلك أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم علم البراء بن

عـازب دعـاء فـيه (و نبـيك الـذي أرسلت)، فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعـاء على النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال (وبرسولك الذي أرسلت) فقـال الـنبي علـيه السـلام: لا، ونبـيك الذي أرسلت، فأمره عليه السلام كما تسـمع ألا يضـع لفظة (رسول) في موضع لفظة (نبي) وذلك حق لا يحيل معنى وهـو علـيه السـلام رسـول ونـبي، فكـيف يسوغ **للجهال المغفلين أو الفساق المبطلـين**، أن يقولـوا: إنـه علـيه السـلام كان يجيز أن توضع في القرآن مكان **﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾** **﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾** أو **﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** وهو يمنع من ذلك في دعـاء لـيس قـرآنا، والله يقول مخبراً عن نبيه صلى الله عليه [وآله] وسلم: **﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي﴾**[1] ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى، أم كيف يسوغ لأهل الجهل والعمى ـ يقصد أبا حنيفة وأتباعه ـ إباحة القـراءة المفروضـة في الصلاة بالأعجمية مع ما ذكرنا ومع إجماع الأمة على أن إنسـانا لـو قـرأ أم القـرآن فقـدم آية على أخرى أو قال: الشكر للصمد مولى الخلائـق وقـال هـذا هـو القرآن لكان كافرا بإجماع[2]، ومع قوله تعالى **﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾**[3] ففرق الله تعالى بيـنهما وأخـبر أن القـرآن إنمـا هـو بـاللفظ العربي لا بالعجمي، وأمر بقراءة

---

(١) يونس: ١٥.

(٢) عـلى هـذه الضابطة يجب تكفير ابن مسعود وعمر وأبي الدرداء وأبي بن كعب وابن عباس وعائشـة وحفصـة لأن كـلا منهم ادعى قرآنية الجمل الزائدة الغريبة التي جاء بها كما سيأتي بيانه بإذنه تعالى.

(٣) النحل: ١٠٣.

القرآن في الصلاة فمن قرأ بالأعجمية فلم يقرأ قرآنا بلا شك.

وقال: وبلا خلاف من أحد من الأمة أن القرآن معجزة وبيقين ندري أنه **إذا ترجم بلغة أعجمية أو بألفاظ عربية غير ألفاظه**، فإن تلك **الترجمة** غير معجزة، وإذ هي غير معجزة فليست قرآناً **ومن قال فيما ليس قرآنا إنه قرآن فقد فارق الإجماع وكذب الله تعالى**، وخرج عن الإسلام إلاّ أن يكون جاهلا ومن أجاز هذا وقامت عليه الحجة، ولم يرجع فهو كافر مشرك مرتد حلال الدم والمال، لا نشك في ذلك أصلا [1].

وشدد النكير في موضع آخر: فحرام على كل أحد أن يظن أن شيئا أخبر رسول الله صلى الله عليه [وآله] أمته لا تطيق ذلك، أتى عثمان فحمل الناس عليه فأطاقوه، ومن أجاز هذا فقد كذّب رسول الله صلى الله عليه [وآله] فيقوله لله تعالى (إن أمته لا تطيق ذلك)، ولم ينكر الله تعالى عليه ذلك ولا جبريل عليه السلام وقال هؤلاء **المجرمون**: إنهم يطيقون ذلك، وقد أطاقوه **فيا لله ويا للمسلمين! أليس هذا اعتراضا مجردا على الله عزّ وجلّ مع التكذيب لرسوله صلى الله عليه [وآله] وسلم؟ فهل الكفر إلاّ هذا؟ نعوذ بالله العظيم أن يمر بأوهامنا فكيف أن نعتقده** [2].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١: ٢٢٠-٢٢٢ ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، أقول: عنى ابن حزم بهذا التكفير والمروق عن الملة إمام الحنفية أبا حنيفة النعمان حيث جوز الأخير قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة! وسيأتي الكلام عنه بإذنه تعالى.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٤: ٥٧٠. ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

الشيعة الإمامية ومعنى الأحرف السبعة

كلمات علماء الطائفة رضوان الله عليهم:

قال شيخ الطائفة الطوسي رضوان الله تعالى عليه في التبيان: واعلموا أن العرف من مذهب أصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم: أن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد [1].

وقال أمين الإسلام الشيخ الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان: الظاهر من مذهب الامامية أنهم أجمعوا على القراءة المتداولة وكرهوا تجريد قراءة مفردة والشائع في أخبارهم أن القرآن نزل بحرف واحد [2].

وقال المولى الفيض الكاشاني رحمه الله في تفسير الصافي: أقول: والتوفيق بين الروايات كلها أن يقال: إن القرآن سبعة أقسام من الآيات، وسبعة بطون لكل آية، ونزل على سبع لغات. وأما حمل الحديث على سبعة أوجه من القراءات، ثم التكلّف في تقسيم وجوه القراءات على هذا العدد ـ كما نقله في مجمع البيان عن بعضهم ـ فلا وجه له، مع أنه يكذبه ما رواه في الكافي باسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن القرآن واحد نزل من عند الواحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة.

---

(١) التبيان في تفسير القرآن ١: ٧.

(٢) مجمع البيان ١: ٧٩.

وبإسناده عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال: كذبوا أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد.

ومعنى هذا الحديث معنى سابقه، والمقصود منهما واحد وهو: أن القراءة الصحيحة واحدة، إلاّ أنه عليه السلام لما علم أنهم فهموا من الحديث الذي رووه صحة القراءات جميعاً مع اختلافها كذّبهم. وعلى هذا فلا تنافي بين هذين الحديثين وشيء من أحاديث الأحرف أيضاً [(١)].

قال المحقق الهمداني رضوان الله تعالى عليه في مصباح الفقيه: والحق انه لم يتحقق أن النبي صلى الله عليه وآله قرأ شيئاً من القرآن بكيفيات مختلفة، بل ثبت خلافه فيما كان الاختلاف في المادة أو الصورة النوعية التي يؤثر تغييرها في انقلاب ماهية الكلام عرفا كما في ضم التاء من أنعمت ضرورة أن القرآن واحد نزل من عند الواحد كما نطق به الأخبار المعتبرة المروية عن أهل بيت الوحي والتنزيل مثل ما رواه ثقة الإسلام الكليني ....

ولعل المراد بتكذيبهم تكذيبهم بالنظر إلى ما أرادوه من هذا القول مما يوجب تعدد القرآن، وإلاّ فالظاهر كون هذه العبارة صادرة عن النبي صلى الله عليه وآله، بل قد يدعى تواتره، ولكن أعداء الله حرفوها عن موضعها وفسروها بآرائهم، مع أن في بعض رواياتهم إشارة إلى أن المراد بالأحرف أقسامه ومقاصده[(٢)]، فانهم على ما حكي عنهم رووا عنه صلى الله عليه وآله

---

(١) الصافي ١: ٦١.

(٢) وهذا القول لا يمس كرامة القرآن بأي وجه كان، وهو عين القسم الآخر من الروايات غير

أنه قال: نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل، ويؤيده ما روي من طرقنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: إن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كل قسم منها كاف شاف، وهي: أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل ومثل وقصص، وربما يظهر من بعض أخبارنا أن الأحرف إشارة إلى بطون القرآن وتأويلاته، مثل ما عن الصدوق في الخصال بإسناده عن حماد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن الأحاديث تختلف منكم فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه ثم قال: و﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾(١) (٢).

قال حجة الله البلاغي رحمه الله: ولا تتشبث لذلك بما روي من أن القرآن نزل على سبعة أحرف فإنه تشبث واه واهن. أما أولا فقد قال في الإتقان في المسألة الثانية من النوع السادس عشر: اختلف في معنى السبعة أحرف على أربعين قولا وذكر منها عن ابن حبان خمسة وثلاثين. وما ذاك إلاّ لوهن روايتها واضطرابها لفظا ومعنى. وفي الإتقان ... فذكر باقي الأدلة(٣).

قال العلامة السيد الطباطبائي رحمه الله في الميزان: فالمتعيّن حمل السبعة

القراءة بالمعنى.

(١) ص: ٣٩.

(٢) مصباح الفقيه ٢: ٢٧٥.

(٣) آلاء الرحمان في تفسير القرآن: ٣٠.

أحرف على أقسام الخطاب وأنواع البيان، وهي سبعة على وحدتـها في الدعوة إلى الله وإلى صـراطه المسـتقيم، ويمكـن أن يسـتفاد مـن هذه الروايات حصر أصـول المعـارف الإلهـية في الأمـثال، فإن بقية السبعة لا تلائمها إلاّ بنوع من العناية على ما لا يخفى [١].

قـال السـيد الخوئـي رحمـه الله في البيان: إن جميع ما ذكر لها ـ الأحرف السبعة ـ من معاني أجنبي عن مورد الروايات... وعلى هذا فلا بد من طرح الروايات، لأن الالتزام بمفادها غير ممكن. والدليل على ذلك:

أولا: إن هـذا إنمـا يتم في بعض معاني القرآن التي يمكن أن يُعبّر عنها بألفاظ سبعة متقاربة. ومن الضروري أن أكثر القرآن لا يتم فيه ذلك، فكيف تتصور هذه الحروف السبعة التي نزل بـها القرآن؟

ثانـيا: إن المـراد مـن هذا الوجه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جـوّز تـبديل كـلمات القـرآن الموجـودة بكلمات أخرى تقاربـها في المعنى ـ وشـهد لهـذا بعـض الـروايات المـتقدمة ـ فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن، المعجزة الأبدية، والحجة على جميع البشر، ولا يشك عاقل في أن ذلك يقتضي هجر القرآن المنـزل وعدم الاعتناء بشأنه. وهل يتوهم عاقل ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ قارئ (يس، والذكر العظيم، وإنك لمن

(١) الميزان ٣: ٧٤، لا يخفـى أن معـنى الأحـرف السـبعة هـنا غير المعنى الذي قال به أهل السنة ويرفضه علماء الشيعة الإمامية وهو جواز تلاعب القارئ في مفردات القرآن حسب ما يشتهيه القارئ على أن لا يختم آية الرحمة بالعذاب وبالعكس.

الأنبياء، على طريق سويّ، إنزال الحميد الكريم، لتخوّف قوماً ما خوّف أسلافهم فهم ساهون)، فلتقرّ عيون المجوّزين لذلك. سبحانك اللهم إنْ هذا إلاّ بهتان عظيم. وقد قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[1] وإذا لم يكن للنبي أن يبدّل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوّز ذلك لغيره؟ وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علّم البراء بن عازب دعاءً كان فيه: (ونبيك الذي أرسلت) فقرأ البراء (ورسولك الذي أرسلت) فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يضع الرسول موضع النبي. فإذا كان هذا في الدعاء، فماذا يكون الشأن في القرآن؟ وإن كان المراد من الوجه المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الحروف السبعة ويشهد لهذا كثير من الروايات المتقدمة[2] فلا بد للقائل بهذا أن يدلّ على هذه الحروف السبعة التي قرأ بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الله سبحانه قد وعد بحفظ ما أنزله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3]

ثالثاً: أنه صرحت الروايات المتقدمة بأن الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف هي التوسعة على الأمة، لأنهم لا يستطيعون القراءة على حرف واحد، وأن هذا هو الذي دعا النبي إلى الاستزادة إلى سبعة أحرف. وقد رأينا أن اختلاف القراءات أوجب أن يكفِّر بعض المسلمين بعضاً. حتى حصر

---

(١) يونس: ١٥.

(٢) أقول: والواقع يكذب قراءة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لآيات القرآن بأشكال متعددة كما أشرنا له سابقا.

(٣) الحجر: ٩.

عثمان القراءة بحرف واحد، وأمر بإحراق بقية المصاحف.

ويستنتج من ذلك أمور:

إن الاختلاف في القراءة كان نقمة على الأمة. وقد ظهر ذلك في عصر عثمان، فكيف يصح أن يطلب النبي ﷺ من الله ما فيه فساد الأمة. وكيف يصح على الله أن يجيبه إلى ذلك؟ وقد ورد في كثير من الروايات النهي عن الاختلاف. وأن فيه هلاك الأمة. وفي بعضها أن النبي ﷺ تغير وجهه واحمرّ حين ذكر له الاختلاف في القراءة. وقد تقدم جملة منها، وسيجيء بعد هذا جملة أخرى.

٢ ـ قد تضمنت الروايات المتقدمة أن النبي ﷺ قال: إن أُمتي لا تستطيع ذلك ((القراءة على حرف واحد)) وهذا كذب صريح، لا يعقل نسبته إلى النبي ﷺ لأنا نجد الأمة بعد عثمان على اختلاف عناصرها ولغاتها قد استطاعت أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فكيف يكون من العسر عليها أن تجتمع على حرف واحد في زمان النبي ﷺ وقد كانت الأمة من العرب الفصحى.

٣ ـ إن الاختلاف الذي أوجب لعثمان أن يحصر القراءة في حرف واحد قد اتفق في عصر النبي ﷺ وقد أقرّ النبي ﷺ كل قارئ على قراءته، وأمر المسلمين بالتسليم لجميعها، وأعلمهم بأن ذلك رحمة من الله لهم، فكيف صح لعثمان، ولتابعيه سد باب الرحمة، مع نهي النبي ﷺ عن المنع عن قراءة القرآن، وكيف جاز للمسلمين رفض قول النبي ﷺ وأخذ قول عمثان وإمضاء عمله، أفهل وجدوه أرأف بالأمة من نبيها أو أنه تنبه لشيء قد جهله النبي ﷺ من قبل وحاشاه، أو أن الوحي قد نزل على عثمان بنسخ تلك الحروف؟!.

وخلاصة الكلام: إن بشاعة هذا القول تغني عن التكلف عن ردّه، وهذه هي العمدة في رفض المتأخرين من علماء السنة لهذا القول. ولأجل ذلك قد التجأ بعضهم كأبي جعفر محمد بن سعدان النحوي، والحافظ جلال الدين السيوطي إلى القول بأن هذه الروايات من المشكل والمتشابه، وليس يدري ما هو مفادها مع أنك قد عرفت أن مفادها أمر ظاهر، ولا يشك فيه الناظر إليها، كما ذهب إليه واختاره أكثر العلماء [1].

قال في **بحوث في تاريخ القرآن**: ولعمري أن هذه النظرية ـ نظرية القراءة بالمعنى كما قيل ـ كانت أخطر نظرية في الحياة الإسلامية، لأنها أسلمت النص القرآني إلى هوى كل شخص يثبته على ما يهواه. وواضح أن تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه بمرادفات لكلمات القرآن أو بما لا يخالفه يستلزم وقوع الريب في القرآن العزيز. وقد قال الله تعالى **﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾** [2].

ولا يوافق الأئمة المعصومون على هذا التفسير الشائع لسبعة أحرف، وقد سئل الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام عما يقوله الناس من أن القرآن نزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا ـ إلى أن قال ـ ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد. وروى ثقة الإسلام الكليني بسنده عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: إن القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن

(١) البيان: ١٨١ـ١٨٣.

(٢) يونس: ١٥.

الاختلاف يجيء من قبل الرواة. ومن المعلوم أن الاختلاف المشار إليه في عصره (عليه السلام) هو الاختلاف في القراءات الموروثة عن ابن مسعود وأمثاله، فالإمام إذا يكذب هذا النحو من الاختلاف. قال الفقيه الهمداني ـ بعد نقله حديث التكذيب هذا ـ: **ولعل المراد بتكذيبهم تكذيبهم بالنظر إلى ما أرادوه من هذا القول مما يوجب تعدد القرآن، وإلا فالظاهر كون هذه العبارة صادرة عن النبي (صلى الله عليه وآله)، بل يدعي تواتره.**

إذاً، فلابد من الرجوع إليهم والاعتماد عليهم في معرفة المراد من حديث سبعة أحرف، فنجد أمامنا مما نقل عنهم ما يلي ـ فذكر روايتين، ثم قال ـ **فالذي يستفاد من هذين الحديثين هو أن المراد من الأحرف السبعة هو الوجوه التي ترجع إلى معاني كلام الله وتأويلاته**، وهذه المعاني سبعة إن كان المراد بالسبعة نفس معناها الأصلي، وإن كان المقصود بالسبعة هنا الكناية عن الكثرة في الآحاد ـ كما يكنى بكلمة سبعين عن الكثرة في العشرات ـ فيكون المراد هو أن القرآن نزل على حروف كثيرة آحادها. وربما يستشهد لهذا المعنى الثاني بما رواه في بحار الأنوار عن المعلى بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما من أمر يختلف فيه اثنان إلاّ وله أصل في كتاب الله، لكن لا تبلغه عقول الرجال.

ولكن ثمة فرق بين تفسير هؤلاء وتفسير الأئمة (عليهم السلام)، فإن الأئمة قالوا بأن المراد هو سبعة أوجه من المعاني، وهؤلاء قالوا بسبعة أوجه للألفاظ المختلفة، وإن اتفقوا على تفسير الحرف بالوجه. ويؤيد هذا الذي ذهبنا إليه تبعا لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) في تفسير الأحرف السبعة ما رواه ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره عن أنس بن عياض عن أبي حازم

عن أبي سلمة قال: لا أعلمه إلاّ عن أبي هريرة، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: انزل القرآن على سبعة أحرف فالمراء فيه كفر ـ ثلاث مرات ـ فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه. **حيث إن المستفاد من هذا الحديث هو أن السبعة أحرف هي في المعاني لا في الألفاظ**. فتلخص: **أن القرآن انزل على سبعة وجوه من المعاني والتأويلات، لكن لا تبلغ العقول إلاّ الأقل منها، ولابد من الرجوع إلى الراسخين في العلم في الأكثر**. والظاهر أنه مأخوذ من الحرف وهو الطرف والجانب، وكأن للألفاظ القرآنية جوانباً وأطرافا، أي معاني كلها محتملة احتمالا قريبا، وهذا النحو من الاستعمال شائع في اللغة الفارسية، فيقولون: إن كلامه (دو بهلو است) أي أنه ذو معنيين محتملين احتمالاً قريبا، يساوي أحدهما الآخر في الظهور(١).

تأمل في كلمات هؤلاء الأعلام عليهم أتم الرحمة والرضوان تراها متكاتفة يدا واحدة تذب عن القرآن الذي وجّهت له أخطر فكرة وهي دعوة لتحريفه تحت ستار الدين، فكان صيانة القرآن من التبديل والتغيير هو المحفز لهم لرفض مبنى الأحرف السبعة.

فاتضح أن عقيدة أهل السنة في الأحرف السبعة عقيدة صارخة وبكل وقاحة أن القرآن الكريم يتبع أهواء القرّاء ولا يثبت على حال، وأن كل من أراد الاستمزاج والتفنن بكتاب الله فإن الباب على مصراعيه مشرّع! حتى ليُظن أن القرآن لم ينزل لتُتبع نصوصه، بل ليتبع هو أمزجتنا!، وهكذا أصبح تحريف القرآن دينا بين طوائف المسلمين، فلا تجد لدعوى تحريف القرآن هذه

---

(١) بحوث في تاريخ القرآن للسيد مير محمدي زرندي: ٣٢ـ٣٥.

رادعا أو مستنكرا بين صفوفهم! نعوذ بالله من الخذلان.

التفسير مغرض!

لعل البعض يستشكل وجود هذا الكم من روايات الأحرف السبعة في مصنفات القوم ولا يرى لـه وجها مقبولا من وضع أو كذب، والحق أن الوجه المقبول لها موجود وبوجوه متعددة أيضا، إذ من المحتمل قويا دخول زوائد حرفت معنى الأحرف السبعة في ضمن تلك الروايات، وليس ذلك ببعيد بعد حصول التضارب في نقل الحادثة الواحدة وبملاحظة المعنى الذي حكته روايات أهل البيت عليهم السلام، أما أصل مفهوم الأحرف السبعة فلا أحد ينكر وجوده في القرآن، وإنما الكلام كله دائر حول المعنى الذي جعل من مفهومها دعوة مفتوحة لتحريف القرآن.

علل تغيير معنى مفهوم الأحرف السبعة:

تغيير مفهوم الأحرف السبعة والمراد منها قد يستظهر سببه من جهات أرى أنها لا تخرج عنها وهي:

١. ابن مسعود وأهل الكوفة

من المحتمل أن ابن مسعود وأهل الكوفة قد حمّلوا هذا المعنى من جواز تغيير الألفاظ لمعانيها على روايات نزول القرآن على سبعة أحرف، لأن ابن مسعود كان يقوم دائما بتغيير مفردات القرآن إلى معانيها المترادفة بدعوى أن المعنى واحد! وستأتي ما يدل عليه بإذنه تعالى.

٢. الأحرف السبعة وسيلة لتبرير اجتهادات الصحابة في نصوص القرآن.

قلنا إن للأحرف السبعة معنيين عند أهل السنة المعنى الأول أن القرآن

نـزل عـلى سـبعة أشـكال من الألفاظ بشرط الموافقة في المعنى وهو المشهور، والمعـنى الـثاني أن الأحـرف الـسبعة هـي وجـوه اخـتلاف القـراءات وهذا الاحتمال ينسجم مع الرأي الثاني.

وهذا الاحتمال يقربه ما يقوم به علماؤهم من استقراءٍ لوجوه القراءات عـند سلفهم، ومن ثم تطبيق مفهوم الأحرف السبعة على تلك الوجوه حتى يمكن إيجاد لكل ما قرأ به الصحابة توجيها شرعيا فيحكم بأن كل ما فعلوه لم يـتزحزح قـيد أنملـة عـن مراد الله عزّ وجلّ، وأن الجميع ملتزمون بالضوابط الشـرعية، وأن يـد التسـديد الغيـبـي كانت وعلى طول الخط مرافقة لهم من أول قـراءتـهم إلى آخرها كلهم أجمعين أكتعين، ونحن لا نقبل هذا الأمر لما فيه من تكلف وكثير تحميل، ولا بأس بشيء من البسط هنا.

المشكلة من أين؟!

حسـن الظـن المطلـق بالصحابة وبأفعالهم هو منهج أهل السنة، فكان إيجـاد التوجـيه الشـرعي لأفعـالهم هـو المقدم في تقييمها، فأفعالهم لها مدارك شرعية يجب على أهل السنة تحصيلها والبحث عنها، فلا يُحتمل في نظر أهل السنة أن أحدا منهم ابتدع من عند نفسه شيئا خالف أمر الله به، فالصحابي عـندهم يعـامل معاملـة المعصـوم وإن لم يعـتقدوا بعصـمته، وكان لهذا المبنى الفاسـد أثـره الخطير في الفقه والعقيدة، وقد انصبت وتكاتفت جهود جبارة مـن عـلمائهم ولسنين متطاولة لإيجاد تأويلات وتوجيهات أو قل تلميعات لما جـاء بـه الـتاريخ مـن مصائب ورزايا لأناس عاديين غير معصومين، ففي كل فاجعـة اقترفهـا أحـد مـن السلف تجد عُدّة التأويل والتخريج لهذه القاصمة جاهزة للعمل وعلى أهبة الاستعداد!

وبسبب هذا التخريج والتحسين تلغى في بعض الأحيان تعاليمٌ من الإسلام أو تخلق لها على أقل تقدير شواذ تنخدش عندها، وتأمل على سبيل المثال إلى ما يستدلون به لعدم جواز الخروج على الحاكم الجائر والأمير الفاجر المستهتر وجواز الصلاة خلفه، فإن صلاة ابن عمر خلف الحجاج بن يوسف السفاك السفاح دليل ـ في نظرهم ـ على ذلك! فبما أن ابن عمر فعل شيئا لذا من المحتم ألاّ يكون مخطئا في فعله بل هو نابع من الدين! وكثير من هذه الموارد.

ومن تلك الموارد التي عملت بها عدة التأويل والتلميع عملها موردنا هذا، حيث نجد بعض علمائهم يحاول بكل جهد وكثير معاناة أن يجعل من مفهوم الأحرف السبعة مظلة تستوعب كل ما استمزجه الصحابة في قراءة نصوص القرآن بالزيادة أو النقص أو التبديل، فكانت تلك الأشكال والألوان في قراءات الصحابة والتابعين هي الحق الذي لا مرية فيه، وعليه فالرأيُ الحصيف والقول السديد في تحديد ماهية الأحرف السبعة هو الرأي المعتمد على إيجاد المخارج لجميع ما وصل إلينا من استمزاجات السلف وعبثهم في قراءة آيات القرآن، بشرط أن لا تخرج أي من تلك الاجتهادات عن كونها مصداقا لمفهوم الأحرف السبعة، ومن ثم يقال لك: إن هذه الاختلافات والتغاير في قراءات القرآن إنما تمت تحت مباركة النصوص النبوية وعلى شريعة رب الصحابة! فصار تكلفا ما بعده تكلف وتحميلا واضحا وتعسفا فاضحا.

ولعل من طالع كتبهم في هذا المجال يجد أن أفضل التأويلات لبيان المقصود من المعنى غير المشهور للأحرف السبعة هو رأي ابن قتيبة حيث قال:

إن المـراد بالأحـرف السـبعة، الأوجه التي يقع بـها التغاير: (فأولها) ما تـتغير حركـته ولا يـزول معناه ولا صورته، مثل: ولا يُضارَّ كاتِبٌ بفتح الراء وضـمها. (وثانـيها) مـا يتغيّر بالفعل مثل بَعَّدَ وباعِدْ بلفظ الطلب والماضي. (وثالـثها) مـا يـتغير بـاللفظ مـثل (نُنْشِـرُها ونُنْشِزُها) بالراء المهملة والزاي المعجمة.

أقـول: وعـلى هذه الأوجه التي ذكرها ابن قتيبة اعتمد أتباعه، فجعلوا اخـتلاف القرّاء السبعة فيما بينهم من القراءات وكذا من قبلهم من السلف مستندا في الشريعة الإسلامية ووجها معتبرا إذ صار كل منها وجها من وجوه الأحرف السبعة!.

وتـابع ابـن قتيبة قوله: (ورابعها) ما يتغيّر بإبدال حرفٍ قريب المخرج مـثل: (طـلحٍ منضـود وطلعٍ منضود). (وخامسها) ما يتغيّر بالتقديم والتأخير مثل: (وجاءت سكرة الموت بالحق. وجاءت سكرة الحق بالموت). (وسادسها) ما يـتغير بالـزيادة والنقصـان مـثل: (ومـا خلق الذكر والأنثى) بنقص لفظ (ما خلـق). (وسـابعها) مـا يـتغير بـإبدال كلمة بأخرى مثل: (كالعهن المنفوش. وكالصوف المنفوش).

أقـول: وهـذه الوجـوه الأخـيرة مـن أوضـح موارد التحميل والتكلّف لـتخريج مـا شـذ بـه الصحابة في قراءة القرآن!، فابن قتيبة[1] حصر اختلاف

---

(١) وغـيره كـابن الجـزري وأبـي الفضـل الرازي ومن زلق في تلك المزلقة كالزرقاني ومن لم يأتنا علمه بعدُ.

الصحابة وابتداعهم في القرآن بهذه الوجوه، وفي الوجه الرابع يكشف القناع وتفيح رائحة التحميل لأن هذا الوجه ليس له إلاّ مصداق واحد فاخترعه ليؤول ما روي في كتبهم من أن الإمام علي عليه السلام أنكر نص هذه الآية من المصحف وقد أخرجها الطبري في تفسيره:

قرأ رجل عند علي ـ عليه السلام ـ: ﴿**وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ**﴾[1] فقال: ما شأن الطلح؟! إنما هو طلع. ثم قرأ ـ عليه السلام ـ: ﴿**وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ**﴾[2] أو قرأ ﴿**وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ**﴾[3]. فقيل له: ألا نحوّلها؟ فقال: إن القرآن لا يهاج اليوم ولا يحوّل [4]، فكان اختراع هذا الوجه لتفادي هذه المزلقة اليتيمة الوحيدة!

والوجه الخامس: من عجائب الأمور وأفضح من سابقه لأنه اختُرع حتى لا ينسب الهجر والهذيان لأبي بكر في آخر حياته وهو على فراش الموت حيث قرأ الآية الكريمة بشكل آخر، فبدل أن يقول: ﴿**وَجَاءتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ**﴾[5] قرأها غلطا (وجاءت سكرة الحق بالموت)!، قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن:

---

(١) الواقعة: ٢٩.

(٢) ق: ١٠.

(٣) الشعراء: ١٤٨.

(٤) تفيسر الطبري ٢٧: ١٠٤.

(٥) ق: ١٩.

قال أبو بكر الأنباري: ـ بسنده ـ عن مسروق قال: لما احتضر أبو بكر أرسل إلى عائشة فلما دخلت عليه قالت: هذا كما قال الشاعر: (إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدر) فقال أبو بكر:، هلاّ قلت كما قال الله: ﴿جَاءتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ وذكر الحديث.

فكان السبيل الوحيد لتنزيه ساحة أبي بكر من الهجر أن يُخترع لما أخطأ فيه وجه معتبر ضمن فضفاضة الأحرف السبعة، فيكون أبو بكر ممن لا يخطأ ولا يهجر في القول، بل كان يعرف ما يتفوه به حتى في حال موته![1]

ونحمد الله أن هذا التكلف لم يقبله كل علمائهم، فإن واحدا منهم وهو القرطبي رفضه على استحياء، فقال إن هذا المورد يجري مجرى النسيان من أبي بكر ولكنه عاد فآثر تخفيف الوطء فردد ذلك بين نسيان أبي بكر وبين خطأ الرواة!، فقال:

وقد زعم من طعن على القرآن فقال: أخالف المصحف كما خالف أبو بكر فقرأ: وجاءت سكرة الحق بالموت، فاحتج عليه بأن أبا بكر رويت عنه روايتان: إحداهما موافقة للمصحف فعليها العمل، والأخرى تجري مجرى

---

(١) هكذا يتكلف للصحابة بشتى السبل والحيل حتى تنزه ساحتهم ولو بوجوه تافهة، ولكن رسولنا الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم تجده عندهم يهجر ويهذي على فراش الموت ـ نعوذ بالله من الردة ـ ويقول ما لا يعلم تقليدا منهم لعمر بن الخطاب كما نص عليه البخاري في خمسة مواضع من صحيحه، فعند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقف آلات التأويل وعُدد التلميع!!

النسيان منه إن كان قالها، أو الغلط من بعض من نقل الحديث [1].

وكذلك الوجهان الأخيران يناديان بتبرير اجتهاد ابن مسعود وأبي الدرداء في قراءة القرآن فقد اشتهر أن ابن مسعود كان يقرأها بذلك الشكل بحذف قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ﴾[2]. وسار أبو الدرداء على دربه.

وهكذا كان معنى الأحرف السبعة قائما على استقراء أخطاء سلفهم الصالح!، وإيجاد المخارج والوجوه المقبولة لها ونسبة الكل إلى الشريعة الإسلامية، ولذا كان مصدر التشريع ذو الأولوية هو فعل الصحابة!

وتتجلّى للقارئ النبيه هذه النكتة بوضوح تام حينما يرى أن أصحاب عُدد التأويل لا يقبلون أي معنى للأحرف السبعة لا يتوافق مع اجتهادات الصحابة! حتى ولو اقتضاه الدليل بحجة أنه يُخرج بعض قراءات سلفهم عن حيّز الأحرف السبعة، وهي طامة كبرى عندهم!، وهذه بعض الأمثلة عليه:

قال السيوطي: (وبعد هذا كلّه، رُدّ هذا القول بأنّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، كلاهما قريشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمرُ لغته، فدلّ على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات) [3].

---

(١) راجع البرهان للزركشي ١: ٩٣٣٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧: ١٢ ط دار إحياء التراث.

(٢) الليل: ٣.

(٣) الاتقان في علوم القرآن ١: ١٥١، تحقيق د. مصطفى البُغا، ط. دار ابن كثير، الطبعة الأولى.

وكذلك قال الزرقاني في رد بعض التأويلات لمعنى الأحرف السبعة: (ثم إن الأوجه التي ذكرها واحدا واحدا ترجع كلها إلى نوع واحد من اختلاف اللهجات وكيفيات النطق وحدها، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير أو النقص والزيادة ونحو ذلك. وفي هذا القصور ما فيه)[1].

فيتضح أن تأويل وتخريج اجتهادات السلف كانت السبب الرئيس في بيان معنى الأحرف السبعة، ويا ليت أحدهم يخبرنا كيف عرفوا أن كل فلتات سلفهم الصالح! في نصوص القرآن واجتهاداتهم في تغيير كلماته قد وصلت إليهم بتمامها حتى فسّروا عليها الأحرف السبعة وهي في نظرهم أمرٌ إلهي جاء به الوحي؟! أهكذا يصبح الدين رخيصا؟!

ودعوى أن البعض منهم كان استقراؤه تاماً دون غيره ينقصها الدليل فإنك قد لاحظت فيما نقلنا عنهم أن كل واحد منهم قد ادّعى أنه تتبّع جميع أوجه الخلاف في اللغات أو القراءات على حد سواء، ثم اختلفت النتائج التي توصّل إليها كل منهم عن الآخر. ولو كان الاستقراء تاماً ـ على ما زعمه البعض ـ لما اختلفت النتائج التي توصّلوا إليها من الناحية الجوهرية فضلاً عن الناحية الشكلية [2].

وهل يصح أن يكون الاستقراء دليلا على كون كل نوع من الاختلاف

---

(١) مناهل العرفان للزرقاني ١: ١٦٧، ط الحلبي الثالثة.

(٢) لغة القرآن الكريم: ٨٧ د. عبد الجليل عبد الرحيم ط. مكتبة الرسالة الحديثة.

حرفا قائما برأسه؟ وقد اعترض به صاحب لغة القرآن الكريم فقال:

ثم إنه على فرض صحة ما استدلّوا به لا يلزم أن تكون الأوجه السبعة هي الأحرف السبعة المقصودة في الحديث، بمعنى أن كل وجه منها حرف، لأن الاستقراء على فرض كونه تاماً إنما يدل على أن الحكم المشترك بين الجزئيات محكوم به على كلها، فإذا تتبّعنا أوجه الاختلاف فوجدنا كل وجه منها لا يخرج عن السبعة حكمنا بأن كل أوجه الاختلاف لا تخرج عن السبعة، هذا غاية ما يفيده الاستقراء، فهو لا يفيد أن كل وجه منها يعتبر حرفاً من الأحرف المذكورة في الحديث فهذا الحكم إذن يحتاج إلى دليل سوى الاستقراء [1].

ويؤيد أن هذه التفسيرات جاءت لتلميع صورة الصحابة لا أكثر ولا أقل، إن من انتهج منهج صحابتهم وأخذ بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ بزعمهم ـ وصار يقرأ القرآن على حرف من الأحرف السبعة تلاحقه اللعنات ويرمى بالتكفير من كل حدب وصوب حتى يقام عليه الحد كما هو الحال لابن شنبوذ المقرئ وسيأتي الكلام عنه، وقد أعطانا أبو بكر بن الأنباري خلاصة رأيهم فيمن يأخذ بمبدأ الأحرف السبعة من غير سلفهم الصالح! ففي تفسير القرطبي:

قال أبو بكر وفي قوله تعالى ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [2].

---

(١) لغة القرآن الكريم: ٨٧، نقلا عن الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات: ٨٨ عبد التواب عبد الجليل.

(٢) الحجر: ٩.

دلالـة على كفر هذا الإنسان[1] لأن الله عزّ وجلّ قد حفظ القرآن من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان فإذا قرأ قارئ (تبت يدا أبي لهب وقد تب ما أغنى عنه ماله وما كسب سيصلى نارا ذات لهب ومُريتّه حمالة الحطب في جيدها حبل من ليف) فقد كذّب على الله جل وعلا وقوّله ما لم يقل وبدل كتابه وحرّفه[2].

وواضح أن هذا نفس معنى الأحرف السبعة عندهم، ولكن هذه الامتيازات إنما نزلت من السماء للصحابة فقط!!

٣. تبرئة ساحة ابن أبي سرح الأموي المحرف لكتاب الله عزّ وجلّ!

وهناك احتمال ثالث وهو أن هذه الروايات المرخّصة لجواز تبديل الآيات بألفاظ متغايرة إنما وجدت في دنيا المسلمين بوضع من صنّاع الأحاديث المستأجرين من قِبل البلاط الأموي، وذلك في ضمن سلسلة الكذب والافتراء على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتلميع وتحسين صورة بني أميّة وأذنابهم.

وهذا الوضع ليس بعزيز لرفع مخزاة الكذب والافتراء عن ساحة أخي الخليفة عثمان بن عفان لأمه وهو عبد الله بن سعد بن أبي سرح خاصة وهو العبد المطيع لعثمان، وهو الذي أمر عبد الرحمان بن عوف أن يبعد الخلافة عن أمير المؤمنين عليه السلام ويلصقها بعثمان وقد فعل، فكل تلك الروايات

---

(١) وهو أحد علمائهم الذين تستروا عن التصريح باسمه وسيأتي الكلام عنه إن شاء الله.

(٢) تفسير القرطبي ١: ٨٤.

المجوّزة لتغيير ألفاظ القرآن بغيرها إنما جاءت لتبرر عمل عبد الله بن سعد ابن أبـي سرح في تغيير ألفاظ القرآن وتحريفه حتى طرده النبي صلى الله عليه وآله وسـلم وأهـدر دمـه، فجاءت هذه الروايات لتبين أن فعل ابن أبي سرح كان مطابقـا لأمر الله المستأثر به في الغيب، وأن ما حصل له من الطرد والارتداد كان سببه تسرع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعدم علمه بما سيؤول إليه الحال، والعياذ بالله.

ومما يقوي هذا الاحتمال هو تـحرجهم من هذه المخزاة ومحاولة إلصاقها بأبي برزة الأسلمي وهو أحد شيعة الإمام علي عليه السلام.

وإلى هـنا تم الكـلام عـن الأحـرف السـبعة، وتـبين أن أهـل السـنة لم يعـتمدوا أي دلـيل نـاهض لإدخـال هذا المعنى للأحرف السبعة في دين الله الـذي يفـتح المجـال لتحريف القرآن بل إن الأدلة قائمة على بطلانه، أما الشيعة الإمامية فرفضوا هذا المبدأ المخل بقداسة القرآن تبعا لأهل البيت عليهم السلام.

المبحث الثاني

جمع القرآن

بعد الفراغ من مقولة الأحرف السبعة، خلصنا إلى نتيجة وهي أن معنى الأحرف السبعة عندهم هو جواز قراءة الآية الواحدة على سبعة أوجه نحو: هلم وأقبل وتعال وقارب، إلى آخر ما يوافق المعنى من ألفاظ بشرط ألا تُختم آية رحمة بعذاب ولا آية عذاب برحمة، وسبب هذه الرخصة التسهيل على هذه الأمة.

وبحثنا هنا عن نظرة أهل السنة لكيفية جمع القرآن، وهو على قسمين: الجمع الأول في زمن أبي بكر، والآخر الجمع الذي وقع في زمن عثمان، ونذكر في الأثناء بعض الاعتراضات ثم نعقب بنظرة الشيعة الإمامية لجمع القرآن وما يتعلق به.

أولا: نظرة أهل السنة لجمع القرآن

الجمع الأول للقرآن

سببه:

رحل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ربه عز وجل وترك الأمة بقرآن مشتت مبعثر هنا وهناك، بعضه كتب في رقاع، وبعض كتب على حجارة بيضاء مسطّحة وهي اللخاف وقد كانت ملقاة في بيوت بعض الصحابة، وبعض آخر مدوّن على عظام أكتاف الإبل، وجملة منه في صدور القرّاء وهكذا، والنتيجة أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الأمة الإسلامية بلا مصحف مجموع ولا كتاب مرتب يحوي القرآن، وحيث أن عددا كبيرا من حفّاظ القرآن قد قتل في حرب اليمامة، خيف ضياع كثير مما حفظه أولئك، فأُمر بجمعه فجمع.

الهدف منه:

جمع القرآن لتدارك الخطر المترتب على ما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله، فالأمة بلا قرآن مجموع محفوظ في المصحف يخاف عليه من الضياع وقد يفقد منه شيء مع بعد العهد ومقتل القراء، فكان من اللازم على الصحابة أن يتداركوا الخلل بجعله مرتبا في مكان واحد ومجموعا على نحو ملزمة بدل أن يكون مبعثرا هنا وهناك مكتوبا على الحجارة وعلى عظام أكتاف

الإبل.

كيفيته:

وقف بعض الصحابة على باب المسجد يحثون كل من كان عنده آية من كتاب الله ليأتيهم بها حتى تدمج في المصحف، فلبى المسلمون النداء وكلٌ أتى بما حفظ وبما كتب على الرقاع والحجارة، ولو شهد شاهدان على كون تلك الجمل آيات من القرآن أدمجت فيه، وهكذا بطبيعة الحال تتزاحم الناس وتتكاثف وكل يدلو بآيته، فمنهم من يأتي بآية من الأحزاب وآخر من أول البقرة وهذا من آخر سورة يونس وذاك من وسط النحل وهذا من الثلث الأخير من الزمر وهكذا، ويشهد شاهدان وينتهي الأمر، وقد يأتي رجل واحد فيشهد وتدمج الجملة في المصحف على أنها قرآن منزل لأن هذا الرجل أنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادته منزلة شهادة رجلين وهو خزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنه، وقد جاء بعضهم بآية وشهد على أنها من القرآن ولم تكتب فيه لأنه كان وحده فلم يثبتوها في المصحف وظل يردد ويكرر أن تلك الجملة من القرآن طيلة زمن خلافته وهو ابن الخطاب!

وهذا ما تمليه علينا مصادر أهل السنة، وقد جاءت به روايات منها رواية البخاري في صحيحه أن زيد بن ثابت الأنصاري قال:

أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة وعنده عمر فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعوه، وإني لأرى أن تجمع القرآن. قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول

الله صلى الله عليه [واله] وسلم؟ فقال عمر: هو والله خير! فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري ورأيت الذي رأى عمر. قال زيد بن ثابت وعمر عنده جالس لا يتكلم فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل ولا نتهمك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم فتتبع القرآن فاجمعه فو الله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم؟ فقال أبو بكر: هو والله خير! فلم أزل أراجعه حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال(١)حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم**﴾(٢) إلى آخرهما، وكانت الصحف

---

(١) وتعليقا على هذه الرواية جاء في تاريخ القرآن الكريم للكردي الخطاط من الهامش ٢١: (العسب بضم فسكون وبضمتين أيضا جمع عسيب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض، واللخاف ـ وهي في رواية باب جمع القرآن ـ بكسر اللام جمع لخفة بفتح فسكون وتجمع أيضا على لخف بضمتين وهي صفائح الحجارة الرقاق، والرقاع بالكسر جمع رقعة بالضم وهي القطعة من النسيج أو الجلد، والأقتاب جمع قتب بفتحتين وهو رحل البعير، ومن هامش ٢٧: الأدم بضمتين وبفتحتين أيضا جمع أديم وهو الجلد المدبوغ، والأكتاف جمع كتف وهو عظم عريض يكون في أصل كتف الحيوان)، وراجع فتح الباري للعسقلاني ٩: ١٦، ح٤٧٠١.

(٢) التوبة: ١٢٨.

التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حتى توفاه الله ثم عند حفصة بنت عمر [1].

وفي الإتقان نقلا عن المصاحف لابن اشتة: عن الليث بن سعد قال: **وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل**، وإن آخر سورة براءة لم يجدها إلا مع خزيمة بن ثابت ذي الشهادتين فقال: اكتبوها فإن رسول الله صلى الله عليه وآله جعل شهادته بشهادة رجلين فكتب، **وان عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنه كان وحده** [2].

وكذا جاء في كنز العمال: عن هشام بن عروة قال: لما استحر القتل بالقراء فرق أبو بكر على القرآن أن يضيع فقال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت: **اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من القرآن من كتاب الله فاكتباه** [3].

---

(١) صحيح البخاري (باب جمع القرآن) ٤: ١٧٢٠، ح٤٤٠٢ و٤: ١٩٠٧، ح٤٧٠١ و(باب كاتب النبي صلى الله عليه [واله] وسلم. ٤: ١٩٠٨، ح٤٧٠٣) و(باب يستحب للكاتب أن يكون أمينا عاقلا) ٦: ٢٦٢٩، ح٦٧٦٨ و٦: ٢٧٠٠، ح٦٩٨٩، وفي طبعة أخرى ج ٦: ٩٨، أقول: بعض الروايات تذكر أن اسم من جاء بالأيتين هو أبو خزيمة، ولكن الأصح أنه خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وإن كان بعض علمائهم يقول أن أبا خزيمة جاء بآيات سورة التوبة في جمع أبي بكر، وخزيمة ذو الشهادتين جاء بآية الأحزاب في جمع عثمان بن عفان.

(٢) الإتقان ١: ٥٨.

(٣) المصاحف لابن أبي داود.

عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لما قتل أهل اليمامة أمر أبو بكر الصديق عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت فقال: اجلسا على باب المسجد فلا يأتينكما أحد بشيء من القرآن تنكرانه يشهد عليه رجلان إلا أثبتماه، **وذلك لأنه قتل باليمامة ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قد جمعوا القرآن**[1].

وهذه الجملة (فلا يأتينكما أحد بشيء من القرآن تنكرانه) تدل على أن بعض الآيات يحق لها الدخول في المصحف بشهادة رجلين وإن أنكرها جمّاع المصحف، أي أن من وكّل بجمع القرآن لا يحفظه! !!

قال الشيخ الكوراني حفظه الله تعالى: وينبغي أن نتوقف طويلا عند قول أبي بكر: (فلا يأتينكما أحد بشئ من القرآن تنكرانه يشهد عليه رجلان إلا أثبتماه) ففي هذا الكلام علم كثير، فهو يدل على أن القرآن الذي (يحفظه) أبو بكر وعمر وزيد وغيرهم من الحفاظ المعروفين، ناقص! ! وأن بقيته مبثوثة عند الناس، لذلك تعلن الخلافة أن أي نص يشهد عليه رجلان أنه من القرآن فهي تلتزم به وتثبته في القرآن، ونائب الخليفة وكاتبه مأموران أن يدخلا ذلك النص في القرآن حتى لو لم يشهدا به، بل حتى لو استغرباه وأنكراه (تنكرانه.. إلا أثبتماه)! إن هذه الحركة منسجمة تماما مع الأحاديث الصحيحة الواردة عن الخليفة عمر بأن القرآن الذي نزل أضعاف الموجود، لذلك فهو يحاول جمع ما ضاع منه بأقل إثبات شرعي وهو شاهدان عاديان![2].

---

(١) الطبقات لابن سعد.

(٢) تدوين القرآن: ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

ملاحظتان

الأولى: الجمع لم ينته في زمن أبي بكر ولاعمر

مقتضى الجمع بين الأدلة أن الجمع الأول لم ينته في عصر أبي بكر؛ لأن جمعهم هذا الذي ابتدأ في زمن أبي بكر إن كان المقصود منه جمعه في مصحف أو ملزمة يلم به شتات جميع ما أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فهذا لم يفرغ منه في زمن أبي بكر، بل استمر إلى زمن عمر، ومات عمر ولم يتمه، وقد جاءت روايات عند أهل السنة ظاهرة في هذه الدعوى، حتى أن ابن أبي داود السجستاني بوّب في كتابه المصاحف باباً بعنوان: جمع عمر بن الخطاب القرآن في المصحف، فقال بسنده عن الحسن:

إن عمر بن الخطاب سأل عن آية من كتاب الله فقيل: كانت مع فلان فقتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله، **وأمر بالقرآن فجمع، وكان أول من جمعه في المصحف**.[1]

وكذا عن عبد الله بن فضالة قال: **لما أراد عمر أن يكتب الإمام أقعد له** نفرا من أصحابه وقال: إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلغة مضر فإن القرآن نزل على رجل من مضر.[2]

وعن يحيى بن عبد الله بن حاطب قال: **أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن** فقام في الناس فقال: من كان تلقّى من رسول الله صلى الله عليه [واله]

---

(١) كتاب المصاحف ١: ١٨١، ح٣٢. تحقيق محب الدين واعظ.

(٢) كتاب المصاحف ١: ١٨٣، ح٣٤.

وسلم شيئاً من القرآن فليأتنا به وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح، والعسب وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شهيدان، **فقتل وهو يجمع ذلك إليه،** فقام عثمان فقال: من كان عنده من كتاب الله شيئا فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئا حتى يشهد عليه شهيدان [١].

وهذا يعني أن جمع أبي بكر لم ينتج مصحفا أو ملزمة بأوراق مرتّبة كما أُدّعي، وإنما هو شتات مبعثر قد جمع في مكان واحد عند أبي بكر، ومما يؤكد أن ابن الخطاب لم يجمع القرآن في حياته ولم يتم ما ابتدئ به في زمن أبي بكر ـ بجعله في ملزمة أو مصحف مرتب ـ رواية ابن سعد في طبقاته عن ابن سيرين قال: مات أبو بكر ولم يجمع القرآن [٢]، وكذلك عنه في طبقاته قال: قتل عمر ولم يجمع القرآن [٣].

وينص ابن شبة في تاريخ المدينة على أن أبا بكر وعمر بن الخطاب لم يجمعا المصحف، بل جمع أول مرة في زمن عثمان:

عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: **إن أول من جمع**

---

(١) نفس المصدر ١: ١٨١،٢٢٩ تحقيق محب الدين واعظ، وهو في الكنز العمال ٢: ٣٦١ (جمع القرآن).

(٢) طبقات ابن سعد ٣: ٩٣ (ذكر وصية أبي بكر).

(٣) نفس المصدر: ٢٧٤ (ذكر استخلاف عمر)، أقول: إلا أن يقال إن هذا الجمع قصد به الحفظ في الصدور أي أنهما لم يحفظا القرآن إلى الممات، وهذا لا يقبله أهل السنة الذين يدعون أنهما من حفظة القرآن!

القـرآن في مصحف وكتبه عثمان بن عفان، ثم وضعه في المسجد فأمر به يقرأ كل غداة (١).

ومـا يؤكـد هـذا الرأي أكثر وأكثر هو بقاء تلك الصحف عند أبي بكر وانـتقالها إلى عمر ومن ثم إلى حفصة، كما في رواية البخاري، فهذا المصحف لم ير النور ولم يطلع عليه أحد من المسلمين إلى يومنا هذا، وهذا ليس له وجه مقبول سوى أنه لم يفرغ زيد من جمعه لو قلنا أنه مصحف قد جمع للناس، وبما قرّبـناه يتضـح تسـرع البعض في رد الروايات التي تحكي جمع القرآن في زمن تأمر عمر على الناس بدعوى أن ذلك قد فرغ منه في زمن أبي بكر.

الثانية: طريقة الجمع هذه يحتمل فيها فقدان شيء من القرآن ، لأسباب :

منها: احتمال أن بعض الآيات لم يتوفر لها شاهدان أو لم يلتفت لها أصلا، وهذا الاحتمال وارد وفي محله لأن هذا هو المعتاد في مثل هذا النوع من الجمع العشـوائي للآيـات، خاصـة أن عمر بن الخطاب جاء شاهدا على جملة ادعى قرآنيتها فرفض زيد بن ثابت دمجها في المصحف؛ لأن ابن الخطاب كان وحده ولم يشـهد معه رجلٌ آخر!، وكذا جاءت حفصة بنت عمر تدعي قرآنية مقطع ولكن أباها رفض دعواها لأنـها امرأة وليس لديها بينة على ذلك!، وكذلك الحال بالنسبة لابن مسعود الذي جاء بمقطع أراد دمجه في القرآن فرُفض طلبه!، مـع العـلم أن ابن مسعود هذا هو رأس الذين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصحابة أن يستقرئوهم القرآن ويأخذوه منه!

---

(١) تاريخ المدينة ابن شبة النميري ١: ٧.

فقد أخرج ابن الأنباري في المصاحف: من طريق سليمان بن أرقم عن الحسن وابن سيرين وابن شهاب الزهري، وكان الزهري أشبعهم حديثا قالوا: لما أسرع القتل في قراء القرآن يوم اليمامة قتل معهم يومئذ أربعمئة رجل، لقي زيد بن ثابت عمر بن الخطاب فقال له: إن هذا القرآن هو الجامع لديننا، فإن ذهب القرآن ذهب ديننا، وقد عزمت على أن أجمع القرآن في كتاب، فقال له: انتظر حتى نسأل أبا بكر، فمضيا إلى أبي بكر فأخبراه بذلك، فقال: لا تعجل حتى أشاور المسلمين، ثم قام خطيبا في الناس فأخبرهم بذلك، فقالوا: أصبت، فجمعوا القرآن وأمر أبو بكر مناديا فنادى في الناس من كان عنده من القرآن شيء فليجئ به، قالت حفصة: إذا انتهيتم إلى هذه الآية فاخبروني ﴿**حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى وَقُومُواْ لِلّهِ قَانِتِينَ**﴾[1]. فلما بلغوا إليها قالت: اكتبوا (والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر)، فقال لها عمر: ألك بهذا بينة؟ قالت: لا، قال: فوالله لا ندخل في القرآن ما تشهد به امرأة بلا إقامة بينة، وقال عبد الله بن مسعود: اكتبوا (والعصر إن الإنسان ليخسر وانه فيه إلى آخر الدهر) فقال عمر: نحوا عنا هذه الأعرابية[2].

وهذه الرواية يؤيدها كثير من الروايات التي تحكي إصرار حفصة بنت عمر على زيادة هذا المقطع في الآية، وقد أيد أبي بن كعب قولها، حتى أنها

(١) البقرة: ٢٣٨.

(٢) الدر المنثور ١: ٣٠٢ ط دار المعرفة.

أمرت كاتبها بذلك، وبقي مصحفها بهذه الزيادة إلى أن ماتت، وهو أيضا فعل عائشة وكذا روي عن أم سلمة رحمها الله[1]، فلا أدري على جمعهم

(١) ((أخرج عبد الرزاق والبخاري في تاريخه وابن جرير وابن أبي داود في المصاحف عن أبي رافع مولى حفصة قال: استكتبتني حفصة مصحفا فقالت: إذا أتيت على هذه الآية فتعال حتى أمليها عليك كما أقرئتها فلما أتيت على هذه الآية ﴿**حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ**﴾ (البقرة: ٢٣٨). قالت أكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر) فلقيت أبي بن كعب فقلت: أبا المنذر إن حفصة قالت: كذا وكذا؟ فقال: هو كما قالت أو ليس أشغل ما نكون عند صلاة الظهر في عملنا ونواضحنا))، ((وأخرج مالك وأبو عبيد وعبد بن حميد وأبو يعلى وابن جرير وابن الأنباري في المصاحف والبيهقي في سننه عن عمرو بن رافع قال: كنت أكتب مصحفا لحفصة زوج النبي صلى الله عليه [واله] وسلم فقالت: إذا بلغت هذه الآية فآذني ﴿**حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى**﴾ فلما بلغتها آذنتها فأملت علي (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) وقالت: أشهد أني سمعتها من رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم))، ((وأخرج عبد الرزاق عن نافع أن حفصة دفعت مصحفا إلى مولى لها يكتبه وقالت: إذا بلغت هذه الآية ﴿**حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى**﴾ فآذني فلما بلغها جاءها فكتبت بيدها (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)))، ((وأخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت: لكاتب مصحفها إذا بلغت مواقيت الصلاة فأخبرني حتى أخبرك ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فلما أخبرها قالت أكتب إني سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)))، ((وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والبيهقي من طريق نافع عن

حفصة زوج النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم إنها قالت لكاتب مصحفها: إذا بلغت مواقيت الصلاة فأخبرني حتى أخبرك بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم، فاخبرها، قالت: أكتب فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقرأ (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر))، وكذا فعل عائشة، ((وأخرج سعيد بن منصور وأبو عبيد عن زياد بن أبي مريم أن عائشة أمرت بمصحف لها إن يكتب وقالت: إذا بلغتم ﴿ حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ فلا تكتبوها حتى تؤذنوني، فلما أخبروها أنهم قد بلغوا قالت: اكتبوها (صلاة الوسطى صلاة العصر)))، ((وأخرج مالك، وأحمد، وعبد بن حميد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن جرير، وابن أبي داود، وابن الأنباري في المصاحف، والبيهقي في سننه عن أبى يونس مولى عائشة، قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا وقالت: إذا بلغت هذه الآية فآذني ﴿ حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ فلما بلغتها آذنتها فأملت عليّ (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) وقالت عائشة: سمعتها من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم))، وروي ذلك أيضا عن أم سلمة رضوان الله تعالى عليها، ((وأخرج وكيع وابن أبي شيبة في المصنف، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي داود في المصاحف، وابن المنذر عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة، أنها أمرته أن يكتب لها مصحفا فلما بلغت ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ قالت: أكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)))، وقد بقيت هذه الزيادة في مصحفيهما إلى ما شاء الله: ((أخرج عبد الرزاق وابن أبي داود عن هشام بن عروة قال: قرأت في مصحف عائشة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)))، ((وأخرج ابن جرير عن

المزعوم كيف يوثق باشتمال المصحف على كل آيات القرآن؟، وهل توفر لكل آية شاهدان ليشهدا على كل قرآنيتها؟!، وما الدليل عليه؟!

ومنها: سقوط آيات عن ذلك الجمع ونقصان المصحف منها حتى وجدت بعد ثلاث عشرة سنة تقريبا!؛ لأن جمع القرآن في زمن أبي بكر كان بعد واقعة اليمامة، وكانت في السنة الحادية عشرة بعد الهجرة، وكان الجمع الثاني للقرآن في سنة خمس وعشرين للهجرة زمن تأمر ابن عفان على الناس، وهذا ما ذكره ابن أبي داود:

خطب عثمان ـ بدء قيامه بجمع القرآن ـ فقال: إنما قبض نبيّكم منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في القرآن عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لمّا أتاني به [1]، فالفترة الفاصلة

عروة قال: كان في مصحف عائشة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي وهي صلاة العصر))، ((وأخرج وكيع عن حميدة قالت: قرأت في مصحف عائشة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي صلاة العصر))، ((وأخرج ابن أبي داود عن قبيصة بن ذؤيب قال: في مصحف عائشة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى والصلاة الوسطى صلاة العصر))، وكذا رواية عروة وحميدة وقبيصة، ((وأخرج ابن جرير والطحاوي والبيهقي عن عمرو بن رافع قال: كان مكتوبا في مصحف حفصة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر وقوموا لله قانتين)))، راجع الدر المنثور ٢: ٣٠٢ ـ ٣٠٤ ـ ٣٠٥. وأما زيادة ابن مسعود فستأتي الشواهد على صدقها في مبحث القراءات الشاذة بإذنه تعالى.

(١) المصاحف: ٢٤ نقلا من تلخيص التمهيد: ١٦٨ ـ ١٦٩.

بين الجمعين ـ مع مراعاة ما بين بدء الجمع وانتهائه في زمن أبي بكر ـ تقرب من ثلاث عشرة سنة (١).

ومنها: إن آيات القرآن جمعت ودمجت في هذا المصحف بشهادة رجلين، أي بخبر الآحاد، فلا تواتر!

ولا بأس بالتنبيه هنا على نقطتين وهما:

الأولى: قرر كثير من علماء أهل السنة أن المصحف الذي جمع في زمن أبي بكر كان أكبر حجما من حجم مصحفنا بستة أضعاف، وذلك لاشتماله على الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم، وهو ما قد نص عليه عدّة ممن تطرق لذكر الفروق بين الجمعين الأول في زمن أبي بكر، والثاني في زمن عثمان.

ذكر بعض من قال: إن مصحف أبي بكر كان أكبر بستة أضعاف من مصحفنا:

قال السيوطي في الإتقان: وقال القاضي الباقلاني في الانتصار: لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، **وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي صلى الله عليه [واله] وسلم، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه** خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد، وذكر كلام المحاسبي مثله، ومن قبل

---

(١) وسيأتي الكلام عن هذا المورد والذي يليه مفصلا في الجمع الثاني إن شاء الله تعالى.

القاضي ذكر كلام ابن تين وغيره وكلهم سواء في المعنى [١].

قال في تاريخ القرآن: وجاء في إرشاد القراء والكاتبين: **إن زيدا كتب القرآن كله، بجميع أجزائه وأوجهه المعبر عنها بالأحرف السبعة** الواردة في حديث: ((هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه))، وكان أولاً أتاه جبريل فقال له: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف واحد، ثم راجعه إلى السابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا عليه أصابوا.

فأبو بكر **هو أول من جمع القرآن الكريم بالأحرف السبعة التي نزل بها، واليه تنسب الصحف البكرية**، وكان ذلك بعد وقعة اليمامة التي كان انتهاؤها سنة اثنتي عشرة للهجرة، فجمعه للقرآن كان في سنة واحدة تقريبا، ولولا همة الصحابة الذين بذلوا أنفسهم لله لما تم في مدة سنة واحدة كتابة المصحف بالأحرف السبعة كلها، وجمعه من الأحجار والعظام والجلود ونحوها [٢].

وقال: إنهم في هذه المرة جمعوه بالأحرف السبعة كلها، **وهذا يستلزم أن يكون حجم مصحف أبي بكر أضعاف حجم مصحف عثمان؛ لأن هذا جمعه على حرف واحد من الأحرف السبعة** [٣].

---

(١) الإتقان ١: ٦٠.

(٢) تاريخ القرآن الكريم: ٢٨ للكردي الخطاط.

(٣) نفس المصدر: ٣١.

وستأتي بقية أقوالهم في كيفية الجمع الثاني للمصحف وما حذفه عثمان من أحرف القرآن الستة.

الثانية: إن هذا المجموع بقي عند أبي بكر، ومن ثم عند عمر، وبعده عند حفصة، وطيلة ثلاث عشرة سنة لم يستفد منه المسلمون شيئا بصريح رواية البخاري.

قال في المصحف المرتّل: واللافت أن المحافظة على هذه الصحف كانت بالغة، **فقد كانت عند أبي بكر لم تفارقه في حياته، ثم عند عمر أيامه، ثم كانت عند حفصة لا تُمكّن منها كما أوضحنا** [1].

(١) المصحف المرتّل بواعثه ومخططاته: ٥٧، لبيب السعيد، ط. دار الكتاب العربي. أقول: السبب في عدم الاستفادة منه واضح؛ لأن ذلك الجمع لم ينته لا في زمن أبي بكر ولا في زمن عمر.

الجمع الثاني للقرآن

والجمع الثاني كان لتوحيد المسلمين على مصحف واحد يتم جمعه، ويسمى بالمصحف الإمام، ليلتزم به الجميع ولا يتجاوزون خطه ورسمه، وتلغى المصاحف الأخرى، وهذا حدث في زمن عثمان.

سببه:

رحمة الله صارت نقمة!

زعموا أنه بعد جمع القرآن على سبعة أحرف، بقيت تلك الصحف عند أبي بكر، وبعدها عند عمر طيلة فترة تأمرهما على الناس، وبقي الناس على ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجود الأحرف السبعة في دنيا المسلمين يقرأون بها، إذ نزل القرآن ـ بزعمهم ـ على سبعة أحرف رحمة لأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وبمضي الوقت وبُعد العهد عن زمن النزول، اختلف الناس وتضاربوا، فبدل أن تكون الأحرف السبعة رحمة لهم، أصبحت وبالا ونقمة عليهم!، فصار التكفير على قدم وساق بين القرّاء وصبيانهم، ووصل الوباء للجنود في أقاصي الثغور، وعلى حدود الدولة الإسلامية!، وهكذا تفاقمت المشكلة أكثر فأكثر بدعوى أن الناس لم تكن تعلم أن الأحرف السبعة رحمة! لذلك لم يختلف الصحابة[1] بعد علمهم

---

(١) وقد مر عليك أن الصحابة هم الذين اختلفوا، وستأتي البقية بإذنه تعالى.

أن كلا من تلك الأحرف شاف وكاف، ولكن الناس لم يلتفتوا لذلك!

قال ابن جرير الطبري في تفسيره بسنده عن أبي قلابة: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، قال أيوب: فلا أحسبه إلا قال: **حتى كفر بعضهم بقراءة بعض** [1].

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: وفي رواية عمارة بن غزية إن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال: يا أمير المؤمنين أدرك الناس! قال: وما ذاك؟ قال: غزوت فرج أرمينية فإذا أهل الشام يقرأون بقراءة أُبَيٍّ ابن كعب فيأتون بما لم يسمع أهل العراق، وإذا أهل العراق يقرأون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام **فيكفر بعضهم بعضا.**

وقال أيضا: ومن طريق محمد بن سيرين قال: كان الرجل يقول لصاحبه: **كفرت بما تقول.** فرفع ذلك إلى عثمان فتعاظم في نفسه، وفنده ابن أبي داود أيضا من رواية بكير بن الأشج أن ناسا بالعراق يسأل أحدهم عن الآية فإذا قرأها قال: **ألا إني أكفر بهذه ففشا ذلك في الناس.**[2]

فاستجاب عثمان لهذا الأمر الخطير، وقام في الناس قائلا: أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة، وأنتم تمترون في القرآن وتقولون: قراءة أُبيّ

(١) جامع البيان للطبري ج ١: ٢١، المقنع للإمام الداني: ٦.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩: ٢٢، ح٤٧٠٢.

وقراءة عبد الله، يقول الرجل للرجل: والله ما يقيم قراءتك...الخ [١]، وحينما استفحل الأمر وتفاقم عبّأ حذيفة بن اليمان رضوان الله تعالى عليه نفسه وانتدبها ليحث ابن عفان ويوقظه لخطورة هذه الظاهرة.

الهدف منه:

بعد أن صحا عثمان للخطر الداهم، قرر أن يحذف الأحرف السبعة التي أنزلها الله عز وجل على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم كقرآن ـ بزعمهم ـ ويُبقي حرفا واحدا، حتى يتخلص من رحمة الله التي انقلبت نقمة! وهذا الحرف الواحد هو القرآن الذي بين أيدينا.

كيفيته:

أمر عثمان زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث بن هشام، فنسخوا ما جمع في زمن أبي بكر ليكتبوا مصحفا تتوحد عليه الأمة الإسلامية ويكون القرآن الرسمي، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف أرجع عثمان جمع أبي بكر إلى حفصة، ثم بعث إلى الأقطار بنسخ من هذه المصاحف المنسوخة لتتوحد الناس عليها، وكإجراء وقائي، أمر عثمان بجمع المصاحف المحتوية على كل القرآن بأحرفه السبعة ليحرقها أمام الملأ،

(١) كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني ١: ٢١٦ تحقيق محب الدين واعظ.

ويتخلص من آيات قرآنية تقدر بستة أضعاف قرآننا الفعلي والتي كانت موجودة في المصحف الذي جمع في زمن أبي بكر، وكان من الصحابة من رفض تسليم مصحفه حتى لا تضيع تلك الآيات، وراح يطعن في نزاهة الجمع والجامعين، وأنكر إحراق المصاحف، وحذف قرآن كثير أنزله الله عز وجل.

اعتراف علماء أهل السنة بإحراق عثمان لستة أضعاف القرآن:

قال ابن جرير الطبري، قريب العهد من تلك الوقائع: والآثار الدالة على أن إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رحمة الله عليه جمع المسلمين نظرا منه لهم[1]، وإشفاقا منه عليهم، ورأفة منه بهم، حذار الردة من بعضهم بعد الإسلام، والدخول في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم - بحضرته وفي عصره - التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، مع سماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم النهي عن التكذيب بشيء منها، وإخباره إياهم أن المراء فيها كفر، فحملهم رحمة الله عليه إذ رأى ذلك المراء بينهم في عصره، وبحداثة عهدهم بنزول القرآن، وفراق رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم اياهم بما آمن عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن على حرف واحد، **وجمعهم على مصحف واحد، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه**، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية،

---

(١) ابتدأ بالأسلوب الشاعري، فلاحظ!

فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعة منها له، ونظرا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعفوّ آثارها وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها من غير جحود منها بصحتها وصحة شيء منها، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها **فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح** (!) **دون ما عداها من الأحرف الستة الباقية** (١).

قال مكي بن أبي طالب القيسي: إن هذه القراءات كلّها التي يقرأ بها الناس اليوم وصحّت روايتها عن الأئمة، إنما هو جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووافق اللفظ بها خط المصحف ـ إلى قوله ـ **وإذا كان المصحف بلا اختلاف كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على لغة واحدة**، والقراءة التي يقرأ بها لا يخرج شيء منها عن خط المصحف، فليست إذاً هي السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن كلها.

---

(١) تفسير الطبري ١: ٢٠ ـ ٢١، قال الكردي الخطاط: ٤٦ بعد نقله لكلام الطبري ما نصه: (ولقد أتينا بكلام ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى، لأنه من كبار الأئمة، ولأن عصره كان قريبا من عصر الصحابة والتابعين، فإنه ولد سنة مئتين وأربع وعشرين وطاف الأقاليم في طلب العلم، وسمع عن الثقات الأجلة، وجمع من العلوم ما لم يشاركه أحد في عصره، وله تصانيف عديدة، حكي أنه مكث أربعين سنة فكتب في كل يوم منها أربعين ورقة، توفى في شوال عام ثلاثمئة وعشرة وصلى على قبره عدة شهور ليلا ونهارا).

ولو كانت هي السبعة كلها وهي موافقة للمصحف، لكان المصحف قد كتب على سبع قراءاتٍ، ولكان عثمان رضي الله عنه قد أبقى الاختلاف الذي كرِهَه، وإنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف.[1]

قال ابن القيم الجوزية: **ومن ذلك جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة،** التي أطلق لهم رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم القراءة بها لما كان ذلك مصلحة [2]، فلما خاف الصحابة رضي الله عنهم على الأمة أن يختلفوا في القرآن ورأوا أن جمعهم على حرف واحد أسلم وأبعد من وقوع الاختلاف، فعلوا ذلك ومنعوا الناس من القراءة بغيره.[3]

قال الكردي الخطاط في تاريخ القرآن: فخلاصة ما تقدم إن أبا بكر أول من جمع القرآن بإشارة عمر رضى الله عنهما، وكان جمعه بالأحرف السبعة

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي: ٢ ـ ٤ تحقيق د.عبد الفتاح شلبي.

(٢) قول ابن القيم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أطلق لهم القراءة بها أمر صريح بحسب رواياتهم، فيمكنك تغيير مفردات الأيات على مزاجك، وكله قرآن منزل من عند الله عز وجل، وتغافل ابن القيم أن الإطلاق والترخيص بالقراءة بها لا يعني الترخيص بحذفها وإلغائها من المصاحف، فإن هذا النخريق والتحريق تحريف للقرآن ومحو لآثاره، فمثلا من يقول إنك مخير بين القصر والتمام في ظهر يوم عرفة لا يعني به جواز إلغاء القصر ومنع الناس من أدائها فيه فهذا تحريف لأحكام الله عز وجل، والأمر واضح.

(٣) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: ١٦.

كلها التي نزل بـها القرآن، وسببه الخوف من ضياعه بقتل القراء في الغزوات، ثم في خلافة عثمان كثر اختلاف الناس في قراءة القرآن، فخشي رضى الله عنه عاقـبة هـذا الأمـر الخطـير، وقام بجمع القرآن على حرف واحد من الأحرف السـبعة وهـو حرف قريش، **وترك الأحرف الستة الباقية** حرصا منه على جمع المسـلمين عـلى مصـحف واحد وقراءة واحدة، وعزم على كل من كان عنده مصـحف مخـالف لمصـحفه الـذي جمعـه أن يحرقه، فأطاعوه واستصوبوا رأيه، **فالمصـحف العـثماني لم يجمـع إلا بحـرف واحـد مـن الأحـرف السـبعة، وان القـراءات المعـروفة الآن جمـيعها في حـدود ذلـك الحـرف الواحد فقط، وأما الأحرف الستة فقد اندرست بتاتا من الأمة.**[1]

قال في موضع آخر: أما عثمان رضي الله عنه، فانه لم يجمع القرآن إلا بعد أن رأى اختلاف الناس في قراءته، حتى أن بعضهم كان يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وكان جمعه لـه بحرف واحد وهو لغة قريش وترك الأحرف الستة الباقية، فكان من الواجب حمل الناس على اتّباع مصحفه وعلى قراءته بحرف واحد فقط قبل أن يختلفوا فيه اختلاف اليهود والنصارى.[2]

قال أحد الوهابية حينما فرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: **إن جمع أبي بكـر عـلى الأحـرف السـبعة، أمـا جمعـه في عهد عثمان فقد كان على حرف**

---

(١) تاريخ القرآن الكريم: ٤٤ ـ ٤٥، للكردي الخطاط.

(٢) نفس المصدر: ٢٩ ـ ٣٠.

واحد.[١]

وللأسف فقد بينت روايات أهل السنة هذا الجمع المصيري الذي استقر علـيه الإسـلام بصـورة لا تختلف كثيرا عن جمع أبي بكر من التساهل وعدم الدقة، وتتضارب الروايات في تحديد الشخصيات التي قامت بـهذا العمل وما هـي وظـيفة كـل واحـد مـنهم، ولكن أبي بن كعب كان هو القيم على هذا الجمع ويصحح ما أخطأوا به.

وجـاء في البخاري: عن ابن شهاب إن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فرج أرمينية وأذربيجان مـع أهـل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان: يا أمـير المؤمـنين أدرك هـذه الأمـة قـبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصـارى، فأرسـل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بـها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعـبد الله بـن الـزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث بن هشام فنسـخوها في المصـاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنـتم وزيـد بـن ثابـت في شـيء مـن القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانـهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن

---

(١) دراسات في علوم القرآن الكريم د.فهد عبد الرحمان الرومي أستاذ الدراسات القرآنية في كلية المعلمين بالرياض.

في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت، أنه سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ﴾[1] فألحقناها في سورتها في المصحف.[2]

وكما نرى فقد اتضح للمسلمين في وقت متأخر أن جمع زيد بن ثابت في زمن أبي بكر لم يكن تاما! فقد أنقص ذلك الجمع آية من القرآن لم تكتب فيه، وبقي كذلك ناقصا مدة ثلاث عشرة سنة في غفلة من جميع الصحابة! فلم يجد زيد بن ثابت ذلك النقص إلا مع خزيمة بن ثابت من بين الصحابة وهو من وجد معه آخر سورة التوبة في جمع أبي بكر! والآن قد وجد معه آية

---

(١) الأحزاب: ٢٣.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٩٠٨، ح٤٧٠٢ و٣: ١٠٣٣، ح٢٦٥٢، ٤: ١٤٨٨، ح٣٨٢٣، هذه الرواية تفيد أن مصحف حفصة كان ينسخ منه القرآن، مع أن الروايات الأخرى تنص على كونه المرجع الأخير للتثبت مما جمع بخط زيد بن ثابت، كما هي رواية الطبري التي يذكر فيها أن المملي هو أبان بن سعيد بن العاص، وقد نص على ذلك عدة من الحفاظ، فهذا يقرب رأي من رأى أن سعيد بن العاص توفي سنة سبع وعشرين، وإن كان أغلب العلماء يرون أنه توفي في يوم أجنادين في خلافة أبي بكر، راجع ترجمته في الإصابة والاستيعاب وأسد الغابة ونسب قريش وسير أعلام النبلاء.

من سورة الأحزاب!، فاقتصر زيد على شهادة خزيمة؛ لأن شهادته كانت تعدل شهادة رجلين، فدمجها في المصحف، وتمت العملية بنجاح تام!

هل كان المصحف العثماني مجرد نسخة عن مصحف أبي بكر؟

الذي يفهم من رواية البخاري هو أنـهم نسخوا المصحف العثماني من جمع أبي بكر، وهذا لا يمكن قبوله بـهذه البساطة لأمور:

١ـ قالوا إن جمع أبي بكر اشتمل على الأحرف السبعة ومصحف عثمان ينقص عنه بستة أضعاف، فكيف يصح القول أن المصحف العثماني كان مجرد نسخة عن جمع أبي بكر؟!

٢ـ توجد روايات تحكي وقوع النـزاع بين الجامعين في بعض الآيات التي كتبت في صحف أبي بكر، فكانوا يتركون الآيات التي وقع فيها النـزاع ليأتي مـن سمعهـا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكتبوها على ما سمعه! فكيف يكون المصحف العثماني مجرد نسخة؟!

قـال في الإتقـان: أخـرج ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين، عن كثير بن أفلح قال: لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف جمع له اثني عشر رجلا مـن قـريش والأنصار، فبعثوا إلى الربعة التي في بيت عمر فجيء بـها، وكان عثمان يتعاهدهم فكانوا إذا تدارؤوا في شيء أخروه.[1]

---

(١) الإتقان ١: ١٦٥، وعلق عليه ابن سيرين بقوله: (فظننت أنما كانوا يؤخرونه لينظروا أحدثهم عهدا بالعرضة الأخيرة فيكتبونه على قوله)، وظنه غير صحيح لأنـهم قالوا: إن زيد بن ثابت

وكـذا أخرج ابن أشته من طريق أيوب عن أبي قلابة قال: حدثني رجل مـن بـني عامـر يقـال لـه أنس بن مالك، قال: اختلفوا في القراءة على عهد عثمان حتى اقتتل الغلمان والمعلمون، فبلغ ذلك عثمان بن عفان، فقال عندي تكذبـون بـه وتلحـنون فيه؟! فمن نأى عني كان أشد تكذيبا وأكثر لـحنا، يا أصـحاب محمـد اجـتمعوا فاكتبوا للناس إماما. **فاجتمعوا فكتبوا، فكانوا إذا اخـتلفوا وتدارؤوا في آية، قالوا: هذه أقرأها رسول الله فلانا. فيرسل إليه وهو عـلى رأس ثـلاث مـن المدينة، فقال لـه: كيف أقرأك رسول الله آية كذا وكذا فيقول كذا وكذا فيكتبونـها وقد تركوا لذلك مكانا.**[1]

٣ـ نفس رواية البخاري تحكي طعن عثمان بمصحف أبي بكر الذي عند حفصـة وعدم رضاه بما فيه، فكيف يكون مصحف عثمان نسخة عن جمع أبي بكر؟!

فقـد علمـنا سـابقا أن زيـد بن ثابت هو الذي قام بجمع مصحف أبي

هـو الـذي عـلم بالعرضـة الأخـيرة، وكـان زيد بجانبهم ولا داعي للسفر إليه كما في الرواية الآتـية، أو يقـال كمـا في رواياتـهم الصحيحة: إن ابن مسعود هو من علم بالعرضة الأخيرة فكـانوا يسـافرون إلى العراق حتى يسمعوا منه، وهذا أشكل من سابقه؛ لأن العراق لا يمكن الوصـول إلـيها بثلاثة أيام ـ كما هو حال الرواية الآتية ـ ثم إن ابن مسعود حجب عن هذا الجمع بكل جزئياته، فظن ابن سيرين غير صحيح، وظاهر الرواية هو أنـهم كانوا يختلفون في أصل الآية ونصها فينتظرون من يأتي ليكتبوه، والرواية الآتية تبين ذلك.

(١) الاتقان ١: ١٦٥.

بكر، فلو كان المصحف العثماني نسخة عما في مصحف أبي بكر لكان زيد هو المرجع في تحديد المكتوب في مصحف أبي بكر، لا أن يقول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم.

وزيد لم يكن قرشيا بل مدنيا، فقول عثمان هو في الحقيقة إلغاء لمرجعية مصحف أبي بكر الذي كتبه زيد بخط يده حال النزاع، فصارت الأولوية لرجال قريش على مصحف أبي بكر[1]، فكيف يكون المصحف العثماني نسخة عن مصحف أبي بكر؟!

وعلى هذا يتأكد ما بيناه سابقا من أن جمع أبي بكر لم يكن بهذه الدقة التي يمكن بها اتفاق الصحابة على ما كتبه زيد بن ثابت ورضاهم به، وقلنا سابقا أنه لم يكمل.

اعتراضات:

١ ـ القرآن يثبت بخبر الواحد!

قد مرّ بين الملاحظات على الجمع الأول إن زيد بن ثابت كان يثبت آيات القرآن بخبر الواحد، يأتيه شاهدان فيشهدان على أن هذه الجملة قرآن منزل، فيقوم زيد بإثباتها في المصحف، حتى أنه كان يثبته بشهادة رجل واحد تعدل

---

(١) العصبية القرشية هي التي عودنا عليها عثمان، فلم يكتف بالتفضيل بالعطاء وفي الإمارة بل حتى في كتابة القرآن!

شهادته شهادة رجلين، وهو خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، فقد أثبت زيد بشهادته في أول جمع آية **﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾**(1)، وفي الجمع الثاني أتى خزيمة بآية من سورة الأحزاب **﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ﴾**(2) فدمجها أيضا.

كما جاء في صحيح البخاري عن خارجة بن زيد أن زيد بن ثابت قال: نسخت الصحف في المصاحف، ففقدت آيةً من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقرأ بها، فلم أجدها إلاّ مع خزيمة ابن ثابت الأنصاري، الذي جعل رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم شهادته شهادة رجلين، وهو قوله: **﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ﴾**))(3)، فعليه كيف يقولون أن القرآن ثبتت آياته بالتواتر؟!

وحاول القرطبي في تفسيره أن يبعد شبهة الشيعة ـ بزعمه ـ من أن آيات القرآن ثبتت بخبر الواحد فافترى المؤدب بقوله: وقد طعن الرافضة ـ قبحهم الله تعالى ـ في القرآن، وقالوا: إن الواحد يكفي في نقل الآية والحرف كما فعلتم، فإنكم أثبتم بقول رجل واحد وهو خزيمة بن ثابت وحده آخر سورة

---

(1) التوبة: ١٢٨.

(2) الأحزاب: ٢٣.

(3) صحيح البخاري ٤: ٢٣ وفي ج ٦: ١٤٦ وفي ج ٤: ٢٤ وفي ج ٥: ١٢٢ وفي ج ٦: ٢٢٦ وسنن الترمذي، ح ٣١٠٤ وعلّق عليه بقوله (حسن صحيح).

براءة، وقوله: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ فالجواب: إن خزيمة رضي الله عنه لما جاء بهما تذكرهما كثير من الصحابة وقد كان زيد يعرفهما ولذلك قال: ففقدت آيتين من آخر سورة التوبة ولو لم يعرفهما لم يدر هل فقد شيئا أو لا، فالآية إنما ثبتت بالإجماع لا بخزيمة وحده، جواب ثان: إنما ثبتت بشهادة خزيمة وحده لقيام الدليل على صحتها في صفة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فيه قرينة تغني عن طلب شاهد آخر بخلاف آية الأحزاب، فإن تلك بشهادة زيد وأبي خزيمة لسماعهما إياها من النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم.[1]

أقول: يرد على جوابه الأول ما يلي:

١ـ إن قوله: (تذكرهما كثير من الصحابة) ادعاء محض.

٢ـ وقول زيد بن ثابت (ففقدت آيتين...) إن صح لا يثبت علمه المسبق بنصها، فما المانع أن يعلم بوجود آية صفتها كذا وكذا، ولكنه لا يضبط نصها ولا كلماتها؟ كمن يقول إننا كنا نقرأ آية تسمى آية الدين، وتتكلم عن الدين والشهود وكذا وكذا ولكنه يجهل نصها، وهذا محتمل جدا، وكلامنا إنما هو في تواتر القرآن بما هو تواتر تفصيلي أي ضبط النص حرفا بحرف، وهذا لا يدل عليه كلام زيد السابق.

بل إن ظاهر الكلام عدم علمه بتلكما الآيتين حين الجمع، وإنما علم عندما جاءه بهما خزيمة رضوان الله تعالى عليه، وعلى أي حال فمجرد حكاية زيد للحادثة لا يعني أنه كان يعلم بنصهما في وقت الجمع على الإجمال فضلا

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١: ٥٦. حصل خلط عند القرطبي، فالذي ورد في صحيح البخاري أن خزيمة بن ثابت هو صاحب آية الأحزاب، أما براءة فأبو خزيمة.

عن التفصيل، فاستدلال القرطبي بـهذا المقطع لا يصح.

٣ـ قولــه (فالآيـة إنمـا ثبتت بالإجماع)، لا ندري من أين أتى لنا بـهذه النتـيجة، لأنـهـا أكـبر مـن المقدمـات! فما ادعاه أولا أن كثيرا من الصحابة تذكروهما، فما دخل الإجماع؟! [١].

أما **جوابه الثاني** فيرد عليه:

١ـمنذ متى كان كل ما ينسب للقرآن، وكان موافقا لصفة النبي صلى الله علـيه وآلـه وسلم يستحق أن يكون قرآنا ويدمج في المصحـف؟! إن هذا لشيء عُجاب!

وقـد اعترض الباقلاني على هذه التفاهة فقال: ومن الناس من قال إنما أجاز عمر شهادته وحده؛ لأن الآيتين اللتين في آخر سورة براءة هما ثناء على النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، وهذا باطل؛ لأنه يجب أن يجيز شهادة واحد في كل موضعٍ هذه صفته، بل أولى منه المواضع التي فيها صفة الله تعالى.[٢]

٢ـلنسائل القرطبي عن معنى قوله (فإن تلك بشهادة زيد وأبي خزيمة)، فهـل هـذا يدفـع إشـكال الرافضة بزعمه؟ كيف؟! وخبر الواحد ليس هو ما يقابل الاثنين!

---

(١) إلا أن يقـال إن سكوتـهم إقرار، وهذه النتيجة تبتني على مقدمة مطوية فاسدة، وهي استحالة تـرك أي رجـل مـن أهـل ذلـك العصر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو استحالة جهله بالمورد، وهذا فيه ما فيه من السخف.

(٢) نكت الانتصار: ٣٣٢.

وهـذا نـترك تبعـته على ابن حجر العسقلاني، حيث قال في مقام الرد عـلى الداودي الذي ذهب إلى عين ما ذهب له القرطبي، فقال: وكأنّه ظن أن قولهم لا يثبت القرآن بخبـر الواحد أي الشخص الواحد وليس كما ظن، بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر، ولو بلغت رواة الخبر عدداً كثيراً وفقد شيئاً من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد.(١)

٣ـ إن الـروايات الواردة في المقام تؤكد على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتبر شهادة خزيمة بن ثابت بمنـزلة شهادة رجلين، وهذا يوحي أن إثـبات الآية عن طريق خزيمة بن ثابت، إنما تمّ باعتبار أنّه (ذو الشهادتين) لا غـير، وإلاّ فمـا الداعـي لتأكـيد زيد بن ثابت على أن شهادة خزيمة تعدل شهادتين؟! وهل هو إلا لتبرير دمجه للآية بشهادة خزيمة وحده؟!

وهـذا كما يقول علماء الأصول من باب أن تعليق الحكم على الوصف مشـعرٌ بالعلـية، وهـو مضـمون روايـة الـبخاري السابقة: فلم أجدها إلاّ مع خـزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم شهادته شهادة رجلين.

٤ـ طـريقة طرح القرطبي للدليلين توحي أنـهما اجتهاد بعيد عن الحس والواقع لأنه يردد الجوابين، فإما أن يكون جوابه هذا أو ذلك، فهو تارة يقول إن آخـر سـورة بـراءة ثبتت بالإجماع وبتذكر الصحابة لها، وتارة أخرى يقول إنـها ثبتت لقيام الدليل على صحتها في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم!

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩: ١٥ كتاب فضائل القرآن.

ولا ندري أهذا هو الجواب أم ذاك؟! واستحسانه ظاهر.

بدأت عُدّة التأويل بالعمل!

ولكي يتخلصوا من هذه المشكلة، أعملوا، آراءهم فادّعى البعض منهم أنّ زيد بن ثابت لم يكن يكتب القرآن بشهادة رجلين، وإنما عنى بالشاهدين الحفظ والكتابة، وهذا ما ذكره ابن حجر في فتحه: قوله (**لم أجدها مع أحد غيره**) أي مكتوبة، لما تقدّم من أنّه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.(١)

والذي عناه ابن حجر في قوله (لما تقدم) هو ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق يحيى بن عبد الرحمان بن حاطب قال: قام عمر فقال: من كان تلقّى من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم شيئا من القرآن فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب، قال: وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان، ومثله قال أبو شامة.

قال في مباحث في علوم القرآن: وواضح أن تفسير ابن حجر يلاحظ فيه الاكتفاء بشاهد واحد على الكتابة، كالشاهد الواحد على الحفظ. وتفسير الجمهور يقوم على ضرورة شاهدين عدلين على الكتابة، وشاهدين عدلين على الحفظ فلا يكتفى بشاهد واحد على كل من الأمرين.(٢)

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩: ١٥ كتاب فضائل القرآن.

(٢) مباحث في علوم القرآن: ٧٦ د.صبحي الصالح ط. دار الكتب للملايين. أقول: وكأن الكاتب يعترض على ما ذهب له ابن حجر، في حين أن الجمهور اشترطوا شاهدين عدلين للحكم بقرآنية الآية، وهذا أمر مضحك، لأن المشكلة لا يتوقف حلها على الشاهد أو الشاهدين، لما

وكان السخاوي أكثر احتياطا من ابن حجر وأبي شامة، فادعى أن دمج تلك الآيات في المصحف إنما كان بالشهيدين ليشهدا على ما كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا أن يكتفي بشاهدين!

قال السيوطي في الإتقان: قال ابن حجر: وكأن المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب. وقال السخاوي في جمال القراء: المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن. قال أبو شامة: وكان غرضهم ألا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي لا من مجرد الحفظ. قال: ولذلك قال في آخر سورة التوبة لم أجدها مع غيره، أي لم أجدها مكتوبة مع غيره، لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.[1]

ويرد على ما يدعونه من أن جمعة المصحف اشترطوا في إلحاق الآيات به خصوص ما كان مكتوبا بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد شهد عليه شاهدان، أمور:

١ـ لا يصح بحسب مبانيهم الإعراض عما أخرجه البخاري من أن زيدا كان قد جمع القرآن من ثلاثة مصادر: هي العسب واللخاف وصدور الرجال، والاقتصار على مقطوعة ابن أبي داود[2] مع أنها لا تتعارض مع رواية البخاري، لأن رواية ابن أبي داود لم تذكر صدور الرجال! ورواية البخاري

سيأتي من أن مقامنا هو إثبات قطعية ما كتب في المصحف، ولا تكفي فيه البينة الظنية!

(١) الإتقان ١: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢) لأن يحيى بن عبد الرحمان لم يلق ابن الخطاب، فقد ولد يحيى في خلافة عثمان.

ذكرتها، فلماذا أهملت زيادة صحيح البخاري؟!

لذا حاول ابن حجر أن يحتمل لمقطع البخاري **فتتبّعت القرآن أجمعه من العُسب واللخاف وصدور الرجال** ما ينسجم مع استمزاجه، فشكك في ظهور المقطع السابق في أن صدور الرجال كانت مصدرا ثالثا للجمع بعد تسليمه بمعناه، فقال:

قوله: (وصدور الرجال) **أي حيث لا أجد ذلك مكتوبا، أو الواو بمعنى مع، أي أكتبه من المكتوب الموافق للمحفوظ في الصدر**، وكما ترى ادعى ابن حجر أن الواو في المقطع الأخير واو المعيّة وليست واو العطف!، وهذا ليٌّ لعنق الواو! إذ كيف تكون واو (العسب واللخاف) للعطف وتخصص واو (اللخاف وصدور الرجال) بالمعية؟! هذا تحكّم!، والظاهر كونها للعطف.

قال السرخسي في أصوله في باب بيان معاني الحروف المستعملة في الفقه: فأولى ما يبدأ به من ذلك حروف العطف، الأصل فيه الواو فلا خلاف أنه للعطف، ولكن عندنا هو للعطف مطلقا، فيكون موجبه الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الخبر، من غير أن يقتضي مقارنة أو ترتيبا، وهو قول أكثر أهل اللغة.[1]

٢ـ لو كان شرط وجود المدوّن مأخوذا بعين الاعتبار في عملية الجمع، لكان سكوت الروايات عنه وعدم ذكرها له من الغرائب، مع ما فيه من زيادة

---

(١) أصول السرخسي ١: ٢٠٠ ط دار المعرفة.

تثبّتٍ وحرص أكثر على حفظ كتاب الله، ولوجدنا رواياتهم تترى من كل حدب وصوب لا تفتأ تنقل لنا تثبّت سلفهم الصالح وحرصه وتحفظه على كتاب الله وو و...الخ، فيطيلون في نقل كيفية مجيء كل منهم بورقه عند زيد.

٣ـ إن سيرة الجامعين تخالف هذا القول، كموافقة عمر بن الخطاب لدعوى أبي بن كعب أن الآية كانت بشكل آخر، ولم يقل له أين ورقك وما كتبته في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ وقد مرّت روايته.

وهذا القاضي أبو بكر الباقلاني يخبر عن روايات تدعي أن طلب زيد بن ثابت للشاهدين إنما كان لأجل إثبات ما لا يقرأه وما لا يحفظه، وهذا نص كلامه في نكت الانتصار:

وقد روي في إثبات شهادة شاهدين على القرآن، روايات منها أن القاسم بن محمد قال: قال أبو بكر رضي الله عنه لزيد بن ثابت: أقعد فمن أتاك من القرآن بما لا تحفظه ولا تقرأه شاهدين فاقبله، وهذا ما يدل على ما نقلناه في توجيه طلب شاهدين.[١]

وأخيرا فإن تسابق القوم لإثبات أن الجمع كان بشاهدين أو بشاهد واحد ـ سواء مع المكتوب أو بدونه ـ لا يجدي نفعا!، لأن أصل ادعاء تواتر نصوص القرآن كان لأجل إفادة القطع بأن كل ما في المصحف الشريف قرآنٌ لا مرية فيه، وحتى لو تنازلنا وسلمنا بأحوط فرضية عندهم وهي شهادة شاهدين على قرآنية المدون على الحجر أو على رقعة أو جلد عنز، فهل هذا يورث القطع

---

(١)نكت الانتصار: ٣١٩.

واليقين بذلك؟! حتما لا، لأن اشتباه اثنين في تشخيص القرآن من غيره أمرٌ محتمل جدا، خاصة وأن الصحابة كتبوا في مصاحفهم الشيء الكثير مما ليس بقرآن بدعوى أنه قرآن منزل، وسيأتي الكلام عن ذلك بإذنه تعالى، بل يدعي علماء أهل السنة أن كثيرا من الصحابة بقوا يقرأون منسوخ التلاوة ـ بزعمهم ـ إلى ما بعد زمن عثمان بن عفان، حتى أن مصحف حفصة وعائشة بقيت فيه زيادات إلى سنوات طوال بعد موتهما، فوجود الصحيفة أو الحجر المكتوب عليه يقصر عن الغاية المراد تحصيلها وهي القطع واليقين بعملية الجمع.

هذا لو سلمنا بأن كل القرآن قد كتب على تلك الصحف والرقاع في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذا مع تسليمنا بعدم فقدان شيء من تلك الصحف، ومع تسليمنا بعدم نسيانهم لشيء منها، وعدم تلف بعضها كأكل الداجن لها كما في قصة آيات عائشة الآتي ذكرها بإذنه تعالى، وإلا فإن هذه الأمور تحتاج إلى أدلة تثبتها، لأنها أمور محتملة الوقوع بل وقع بعضها، كما في آيات خزيمة وداجن عائشة.

وعليه مازال إشكال كونهم أثبتوا الآيات القرآنية بأخبار الآحاد قائما على أصوله، لم ينقض حتى لو تجاوزنا كل الإشكالات وسلمنا بكل الاعتراضات، فكيف يعتمدون هذا النحو من الجمع الذي جاءت به روايات البخاري، ومع ذلك لا يلتزمون بأن آيات القرآن ثبتت آحادا، ولا أقل آيات خزيمة بن ثابت؟! (١)

---

(١) ومع كل هذا تجد بعض الوهابية يدعون أن مذهب أهل السنة هو الذي يثبت تواتر القرآن، ⬅

رواية صحيح البخاري من تآليف الزنادقة عند ابن حزم!

ولا مخرج لهم إلا أن يسلكوا مسلك إمامهم ابن حزم الأندلسي المؤيد لمسلك الشيعة، حيث رفض هذه الروايات التي يلزم منها عدم الوثوق بالقرآن، قال ابن حزم:

وذكروا حديثا عن زيد بن ثابت أنه قال: (افتقدت آية من سورة براءة هي ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1]. فلم أجدها إلا عند رجل واحد). **وذكروا في ذلك تكاذيب وخرافات أنهم كانوا لا يثبتون الآية حتى يشهد عليها رجلان! وهذا كله كذب بحت من توليد الزنادقة.**[2]

ولا نجازف كابن حزم فقول: إن قصة جمع زيد لمصحف ما في زمن أبي بكر غير صحيحة، وإنما لا يصح القول أن مصحف المسلمين نشأ من هذا الجمع، لأن المصحف جمع أول مرة في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسيأتي الكلام فيه بإذنه تعالى.

٢ـ كيف يوثق بجمع سقط منه قرآن مدة ثلاث عشرة سنة !

قد مرّ من بين الاعتراضات على الجمع الأول سقوط آيات منه، وفي هذا الجمع تمكن زيد من العثور عليها فألحقها في المصحف وهذا نص البخاري:

وأما الشيعة فلا! سبحانك!

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) الإحكام لابن حزم ٦: ٢٦٥.

نسخت الصحف في المصاحف، ففقدت آيةً من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم يقرأ بها، فلم أجدها إلاّ مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم شهادته شهادة رجلين، وهو قوله ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ**﴾(١).(٢)

وعليه مَن يضمن لنا عدم خفاء آيات أخرى على زيد لم يقف عليها؟ ففقدان آية طويلة نسبيا لمدة تربو على الثلاث عشرة سنة ليس بالأمر الهيّن، ولا أدري كيف تلقى رواية البخاري القبول مع ما تنسبه من جهل لأبي بكر وعمر ولزيد، مع بقاء هذه الصحف المجموعة عند أبي بكر وعمر مدة تأمرهما على الناس؟! فإما أنهما لم يقرآ ما جمعاه! أو قرآه ولكنهما جهلا موضع النقص!

وليتهم تخلّوا عما خطه البخاري ولو في هذا المقطع بالذات صيانة لماء وجه جمعهم المزعوم، وقد أنصف القاضي الباقلاني حيث آثر ما ذكرناه، فذهب إلى كذب هذه الرواية أو على الأقل اضطراب متنها حينما أُشكل عليه بهذا الإشكال:

هذا على أنه روي أن زيدا إنما قال حين أمره عثمان أن يكتب

---

(١) الأحزاب: ٢٣.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢٣، وفي ٦: ١٤٦، وفي ٤: ٢٤، وفي ٥: ١٢٢، وفي ٦: ٢٢٦، وسنن الترمذي، ح٣١٠٤ وعلّق عليه الترمذي بقوله: (حسن صحيح).

المصحف، فدل على أن تلك الآي لم تكن في مصحف أبي بكر ولا في مصحف عمر بن الخطاب الذي هو أصل لمصحف عثمان، **وهذه الرواية ليست من روايات الشيعة، وإنما هي من رواية أصحاب الحديث وموالي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما**، يقال لهم: ليس في هذا حجة لأنّا قد أبنّا فيما سلف نقل القرآن وحفظه، وهذه رواية واحد، وكثير من الناس يذهبون إلى أنها ـ رواية البخاري ـ **موضوعة**، وآخرون يقولون هي مضطربة اضطراباً لا يجب معه العمل بها، ومما هو عندنا بعد **أن يصح فيها القولان**، فأما اضطرابها فلأن رواية جاءت بأن ذلك كان في أيام أبي بكر، وأخرى بأنه كان في أيام عثمان، والحديث إذا اختلف يجب ردّه فكيف إلى هذا الزمان الطويل؟ وكذلك منهم من روي فيه إسقاط الآيات الثلاث، ومنهم من لم يروه، ولأن ألفاظه اختلفت اختلافاً شديداً يطول الكتاب بنقضها،والحديث إذا اختلفت ألفاظه الاختلاف البين وجب ردّه والقضاء بقلة ضبط ناقليه، وأقل أحواله أننا لا ندري كيف قيل، وأيضا فمن المحال أن يكون نسيان تلك الآية على سائر الصحابة ولا يوجد حفظها إلا عند اثنين منهم، والروايات تواترت عن أبي بن كعب أنه قال: إن آخر عهد القرآن بالسماء هاتان الآيتان وتلا **﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾**[1]، ولا خلاف في ذلك ولا اضطراب، وهذا معارض لما رُوي عن زيد.[2]

---

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) نكت الانتصار لنقل القرآن: ٣٣٠ ـ ٣٣٢.

إمامهم الآلوسي يهون أمر ضياع الآيات!

ولعل بعضهم أحس بضيق الخناق بقبول رواية البخاري فحاول تقليل خطرها على القرآن، فهذا ما قاله مفسرهم الشهير الآلوسي في روح المعاني تعليقا على رواية البخاري:

فإنه بظاهرها يستدعي أن في المصاحف العثمانية زيادة لم تكن في هاتيك الصحف، **والأمر في ذلك هيّن إذ مثل هذه الزيادة اليسيرة لا توجب مغايرة يعبأ بها ولعلها تشبه مسألة التضاريس**، ولو كان هناك غيرها لذكر وليس فليس، ولا تقدح أيضا في الجمع السابق إذ يحتمل أن يكون سقوطها منه من باب الغفلة، وكثيراً ما تعتري السارحين[1] في رياض قدس كلام رب العالمين فيذكرهم سبحانه بما غفلوا فيتداركون ما أغفلوا. وزيد هذا كان في الجامعين ولعله الفرد المعوّل عليه في البين لكن عراه في أولهما ما عراه، وفي ثانيهما ذكّره من تكفل بحفظ الذكر فتدارك ما نساه.[2]

هكذا وبكل بساطة يعتبر إمامهم الآلوسي سقوط آيات من القرآن أمرا هيّنا بقوله: **والأمر في ذلك هيّن إذ مثل هذه الزيادة اليسيرة لا توجب مغايرة يعبأ بها ولعلها تشبه مسألة التضاريس**، وتجاهل مفسّرهم الشهير أن أي نقص أو زيادة في القرآن يترتب عليه أمور عظيمة من تبدل أحكام وحدود ومعارف إلهية وغيرها، إذ الحكم الشرعي قد يختلف وينقلب رأسا على عقب

(١) ابتدأ الأسلوب الشاعري!، متى يترك هؤلاء أسلوب الضحك على الذقون؟!

(٢) تفسير روح المعاني للآلوسي ١: ٢٣ ط. دار احياء التراث العربي.

بوضع حرفٍ مكان حرف أو بتغير علامة الإعراب.

وأمثلة ذلك ليست نادرة، وهذا الاختلاف في وجوب غسل الرجلين في الوضوء قائم على قدم وساق بين من يقول بالغسل لفتح اللام في ﴿**وَأَرْجُلَكُم**﴾ عطفا على الوجه واليدين، ووجوب المسح للقول بكسرها عطفا على الرأس الممسوح في قوله تعالى ﴿**فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾[1] فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي بالنصب وقرأ الباقون بالخفض[2].

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) والحق أنها سواء كانت (أرجلكم) بالنصب أو بالجر فهي معطوفة على الرأس الممسوح، لأن العطف تارة يكون على اللفظ وهو المعروف وتارة يكون على المحل، وهنا (برؤوسكم) في محل نصب مفعول به، وهذا ما قاله ابن حزم في المحلّى ٢: ٥٦ مسألة ٢٠٠: وأما قولنا في الرجلين فان القرآن نزل بالمسح، قال الله تعالى ﴿**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ**﴾ (المائدة: ٦)، **وسواء قرئ بخفض اللام أو بفتحها هي على كل حال عطف على الرؤوس: إما على اللفظ وإما على الموضع، لا يجوز غير ذلك، لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة.** وهكذا جاء عن ابن عباس: (نزل القرآن بالمسح) يعني في الرجلين في الوضوء، وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف، منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم، وهو قول الطبري، ورويت في ذلك آثار، منها أثر من طريق همام ـ بسنده إلى رفاعة بن رافع ـ: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: (انه لا يجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز

واختلف القراء السبعة في قراءة ﴿أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء﴾[1]، فقرأ الكسائي وحمزة (أو لمستم) والباقون على ما هو في المصحف الآن، فأدى ذلك إلى اختلاف الحكم في أن الوضوء ينتقض بمجرد لمس النساء أو بالجماع.

وجل، ثم يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين)، وعن اسحاق بن راهويه ـ بسنده ـ عن علي عليه السلام (كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يمسح ظاهرهما)، قال علي بن أحمد ـ ابن حزم ـ: وإنما قلنا بالغسل فيهما لما حدثنا عبد الرحمان بن عبد الله، ثنا ابراهيم بن أحمد، ثنا الفربري، ثنا البخاري، ثنا مسدد، ثنا أبوعوانة، عن أبى بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: (تخلف النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في سفر فأدركنا وقد أرهقنا العصر، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار، مرتين أو ثلاثا) انتهى.

أقول: هذه الرواية التي طالما احتج بها أهل السنة في إثبات الغسل هي مثبتة للمسح لا للغسل! وذلك لأن الصحابة بكمهم الغفير حينما وصلوا في الوضوء إلى الرجلين شرعوا من تلقاء أنفسهم بمسح الرجلين، فمن الذي أخبرهم بمسحها؟! مع أن الوضوء من الأفعال التوقيفية التي تحتاج إلى بيان من الشارع، وليست معهودة بين العرب سابقا، فليس لذلك وجه إلا أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد علمهم هذا المسح في الوضوء، وقول (ويل للأعقاب من النار) المراد منها أن بعضا منهم كانت أرجلهم غير نظيفة وعليها أوساخ عالقة خاصة وأن بعضهم كانوا بوالين على الأعقاب، والبحث موكول لمحله.

(١) النساء: ٤٣.

وكذلك اختلافهم في قراءة ﴿وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ﴾[1] فبعضهم قرأ بالتشديد، وهما الكسائي وحمزة والباقي بالتخفيف، فأثر هذا على جواز وطء التي طهرت من حيض قبل الاغتسال أو بعده.

ثم لو سلّمنا بأن الأمر هيّن باعتبار أن الآيات قد رجعت في الجمع الثاني، لكن هذا ليس هو محل الكلام؛ لأن مقصدنا هو حصول الوثوق بكمال المصحف وتمامه بتلك الطريقة من الجمع بعد أن ثبت حصول النقص في كتاب الله عز وجل من باب الغفلة! وقد صرح بذلك الآلوسي في قوله: **إذ يحتمل أن يكون سقوطها منه من باب الغفلة.**

أما قوله إن الله قد تكفل بحفظ كتابه فهذا صحيح عندي وعند من جزم بصيانة القرآن من التحريف، ولكن قد مرّ أن بعض المسلمين لا يرى أن الله عز وجل قد تكفل بحفظ كتابه كبعض الشيعة وأهل السنة الآتية أسماؤهم وكلماتهم بإذنه تعالى، ولهذا فالاستدلال بأن الله قد تكفل بحفظه هو أول الكلام عند هؤلاء، ونحن لا نريد أن نقنع هؤلاء الثلة فقط بصيانة القرآن، بل نريد إقناع العالم كله وكل الديانات والملاحدة بأن كتابنا تام كامل.

٣ـ عملية الجمع وشخص زيد مطعون فيهما!

موقف الصحابي عبد الله بن مسعود من عملية جمع القرآن في زمن عثمان وإنكاره لها ولإحراق المصاحف معروف ومشهور، فقد أمر أهل الكوفة ألا يسلموا مصاحفهم لجلاوزة عثمان وأن يغلوا المصاحف، وقد طعن

---

(١) البقرة: ٢٢٢.

بشخص الصحابي زيد بن ثابت بأنه شاب حدث لا يعتمد عليه في هذا العمل الخطير.

واستنكار ابن مسعود لعمل عثمان لا يمكن الإغماض عنه والاستهانة به، فرواياتهم المتابعة في مدحه والناصة على مرجعيته في ما يختص بالقرآن من أصح الروايات، فقد رووا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((وقال: استقرئوا القرآن من أربعة: من **عبد الله بن مسعود**، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل))[١].

وكذا رووا: ((من أراد أن يقرأ القرآن كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد))، وهكذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **((رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد، وكرهت لأمتي ما كره لها ابن أم عبد))**[٢].

وكذا جاء في صحيح الجامع الصغير للألباني: ((اهتدوا بهدي عمار، **وما حدثكم ابن مسعود فاقبلوه))**[٣].

وبحسب رواياتهم هذه يجب علينا قبول كل ما حدثنا به ابن مسعود لا سيما في أمر القرآن الذي تخصص فيه، فهل قبل ابن مسعود بما فعله عثمان

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩٩، (كتاب فضائل الصحابة) باب مناقب عبد الله بن مسعود.

(٢) مجمع الزوائد المجلد التاسع: ٢٩٠ وعلق عليه (رواه الطبراني في الأوسط باختصار الكارهة، ورواه في الكبير منقطع الإسناد، وفي إسناد البزار محمد بن حميد الرازي وهو ثقة، وفيه خلاف وبقية رجاله وثقوا)، أقول ولهذه الرواية مورد خاص.

(٣) صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ١: ٢٥٤، ح١١٤٤ ط. المكتب الإسلامي.

بالقرآن أم لا؟ وما موقف ابن مسعود من زيدٍ هذا؟

الروايات:

أخـرج الحاكم في المستدرك: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **لقد قرأت من فيّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وزيد بن ثابت يلعب مع الصبيان.**[1]

قـال الحاكم: ولهذه الزيادة شاهد:حدثني إسماعيل بن سالم بن أبي سعيد الأسـدي قال: **سمعت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول أقرأني رسول الله صـلى الله علـيه وآلـه وسـلم سـبعين سـورة أحكمـتها قـبل أن يسـلم زيـد بن ثابت.**

وقـال ابـن أبي شبة في تاريخ المدينة: حدثنا الحماني قال: حدثنا شريك عـن ابن إسحاق عن أبي الأسود ـ أو غيره ـ قال: **قيل لعبد الله ألا تقرأ على قراءة زيد؟** قال: **مالي ولزيد، ولقراءة زيد؟!** لقد أخذت من فيّ رسول الله صلى الله علـيه [وآلـه] وسـلم سـبعين سـورة **وإن زيـد بـن ثابـت لـيهودي لـه ذؤابتان.**[2]

وقال الباقلاني في نكت الانتصار لنقل القرآن: قال ابن شهاب **فأخبرني عـبد الله بـن عبـيد الله بـن عييـنة عن عبد الله بن مسعود أنه قال: يا معشر**

---

(۱) المستدرك عـلى الصحيحين ۲: ۲۲۸ وعلق عليه: (وهذا حديث صحيح ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.

(۲) تاريخ المدينة ۳: ۱۰۰۸.

المسـلمين أُعزل عن كتابة المصحف ويتولاه رجل والله لقد أسلمت وإنه لفي صـلب رجل كافر يريد زيد بن ثابت. وقال: **يا أهل العراق، ويا أهل الكوفة أكتـبوا المصاحف التي عندكم وغلّوها**، فإن الله تعالى يقول: **﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾**(١)، فالقوا الله بالمصاحف.(٢)

وقد اعترف ابن حجر العسقلاني باستنكار ابن مسعود: **وقد شق على ابـن مسـعود صرفه عن كتابة المصحف** حتى قال: ما أخرجه الترمذي في آخر حديـث إبراهـيم بـن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمان بن مهدي عـنه، قـال ابن شهاب: فأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود **أن عـبد الله بـن مسـعود كـره لـزيد بـن ثابـت نسـخ المصاحف** وقال: يا معشر المسلمين أُعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاها رجل والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر يريد زيد بن ثابت.

وأخرج ابن داود من طريق خمير بن مالك: سمعت ابن مسعود يقول: لقد أخـذت من فيِّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان.(٣)

وذكر ابن أبي داود فصلا في كتابه المصاحف بعنوان (كراهية عبد الله بن مسـعود ذلـك) أي مـا فعلـه عثمان من الجمع على قراءة واحدة وحرق بقية

---

(١) آل عمران: ١٦١.

(٢) نكت الانتصار: ٣٥٨ ـ ٣٥٩

(٣) نكت الانتصار ٩: ١٩.

المصاحف، وذكر عشرين رواية وبعضها بثلاثة طرق، منها:

عن أبي الشعثاء المحاربي، قال: قال حذيفة: يقول أهل الكوفة قراءة عبد الله، ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يغرقها، قال: فقال عبد الله: **أما والله لئن فعلت ليغرقنك الله في غير ماء.** قال شاذان: في سقرها.[1]

وأخرج أيضاً عن عبد الله قال: لما أمر بالمصاحف تغيّر[2]، **ساء ذلك عبد الله بن مسعود**، قال: من استطاع منكم أن يغل مصحفا فليغلل فإنه من غل شيئا جاء بما غل يوم القيامة. ثم قال عبد الله: **لقد قرأت القرآن من في رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم سبعين سورة وزيد بن ثابت صبي، أفأترك ما أخذت من فيّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم؟!** .[3]

---

(١) كتاب المصاحف ١: ١٨٩ تحقيق محب الدين واعظ.

(٢) ذكر في الهامش: وفي فضائل القرآن لابن كثير: يعني بتحريقها.

(٣) كتاب المصاحف ١: ١٩٢ تحقيق محب الدين واعظ، أقول: صاحب الكتاب عقب بفصل آخر عنوانه (باب رضاء عبد الله بن مسعود بجمع عثمان المصاحف) وأورد رواية واحدة، ولا أدري ما علاقتها بعنوان الفصل!، وهي: (عن فلفلة الجعفي قال: فزعت فيمن فزع إلى عبد الله في المصاحف، فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين ولكنا جئنا حين راعنا هذا الخبر فقال: إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف ـ أو حروف ـ وإن الكتاب قبلكم كان ينزل ـ أو نزل ـ من باب واحد على حرف واحد معناهما واحد)، وهذه الرواية واضحة في الاستنكار لا في الرضا لأنه يذكرهم بأن القرآن نزل على سبعة أحرف،

ويتضح مما ذكرناه شهرة إنكار ابن مسعود لجمع عثمان واحراقه المصاحف، والروايات صريحة في القدح في شخص زيد وأنه ليس بكفء لمثل هذا العمل.

وقد استدل ابن الأثير على حداثة سن زيد من طعن ابن مسعود فيه: وقد صح عن ابن مسعود أنه قال لما كتب زيد المصحف: لقد أسلمت وإنه في صلب رجل كافر. وهذا أيضا يدل على حداثة سنه عند وفاة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم.(١)

ولم يتحمل بعضهم ما نسبه ابن مسعود لزيد فقال أبو بكر الأنباري: وما بدا من عبد الله بن مسعود من نكير ذلك، فشيء نتجه الغضب ولا يعمل به ولا يؤاخذ به، ولا يشك في أنه ـ رضي الله عنه ـ قد عرف بعد زوال الغضب عنه حسن اختيار عثمان ومن معه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وبقي على موافقتهم وترك الخلاف لهم، فالشايع الذائع المتسالم عند أهل الرواية والنقل: أن عبد الله بن مسعود تعلّم بقيّة القرآن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم. **وقد قال بعض الأئمة: مات عبد**

وعثمان بعمله ألغى ستة أحرف وأبقى حرفا واحدا!، وقد وجدنا قولا لابن كثير في فضائل القرآن: ٣٨ فيه ما ذكرناه: (وهذا الذي استدل به أبو بكر رحمه الله على رجوع ابن مسعود رضي الله عنه فيه نظر، من جهة أنه لا يظهر من هذا اللفظ رجوع عما كان يذهب إليه، والله أعلم).

(١) أسد الغابة ١: ٨٠.

الله بن مسعود قبل أن يختم القرآن.[1]

أهـذا قـول إمام؟! ولا عجب ممن يقع في مثل هذه المآزق أن يتشبث بأي قشة! لك الله يا ابن أم عبد!

زيد بن ثابت في الميزان

والإنصاف إن اعتراض ابن مسعود له وجه مقبول؛ لأن أوصاف زيد بن ثابت ليست بتلك التي تـهيئه لتحمل هذا العمل الخطير، وهذه روايات أهل السنة تعطينا صورة كالـحة عنه حيث تنص على قلة تثبت زيد في أحكام الله عـز وجـل، وعدم مبالاته بـها، وينتابه الضحك عندما يعلم بافترائه على الله عز وجل، وكان يخالف أمر الله في أحكام الميراث ويجتهد فيها برأيه!

فقـد أخرج الدارمي: عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت أنه أفتى في ابنة أو أخت، فأعطاها النصف وجعل ما بقي في بيت المال.[2]

وقال الترمذي: واختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فورث بعضهم الخال والخالة والعمة، وإلى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريـث ذوي الأرحـام، وأمـا زيد بن ثابت فلم يورثهم وجعل الميراث في بيت المال.[3]

والـنص الآتـي اعـتراف من زيد بتقولـه على الله عز وجل واتـهام من

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١: ٥٣.

(٢) سنن الدارمي ٢: ٣٦١.

(٣) سنن الترمذي ٣: ٢٨٥.

يكتب ذلك عنه بالغدر!، فعن الطبقات الكبرى: عن الشعبي: أن مروان دعا زيد بن ثابت، وأجلس له قوما خلف ستر، فأخذ يسأله وهم يكتبون ففطن زيد، فقال: **يا مروان! أغدراً إنما أقول برأيي!** .(١)

ورواياتهم صريحة في أنه كان يفتي بلا تثبت: حدثنا أيوب عن عكرمة: أن ناسا من أهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة حاضت بعدما أفاضت. فقال: تنفر. فقالوا: ما نبالي أفتيتنا أم لا وزيد بن ثابت يقول: **لا تنفر**. فقال ابن عباس: إني لأقول ما أعلم ولا أبالي أخذتم به أو لم تأخذوا به، ولكن إذا قدمتم المدينة فسلوا أم سليم وغيرها. فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفية: أفي الخيبة أنت، إنك لحابستنا! فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ما ذلك! فقالت عائشة: صفية حاضت. قال: قيل إنها قد أفاضت. قال: فلا إذن. قال: فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا: وجدنا الحديث على ما حدثتنا (٢).

وكذا: عن عكرمة قال سأل أهل المدينة إبن عباس عن امرأة طافت بالبيت يوم النحر ثم حاضت فقال: تنفر. فقالوا:لا نأخذ بقولك وهذا زيد ابن ثابت يخالفك. قال: إذا أتيتم المدينة فسلوا. فلما قدموا المدينة سألوا فأخبروهم بصفية وكان فيمن سألوا أم سليم فأخبرتهم بصفية (٣).

---

(١) طبقات ابن سعد ٢: ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ٢: ٤٣٨، وذكر في آخره (رواه ابراهيم بن حميد الرؤاسي عن ابن أبي خالد، نحوه وزاد: فمحوه).

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٢٥: ١٢٩، ح٣١٤.

(٣) المعجم ٥: ١٦٣، ح٩٥٤٢. وعلق عليه الطبراني (رواه البخاري في الصحيح عن أبي النعمان

بل كان يعترض على ابن عباس في قوله السابق وعندما يعلم زيد بخطئه ينتابه الضحك!: عن طاوس قال:كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت: أنـت تفـتي أن تصـدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ قال: نعم. قـال: فـلا تفـت بذلك. فقال ابن عباس: أما لي، فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم؟ قال: فرجع إليه زيد بن ثابت **يضحك** ويقول: ما أراك إلا قد صدقت! [(١)].

وفي رواياتـهم أيضـا أن ابـن الخطـاب عـندما بلغـته فتوى عن زيد في مسألة، قال له عمر: **يا عدو نفسه! أنت تضل الناس بغير علم!** [(٢)].

وكـان زيـد لا يسـاوي بـين المتخاصـمين في المعاملـة، فيكيل بالمكيالين، ويـتودد للأمـراء دون الـناس حـال التنازع، والأدهى طلبه من خصم الخليفة إعفاء الخليفة من اليمين! ! وهذه كلها خصال منافية للعدالة:

حدثـنا الشعبي قال: كان بين عمر بن الخطاب وبين أبي بن كعب رضي الله تعالى عنهما تداري في شيء، وادعى أبي على عمر رضي الله تعالى عنهما، فأنكر ذلك فجعلا بينهما زيد بن ثابت، فأتياه في منـزله فلما دخلا عليه قال

عـن حمـاد قـال الـبخاري: ورواه خـالد وقتادة عن عكرمة) وللزيادة راجع، ح٩٥٤٣و٩٥٤٤و ٩٥٤٥ من نفس الجزء.

(١) المعجـم ٥: ١٦٣، ح٩٥٤٠، وأخـرجه بطـريق آخـر، وعلـق علـيه الطـبراني: (رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد).

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٥: ٤٢، ح٤٥٣٦.

لـه عمر رضي الله تعالى عنه: أتيناك لتحكم بيننا وفي بيته يؤتى الحكم. **فوسع لـه زيـد عن صدر فراشه فقال: ههنا يا أمير المؤمنين.** فقال لـه عمر رضي الله تعـالى عـنه: **لقد جُرت في** الفتيا، ولكن أجلس مع خصمي. فجلسا بين يديه فـادعى أبـي وأنكـر عمـر رضـي الله تعالى عنهما فقال زيد لأبي: **أعف أمير المؤمـنين من اليمين وما كنت لأسألها لأحد غيره.** فحلف عمر رضي الله تعالى عنه ثم أقسم لا يدرك زيد بن ثابت القضاء حتى يكون عمر ورجل من عرض المسلمين عنده سواء [١].

أنبأ شعبة عن سيار قال سمعت الشعبي قال: كان بين عمر وأبي رضي الله تعـالى عنهما خصومة فقال عمر: اجعل بيني وبينك رجلا قال: فجعلا بينهما زيـد بـن ثابت قال: فأتوه قال: فقال عمر رضي الله تعالى عنه: أتيناك لتحكم بينـنا وفي بيـته يؤتـى الحكـم. قـال: **فـلما دخلوا عليه أجلسه معه على صدر فراشه.** قال: فقال: **هذا أول جور جرت في حكمك،** أجلسني وخصمي مجلسا، قـال فقصـا علـيه القصة. قال: فقال زيد لأبي: **اليمين على أمير المؤمنين، فإن شئت أعفيته.** قال: فأقسم عمر رضي الله تعالى عنه على ذلك، ثم أقسم له لا تدرك باب القضاء حتى لا يكون لي عندك على أحد فضيلة [٢].

وقـد زاد هـنا في الطنـبور نغمـة! إذ اتضح أنه لا يهتم بشرائط القضاء عندما يخاصم ولا يمتثل لما يؤمره القاضي به!: عن داود بن الحصين إنه سمع أبا

---

(١) السنن الكبرى ١٠: ١٣٦، ح٢٠٢٥٠.

(٢) نفس المصدر ١٠: ١٤٤، ح٢٠٢٩٧. راجع تاريخ المدينة لابن شبة ٢: ٧٥٥ ـ ٧٥٦.

غطفان بن طريق المزيد قال: اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار، فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد: **احلف لـه مكـاني**. قـال مروان: لا والله إلا عند مقاطع الحقوق. **فجعل زيد يحلف أن حقه لـحق، ويأبى أن يحلف على المنبر**، فجعل مروان يعجب من ذلك [١].

وهذا نوع آخر من أحكام زيد بن ثابت: عن خارجة بن زيد أن زيد بن ثابـت كانـت لـه جاريـة فارسية وكان يعزل عنها فجاءت بولد، فأعتق الولد **وجلدها الحد** (!)، وقال: إنما كنت استطبت نفسك، ولا أريدك. وفي رواية قال: ممـن حمّلـت؟ قالـت: مـنك!، فقال: كذبت، وما وصل إليك مني ما يكون منه الحمل وما أطؤك إلا أني استطبت نفسك [٢].

فمثل زيد بن ثابت هذا لا يكاد يصلح لهذه المهمة الخطرة المصيرية، فها هـو يجعل رأيه واستحسانه طريقا لمصادرة ميراث الورثة الشرعيين ويضعه في بيت المال!، ويجيب مروان على مسائله برأيه، ويفتي بغير علم وبعد أن يتضح لـه الأمـر يضـحك ويهـش ويـبش بدلاً من الندم، ويحيف في حكمه ويتودد للأمـراء حـال التقاضـي، ولا يلـتزم بشـرائط القضـاء، فمثل هذا الشخص لا يمكن أن يُطمأن لـجمعه، فكيف وهو حدث السن أيضا؟! !

والأخطر من ذلك كله أنه عبد مطيع لما يمليه الحاكم، يداهن ويجامل على حسـاب حفظ القرآن من التحريف!، فقد أخرج أبو عبيد وسعيد وابن جرير

---

(١) السنن الكبرى ١٠: ١٧٧، ح٢٠٤٨٤.

(٢) المغني ١٠: ٤١٢.

وابـن المنذر وابن مردويه عن حبيب الشهيد عن عمرو بن عامر الأنصاري: أن عمـر بـن الخطـاب قـرأ ﴿**وَالسَّـابِقُونَ الأَوَّلُـونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِيـنَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ**﴾[1] ، فرفع الأنصار ولم يلحق الواو في ﴿**الَّذِينَ**﴾ فقـال لـه زيـد بن ثابت: ﴿**وَالَّذِينَ**﴾ فقال عمر: ﴿**الَّذِينَ**﴾ فقال زيد: **أمير المؤمـنين أعلـم (!!)**. فقـال عمر رضي الله عنه: ائتوني بأبي بن كعب، فاتاه فسـأله عـن ذلك، فقال أبي: ﴿**وَالَّذِينَ**﴾ فقال عمر رضي الله عنه: فنعم إذن فتابع أبيا.[2]

فلو كان عمر يرى مصداقية ووثاقة لكلام زيد لما انصرف عنه إلى أبي بن كعب وطلب رأيه، وبعد هذا كله كيف يوثق بجمع زيدٍ هذا، وكيف يضرب باعتراض ابن مسعود على شخص زيد عرض الجدار؟!

٤ ـ التهاون في توقيفية السور والآيات!!

وهـنا أمـر عجيب! تحكي رواياتـهم حال جامعي القرآن وما كانوا عليه مـن التهاون في إثبات نصوصه، فكانوا يثبتون ما أرادوا من الآيات لما أرادوا مـن السور! وعلى استعداد لاختراع سور جديدة وجعلها من القرآن بتقطيع بعـض الآيـات مـنه، وهو أمرٌ جائز في نظرهم ولم يكن بذاك العزيز، بل كان على وشك التنجيز عند جمعهم للقرآن!

---

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) الدر المنثور ٣: ٢٦٩.

التهاون في توقيفية السور:

أخرج الحاكم وأبو داود والنسائي وابن حِبّان وأحمد والترمذي: عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان بن عفّان: ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال **وهي** من المثاني، وإلى براءة وهي من المِئين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر **﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾** ووضعتموها في السبع الطُّوَال، ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم مما يأتي عليه الزمان وهو تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا. وإذا نزلت عليه الآية فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا. وكانت الأنفال من أوائل ما نزلت بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها، **فظننت أنها منها**، فقبض رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم **ولم يُبيّن لنا أنّها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما** ولم أكتب بينهما سطر **﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾** فوضعتها في السّبع الطّوال.(1)

---

(1) المستدرك على الصحيحين ٢: ٢٢١ و٣٣٠ وعلق عليه الحاكم **(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)** ووافقه الذهبي، سنن أبي داود، ح ٧٨٦ في الصلاة باب من جهر بها، سنن الترمذي، ح ٣٠٨٦ في التفسير باب ومن سورة التوبة، وحسّنه، النسائي **(في فضائل القرآن)**: ٣٢، والسنن الكبرى للبيهقي ٢: ٤٢، والمصاحف لابن أبي داود: ٣١ ـ ٣٢، وصحيح ابن حبّان ١: ٢٣٠، ح ٤٣. والترمذي ٥: ٢٧٢، ح٣٠٨٦ **(باب ومن سورة التوبة)** قال الترمذي:

قال العسقلاني تعليقا على الرواية السابقة: ولما لم يفصح النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بأمر براءة أضافها عثمان إلى الأنفال اجتهادا منه رضي الله تعالى عنه، ونقل صاحب الإقناع أن البسملة لبراءة ثابتة في مصحف ابن مسعود(١).

وهذه الرواية تدل على أن خليفة المسلمين والصحابة ليسوا على علم بحال سورة التوبة، هل هي سورة لوحدها أم تكملة لسورة الأنفال!، والأدهى أن ابن عفان لا ينسب هذا لجهله ولجهل من حوله، وإنما يدّعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهمل أمر هذا القرآن، فلم يبين لهم هل هي سورة بحد ذاتها أم لا؟!

و ليس في هذا القسم مشكلة سوى:

١ـ جهل جامعي المصحف بسور القرآن.

٢ـ يجعل عثمان اجتهاده سبيلا لتقسيم سور القرآن بحذف البسملة، لا أن أصل السورة لا بسملة فيها!

٣ـ إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أهمل أمر القرآن، حتى لم يستطع كبار الصحابة وكتّاب الوحي التمييز بين السور!

حتى قال القرطبي في تفسيره: وقول رابع قاله خارجة وأبو عصمة وغيرهما قالوا: لما كتبوا المصحف في خلافة عثمان اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقال بعضهم: براءة والأنفال سورة واحدة. وقال



(هذا حديث حسن صحيح).

(١) فتح الباري ٩: ٤٢، فضائل القرآن.

بعضهم: هما سورتان. فتركت بينهما فرجة لقول من قال أنهما سورتان، وتركت ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لقول من قال هما سورة واحدة، فرضي الفريقان معا وثبتت حجتاهما في المصحف.[١]

التهاون في توقيفية الآيات

الجمع زمن عمر:

أخرج ابن إسحاق وأحمد بن حنبل وابن أبي داود، عن عبّاد بن عبد الله بن الزبير قال: أتى الحرث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر براءة ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[٢] إلى عمر بن الخطاب فقال: من معك على هذا؟ قال: لا أدري والله، وإنيّ أشهد لسمعتها من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ووعيتها وحفظتها. فقال عمر: وأنا أشهد لسمعتها من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ثم قال: **لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدةٍ فانظروا سورةً من القرآن فضعوها فيها فوضعتها في آخر براءة.**[٣]

وهذه الرواية واضحة في أن المتصدّي لجمع القرآن كان على درجة كبيرة

---

(١) تفسير القرطبي ٨: ٦٢.

(٢) التوبة: ١٢٨.

(٣) كتاب المصاحف لابن أبي داود ١: ٢٢٦ تحقيق محب الدين واعظ، مسند أحمد ١: ١٩٩ الطبعة الميمنيّة، مجمع الزوائد للهيثمي المجلد السابع: ٣٥ وعلق عليه (رواه أحمد وفيه ابن اسحاق وهو مدلس وبقية رجاله ثقات)، وهو في كنز العمال ٢: ٤٢١، ح٤٣٩٨ (سورة التوبة)، والدر المنثور ٣: ٢٩٦ ط. دار المعرفة، وفي فتح الباري لابن حجر ٩: ١٥.

مـن الجـرأة وحـرية التصرف في توزيع آيات القرآن! وكأنه يرى أن تقسيم آي القـرآن خاضـع لاجـتهاد ورأي الخلـيفة فقو ـله: **لو كانت ثلاث آيات لجعلها سـورة عـلى حـدة، فانظروا سورة من القرآن فألحقوها في آخرها**، واضحٌ فيه، ويسـتفاد مـنها أن هـاتين الآيـتين ليسـتا في محلهما الصحيح من القرآن، بل أقحمتا في مكان وقع اختيارهم عليه، وهو آخر براءة.

الجمع زمن عثمان:

ومما أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف: فقام عثمان فقال: من كان عـنده من كتاب الله شيءٌ فليأتنا به ـ وكان لا يقبل من ذلك شيئا حتى يشهد علـيه شـهيدان ـ فجـاءه خزيمة بن ثابت فقال: إني قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتـبوهما. قـالوا: مـا هما؟ قال: تلقيت من رسول الله صلى الله عليه [واله] وسـلم: ﴿**لَقَـدْ جَـاءكُم رَسُـولٌ مِّـنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ**﴾(١) إلى آخر السـورة، فقال عثمان: فأنا أشهد أنـهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: **اختم بـهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بـهما براءة.**(٢)

وهذه تنص على أن دمج الآيات المتفرّقة في السور لم يكن توقيفيّاً، فقول ابـن عفـان: (**فأين ترى أن نـجعلهما؟**) واضح في عدم معرفته بمكان الآيتين

---

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) كـتاب المصاحف لابن أبي داود ١: ١٨٢، ح٣٣ وهو منقطع كما مر. وهو في كنـز العمال ٢: ٣٦١ (جمـع القرآن) وفتح الباري ٩: ١٥، أقول: من غير المعقول أن تتكرر الحادثة بنفسها مع عمر وعثمان، ولكنا ندور مع رواياتـهم في هذا المقام.

من القرآن، وكذا حال المجيب بقرينة جوابه الذي لم يحدد فيه اسم السورة وإنما قال: (**آخر ما نزل من القرآن!**). أي سواء كانت براءة أم غيرها!، ويقرّبه نقل العسقلاني للرواية بهذا الشكل:

وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمان بن حاطب، فجاء خزيمة بن ثابت فقال: إني رأيت تركتم آيتين فلم تكتبوهما! قالوا: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله صلى الله عليه [واله] وسلم ﴿**لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ**﴾ إلى آخر السورة فقال عثمان: وأنا أشهد فكيف ترى أن تجعلهما قال: **اختم بهما آخر ما نزل من القرآن**[1]، أي بدون تحديد اسم السورة المختومة بالآيتين! والعجيب أنهم يرون أن آخر ما نزل من السور هي سورة التوبة، مع أنها سورة المائدة! !

زيد بن ثابت ينسب العبقرية لنفسه!

وكما ينطبق الأمر على ابن الخطاب وابن عفان كذلك ينطبق على ابن ثابت، فقد رووا أنه قال نفس تلك الكلمة (**ولو تمّت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة**)!

عن الطبري قال زيد: ثم عرضته عرضة أخرى فلم أجد فيه هاتين الآيتين ﴿**لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم**﴾[2] إلى آخر السورة، فاستعرضت المهاجرين فلم أجدها عند أحد

---

(١) فتح الباري ٩: ٢١.

(٢) التوبة: ١٢٨.

منهم، ثم استعرضت الأنصار أسألهم عنها فلم أجدها عند أحد منهم حتى وجدتها مع رجل آخر يدعى خزيمة أيضا **فأثبتها في آخر براءة، ولو تمّت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة.**[1]

وهو ما فهمه إمامهم الباقلاني حيث قال: لأن زيداً قال: اعترضت المهاجرين والأنصار فلم أجدها، وهو لا يقول ذلك إلا بعد أن يبالغ في الطلب، فكره أن يجعلهما سورة على حالها لما لم يجد في القرآن سورة أقل من ثلاث آياتٍ، **فرأى إلحاقها ببراءة أولى.**[2]

وهذا حال زيد وعدم تحرّجه عن إعمال استحساناته ورأيه في تقسيم آيات القرآن، بل لو زاد ما وجده عن آيتين لكانت الآيات سورة مستقلّة!، ونخلص إلى أن عدم علمهم بمكان تلك الآيات كان سببا لوضعهما في آخر براءة!

النتيجة:

مع كل هذا وتصريح علمائهم به، ما الذي يضمن لنا أن بعض السور القصار لم تدخل في غيرها من سور القرآن؟، أو أن بعض الطوال لم تتفرّق في غيرها من السور. إذا كان الجامع يقسّم الآيات بمزاجه؟، بل ما الذي يمنع من حصول التهاون في عدم طلب بعض الآيات إذا كانت روح التهاون موجودة في نفوس من تصدوا لجمعه، وقد أثرت هذه الروح في جعل آيتين في سورة

---

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ١: ٢١، تاريخ المدينة ٣: ١٠٠١.

(٢) نكت الإنتصار لنقل القرآن: ٣٣٢.

براءة للمزاج والرأي؟!

٥ ـ في المصحف المجموع لحنٌ!!

قـال الراغـب الأصفهاني: لحن: اللحن صرف الكلام عن سننه الجاري علـيه إما بإزالة الإعراب أو التصحيف، وقال الجوهري في الصحاح: اللحن: الـخطأ في الإعراب (١).

مـن المؤسف أن الخطأ واللحن ادعي في الجمع الثاني للقرآن، أي الجمع الذي استمر عليه القرآن إلى يومنا الحالي، ولو ادعي هذا اللحن في جمع أبي بكـر لهـان الأمـر، والأدهـى أن عـثمان وهو من أمر بالجمع يدَّعي أن هنالك أخطـاء وقعـت في رسم المصحف المجموع وأن الأيام كفيلة بتصحيحه بدل أن يقـوم بالدفـاع عـن جمعه! ! وقد ذكر ابن أبي داود في كتابه المصاحف فصلا كاملا عن اللحن في القرآن.

عن عكرمة قال: لما أُتي عثمان بالمصحف **رأى فيه شيئا من لحن** فقال: **لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا** (٢).

عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لما فرغ من المصحف أُتـي به عثمان فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم **أرى شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنـتها** أخرجه أبو داود بطريقين.

وسـيأتي الكـلام عـنه مفصـلا في مبحـث آخر، مع ذكر لبقية الروايات

---

(١) الصحاح للجوهري ٦: ٢١٩٣، المفردات للراغب: ٤٤٩.

(٢) كتاب المصاحف لابن أبي داود ١: ٢٣٢ وما بعدها.

ولبقية أفراد فرقة التلحين!

٦. إحراق عثمان للمصاحف أضاع ستة أمثال القرآن

ذكرنا سابقا ما تبناه علماؤهم سلفا وخلفا من أن الأحرف السبعة تعني نزول القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، فحذفت تلك الأحرف والأوجه السبعة من المصحف بأمر من عثمان وأحرقها عيانا، وقد مرت بعض كلمات علمائهم في ذلك.

وشذ بعض علمائهم فصاروا إلى التأويل، وتأويلهم هذا خروج عما أملته الأدلة الصريحة كما بيناه فيما سبق، وسبب هذا التأويل ـ أو قل الهروب ـ هو ما تضمنته تلك الروايات من دعوة لتحريف القرآن، ومن جهة أخرى عدم إمكانية تبني مسلك الشيعة الطارح لتلك الروايات رأسا، لذا قالوا: آمنا به كل من عند ربنا، فما كان لهم منفذ بعد أن ضاقت عليهم الأرض بما رحبت سوى التأويل، فقالوا إن الأحرف السبعة كلها موجودة في القرآن، ومصحفنا مشتمل عليها ولم يحذف منه شيء، وقد مر الكلام عن هذا كله فلا نعيد.

التحريف ثابتٌ على كلتا النظرتين بلا فرق

في رأي جمهور السلف والخلف:

لا أرى أحدا له مسكة من عقل يدعي أن ما فعله ابن عفان ليس حذفا وتحريفا لقرآن منزل، كيف لا؟! وقد أحرق الأحرف الستة الباقية التي نزل عليها القرآن، والتي دونت من قبل في مصحف أبي بكر، ففقدت بتحريق عثمان ستة أضعاف ما هو موجود اليوم في مصحفنا!

وقد يعتذر لعثمان بأنه أحرق ما قد أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقراءته من باب التوسعة والرخصة، وها قد انقلبت الرخصة إلى نقمة فيكفي بقاء حرف واحد منها نرفع فيه النقمة.

وهذا غير مقبول لأسباب:

١ـ الكلام فيه مغالطة لأن جواز الترك شيءٌ وجواز الحذف والإعدام شيءٌ آخر، والكل يعلم أن المرخص بتركه لا يعني المرخص بحذفه وإلغائه من الدين، فكتاب الله شأنه بيده عز وجل والتغيير فيه راجع له وحده، ولا يصح تحريف كتاب الله اعتمادا على الظنون!

ولو أمكن حذف الشيء لأنه من باب التخيير لقمنا بحذف الكفارات المخيرة كما في كفارة إفطار العمد في شهر رمضان، واقتصرنا على واحدة، بدعوى أن الجميع رخصة ولا ملزم لأحد منها، وواضح أن من يفعل هذا يرمى بتحريف أحكام الله عز وجل.

٢ـ صريح القرآن لا يجوّز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تغيير شيء من شؤون التشريع من نفسه مستقلا عن الله عز وجل، ولا أن يبدل حرفا واحدا من القرآن، فكيف يصح هذا لغيره فيحذف ستة أمثال القرآن؟!

قال تعالى: **﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَـذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾**(١)، وقال

---

(١) يونس: ١٥.

تعالى ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ * لاخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾(١)، وقوله تعالى ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾(٢)، فهذه الآيات المباركة تدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس له الحق بتغيير أي كلمة أو حرف من كتاب الله عز وجل، بل لا يصح له أن يسبق الوحي بسرد ما وقف على علمه مسبقا صلى الله عليه وآله وسلم ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾(٣)، فإن كان الاستعجال في تبليغ ما علمه الله عز وجل له صلى الله عليه وآله وسلم أمرا غير مقبول، فكيف يقوم أحد الناس من بعده صلى الله عليه وآله وسلم بحذف أضعاف القرآن منه من غير إذن من الله عز وجل ويقال هذا مراد الله عز وجل؟!، ﴿أَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ؟!﴾(٤).

٣ـ قولهم: إن الأحرف السبعة أصبحت نقمة يناقض ما نصت عليه رواياتهم من أن هذه الوجوه المتعددة أنزلها الله رحمة لا نقمة ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾(٥)، فمن الذي نعتمد تشخيصه فلان وفلان من الصحابة

---

(١) الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧.

(٢) الأنعام: ٥٠.

(٣) طه: ١١٤.

(٤) يونس: ٥٩.

(٥) النور: ١٩.

أم الله عـز وجـل؟!، فلعـل الله عز وجل جعل الأحرف المحذوفة حتى تبينّ لنا مـنها كثيرا من مبهمات القرآن ومعضلاته وتشرح معانيه شرحا لا يختلف فيه أحد.

٤ ـ سـلمنا، ولكـن من قال إن إحراق وتخريق الأحرف السبعة هو الحل الذي يريده الله عز وجل؟!، فلماذا لا يمنع من قراءتـها مع الاحتفاظ بنصها في مكان آخر غير المصحف؟

٥ ـ سلمنا، ولكن بأي دليل اقتصر على هذا الحرف بالذات من الألفاظ المتفقة في المعنى؟!

لـذا أجهـد أهـل السنة أنفسهم لإيجاد ما يمكنهم إقناع الناس به بأن ما حذفـه عـثمان وأنقصـه كـان رضـا لله عز وجل، فكان نتيجة جهدهم هو أن الـتحريق والتخريق لستة أمثال القرآن كان بمرأى ومسمع من كل الناس وما غيروا عليه ورضاهم رضا الله. وهذا الكلام غير مقبول البتة، لأمور:

أ ـ لا ملازمـة بـين سـكوت غـير المعصـوم وإمضـائه، فـإن عدم الجهر بالإنكـار أعـم مـن الموافقـة، فلعـل البعض غير راض بما يجري لكنه لم يجهر بالإعتراض لأسباب خاصة، فكم من مرة غيّر الأمراء أحكام الله عز وجل دون رضا الناس ولا تجد أحدا منهم ينكر عليهم.

ب ـ سـلمنا، ولكـن من الذي أحرز رضا المسلمين وهم في شتى بقاع الأرض؟!، فهل أحرزوا رضا من في اليمن والبصرة وفارس ومصر وو؟! !

ج ـ سـلمنا، ولكن الإجماع لم يتحقق بمخالفة عبد الله بن مسعود ومن معه من أهل الكوفة حيث عارضوا تحريق عثمان للمصاحف وإلغاءه أضعاف القـرآن، فقـد كـان يأمرهم ابن مسعود ليغلّوا المصاحف ولا يعطوها لجلاوزة

عثمان فيحرقها، وليلقوا الله بـها يوم القيامة، ناهيك عن أن رواياتـهم تنص على أن ابن مسعود هو مرجع الصحابة في القرآن بتعيين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

د ـ سلمنا، لكن من قال إن الإجماع يصحح حذف قرآن أنزله الله عز وجل؟! وإلا فما معنى أمره صلى الله عليه وآله وسلم لهم بالتمسك بكتاب الله عز وجل؟!

هـ ـ إن كان إجماع الصحابة كاشفاً عن حكم الله في كتابه، فما بال الصحابة والتابعين خالفوا حكم الله عز وجل فعادوا بعد احراق المصاحف وإلغاء الأحرف الستة أن يقرأوا بالشواذ ويكتبوها في مصاحفهم؟!، وكان هذا فعل عائشة وحفصة حتى بقي في مصحف الأخيرة زيادات شاذة إلى زمن متأخر، وكذلك فعل ابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهم، كما سيأتي بإذنه تعالى.

وهكذا يتضح أن ما ذكروه من التخريج مناقش مبنى وبناءً ولا يمكن التعويل عليه لإثبات جواز إحراق القرآن وإلغاء أضعافه، **فعلى نظرتـهم تلك نعلم بأن عثمان بن عفان هو أكبر محرف للقرآن في تاريخ البشرية.**

على نظرة المؤولين:

المعنى الآخر ـ غير المشهور ـ يفيد أن الأحرف السبعة موجودة بين طيات مصحفنا اليوم، وهذا المعنى يخرج عثمان بن عفان عن دائرة التحريف، ولكن من جهة أخرى يثبت التحريف لكثير من أكابر الصحابة، فقد نصت رواياتـهم الصحيحة على أن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وأبا موسى الأشعري وعائشة وحفصة وابن الزبير وأم سلمة

وغيرهم كانت لهم مصاحف تختلف نصا عما هو موجود في مصحفنا اليوم، وكانوا يقرأون بالزيادة والنقص والتبديل والتغيير على أنه قرآن منزل من عند الله عز وجل! كما سيأتي بإذنه تعالى، لذا قال السيد ابن طاووس رضوان الله عليه في رده على أبي علي الجبائي:

كلّما ذكرته من طعن وقدح على من يذكر أن القرآن وقع فيه تبديل وتغيير فهو متوجه إلى سيّدك عثمان؛ لأن المسلمين أطبقوا على أنه جمع الناس على هذا المصحف الشريف، وحرّف وأحرق ما عداه من المصاحف، فلولا اعتراف عثمان بأنه وقع تبديل وتغيير من الصحابة ما كان هناك مصحف يحرق وكانت تكون متساوية.[1]

وحتى أصحاب هذا الرأي المؤول لم يسلموا من الخدش فيه من قبل الجمهور!، قال في كتاب دراسات حول القرآن: وإذا كان عثمان قد كتب مصحفه على الأحرف السبعة فلا يكون في ذلك قضاء على الفتنة ولظل الناس على اختلافهم إلى يومنا هذا وليس كذلك.[2]

وعلى أي حال فإن احراق المصاحف وإلغاء بعض نصوصها يقتضي أحد أمرين: إما كون تلك النصوص قرآنا فيكون عثمان قد أسقط الكثير من القرآن وهو ستة أضعاف ما عندنا، وإما أن لا تكون قرآنا فيثبت التحريف لكثير من سلفهم الصالح الذي قال بقرآنية ما ليس منه.

---

(١) سعد السعود: ١٤٤.

(٢) دراسات حول القرآن: ٨٠ للدكتور بدران أبو العينين بدران، أقول: هذا التضارب متوقع لأن الحل الوحيد هو رفض هذين المعنيين من الأحرف السبعة.

ثانيا: الشيعة الإمامية وجمع القرآن

الشيعة لم يقبلوا ما ذهب له أهل السنة من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحل إلى ربه عز وجل وترك القرآن مفرقا في نتاتيف من خوص النخيل وقطع من الحجارة وعظام أكتاف الإبل، فهذا عندهم أقرب للخيال من الواقع، وكذا الحال بالنسبة لجمعه على يد بعض الصحابة بتلك الطريقة الساذجة، قال الشيخ علي الكوراني العاملي حفظه الله تعالى في تدوين القرآن:

هذه الأدلة التي يمكن أن يضاف إليها غيرها حتى تبلغ خمسين دليلا.. يكفي بعضها لإثبات أنه لم تكن توجد مشكلة عند المسلمين اسمها جمع القرآن! ! ولكن الباحثين في أمور القرآن وعلومه من إخواننا السنة يريدون منا أن نغمض عيوننا عن أدلة وجود نسخ القرآن وانتشارها في عهد النبي صلى الله عليه وآله وعهد أبي بكر وعمر.. مع أن الإسلام بلغ مناطق واسعة من الشرق والغرب، وأقبلت الشعوب من ورثة الحضارة الفارسية والرومانية على قراءة القرآن ودراسته.. وكان في كل مدينة وربما في كل قرية من يقرأ ويكتب ويريد نسخة من القرآن المنزل على النبي الجديد.. بل كانت الرغبة والتعطش لسماع القرآن وتعلمه وقراءته موجة عارمة في شعوب كل البلاد المفتوحة حتى أولئك الذين لا يعرفون العربية! ! يريدون منا أن نغمض عيوننا عن هذا الواقع وأن نقبل بدله نصوصا قالت إن نسخة القرآن كانت تواجه خطر الضياع، لأنها كانت مكتوبة بشكل بدائي ساذج على العظام وصفائح

الحجارة وسعف النخل.. الخ. وأن الدولة شمرت عزيمتها ونـهضت لإنقاذ كتاب الله من الضياع والاندثار.. وشكلت لـجنة تاريخية، وبذلت جهودا مضنية في جمـع القرآن.. حتى أنـها استعطت آياته وسوره من الناس استعطاء على باب المسـجد! لابـأس أن نمـدح الصحابة وجهودهـم لخدمة الدين والقرآن.. لكن بـالمعقول، فـالمدح غـير المعقـول ابـن عـم الذم! ! ولابأس أن نمدح الصحابة وجهودهـم لخدمـة الديـن والقرآن.. لكن بشرط أن لا نوهن الدين والقرآن والرسول صلى الله عليه وآله! .(١)

إذن لا واقـع لـتلك القصـة الشيقة باعتبارها جمع القرآن الأول، نعم لها واقع آخر لكثرة رواياتـهم التي تلزمنا التسليم بخطوطها العريضة وسيأتي ذكر الهـدف مـن ذلـك الجمـع، ولكن لا مجال للقول بانبثاق قرآن المسلمين شرقا وغـربا من ذلك الجمع، وعدم وجود كيان جمعي للقرآن ومصحف مدون قبل ذلك العمل الخطير الذي نسب إلى زيد.

الـشيعـة وأول من جمع القرآن:

إن أول من أمر بجمع القرآن وقام بتنظيم آياته وأثبتها في مواضعها المرادة لله عز وجل هو الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، فهو الذي بدرايته وحفظـه أتم السور ورتبها، وأشرف عليها ممليا ومستكتبا، آمرا الناس بكتابته والقـيام بحفظـه والاشتغال بنسخه، وما أرجأ آيةً نزلت ولا كلمة إلى زمن آت لتكتب، ولا لمقام آخر لتدون، وما اعتمد على أمته في هذا الدور الخطير الذي

---

(١) تدوين القرآن: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

يحتاج إلى تسديد مباشر من الوحي.

وكيف يظن الشيعة به صلى الله عليه وآله وسلم يتركها هكذا عشواء في ظلماء يتخبط بها هذا وذاك من هنا وهناك؟! حتى يصير القرآن دُولة لأمزجتهم وميدانا لآرائهم، يتمزق كل ممزق أو يضيع بموت حفظته، وهو كتاب آخر الرسالات وانقطاع وحي السماء!

أم كيف يتركه مبعثرا بين أيديهم لتدخل سخلة فتأكل آية منه أو آيتين كما تزعم عائشة؟! وكيف يظن الشيعة به صلى الله عليه وآله وسلم ينام قرير العين والقرآن لم يعرف أوله من آخره بعدُ ممزق الأشلاء بين الحجارة وخوص النخل! ؟ معاذ الله.

والحق أنه ما كان ينتهي صلى الله عليه وآله وسلم من تلقي الوحي إلا ويأمر الكتبة ليدونوا ما سيمليه عليهم، ثم يأمرهم ليعيدوا عليه صلى الله عليه وآله وسلم فما زاغ أقامه وما نقص أكمله، وهكذا كلما نزل قرآن من السماء ازداد حجم المصاحف عند الصحابة التي كانت تضاف لها الآيات المكتوبة في الرقاع وترتب في المصاحف بحسب ما يأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم به، واستمر العمل على هذا المنوال إلى أواخر أيام حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وحينما انقطع وحي السماء كان المصحف قد كمل تلقائيا للعمل الدؤوب والمتواصل في جمع آياته النازلة وترتيبها بعد نقلها من الرقاع إلى المصحف، وقد كان بعضهم يفتخر بختمه القرآن وجمعه في مصحفه بإملاء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يأتي له شبه ولا تشوبه خلجة

وكفى بالله شهيدا وبرسوله جامعا ورقيبا [١].

القول بأن أول جمع للقرآن كان في زمن أبي بكر لا يصح

هناك بعض أسباب تقف دون قبول الروايات التي تزعم أن القرآن جمع أول مرة في زمن أبي بكر، من هذه الأسباب:

---

(١) هذا التصوير لكيفية جمع القرآن في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو أسلم تصوير يتجاوز بعض الإشكالات، وهنا ملاحظة مهمة جدا يجب التنبيه عليها وهي أنه عندما أقول إن جمع القرآن كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا أقصد به أن تدوين القرآن بتمامه وكماله فرغ منه في بداية حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن يتم نزول كل القرآن من السماء! وإنما أقصد أن القرآن رتبت آياته النازلة ونسقت سوره النازلة الواحدة تلو الأخرى كلا على حدة، فعرف أول السورة من آخرها على وجه منسق منظم وإن لم يتم نزول القرآن بعد، فيسمى هذا التنسيق والترتيب جمع للقرآن ومصحف مجموع، فالجمع المقصود منه هو لملمة الشتات في كيان واحد جمعي تضاف إليه أجزاؤه الأخرى يوما بعد يوم في ترتيب وتنسيق إلى أن يكمل في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وبعبارة واضحة إن عدم نزول كل القرآن من السماء لا يناقض تسمية هذا الكيان المرتب والمنسق بأنه جمع للقرآن ومصحف مجموع، وهذا خلاف ما يقول أهل السنة من أن القرآن إلى وفاته صلى الله عليه وآله وسلم كان مبعثرا هنا وهناك، بعضه في صدور الرجال وبعضه في اللخاف وبعضه في الرقاع وبعضه دون على الحجارة وهكذا، ولو قالوا: إن القرآن كان مرتبا منسقا ولكن آخر آيات منه لم تدون في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاتفقنا معهم على أن القرآن جمع في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واقتصر الخلاف على أن إلحاق كل الآيات في هذا الجمع تم في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله سلم أم أن بعضها ألحقت فيما بعد.

١. تضارب الروايات التي تحكي جمعهم الأول

ذكر السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه في كتابه البيان بعض الروايات المتعارضة في حكاية ذلك الجمع، وسنذكر هنا خلاصة ما توصل إليه رضوان الله تعالى عليه ومن أراد التفصيل فليراجع:

وقد خلص إلى تناقضها في تعيين العهد الذي جمع فيه القرآن متردداً بين عهود أبي بكر، عمر، عثمان[١]، ومن هو المتصدي لذلك؟ هل هو أبو بكر، أو عمر، أو زيد بن ثابت؟ وهل بقي من الآيات ما لم يدون إلى زمن عثمان؟ ومن الذي طلب من أبي بكر جمع القرآن؟ ومتى ألحقت بعض الآيات في القرآن؟ وبماذا ثبت ذلك؟ وهل يكفي ذلك لتواتر القرآن؟ .[٢]

٢. اهتمامه صلى الله عليه وآله وسلم بجمع القرآن

الروايات التي تعرض جمع القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبين لنا مدى اهتمامه صلى الله عليه وآله وسلم وحثه الشديد للصحابة ليتكالبوا على تدوين القرآن وترتيبه وتنسيق آياته، فهاك نبذة منها:

حدثني سعيد بن سليمان أخبره عن أبيه سليمان بن زيد عن زيد بن

---

(١) هذا اعتراض قد بينا جوابه فيما سبق من أن قرآن الدولة لم يتم جمعه لا في زمن أبي بكر ولا في زمن عمر، لذلك صار لكل من أبي بكر وعمر جمع، وأما جمع عثمان فهو الجمع الثاني له، وكلام السيد رضوان الله تعالى عليه يرد على أهل السنة الذين يرون أن المصحف جمع بتمامه في زمن أبي بكر مع أن الروايات تذكر أنه بقي إلى زمن عمر، وأما على ما بيناه فلا يرد.

(٢) تأريخ القرآن: ٦٦ ـ ٦٧، د. الصغير ط. دار المؤرخ العربي.

ثابت قال: كنت أكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وكان إذا نزل عليه أخذته برحاء شديدة وعرق عرقا شديدا مثل الجمان ثم سري عنه، فكنت أدخل عليه بقطعة القتب أو كسرة فأكتب وهو يملي علي، فما أفرغ حتى تكاد رجلي تنكسر من ثقل القرآن، حتى أقول لا أمشي على رجلي أبدا، فإذا فرغت، **قال: (اقرأه) فإن كان فيه سقط أقامه،** ثم أخرج به إلى الناس.[١]

عن جده زيد بن ثابت قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وكان يشتد نفسه ويعرق عرقا شديدا مثل الجمان ثم يسري عنه **فأكتب وهو يملي علي، فما أفرغ حتى يثقل، فإذا فرغت قال: اقرأ فأقرأه فإن كان فيه سقط أقامه.**[٢]

فقال عثمان: كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم مما يأتي عليه الزمان وهو تنزل عليه السور ذوات العدد، **فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب فيقول ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وإذا نزلت عليه الآية فيقول ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا.**[٣]

---

(١) المعجم الكبير ٥: ١٤٢، ح٤٨٨٩.

(٢) نفس المصدر ٥: ١٤٢، ح٤٨٨٨

(٣) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢، ح٣٠٨٦ (باب ومن سورة التوبة)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، المستدرك على الصحيحين ٢: ٢٤١، ح٢٨٧٥، و٢: ٣٦٠، ح٣٢٧٢.

أقول: هذه الرواية واضحة في ترتيبه للسور والآيات وتنسيقها في أماكنها المخصوصة، وبطبيعة الحال فإن الأمر بجعل آية كذا في مكان معين يعني المحافظة على مكانها بين الرقاع، وتنسيقها بأن لا يسبق المتأخر المتقدم ولا العكس، وهذا هو الجمع المقصود إلى أن يكمل بهذه الطريقة لوقت انقطاع الوحي، لا كما يزعم أهل السنة من أن بعضه في رقاع وبعض في حجارة وبعض آخر في أكتاف وبعض الآيات في صدور الرجال مبعثرة كل واحدة منها في مكان مغاير للأخرى.

عن خارجة بن زيد أن نفرا دخلوا على أبيه زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه فقالوا: حدثنا عن بعض أخلاق النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقال: كنت جاره **فكان إذا نزل الوحي بعث إلي فآتيه فأكتب الوحي.**(١)

حدثنا محمد بن يوسف عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: لما نزلت **﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾**(٢). **قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم ادعوا فلانا فجاءه ومعه الدواة واللوح أو الكتف فقال اكتب ... الخ.**(٣)

وهذه الرواية تبين حرصه صلى الله عليه وآله وسلم الشديد على جمع

---

(١) السنن الكبرى ٧: ٥٢، ح١٣١١٨، طبقات ابن سعد ١: ٣٦٣

(٢) النساء: ٩٥.

(٣) البخاري ٣: ١٠٤٢، ح٢٦٧٦، ٣: ١٠٤٢، ح٢٦٧٧، ٤: ١٦٧٧، ح٤٣١٦، ٤: ١٦٧٧، ح٤٣١٧، السنن الكبرى ٤: ١٦٧٧، ح٤٣١٨.

القرآن وتدوينه، وسيأتي بإذنه تعالى أن الصحابة كانوا يؤلفون القرآن من الرقاع، ولا ريب أن كتابته مبعثرا في عظام وحجارة يناقض هذه الروايات وما فيها من الاهتمام والحرص بجمع القرآن أولا بأول.

٣ـ كانوا يعملون على جمع القرآن في عصر النبوة

عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم **نؤلف القرآن من الرقاع** إذ قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: طوبى للشام! فقلنا: لأي شيء ذاك؟ فقال: لأن ملائكة الرحمان باسطة أجنحتها عليهم.(١)

هذه الرواية صريحة في أن الصحابة كانوا يؤلفون القرآن في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الرقاع التي دون عليها القرآن بإملائه صلى الله عليه وآله وسلم، فالرقاع كانت المحطة الأولى من التدوين، أو قل كانت الرقاع مسودّة يكتب فيها ما يملى عليهم ومن ثم ينقلون ما فيها مرتبا إلى المصحف المؤلف.

قال الحاكم النيسابوري تعليقا على هذه الرواية: عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم نؤلف القرآن من الرقاع. **وفيه الدليل الواضح أن القرآن إنما جمع في عهد رسول الله**

---

(١) المستدرك ٢: ٢٤٩، ح٢٩٠٠، ح٢٩٠١ (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، شعب الإيمان للبيهقي ٢: ٤٣٣، ح٢٣١١ تحقيق أبي هاجر زغلول ط. دار الكتب العلمية، مسند أحمد ٥: ١٨٤، ح٢١٦٤٧، سنن الترمذي ٥: ٧٣٤، ح٣٩٥٤.

صلى الله عليه [وآله] وسلم.[1]

وهـذا الاهـتمام بتدوين وتأليف القرآن من الرقاع مع كون البعض قد ختـم القـرآن كله في عهده صلى الله عليه وآله وسلم سينتج لنا بطبيعة الحال مصحفا مجموعا كاملا عند انتهاء نزول القرآن.

روايات أهل السنة في ختم الصحابة للقرآن في عصر النبوة

وهـاك بعـض الـروايات في أن الصحابة قد ختموا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

أخـرج ابـن الـنجار في تاريخـه عن رزين بن حصين رضي الله عنه قال: قـرأت القـرآن من أوله إلى آخره على علي بن أبى طالب رضي الله عنه فلما بلغـت الحوامـيم قـال لـي: قـد بلغـت عـرائس القـرآن، فلما بلغت اثنتين وعشـرين آيـة مـن ﴿**حم عسق**﴾[2]. بكى ثم قال: اللهم إني أسألك إخبات المخبـتين، وإخـلاص الموقـنين، ومـرافقة الأبـرار، واسـتحقاق حقائق الإيمان والغنـيمة مـن كـل بر، والسلامة من كل إثم، ورجوت رحمتك والفوز بالجنة والـنجاة مـن الـنار، ثـم قال: يا رزين! **إذا ختمت فادع بـهذه فإن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم أمرني أن أدعو بـهن عند ختم القرآن.**[3]

عـن عـباد أبـي الأخضـر عـن خباب عن نبي الله صلى الله عليه [وآله]

---

(١) المستدرك ٢: ٦٦٨، ح٤٢١٧ (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

(٢) الشورى: ١ ـ ٢.

(٣) الدر المنثور ٦: ٤ ـ ٥.

وسلم أنه لم يأت فراشه قط إلا قرأ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾[1] حتى يختم.[2]

---

(١) الكافرون: ١.

(٢) المعجم الكبير ٤: ٨١، ح٣٧٠٨، أقول: هذه الرواية فيها نحو دلالة على أن المصحف كان آخره مجموعا ومرتبا على ما نحن عليه من كون سورة الكافرين في آخر سور القرآن، وهناك بعض الروايات المشيرة لهذه المسألة: ففي سنن الترمذي ٢: ١٠٨، ح٣٠٦ (باب ما جاء في القراءة في صلاة الصبح): ((وروي عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أنه قرأ في الصبح بالواقعة، وروى عنه أنه كان يقرأ في الفجر من ستين آية إلى مئة وروي عنه أنه قرأ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾(التكوير: ١). وروي عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل)). قال الترمذي: ((وعلى هذا العمل عند أهل العلم، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي))، أقول: وهذا يدل على أن سور المفصل كانت معروفة قبل أن يجمع المصحف في زمن عثمان على هذه الهيئة، ولا مجال إلا للقول بجمعه بإشراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن جمع أبي بكر لم يظهر للناس. وأيضا في سنن الترمذي ٢: ١١٠، ح٣٠٧ (باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر) و٢: ١١٢، ح٣٠٨ (باب ما جاء في القراءة في المغرب): ((وروي عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في الظهر بأوساط المفصل، ورأى بعض أهل العلم أن القراءة في صلاة العصر كنحو القراءة في صلاة المغرب يقرأ بقصار المفصل))، أقول: وواضح أن هذا الترتيب المشتهر بين الصحابة لا مجال له إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي أمر بترتيبه، وإلا لو ترك كل صحابي ليرتب مصحفه على مزاجه لما عرف المفصل من غيره، وكل هذا يدل على أن القرآن جمع بإشرافه صلى الله عليه وآله وسلم.

عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال له: **اقرأ القرآن في أربعين.**(١)

عن سعد بن المنذر الأنصاري أنه قال: يا رسول الله **أقرأ القرآن في ثلاث؟** قال: **نعم**، قال وكان يقرأون حتى توفي.(٢)

وعن عثمان بن عمرو بن أوس عن أبيه قال: قدمت على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم في وفد ثقيف فكان يخرج إلينا فيحدثنا، فأبطأ علينا ذات ليلة، فقلنا يا رسول الله لقد أبطأت علينا. فقال: إنه طرأ على حزبي من القرآن فكرهت أن أقطعه حتى أفرغ منه، فلما أصبحنا سألنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: **كيف تحزبون القرآن؟ فقالوا: ثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة، وما بين ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾(٣). إلى آخر المفصل حزب.**(٤)

(١) سنن الترمذي ٥: ١٩٧، ح٢٩٤٧ (قال أبو عيسى هذا حديث حسن، وروى بعضهم عن معمر عن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أمر عبد الله بن عمرو أن يقرأ القرآن في أربعين).

(٢) مجمع الزوائد ٧: ١٧١ ـ ١٧٢ (باب في كم يقرأ القرآن) رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف. وذكره في ١: ٢٦٩ (باب ثان في كم يقرأ في الليل) وعلق عليه (رواه أحمد والطبراني في الكبير إلا أنه قال نعم إن استطعت، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام).

(٣) ق: ١.

(٤) مجمع الزوائد ٢: ٢٦٩ وعلق عليه (رواه الطبراني في الكبير).

وهـذه الـرواية واضـحة في أن الصـحابة كانوا قد جمعوا القرآن في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإلا فهل لتحزيب القرآن وتقسيمه إلى مفصـل وغـيره معـنى سـوى أنه كان مرتبا ومنسق السور بضمها بعضها إلى بعض؟!

وعـن قيس بن صعصعة أنه قال: يا رسول الله، **في كم أقرأ القرآن؟ قال: في خمـس عشـرة.** قـال: إنـي أجدنـي أقوى من ذلك. قال: في جمعة. قال: إني أجدني أقوى من ذلك. قال: فمكث كذلك يقرأه زمانا حتى كبر وكان يعصب عـلى عينـيه ثم رجع فكان يقرأه في خمس عشرة، فقال: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم الأولى.(١)

عـن عـبد الله بن عمرو قال قلت: **يا رسول الله في كم أقرأ القرآن؟ قال: اخـتمه في شـهر.** قلـت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: اختمه في عشرين، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: اختمه في خمسة عشر. قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: اختمه في عشر، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: اختمه في خمس. قلت: إني أطيق أفضل من ذلك! قال: فما رخص لي.(٢)

---

(١) مجمع الزوائد ٢: ٢٦٩. وعلق عليه (رواه الطبراني في الكبير وفيه ابن لهيعة وفيه كلام).

(٢) سـنن الترمـذي ٥: ١٩٦، ح٢٩٤٦ وعلـق علـيه (قـال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريـب مـن هذا الوجه يستغرب من حديث أبي بردة عن عبد الله بن عمرو، وقد روي هذا الحديـث من غير وجه عن عبد الله بن عمر، وروي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: لم يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث. وروي عن عبد الله بن عمرو

عـن عـبد الله بـن عمرو قال: **جمعت القرآن فقرأت به في كل ليلة**، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال: إني أخشى أن يطول عليك زمان أن تمل.(١)

سمعـت عكـرمة بـن سـليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسـطنطين فـلما بلغت الضحى قال لي: **كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم**، فإني قرأت على عبد الله بن كثير فلما بلغت الضحى قال لي: كبر حتى تختم، وأخـبرني عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أن ابـن عـباس أمـره بذلـك، وأخبره ابن عباس أن أبي بن كعب أمره بذلك، **وأخبره أُبـي أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أمره بذلك.**(٢)

وهـذه تـدل على أن الضحى كانت في أواخر سور القرآن في زمن النبي

أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال له: اقرأ القرآن في أربعين. قال إسحاق بن إبراهيم: ولا نحـب للرجل أن يأتي عليه أكثر من أربعين ولم يقرأ القرآن لهذا الحديث. وقال بعض أهل العـلم: لا يقرأ القرآن في أقل من ثلاث للحديث الذي روي عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم)، شعب الإيمان للبيهقي ٢: ٣٩٤، ح٢١٦٦.

(١) الفـتح الـرباني مـع مختصـر شـرحه بلـوغ الأمـاني ١٨: ١٨ لأحمـد عبد الرحمان البنّا ط. دار الشهاب القاهرة.

(٢) شـعب الإيمـان للبـيهقي ٢: ٣٧١، ح٢٠٧٩ تحقـيق أبي هاجر زغلول ط. دار الكتب العلمية. علـق علـيه المحقـق (أخـرجه البيهقي من طريق الحاكم في المستدرك ٣: ٣٠٤ وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: البزي قد تكلم فيه).

صلى الله عليه وآله وسلم كما هي عندنا الآن.

عن العرباض بن سارية قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: من صلى صلاة فريضة فله دعوة مستجابة، **ومن ختم القرآن فله دعوة مستجابة.**(١)

قرأ ابن عباس على أبي، فلما ختم ابن عباس قال: استفتح بالحمد، وخمس آيات من البقرة، هكذا قال لي النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم **حين ختمت عليه.**(٢)

أقوال علماء أهل السنة في ختم القرآن في عصر النبوة

قال ابن حزم: مسألة: ويستحب أن يختم القرآن كله مرة في كل شهر،

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ١٨: ٢٥٩، ح٦٤٧، وهو في مجمع الزوائد المجلد الرابع ٧: ١٧٢ (باب الدعاء عند ختم القرآن)، والإتقان ١: ١١١، والنشر في القراءات العشر ٢: ٤٠٢.

(٢) النشر ٢: ٤٤٠ ـ ٤٤١ بأسانيد عدة، أقول: هذه الروايات تدفع إشكال عدم معقولية جمع القرآن كاملا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم لأن القرآن كان ينزل منجما فكيف يجمع وهو لم ينزل بعدا!، وواضح أنه يكفي أن يجمع في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يصدق أنه جُمع في حياته صلى الله عليه وآله سلم، وهذه الروايات تصرح أنهم ختموا القرآن في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم، ولا مانع من أن يجمع القرآن شيئا فشيئا إلى أن يكمل في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا معنى جمع القرآن الذي نقصده، نعم القول بأنهم لم يجمعوا القرآن بتمامه إلى زمن قريب من وفاته صلى الله عليه وآله وسلم قول صحيح، ولكن هذا لا يمنع من كتابتهم الآيات أولا بأول بإشراف منه صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن ينتهي نزول الآيات فينتهي حينها جمع المصحف.

فان ختمه في أقل فحسن. ويكره أن يختم في أقل من خمسة أيام، فان فعل ففي ثلاثة أيام لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ذلك. ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليلة. برهان ذلك ما حدثناه ـ بسنده ـ عن عبد الله ابن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((اقرأ القرآن في شهر، قلت إني أجد قوة، قال: فاقرأه في عشرين ليلة، قلت اني أجد قوة، قال فاقرأه في سبع، لا تزد على ذلك)). وبسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أنه قال لرسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((في كم أقرأ القرآن؟ قال: في شهر)) ثم ذكر الحديث، وفيه أنه عليه السلام قال له: ((أقرأه في سبع، قال: إني أقوى من ذلك، قال عليه السلام: لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث))[1].

قال ابن كثير: ثم روى البخاري ومسلم وأبو داود من حديث يحيى أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمان مولى أبي هريرة عن أبي سلمة قال: واحسبني سمعت أنا من أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال: قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: اقرأ القرآن في شهر. قلت: إني أجد قوة، قال: فاقرأه في سبع ولا تزد على ذلك.

فهذا السياق ظاهره يقتضي المنع من قراءة القرآن في أقل من سبع، وهكذا الحديث الذي رواه أبو عبيد ـ بسنده ـ عن قيس بن صعصعة أنه قال للنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: يا رسول الله في كم أقرأ القرآن؟ قال: ((في

---

(١) المحلى بالآثار لابن حزم ٣: ٥٣ مسألة ٢٩٤.

كل خمس عشرة. قال: إني أجدني أقوى من ذلك قال: ففي كل جمعة ـ إلى قوله ـ ولكن دلت أحاديث أخر على جواز قراءته فيما دون ذلك، كما رواه الإمام أحمد في مسنده ـ بسنده ـ عن سعد بن المنذر الأنصاري أنه قال: يا رسول الله أقرأ القرآن في ثلاث؟ قال: نعم. قال: فكان يقرأه حتى توفي، وهذا إسناد جيد قوي حسن))(١).

قال الشيخ البناً: عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً أتي النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بابن له فقال: يا رسول الله إن إبني هذا يقرأ المصحف بالنهار ويبيت بالليل، فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((ما تنقم أن ابنك يظل ذاكرا ويبيت سالما)).

وقال في شرحه: إن معنى (يقرأ المصحف بالنهار) ظاهره أنه كان يختم القرآن في يوم وينام بالليل فأنكر عليه والده فعله وشكاه إلى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم؛ لأنه لم يفعل إلا ما يوجب الثناء عليه، وفيه جواز ختم القرآن في اليوم لمن لم يخل بالقراءة والله أعلم(٢)، وكذا قال الكثير ممن شرحوا تلك الروايات من علمائهم.

٤. بعض الصحابة أتموا جمع القرآن في عصر النبوة

عن قتادة عن أنس رضي الله تعالى عنه **جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أربعة** كلهم من الأنصار، أبي بن كعب ومعاذ بن

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير: ٧٩.

(٢) الفتح الرباني مع مختصر شرحه بلوغ الأماني لأحمد البنا ١٨: ١٨ ط. دار الشهاب القاهرة.

جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد، قلت لأنس: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي.(١)

عن أنس بن مالك قال: **مات النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة،** أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد قال: **ونحن ورثناه.**(٢)

أقول: قوله (نحن ورثناه) نص صريح في أن الجمع الذي قصده أنس هو الجمع التقليدي في الصحف وعلى ظهر الرقاع، لا كما قال أهل السنة من أن جمع هؤلاء كان بمعنى الجمع في الصدور، إذ كيف يصح توريث ما هو محفوظ في الصدور؟!

٥. المصحف موجود في عصر النبوة

الروايات الآتية تتعارض مع قولهم إن أول جمع للمصحف كان في زمن أبي بكر إذ فيها أن لفظ المصحف، كان متداولا في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا معناه وجود كيان جمعي للقرآن منسق ومرتب الصفحات، وهذا

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٢٢٨، ح٣٥٩٩،صحيح مسلم ٧: ١٤٩و١٥٠، السنن الكبرى ٦: ٢١١، سنن الترمذي ٥: ٣٣١، مسند أحمد ٣: ٢٧٧،٢٣٣.

(٢) صحيح البخاري ٦: ١٠٣، صحيح مسلم ٤: ١٩١، الاتقان ١: ٧٠ عن ابن جرير والبخاري، فتح الباري ٩: ٤١ـ ٤٢، تفسير ابن كثير ٤: ٢٨ نقلا عن صحيح مسلم، البرهان للزركشي ١: ٢٤١، أقول: وليس هؤلاء فقط من جمع المصحف في عهده صلى الله عليه وآله وسلم، وسيأتي ذكر البقية في ضمن كلمات علمائهم الآتية.

هـو محـل الـنـزاع سواء أكان الجمع بتمام الآيات أو ببعضها، فإن تحقق هيئة المصـحف المنسـق الـورق، والمرتـب السور هو حقيقة الجمع كما أكدنا عليه مرارا، وهذه الروايات تدل عليه:

عـن عـثمان بـن عبد الله بن أوس الثقفي عن جده قال: قال رسول الله صـلى الله علـيه [وآلـه] وسلم: قراءة الرجل القرآن في غير **الـمصحف** ألف درجة وقراءته في **المصحف** يضاعف على ذلك إلى ألفي درجة.[1]

عـن سـلمة وهـو ابن الأكوع أنه كان يتحرى موضع مكان **الـمصحف** يسبح فيه، وذكر أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كان يتحرى ذلك المكـان، وكـان بـين المنبر والقبلة قدر ممر شاة[2]، ولا ريب في أنه كان يتحراه لكونه مكانا للمصحف.

---

(١) المعجـم الكبير للطبراني ١: ٢٢١، ح٦٠١، وقد ذكر في الجامع الكبير للسيوطي ١٢: ٣٩٣٠، ح٢٨٤، وعلـق علـيه بأنـه قـد صُـحِّـح، وابن عدي في الكامل ٧: ٢٤٥٤، والهيثمي في مجمع الـزوائد ٧: ١٦٥(كـتاب التفسـير) بـاب (القـراءة في المصـحف وغيره)، والبيهقي في شعب الإيمـان ٢: ٤٠٧، ح٢٢١٧ و، ح٢٢١٨، الموسـوعة الفقهية ١٣: ٢٥٧ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (الكويت).

(٢) صـحيح مسلم ٢: ٥٩ وأخرجه البخاري في صحيحه ١: ١٢٧ بأدنى اختلاف، وابن ماجة ١: ٤٥٩ والسنن الكبرى للبيهقي ٢: ٢٧١، والطبراني في المعجم الكبير ٧: ٣٤، ح٦٢٩٩ بلفظ (عـن سلمة بن الأكوع أنه كان يتحرى موضع المصحف يسبح فيه ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم كان يتحرى ذلك المكان).

عن عبد الله بن عمرو أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بابن له فقال: يا رسول الله إن ابني هذا يقرأ **المصحف** بالنهار ويبيت بالليل! فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((ما تنقم أن ابنك يظل ذاكرا ويبيت سالما))[1].

عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ينهى أن يسافر **بالمصحف** إلى أرض العدو[2].

استدل بعض علماء أهل السنة على أن المقصود هنا هو المصحف بتمام الآيات القرآنية لا ببعضها، قال الإمام أبو المحاسن الحنفي:

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو، وهو من كلام النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لا من كلام الراوي فإنه روي فأني أخاف أن يناله العدو. وقد اختلف أهل العلم في السفر به إلى أرض العدو، فأبو حنيفة وصاحباه ذهبوا إلى إباحته، وبعضهم إلى كراهته منهم مالك، وعن محمد: إن

---

(١) مسند أحمد ٢: ٢٧٠، وعنه في مجمع الزوائد للهيثمي ٢: ٢٧٠.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٧: ٢٦٦، ح٥٤٥، علق عليه أحمد محمد شاكر (إسناده صحيح)، وقد روي بلفظ آخر في سنن أبي داود ١: ٥٨٧ (باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو): ((عن أن عبد الله بن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو))، قال مالك: أراه مخافة أن يناله العدو. وهو في شعب الإيمان ٢: ٤٢٦، ح٢٢٨٨، ح٢٢٨٩.

كان مأمونا عليه من العدو فلا بأس، وإن كان مخوفا عليه فلا ينبغي أن يسافر بـه إليهم، وهذا أحسن الأقوال وعليه يحمل القول الأول منهم، وما روي عن ابن عباس أنه قال: أخبرني أبو سفيان بن حرب من فيه إلى فيّ: أن هرقل دعا لهـم بكـتاب رسـول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فقرأه فإذا فيه (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهـدى أمـا بعـد فـإني أدعـوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين **﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾**[1]، ليس بمعارض لنهيه صلى الله عليه [وآله] وسلم مـن المسـافرة بالقـرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو، **لأن محمل النهي السـفر بجملـة القرآن وما في كتابه صلى الله عليه [وآله] وسلم إنما هو بعضه، فالجمع بينهما بإباحة السفر بالأجزاء التي فيها من القرآن بعضه وبالكراهة في السـفر بكليـته إلـيهم عـند خوفهـم علـيه**[2]، فـيكون معـنى الحديث نـهي الصحابة عن السفر بالمصحف كاملا إلى أرض العدو.

عـن أبي أمامة الباهلي قال: لما كان في حجة الوداع قام رسول الله صلى الله علـيه [وآلـه] وسـلم وهو يومئذ مردف الفضل بن العباس على جمل آدم فقال: يا أيها الناس خذوا من العلم قبل أن يقبض العلم وقبل أن يرفع العلم وقد كان أنزل الله عز وجل: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ**

---

(١) آل عمران: ٦٤.

(٢) معتصر المختصر ١: ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْأَلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا الله عَنْهَا وَالله غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[1]. قال: وكنا قد كرهنا كثيرا من مسألته واتقينا ذلك حين أنزل الله عز وجل ذلك على نبيّه صلى الله عليه [وآله] وسلم، قال فأتينا أعرابيا فرشوناه برداء فاعتم به قال حتى رأيت حاشية البرد خارجة من حاجبه الأيمن، قال: ثم قلنا له: سل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، قال فقال له: يا نبي الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا **المصاحف، وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها نساءنا وذرارينا وخدمنا؟!** قال: فرفع النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم رأسه وقد علت وجهه حمرة الغضب، قال فقال: أي ثكلتك أمك، وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف لم يصبحوا يتعلقوا منها بحرف مما جاءتهم به أنبياؤهم، ألا وإن ذهاب العلم أن يذهب حملته، ثلاث مرار.[2]

عن أبي محرز أن عثمان بن أبي العاص وفد إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم مع ناس من ثقيف، فدخلوا على النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، فقالوا له: إحفظ علينا متاعنا أو ركابنا. فقال: على أنكم إذا خرجتم انتظرتموني حتى أخرج من عند رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم. قال: فدخلت على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم **فسألته مصحفا كان عنده فأعطانيه** واستعملني عليهم وجعلني إمامهم وأنا أصغرهم.[3]

---

(١) المائدة: ١٠١.

(٢) مسند أحمد ٥: ٢٦٦، وهو في مجمع الزوائد ١: ١٩٩.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٩: ٦١، ح٨٣٩٣.

عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي الوازع ذريح بن الوازع عن أبيه وكانت له صحبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((النظر إلى **المصحف** عبادة))[1].

حدثنا جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بن الحسين ـ عليهم السلام ـ عن ابن عباس قال: ((كانت المصاحف لا تباع، كان الرجل يأتي بورقه عند النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فيقوم الرجل فيحتسب فيكتب، ثم يقوم آخر فيكتب، حتى يفرغ من **المصحف**))[2].

أقول: الرواية دالة على وجود ورق للكتابة، فلا حاجة إذن لجريد النخل والأحجار الرقيقة والعظام وغيرها من الأمور الغريبة التي ادعوها،

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٦: ٥٩٣ت٩٠٩٦ وعلق عليه ابن جحر (قلت ولهذا المتن طرق أخرى أوردها أبو نعيم من حديث عائشة بسند واه ولفظه كتاب الله بدل المصحف)، أقول: لا يشكل بأن هذه الروايات بصدد الكلام عن قضية كلية، أي أن المصحف المقصود هو المصحف كحقيقة ستوجد بين المسلمين فيما بعد، وذلك لأن سكوت الصحابة عن طلب معنى هذه الحقيقة التي تتعلق بها بعض الأحكام ـ كعدم السفر واستحباب النظر وغيرهما ـ أمر غير معقول بعد عدم معهوديتهم بهذه الحقيقة، نعم لفظ (مصحف) لا يثبت أنه الجمع الكامل للقرآن، وهذا لا ضير فيه، لأنا قلنا: إن جمع القرآن يكفي فيه ترتيب السور والآيات في ملزمة وتضاف إليها الآيات واحدة تلو الأخرى بعد نزولها، وأما كونه جمع كاملا قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يستفاد من لفظ (مصحف) بل لأدلة أخرى وقد بيّنا بعضها.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٦: ١٦.

ومن الغريب قولهم إن المصحف المجموع في عهد أبي بكر كان كهيئة الملزمة مربوطا بخيط يجمع ورقه، فأين كان ذلك الورق في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى احتاجوا إلى العظام والحجارة؟! ولماذا أمكن كتابة أشعار الجاهلية على ورق وعلقت على الكعبة فسميت بالمعلقات وقصر هذا الورق عن القرآن الكريم؟!، ومتى، وكيف حدثت هذه النقلة النوعية في عالم الكتابة والتدوين؟!، ولا ريب أن ما تدعيه رواياتهم من صعوبة عملهم ومشقة جمع القرآن من العظام والحجارة ليس إلا تعظيما وتضخيما لعمل زيد والحزب العمري في ذلك المصحف الخاص الذي لم يكتمل العمل به، وللأسف فإن طلب هذا النحو من المفاخرة الكاذبة وتسجيل المناقب الجوفاء طَمس على صورة الجمع الحقيقي للقرآن الكريم وشوّهها!

عن عثمان بن أبي العاص، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((**لا تمس المصحف** وأنت غير طاهر))[1].

عن أبي الدرداء، عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: ((إذا زخرفتم مساجدكم **وحليتم مصاحفكم** فالدمار عليكم))[2].

عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((الغرباء في الدنيا أربعة: قرآن في جوف ظالم، ومسجد نادي قوم لا يصلى فيه، **ومصحف في بيت لا يقرأ فيه،**

(١) كنز العمال ١: ٥٤٨و٥٤٣ عن كتاب المصاحف، وسنن الترمذي وأبي داود، والمستدرك والطبراني في الكبير، والدار قطني في سننه.

(٢) نوادر الأصول: ٣٣٤.

ورجل صالح مع قوم سوء))[1].

عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: ((أعطوا أعينكم حظها من العبادة **النظر في المصحف** والتفكر فيه والاعتبار عند عجائبه))[2].

عن ابن عباس، قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((من أدام **النظر في المصحف** متع ببصره ما دام في الدنيا.))[3]

عن ابن مسعود، قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((من سره إن يحب الله ورسوله **فليقرا في المصحف**.))[4]

عن معاذ، قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((أطيعوني ما دمت بين أظهركم فإذا ذهبت فعليكم بكتاب الله، أحلوا حلاله وحرموا حرامه، فانه سيأتي زمان يسري على القرآن في ليلة **فيسلخ من القلوب والمصاحف**.))[5]

عن أبي أمامة قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: ((**لا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة**، إن الله تعالى لا يعذب قلبا وعى القرآن))[6].

---

(١) كنز العمال ١: ٥٤٤ عن الديلمي في الفردوس.

(٢) كنز العمال ١: ٥١٠، ح٢٢٦٢. عن نوادر الأصول، حب.

(٣) كنز العمال ١: ٣٥٣، ح٢٤٠٦. عن أبي الشيخ.

(٤) نفس المصدر: ٦٠٤، ح٢٧٦٠ عن حل، هب. عن ابن مسعود.

(٥) كنز العمال ١: ١٨٩، ح٩٦٠ عن الديلمي.

(٦) نفس المصدر: ٥٣٦ ـ ٥٣٧، ح٢٤٠٠ عن نوادر الأصول.

والآن، كيف تنسجم هذه الروايات مع ما ذهبوا إليه من بعثرة القرآن على أكتاف الإبل وعلى الحجارة وفي صدور الرجال؟، وما حيلتنا مع من يلقي ضلال الشك والريبة على كتاب الله فقط لإثبات فضيلة لفلان وفلانة؟!، والأغرب هو ادعاؤهم أن أول من أطلق لفظ (مصحف) على القرآن الكريم هم الصحابة بعد أن فرغوا من جمع القرآن في عهد أبي بكر!

أقوال علماء أهل السنة في أن القرآن جمع في عصر النبوة

قال ابن حزم الأندلسي: وقول رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم إذ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو لئلا يناله العدو. وقوله تعالى ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِّنَ اللهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ**﴾(١). وكتاب الله تعالى هو القرآن بإجماع الأمة، وقد سمى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم المصحف قرآناً، والقرآن كلام الله تعالى بإجماع الأمة، فالمصحف كلام الله تعالى حقيقة لا مجازاً ويسمى المستقر في الصدور قرآنا ونقول: إنه كلام الله تعالى، برهاننا على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم إذ أمر بتعاهد القرآن وقال عليه السلام: إنه أشد تفصياً من صدور الرجال من النعم من عقلها.(٢)

وقال في الإحكام: فلم يمت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم **إلا والقرآن مجموع كما هو مرتب، لا مزيد فيه ولا نقص ولا تبديل**، والقراءات

---

(١) البينة: ١ ـ ٣.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣: ١٥.

كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم باقية كلها كما كانت لم يسقط منها شيء، ولا يحل حظر شيء منها قل أو كثر.[١]

وقال: وهذه الآية[٢] تبين ضرورة أن جمع القرآن كما هو من ترتيب حروفه وكلماته وآياته وسوره، حتى جمع كما هو، فإنه من فعل الله عز وجل وتوليه جمعه، أوحى به إلى نبيه عليه السلام وبيّنه عليه السلام للناس فلا يسع أحد تقديم مؤخر من ذلك، ولا تأخير مقدم أصلا.[٣]

وأطنب في موضع آخر قوله: ويبين كذب هذه الأخبار ما رويناه بالأسانيد الصحيحة أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم كان لا يعرف فصل سورة حتى تنزل ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾، وأنه صلى الله عليه [وآله] وسلم كانت تنزل عليه الآية فيرتبها في مكانها، ولذلك تجد آية الكلالة وهي آخر آية نزلت وهي في سورة النساء في أول المصحف، وابتداء سورة ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾[٤]. في آخر المصحف وهما أول ما نزل، فصح بهذا أن رتبة الآي ورتبة السور مأخوذة عن الله عز وجل إلى جبريل ثم إلى النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، **لا كما يظنه أهل الجهل أنه ألف بعد موت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم**، ولو كان ذلك ما كان القرآن منقولا نقل

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام المجلد الأول ٤: ٤٩٢ ط دار الكتب العلمية.

(٢) ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾(القيامة: ١٧ ـ ١٩).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام المجلد الأول: ٥٦٦.

(٤) العلق: ١.

الكافة ولا خلاف بين المسلمين واليهود والنصارى والمجوس أنه منقول عن محمد صلى الله عليه [وآله] وسلم نقل التواتر، ويبين هذا أيضا ما صح أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم كان يعرض القرآن كل ليلة في رمضان على جبريل، فصح بهذا أنه كان مؤلفا كما هو عهد الرسول صلى الله عليه [وآله] وسلم، وقوله صلى الله عليه [وآله] وسلم تركت فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي[1]، والأحاديث الصحاح أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم قرأ المص والطور والمرسلات في صلاة المغرب، وأن معاذا قرأ في حياته صلى الله عليه [وآله] وسلم البقرة في صلاة العتمة، وأنه صلى الله عليه [وآله] وسلم خطب بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾[2]. وذكر صلى الله عليه [وآله] وسلم خواتم آل عمران وسورة النساء، وأمره صلى الله عليه [وآله] وسلم أن يؤخذ القرآن من أربعة: من أبي وعبد الله بن مسعود وزيد ومعاذ. وقول عبد الله بن عمرو بن العاص للنبي عليه السلام في قراءة القرآن كل ليلة وأمره صلى الله عليه [وآله] وسلم أن لا يقرأ في أقل من ثلاث، والذين جمعوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم جماعة، منهم أبو زيد وزيد وأبي ومعاذ وسعيد بن عبيد وأبو الدرداء، وأمر صلى الله عليه [وآله] وسلم عبد الله بن عمرو بقراءة القرآن في أيام لا تكون أقل من ثلاث، فكيف يقرأ ويجمع وهو غير مؤلف؟! هذا محال لا يمكن البتة، **وهذه كلها أحاديث صحاح الأسانيد لا مطعن فيها،**

---

(١) أين ابن حزم من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا؟!

(٢) ق: ١.

وبـهذا يلوح كذب الأخبار المفتعلة بخلافها، لأن تلك لا تصح من طريق النقل أصلا، فبطل ظنهم أن أحدا جمع القرآن وألفه دون النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، ومما يبين بطلان هذا القول ببرهان واضح أن في بعض المصاحف التي وجـه بـهـا عـثمان رضـي الله عـنه إلى الآفاق واوات زائدة على سائرها، وفي بعـض المصـاحف ﴿لَـهُ مَـا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِنَّ اللهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[1]. في سورة الحديد وفي بعضها بنقصان ﴿هُوَ﴾، وأيضا فمن المحال أن يكون عثمان رضي الله عنه أقرأ الخلفاء وأقدمهم صحبة وكان يحفظ القرآن كله ظاهرا، ويقوم به في ركعة (!)، يترك قراءته التي أخذها من فم النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم ويرجع إلى قراءة زيد وهو صبي من صبيانه، وهذا ما لا يظنه إلا جاهل غبي، ومنها أن عاصما روى عن زر وقرأ عليه، لم يقرأ على زيد ولا عـلى من قرأ على زيد شيئا، إلا أنه قد صح عنه أنه عرض على زيد فلم يخالف ابن مسعود، وهذا ابن عامر قارئ أهل الشام لم يقرأ على زيد شيئا ولا على من قرأ على زيد، وإنما قرأ على أبي الدرداء ومن طريق عثمان رضي الله عنهما، وكذلك حمزة لم يأخذ من طريق زيد شيئا، وقد غلط قوم فسموا الأخذ بمـا قالـه رسـول الله صـلى الله عليه [وآله] وسلم وبما اتفق عليه علماء الأمة تقلـيدا وهـذا هـو فعـل أهـل السفسطة والطالبين لتلبيس العلوم وإفسادها وإبطال الحقائق وإيقاع الحيرة.[2]

---

(١) الحج: ٦٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٦: ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

قال الإمام أبو عبد الله المحاسبي في كتاب فهم السنن: وفي قول زيد بن ثابت (فجمعته من الرقاع والأكتاف وصدور الرجال) **ما أوهم بعض الناس أن أحداً لم يجمع القرآن في عهد الرسول صلى الله عليه [وآله]** وسلم وأنّ من قال: إنه جمع القرآن أبي بن كعب وزيد ليس بمحفوظ، **وليس الأمر على ما أوْهَمَ؛ وإنما طلب القرآن متفرقاً ليعارض بالمجتمع عند مَنْ بقي ممّن جمع القرآن ليشترك الجميع في علم ما جمع فلا يغيب عن جمع القرآن أحدٌ عنده منه شيء، ولا يرتاب أحدٌ فيما يودَع المصحف، ولا يشكّوا في أنه جُمع عن ملأ منهم.**[1]

وأما أبّي بن كعب وعبد الله بن مسعود ومُعاذ بن جبل فبغير شكٍ جمعوا القرآن، والدلائل عليه متظاهرة، قال: ولهذا المعنى لم يجمعوا السنن في كتاب، إذ لم يمكن ضبطها كما ضبط القرآن. قال: ومن الدليل على أن **تلك المصاحف التي كتب منها القرآن كانت عند الصديق لتكون إماما** ولم تفارق الصديق في حياته ولا عمر أيامه ثم كانت عند حفصة لا تُمكّن منها.[2]

وقال الآمدي: **إن المصاحف المشهورة في زمن الصحابة كانت مقروءة عليه صلى الله عليه [وآله] وآله وسلم ومعروضة.**[3]

قال في **مدخل إلى القرآن الكريم**: إن النص المنزل لم يقتصر على كونه

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ٢٣٨ ط. البابي الحلبي تحقيق أبو الفضل ابراهيم.

(٢) نفس المصدر: ٢٣٩.

(٣) تأريخ القرآن: ٧٣ للدكتور الصغير ط. دار المؤرخ العربي.

قرآناً أو مجموعة من الآيات تتلى أو تقرأ، وتحفظ في الصدور، **وإنما كان أيضا كتابا مدونا بأعداد،** فهاتان الصورتان تتظافران وتصحح كل منهما الأخرى، ولهذا كان الرسول كلما جاءه الوحي وتلاه على الحاضرين أملاه من فوره على كتبة الوحي.(١)

وقال في **إعجاز القرآن:** وللنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم صحابة كانوا يكتبون القرآن إذا أنزل، إما بأمره أو من عند أنفسهم تاما وناقصا، **وأما الذين جمعوا القرآن بتمامه بالاتفاق فهم خمسة،** فذكرهم.(٢)

وقال في **تاريخ القرآن:** وأما عدم نسخ كبار الصحابة مصاحف على نمط ما جمعه أبو بكر، فلم يكن هناك ما يدعو لذلك لعدم اختلاف ما جمعه أبو بكر بما عند الناس، **وإن بعضهم كتبوا مصاحفهم على عهد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم وتلقوه منه سماعا،** فكان جمع أبي بكر بمثابة سجلّ للقرآن يرجع إليه إذا حدث أمر كما وقع لعثمان حين جمْعه القرآن فإنه رجع إلى الصحف البكرية وكانت عند حفصة بنت عمر.(٣)

وقال في **القرآن والملحدون:** غير أن من الحق أن نقول أيضا: إن ما جاء في المجموعة الثالثة(٤) إجمالا أكثر وثاقة من جهة، وأنها مع الأقوال المؤيدة لها

---

(١) مدخل إلى القرآن الكريم: ٣٤.

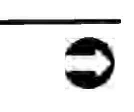
(٢) إعجاز القرآن للرافعي: ٣٦.

(٣) تاريخ القرآن: ٤٥ ط. الحلبي الثانية لمحمد طاهر الخطاط، راجعه فضيلة الشيخ علي الضباع شيخ المقارئ بالديار المصرية.

(٤) وهي الروايات التي تصرح بأن القرآن قد تم ترتيبه آيات وسورا آخر حياة النبي صلى الله عليه

الصادرة عن كثير من علماء المسلمين وأئمتهم أكثر اتساقا مع طبائع الأمور والظروف من جهة أخرى. فالقرآن أعظم مظاهر النبوة، ومعجزتها الخالدة، وكان مدار الاحتجاج والدعوة مع العرب والكتابيين الذين كانت لهم كتبهم المتداولة في أيديهم المكتوبة على قراطيس وورق ومواد ليّنة تنشر وتطوى بسهولة، وقد تكرر في القرآن كثيرا الإشارة إلى كتب الكتابيين من جهة وذكر (الكتاب) في القرآن بمعنى (القرآن) من جهة أخرى. فلا يعقل في حال أن يهمل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم تدوين ما كان ينزل عليه من الوحي القرآني، وأن لا تكون عنايته بذلك فائقة، **وأن لا يحرص على تدوينه في وسائل ليّنة تطوى وتنشر كالصحف والقراطيس وورق الحرير، ثم على حفظ مدوناته حرصا شديدا مرتبة منسقة**، بل والمعقول أن يكون ذلك من أمهات مشاغله المستمرة.

وما روي من أن القرآن كان يكتب على الوسائل البدائية الثقيلة الحجم والصعبة الحفظ والنقل، كأضلاع النخيل، وقطع الخشب والحجارة، وأكتاف العظام لا يصح أن يقبل على علاته بناء على ما تقدم بأن كان ورد في حديث يعد من الصحاح، وكل ما يحتمل أن يكون أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم إذ يستدعي أحد كتّابه لإملاء ما يكون نزل عليه من وحي على فور نزوله ـ وهو ما كان يفعله دائما على ما تفيده الأحاديث والقرائن القرآنية ـ أن لا يكون متيسرا إلا شيء من هذه الوسائل البدائية، فيكتب الكاتب عليها



وآله وسلم.

ما يمليه النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم مؤقتا ريثما ينقل إلى مكانه من سجلات القرآن مما عبر عنه زيد بن ثابت كاتب وحي رسول الله في قوله في حديث مأثور له (كنا نؤلف القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم من الرقاع).

ولقد كان في مكة والمدينة جاليات نصرانية ويهودية تتداول كتبا مكتوبة على قراطيس تطوى وتنشر كما قلنا قبل. ولقد كانت مكة مدينة تجارية متصلة بالبلاد المجاورة المتحضرة التي يكثر فيها وسائل الكتابة اللينة **مما لا يعقل إلا أن يكون أهل هذه البيئة قد اقتبسوا ذلك**. ولقد احتوى القرآن أوامر بتدوين المعاملات التجارية النقدية وغير النقدية صغيرة كانت أم كبيرة، ولقد تعددت الآيات القرآنية التي تذكر (الصحف) في صدر القرآن والكتب الأخرى، ولم يقل أحد إنها كانت تعني تلك الوسائل البدائية، بل إن المفهوم القرآني هو في جانب كونها وسائل تطوى وتنشر[١].

وفي **تفسير القرآن الحكيم**: كان كلٌ يكتب ما تيسر له كتابته **وكان منهم بعض قليل كتبوا القرآن كله**، والإجماع على: علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وقبل وفاة الرسول عرض زيد القرآن عرضة على رسول الله صلوات الله عليه، **ففي عهده صلوات الله عليه كان القرآن مرتب السور والآيات ولكنه غير مجموع في كتاب واحد** [٢].

---

(١) القرآن والملحدون: ٣١٩ ـ ٣٢٠ ـ ٣٢١، للدكتور محمد عزة دروَزة

(٢) تفسير القرآن الحكيم: ١٧، لمحمد عبد المنعم خفاجة.

أقـول: إن قصـد أن القرآن لم يكن مجموعا بتمامه لأنه نزل منجما ثم تم جمعـه في أواخـر حـياته فهـذا صحيح، وأما لو قصد أن كل سورة كانت على حـدة من غير أن تجمع كلها فتصبح مصحفا فهذا لا يتوافق مع ما مر، فكيف يكون مرتب السور مع كونه غير مجموع في كتاب واحد؟ أم قصد أن كل سورة كانت تدون وتوضع فوق الأخرى وضعا بلا شد وربط، ثم جاء أبو بكر فأمر بشدها بخيط؟!

وفي موجـز البـيان: **والمصـاحف الـتي عرضـت على النبي صلى الله عليه [وآلـه] وسـلم في حـياته وقرئـت علـيه ثلاثة: مصحف عبد الله بن مسعود، ومصـحف أبـي بـن كعـب، ومصحف زيد بن ثابت** وهو آخرها عرضا على النبي صلوات الله وسلامه عليه[1]، وإذ كانت في سنة وفاته وبقراءته كان يقرأ عليه الصلاة والسلام، ولذلك اختاره المسلمون. وجاء في صحيح البخاري من حديث قتادة قال: ـ وذكر الحديث ـ قول أنس: إنه لم يجمع القرآن غير أربعة. يحتمل أنه لم يجمع القرآن وأخذه تلقائيا من رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم غير أولئك الأربعة، لأنه قد ثبت بالطرق المتواترة أنه جمع القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه وتميم الداري، وعبادة بن الصامت وعبد الله بن عمرو بـن العـاص. **وإنمـا كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يأمر بكتابة ما**

---

(١) سـيأتي بإذنـه تعـالى أن آخـر من شهد العرضة الأخيرة من الصحابة هو عبد الله بن مسعود حسـب رواياتـهم الصـحيحة، وتركيزهم الدائم على أنه زيد بن ثابت لتصحيح إيكال أبي بكر مهمة جمع القرآن له وهو حدث السن دون بقية الصحابة.

ينـزل عليه من القرآن الكريم وجمعه لتبليغ الوحي على الوجه الأكمل، لأن الاعـتماد عـلى حفظ الصحابة غير كاف، لأنـهم عرضة للنسيان والموت فلو اعـتمد عـلى حفظهـم وحـده لخشـى ضياع شيء منه بالنسيان أو الموت، وأما الكـتابة فباقية لا يتطرق إليها شيء من ذلك وليعاضد المكتوب المحفوظ وقال الذهبي: عثمان أحد من جمع القرآن على عهد الرسول قرأ عليه المغيرة بن أبي شهاب المخزومي))[1].

وفي **التبيان في علوم القرآن**: وجمع القرآن في مصحف واحد في عهد أبي بكـر **لا يعني أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكن لديهم مصاحف كتبوا فيها القـرآن مـن قـبل، فـإن ذلـك لا يـنافي أن يكـون لـبعض الصحابة مصحف خاص**.[2]

وفي **مباحث في علوم القرآن**: وكان جبريل يعارض رسول الله بالقرآن في لـيالي رمضان ويعارض الصحابة رسولهم حفظاً وكتابة ولم تكن هذه الكتابة مجـتمعة في مصـحف عـام بل عند هذا ما ليس عند ذاك من الآيات والسور. **وقـد نقـل العلماء أن نفراً منهم: علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود قد جمعوا القرآن كله على عهد رسـول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم إلا أن زيد بن ثابت كان رضي الله عنه متأخرا على الجميع**.[3]

---

(١) موجز البيان في مباحث علوم القرآن: ٤٨ لكمال الدين الطائي.

(٢) التبيان في علوم القرآن: ٦٤ لمحمد علي الصابوني.

(٣) مباحث في علوم القرآن: ٥٠.

فكان أبو بكر بهذا أول من جمع القرآن في مصحف وإن وجدت مصاحف فرديّة عند بعض الصحابة كمصحف علي.[1]

ونذكر هنا كلام أحد علماء الإباضية لما فيه من فائدة مع إطنابه في الدفاع عن جمع القرآن، فقال في منهج الطالبين: **فإني لأعجب ممن يقبل من المسلمين قول من زعم أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ترك القرآن الذي هو حجّته على أمته والذي تقوم به دعوته والفرائض التي جاء بها من عند الله ولم يجمعه، ولم يضمّه، ولم يخطه، ولم يحصه، ولم يُحكم الأمر في قراءته وما يجوز من الاختلاف فيها، وما لا يجوز في إعرابه ومقداره، وتأليف سوره، وهذا لا يتوهم على رجل من عامة المسلمين فكيف برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم.**

فلو لم يكن القرآن مجموعا مكتوبا في عهد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فأي شيء كان يكتب هؤلاء؟ وكيف يجوز على القوم الذين ذكرنا أحوالهم أن يتركوا جمع القرآن والوقوف على تأليفه ومقدمه ومؤخره، وهو إنما أنزل عليهم وفيهم على ما تقدم من شرح.

ومما يدلّنا على حفظهم لما استحفظوا له وفهمهم لما استنكفوا إياه أنهم كانوا علماء لنظم السور وتأليف الآي، لا يحرفون الكتابة ولا يقصرون في التأدية، وإنما أول ما أنزل من القرآن بمكة ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾[2]. وأول ما أنزل بالمدينة سورة البقرة وآخر ما نزل سورة براءة، فلو كانوا إنما

---

(١) مباحث في علوم القرآن: ٥٢.

(٢) العلق: ١.

ألفـوا السـورة عـلى تقدير رأيهم لقدموا في المصحف المقدم وأخروا المؤخر، ففي تقدمهم سورة البقرة وتأخيرهم سورة براءة ـ دليل على أنـهم اتبعوا ولم يبتدعوا وحكموا ولم يتخرّصوا.

ولقـد قـال أبـو ذر رضـي الله عـنه: لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه [وآلـه] وسـلم ومـا يقلب طائر جناحه في السماء إلا وعندنا منه علم فكيف تجهل تأويل السور ومواضع الآي أمة قد شهدت أول ذلك وآخره؟ .

وقـد روى أصـحاب الحديـث: أن القـرآن كان مفرقا حتى جمعه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وروى آخرون أن الذي جمعه: عثمان بن عفان وأنـهم أخـذوا آيـة من هاهنا وآية من هاهنا، وأن الرجل كان يخبر بالآية ويسأل عنها الشهود ثم تكتب، وأن زيد بن ثابت ـ لمـا أمره عثمان بن عفان أن يكتب في المصحف ـ فقد آيتين حتى وجدهما عند رجلين من الأنصار، وأن زيدا وغيره من الصحابة تولوا تأليف السور والآيات **وهذه الأخبار مطعون عليها، ويقال أن الـزنادقة دلّسـوا وأضافوا الزيادات والأحاديث في أحاديث الأئمة**. بل إن الدلالـة قد قامت من طريق العقل، لأن السور كانت معروفة متولفة في زمان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وإن القرآن كان قد فرغ من جمعه.

وقال الشعبي: لم يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم إلا ستة كلهم من الأنصار، فلو لم يكن القرآن مجموعا مؤلفا على عهد رسـول الله صـلى الله علـيه [وآلـه] وسـلم فكـيف كـان يجمعـه هؤلاء الستة ويحفظونه؟[1].

---

(١) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين ١: ٢١٩ ـ ٢٢٦ للشيخ خميس الرستاقي.

وإلى هنا نقول إن المصحف كان مجموعا في آخر زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والشيعة الإمامية لم ينفردوا في إزاحة هذه المنقصة عن مقام النبوة، بل وافقهم قليل من أهل السنة، والعبرة بالكيف لا بالكم، ونختم بما ذكره النديم في الفهرست لما فيه من لـمٍّ للشتات:

الجمّاع للقرآن على عهد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، سعد بن عبيد بن النعمان بن عمرو بن زيد رضي الله عنه، أبو الدرداء عويمر بن زيد رضي الله عنه، معاذ بن جبل بن أوس رضي الله عنه، أبو زيد ثابت بن زيد بن النعمان، أبي بن كعب بن قيس بن ملك بن امرئ القيس، عبيد بن معاوية بن زيد بن ثابت بن الضحاك.(١)

أول من جمع قرآنا بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم:

أول من جمع قرآنا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو سيد العرب طراً، الإمام علي عليه السلام، وهذا من الشهرة بمكان لا ينكره إلا مكابر، وقد وردت نصوصه في كتب الفريقين.

قال ابن سعد في **الطبقات**: عن أيوب وابن عون عن محمد قال: نبئت أن عليا أبطأ عن بيعة أبي بكر، فلقيه أبو بكر، فقال: أكرهت إمارتي؟ فقال: لا، ولكنني آليت بيمين أن لا أرتدي بردائي إلا إلى الصلاة حتى أجمع القرآن. قال: **فزعموا أنه كتبه على تنزيله**. قال محمد: فلو أصيب ذلك الكتاب كان

---

(١) الفهرست للنديم: ٣٠.

فيه علم. قال ابن عون: فسألت عكرمة عن ذلك الكتاب فلم يعرفه.(١)

وأخـرجه ابن أبي داود في **كتاب المصاحف**: عن الأشعث عن محمد بن سيرين قال: لما توفي النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أقسم عليٌّ أن لا يرتدي برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل، فأرسل إليه أبو بكر بعد أيـام، أ كرهـت إمـارتي يـا أبا الحسن؟: قال: لا، والله، إلا أني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلا لجمعة فبايعه ثم رجع.(٢)

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٣٣٢، أقـول: حتى لو عرفه عكرمة الخارجي لأنكره عنادا وحنقا.

(٢) كتاب المصاحف لابن أبي داود ١: ١٨٠ ط. قطر، من باب التذكير بالبديهيات أقول: إنا لا نسلم بكل ما قالته الرواة، خاصة إذا كان العقل السليم لا يستسيغه، لأن البخاري في صحيحه وغيره من أهل التاريخ ذكروا أنه عليه السلام لم يبايع ابن أبي قحافة إلا بعد ستة أشهر، ومن غير المعقول أن يترك المبايعة طيلة ستة أشهر لأنه حلف ألا يخرج من بيته إلا بعد جمع القرآن، مع أن الرواية تقول إنه كان يخرج في كل يوم جمعة؟!، فلماذا لم يبايع في أيام الجمع الـتي توجـد في سـتة أشهر؟!، وهل البيعة بصفق اليد تحتاج إلى مراجعة الدوائر الحكومية؟!، أخرج البخاري في صحيحه ٤: ١٥٤٩، ح٣٩٩٨: (فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئا فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلا ولم يؤذن بـها أبا بكر وصلى عليها، وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر).

وفي **التسهيل لعلوم التنـزيل**: كان القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم مفرقا في الصحف وفي صدور الرجال، فلما توفي جمعه علي بـن أبـي طالـب عـلى ترتيب نزولـه. ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير ولكنّه لم يوجد.(١)

وحيـث أن ابـن حجر العسقلاني حصر جمع القرآن بأبي بكر بعد وفاة الـنبي صـلى الله علـيه وآلـه وسـلم، فقد حاول طمس هذه المنقبة لعلي عليه السلام بليِّ عنق الروايات، قال في فتح الباري:

وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن سيرين قال: قال علي لما مات رسول الله صـلى الله علـيه [والـه] وسـلم: آليـت أن لا آخـذ على ردائي إلا لصلاة الجمعة حتى أجمع القرآن فجمعته. قال ابن حجر: هذا أثـرٌ ضعيف لانقطاعه **وبـتقدير صحّته فمراده بـجمعه حفظه في صدره** وما تقدم من رواية عبد خير عنه أصح فهو المعتمد.(٢)

قصـد ابـن حجـر أن جمـع أمـير المؤمنين عليه السلام للقرآن كان بمعنى حفظـه في الصـدر!، ولازمه أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يحفظ القرآن إلى مـا بعـد وفـاة رسـول الله صـلى الله علـيه وآلـه وسلم! !، وتعقبه العلامة السيوطي في إتقانه فقال:

قلـت: قـد ورد من طريق آخر أخرجه ابن الضريس في فضائله، حدثنا

---

(١) التسهيل لعلوم التنـزيل ١: ٤.

(٢) الإتقان ١: ٥٧.

هودة بن خليفة، حدثنا عون عن محمد بن سيرين عن عكرمة **قال**: لما كان بعد بيعة أبي بكر قعد علي بن أبي طالب عليه السلام في بيته فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتك فأرسل إليه. فقال أكرهت بيعتي، قال: لا والله، قال: ما أقعدك عني؟ قال: **رأيت كتاب الله يزاد فيه فحدثت نفسي أن لا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه**، قال له أبو بكر: فإنك نعم ما رأيت. قال محمد فقلت لعكرمة: ألفوه كما أنزل الأول فالأول، قال: **لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه هذا التأليف ما استطاعوا.** (أخرجه) ابن اشتة في المصاحف من وجه آخر عن ابن سيرين وفيه: أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ. وأن ابن سيرين قال: تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه.(١)

وقال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: قال ابن سيرين: وبلغني أنه كتبه على تنزيله ولو أصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير. **قال أبو عمر: أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسل، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسيله صحاح كلها ليس كالحسن وعطاء في ذلك والله أعلم.**(٢)

وأخيرا نذكر ما قاله صاحب **الفهرست**: عن عبد خير عن علي عليه السلام أنه رأى من الناس طيرة عند وفاة النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم

---

(١) الاتقان ١: ٥٧.

(٢) التمهيد لابن عبد البر ٨: ٣٠٠ ـ ٣٠١.

فأقسم أنه لا يضع عن ظهره رداءه حتى يجمع القرآن، فجلس في بيته ثلاثة أيام حتى جمع القرآن، فهو **أوّل مصحف جمع فيه القرآن من قلبه**. وكان المصحف عند أهل جعفر.[١]

بماذا تميز مصحف أمير المؤمنين عليه السلام؟

مرت بعض روايات أهل السنة التي تنص على أن مصحف أمير المؤمنين عليه السلام يتميز بترتيب الآيات حسب النزول، فأوله سورة الفلق وهكذا إلى آخر القرآن وعليه يكون الناسخ متأخرا عن المنسوخ، ولكن اليعقوبي في تاريخه ذكر أن السور كانت مجزأة على سبعة أجزاء على نحو مغاير لترتيب النزول:

وروى بعضهم أن علي بن أبي طالب كان جمعه لما قبض رسول الله وأتى به يحمله على جمل، فقال: هذا القرآن قد جمعته، وكان قد جزّأة سبعة أجزاء[٢]، ثم ذكر كل جزء بسوره المندرجة تحته فالأول في مقدمته سورة البقرة، والجزء الثاني آل عمران والثالث النساء والرابع المائدة والخامس الأنعام والسادس الأعراف والسابع الأنفال، والأولى اعتماد الروايات.

ولعل أهم ما دفع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لكتابة المصحف مع

---

(١) الفهرست للنديم: ٣٠ في باب (ترتيب سور القرآن في مصحف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه)، راجع أنساب الأشراف ١: ٥٨٧، طبقات ابن سعد ٢: ٣٣٨و ٢ ق٢: ١٠١، الإتقان ١: ٢٠٤، كنز العمال ٢: ٥٨٨، الاستيعاب بهامش الإصابة ٢: ٢٥٣، حلية الأولياء، والأربعون للخطيب.

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٣٥.

وجود مصاحف كثيرة في دنيا المسلمين آنذاك، هو أن أمير المؤمنين عليه السلام كتب فيه التنزيل والتفسير الذي أُنزل مرادفا للآيات، فكان قرآنا جامعا لكل ما أنزل من السماء قرآنا، أي النصوص القرآنية والتفسير المنزل على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أملاه صلى الله عليه وآله وسلم وخطه الإمام عليه السلام بيده الشريفة.

وقد ذكر قريباً منه بعض علماء أهل السنة: وما نسب إلى الإمام علي من قرآن فهو تفسير معنى ما جاء، بأسلوبه ونسج كلامه[1]، والمقطع الأخير (بأسلوبه ونسج كلامه) بعيد عن الأدلة.

المشكلة في التنزيل!

بعد أن فرغ عليه السلام من كتابته، جاءهم بالمصحف مشتملا على كل ما أُنزل من السماء، أي القرآن وتفسيره المنزل المسمى بالتنزيل، وناولهم إياه حينما كانوا ملتفين في المسجد، حتى نظر فيه ابن الخطاب فلم يرق له وجود فضائح الكفار والمنافقين من صناديد قريش وكبرائها مع ذكرهم بأسمائهم وأسماء آبائهم[2] في هامش السور والآيات التي نكلت بهم، كسورة براءة التي

---

(١) معجم القراءات القرآنية ١: ١٨ ط. جامعة الكويت، د.أحمد مختار عمر، د.عبد العال سالم مكرم.

(٢) هذا ليس بغريب فسيرة الرجل شاهدة على ذلك، حتى نص أحد علماء أهل السنة أن ابن الخطاب قد أفصح عما يحيك في صدره من قتل هؤلاء الكفار حينما شرب الخمر يوما ورثاهم بأبيات من الشعر، قال شهاب الدين محمد الابشيهي في المستطرف ٢: ٢٦٠: (قد أنزل الله في

الخمر ثلاث آيات: الأولى: في قوله تعالى ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ**﴾(البقرة: ٢١٩) فكان من المسلمين من شارب ومن تارك، إلى أن شرب رجل فدخل في الصلاة فهجر فنزل قوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ**﴾ (النساء: ٤٣) فشربها من شربها من المسلمين، وتركها من تركها حتى شربها عمر فأخذ بلحى بعير وشج به رأس عبد الرحمان بن عوف ثم قعد ينوح على قتلى بدر بشعر الأسود بن يعفر يقول:

وكائن بالقليب قليب بدر	من الفتيان والعرب الكرام
أيوعدني ابن كبشة ـ النبي ـ أن سنحيا	وكيف حياة أصداء وهام
أيعجز أن يرد الموت عني	وينشرني إذا بليت عظامي
ألا من مبلغ الرحمان عني	بأني تارك شهر الصيام
فقل الله يمنعني شرابي	وقل لله يمنعني طعامي

فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم ذلك فخرج مغضبا يجر رداءه، فرفع شيئا كان في يده فضربه. فقال: أعوذ بالله من غضبه، وغضب رسوله. فأنزل الله تعالى ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾ (المائدة: ٩١) فقال عمر رضي الله عنه: انتهينا، انتهينا) وجاء مختصرا في تاريخ المدينة المنورة لابن شبة ٣: ٨٦٣. وقد كان معاندا أشد العناد لمن طلب تفسير القرآن وتعلمه، وقصة صبيغ بن عسل الذي ضربه فأدماه مرارا، لأنه سأل عن معنى الذاريات ذروا مشهورة، وكشاهد نذكر على سياسة عمر في رفض كتابة التفسير ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦: ١٣٧، ح٣٠٠٩٧: (عن عامر قال: كتب رجل مصحفا وكتب عند كل آية تفسيرها،

سموها الفاضحة أو المزلزلة التي لم تترك أحدا منهم إلا ونالت منه، وسورة البينة التي جاء في الأثر أن الله جعل في تنزيلها أسماء سبعين رجلا من قريش، وأن الإمام الرضا عليه السلام بعث بمصحفه للبزنطي ففتحه فوجد فيه تلك الأسماء كما مر الكلام عنه، فحينما وقع النظر على التنزيل المردف بالقرآن تمعرت الوجوه وطرت حسائك الصدور وما كان إلا أن نبذوه وردوه، فانصرف الإمام علي عليه السلام بمصحفه الجامع وقال لن تروه بعد يومكم هذا أبدا، واسترجع عليه السلام بقوله **﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾**(١).

بعض كلمات الشيعة في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام:

قال الشيخ الصدوق في اعتقاداته: ومثل هذا كثير، **وكلّه وحي وليس بقرآن**. ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً إليه غير مفصول عنه، **كما كان أمير المؤمنين جمعه فلما جاء به قال: هذا كتاب ربكم كما أُنزل على نبيّكم لم يزد فيه حرف ولا ينقص منه حرف، فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي**

فدعا به عمر فقرضه بالمقراضين)! ! وأحزاب التلميع تقول عن أمثال هذه الرواية أنه فعل ذلك لأنه خاف اختلاط القرآن بغيره! وهذا كما يقولون (ضحك على الذقون)! وعلى أي حال لم يرق لابن الخطاب ما فعله أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام من كتابة فضائح المشركين والمنافقين في هامش القرآن.

(١) آل عمران: ١٨٧.

عـندك، فانصـرف وهـو يقـول ﴿فَنَـبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾[1]. [2]

وقـال الشـيخ المفـيد رضـوان الله تعـالى علـيه في أوائل المقالات: **ولكنّ حـذف مـا كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السّلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنـزيله، وذلك كان ثابتاً منـزلاً**، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز.[3]

وقـال ابـن شـهر آشـوب رضوان الله تعالى عليه: وفي أخبار أهل البيت علـيهم السـلام أنـه آلى أن لا يضع رداءه على عاتقه إلا للصلاة حتى يؤلف القرآن ويجمعه، **فانقطع عنهم مدة إلى أن جمعه ثم خرج إليهم به في إزار يحمله وهـم مجتمعون في المسجد فأنكروا مصيره بعد انقطاع مع ألبته قالوا: لأمر ما جاء به أبو الحسن، فلما توسطهم وضع الكتاب بينهم**، ثم قال: إن رسول الله قال: إني مخلف فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي. وهـذا الكـتاب وأنـا العترة، فقام إليه الثاني فقال له: **إن يكن عندك قرآن فعندنا مثله فلا حاجة لنا فيكما، فحمل عليه السلام الكتاب وعاد بعد أن الزمهم الحجة**. وفي خبر طويل عن الصادق عليه السلام أنه حمله وولى راجعا نحـو حجرته وهو يقول **﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا**

---

(1) آل عمران: ١٨٧.

(2) الاعتقادات: ٩٣.

(3) أوائل المقالات في المذاهب المختارات: ٩١.

يَشْتَرُونَ﴾[1].[2]

وقـال السيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه في البيان: **إن وجود مصحف لأمـير المؤمنين عليه السلام يغاير القرآن الموجود في ترتيب السور مما لا ينبغي الشـك فـيه، وتسالم العلماء الأعلام على وجوده أغنانا عن التكلف لإثباته، كما أن اشتمال قرآنه عليه السلام على زيادات ليست في القرآن الموجود، وإن كان صحيحا إلا أنه لا دلالة في ذلك على أن هذه الزيادات كانت من القرآن، وقـد أسـقطت منه بالتحريف، بل الصحيح أن تلك الزيادات كانت تفسيرا بعـنوان الـتأويل، ومـا يـؤول إلـيه الكـلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحا لـلمراد**، وإن هذه الشبهة مبتنية على أن يراد من لفظي التأويل والتنـزيل ما اصـطلح علـيه المتأخرون من إطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآنا، وإطلاق لفـظ الـتأويل على بيان المراد من اللفظ، حملا له على خلاف ظاهره، إلا أن هذيـن الإطلاقـين من الاصطلاحات المحدثة، وليس لهما في اللغة عين ولا أثر لـيحمل علـيهما هـذان اللفظـان (التـنزيل والتأويل) متى وردا في الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام.

وعـلى مـا ذكـرناه فليس كل ما نزل من الله وحيا يلزم أن يكون من القـرآن، فـالذي يسـتفاد من الروايات في هذا المقام أن مصحف علي عليه السـلام كـان مشتملا على زيادات تنـزيلا أو تأويلا. ولا دلالة في شيء من هذه الروايات على أن تلك الزيادات هي من القرآن. وعلى ذلك يحمل ما

(١) آل عمران: ١٨٧.

(٢) مناقب آل أبي طالب ١: ٣٢٠.

ورد من ذكر أسماء المنافقين في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام فإن ذكر أسمائهم لا بد وأن يكون بعنوان التفسير.

ويدل على ذلك ما تقدم من الأدلة القاطعة على عدم سقوط شيء من القرآن، أضف إلى ذلك أن سيرة النبي صلى الله عليه وآله مع المنافقين تأبى ذلك، فإن دأبه تأليف قلوبهم، والإسرار بما يعلمه من نفاقهم، وهذا واضح لمن له أدنى اطلاع على سيرة النبي صلى الله عليه واله وسلم وحسن أخلاقه، فكيف يمكن أن يذكر أسماءهم في القرآن، ويأمرهم بلعن أنفسهم، ويأمر سائر المسلمين بذلك ويحثهم عليه ليلا ونهارا، وهل يحتمل ذلك حتى ينظر في صحته وفساده أو يتمسك في إثباته بما في بعض الروايات من وجود أسماء جملة من المنافقين في مصحف علي عليه السلام وهل يقاس ذلك بذكر أبي لهب المعلن بشركه، ومعاداته النبي صلى الله عليه وأله وسلم مع علم النبي بأنه يموت على شركه. نعم لا بُعد في ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسماء المنافقين لبعض خواصه كأمير المؤمنين عليه السلام وغيره في مجالسه الخاصة.

وحاصل ما تقدم: **أن وجود الزيادات في مصحف علي عليه السلام وإن كان صحيحا، إلا أن هذه الزيادات ليست من القرآن، ومما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتبليغه إلى الأمة، فإن الالتزام بزيادة مصحفه بهذا النوع من الزيادة قول بلا دليل، مضافا إلى أنه باطل قطعا. ويدل على بطلانه جميع ما تقدم من الأدلة القاطعة على عدم التحريف في القرآن.**(١)

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٢٣ ـ ٢٢٦.

قال في **بحوث في تاريخ القرآن**: إنه قد ورد أنه كان لأمير المؤمنين علي عليه السلام قرآن مخصوص، جمعه بنفسه بعد وفاته صلى الله عليه وآله، وعرضه على القوم، فأعرضوا عنه، فحجبه عنهم، والمعروف أنه كان مشتملا على أبعاض ليست موجودة في هذا القرآن الذي بين أيدينا. وأجيب بأن زيادة قرآنه عليه السلام على ما في هذا القرآن الموجود وإن كانت متيقنة، لكن من الذي قال: **إن هذه الزيادة كانت في القرآن نفسه؟! فلعلها كانت تفسيرا بعنوان التأويل، أي ما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله تعالى شرحا لمراده، كما في الأحاديث القدسية، لا بعنوان القرآن المعجز.**[1]

بعض الروايات

نذكر هنا بعض الروايات التي تحكي ما جرى على مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، وستأتي كلمات العلماء والمحققين عليهم رضوان الله:

في الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمان بن أبي هاشم، عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل على حده، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام وقال: أخرجه علي عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله الله

---

(١) بحوث في تاريخ القرآن للسيد مير محمدي زرندي: ٢٧٨.

على محمد صلى الله عليه وآله وقد جمعته بين اللوحين قالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدا، إنما كان علي أن أخبركم حين جمعته لتقرأوه.[1]

وفي بصائر الدرجات: عن إبراهيم بن عمر عنه قال: إن في القرآن ما مضى وما يحدث وما هو كائن، **وكانت فيه أسماء الرجال فألقيت** وإنما الاسم الواحد في وجوه لا تحصى تعرف ذلك الوصاة.[2]

وفي كتاب سليم بن قيس: فلما جمعه كله وكتبه بيده على تنزيله وتأويله والناسخ منه والمنسوخ، بعث إليه أبو بكر أن اخرج فبايع. فبعث إليه علي عليه السلام: إني لمشغول وقد آليت نفسي يمينا أن لا أرتدي رداء إلا للصلاة حتى أؤلف القرآن وأجمعه. فسكتوا عنه أياما فجمعه في ثوب واحد وختمه، ثم خرج إلى الناس وهم مجتمعون مع أبي بكر في مسجد رسول الله. فنادى علي عليه السلام بأعلى صوته: يا أيها الناس، إني لم أزل منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله مشغولا بغسله ثم بالقرآن حتى جمعته كله في هذا الثوب الواحد. فلم ينزل الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وآله آية إلا وقد جمعتها، وليست منه آية إلا وقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وعلمني تأويلها. ثم قال لهم علي عليه السلام: لئلا

---

(١) الكافي ٢: ٦٣٣، لا يخفى عليك أن المقصود من جملة (كما أنزله الله) أي القرآن مع تنزيله وتفسيره الذي نزل به جبريل عليه السلام وقد مر الكلام مفصلا.

(٢) بصائر الدرجات ١: ١٩٥ ـ ١٩٦، ح٦.

تقولـوا غـدا إنـا كـنا عن هذا غافلين. ثم قال لهم علي عليه السلام: لئلا تقولـوا يوم القيامة إني لم أدعكم إلى نصرتي ولم أذكركم حقي، ولم أدعكم إلى كـتاب الله من فاتحته إلى خاتمته. فقال عمر: ما أغنانا ما معنا من القرآن عما تدعونا إليه ثم دخل علي عليه السلام بيته.(١)

وفي الاحتجاج: فلما رأى علي عليه السلام غدرهم وقلة وفائهم لزم بيته واقبل على القرآن يؤلفه ويجمعه، فلم يخرج حتى جمعه كله، فكتبه على تنـزيله والناسـخ والمنسـوخ، فبعـث إلـيه أبـو بكـر أن اخرج فبايع، فبعث إليه إني مشـغول فقـد آليـت بيمين أن لا ارتدي برداء إلا للصلاة حتى أؤلف القرآن وأجمعه، فجمعه في ثوب وختمه ثم خرج إلى الناس وهم مجتمعون مع أبي بكر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله فنادى عليه السلام بأعلى صوته: أيها الناس إني لم أزل منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله مشغولا بغسله ثم بالقرآن حتى جمعته كله في هذا الثوب، فلم ينـزل الله على نبيه آية من القرآن إلا وقد جمعتها كلها في هذا الثوب، وليست منه آية إلا وقد أقرأنيها رسول الله صلى عليه وآله وأعلمني تأويلها. فقالوا: لا حاجة لنا به عندنا مثله.(٢)

وعـن البحار: في رواية أبي ذر الغفاري رضي الله عنه إنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله، جمع علي عليه السلام القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصـار وعرضـه علـيهم كمـا قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه

---

(١) كتاب سليم بن قيس: ١٤٦ ـ ١٤٧ تحقيق محمد باقر الأنصاري.

(٢) الاحتجاج للطبرسي ١: ١٠٧.

وآله. **فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه**، فأخذه علي عليه السلام وانصرف، ثم أحضروا زيد بن ثابت وكان قاريا للقرآن، فقال له عمر: إن عليا جاءنا بالقرآن، وفيه فضائح المهاجرين والأنصار: وقد رأينا أن نؤلف القرآن ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك ثم قال: فان أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر علي القرآن الذي ألفه أليس قد بطل ما قد عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: ما حيلة دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك. وقد مضى شرح ذلك، فلما استخلف عمر سأل عليا عليه السلام أن يدفع إليهم القرآن فيحرفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن! إن جئت بالقرآن الذي كنت جئت به إلى أبي بكر حتى نجتمع عليه، فقال علي عليه السلام: هيهات ليس إلى ذلك سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجة عليكم ولا **﴿تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾**(١). أو تقولوا ما جئتنا به، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي، فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ قال علي عليه السلام نعم إذا قام القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه فتجري السنة عليه.(٢)

---

(١) الأعراف: ١٧٢.

(٢) بحار الأنوار ٩٨: ٤٢ ـ ٤٣.

أقـول: الروايات في هذا المجال متفقة على معنى واحد وهو عرض الأمير عليه السلام مصحفه على القوم ورفضهم له لما فيه من مثالبهم وفضائحهم، وبالجمع بين الأدلة يتضح أن تلك الفضائح كانت بذكر أسمائهم ولم تكن إلا من باب التفسير والتنـزيل، ومن جهة أخرى كان في القرآن ـ بالمعنى المجازي ـ مـن فضـائل أهـل البيـت عليهم السلام الشيء الكثير لاختصاصهم عليهم الصلاة والسلام بكثير من الآيات القرآنية وكذا ذكر عدوهم وصفاتـهم، لذا روي عنهم عليهم السلام أنـهم قالوا:

نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع في فرائض وأحكام، وربع سنن وأمثال، ولنا كرائم القرآن.[1]

ونعـلم بذلـك معـنى مـا روي عنهم عليهم السلام مرسلا: **لو قد قرئ القـرآن كمـا أنـزل لألفيتنا فيه مسمين**[2]، لأنه احتوى التنـزيل. فالقرآن كما أنزل ـ أي بما يحتوي من التنـزيل ـ كان كبير الحجم، وهذه هي صفة المصحف الذي جاء به أمير المؤمنين عليه السلام لهم في روايات أهل السنة، وحتما هذا القـرآن بآياتـه وتـنـزيله لم يجمعه أحد غير أمير المؤمنين عليه السلام ومنه إلى بقـية الأوصـياء علـيهم السـلام، لـذا روي عـنهم عليهم السلام قولهم: ((**ما يسـتطيع أحـد أن يدعـي أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء**))[3].

---

(١) بحار الأنوار ٩٨: ١١٤، ح١ عن تفسير العياشي.

(٢) بحار الأنوار ٩٨: ٥٥، ح٢٤ نقلا عن تفسير العياشي.

(٣) بحار الأنوار ٩٨: ٨٨، ح٢٦.

وكذا روي: ((**ما من أحد من الناس يقول: إنه جمع القرآن كله كما أنزل الله إلا كذب، وما جمعه وما حفظه كما أنزل الله إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام**))[١]، ونسأل الله أن يرزقنا النظر في هذا التنزيل بأعيننا، آمين رب العالمين.

النتيجة:

سُدَّ باب العلم على الأمة بإطفاء نور التفسير الذي جمعه الإمام علي عليه السلام ردف النصوص القرآنية، فقد ردوا مصحفا شمل كل النازل من السماء، ويتميز بأن نصوصه القرآنية وتنزيله كانت إملاء من رسول الله وتدوينا من الإمام أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليهما، وهذا لا يعني أنه جمع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما أملاه صلى الله عليه وآله وسلم في زمنه على الإمام علي عليه السلام في قطع من الأوراق والرقاع ومن ثم عمل على جمعه عليه السلام فيما بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، قال في البحار: ((أخبر أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله قال: في مرضه الذي توفي فيه لعلي بن أبي طالب عليه السلام: يا علي هذا كتاب الله خذه إليك، فجمعه علي عليه السلام في ثوب فمضى إلى منزله، **فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله جلس علي فألفه كما أنزل الله، وكان به عالما.** وحدثني أبو العلاء العطار والموفق خطيب خوارزم في كتابيهما

(١) نفس المصدر، ح٢٧.

بالإسناد عن علي بن رباح: **إن النبي صلى الله عليه واله أمر عليا بتأليف القرآن فألفه وكتبه.**

جبلة بن سحيم، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: **لو ثني لي الوسادة وعرف لي حقي لأخرجت لهم مصحفا كتبته وأملاه عليّ رسول الله صلى الله عليه واله.**[1]

ولا حاجة للتذكير بأنه كانت هناك مصاحف أخرى في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا المصحف عند الصحابة، ولكن خصوص هذا المصحف يتميز بوجود ما أملاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تفسير وتنزيل.

وبعد فترة جاءت حرب اليمامة فقتل القرّاء، وروايات أهل السنة فيها أن ابن الخطاب أراد آية من كتاب الله فلم يجدها فسأل عنها فقيل له كانت موجودة عند فلان وقتل!، أخرج ابن أبي داود في المصاحف بسنده:

إن عمر ابن الخطاب سأل عن آية من كتاب الله فقيل: كانت مع فلان، قتل يوم اليمامة! فقال: إنا لله! فأمر بجمع القرآن.[2]

وهذا يعني أن ابن الخطاب التفت إلى جمع القرآن حينما فقدت آية منه، وكان الفراغ الذي تولد من الإعراض عن مصحف الإمام علي عليه السلام يستدعي التفكير جديا في كتابة مصحف رسمي للأمة الإسلامية يتميز عن

---

(١) بحار الأنوار ٤: ١٥٥.

(٢) تاريخ القرآن للكردي الخطاط: ٢٥.

مصاحف الصحابة بكونه محفوظا عند الخليفة ليرجع له حال فقدان قرّاء القرآن في المواطن والحروب، واشترط فيه حذف التنزيل وإلقاء التفسير النازل من السماء بتجريده وجعله نصوصا قرآنية صرفة.

فابتدأت الفكرة، بتخطيط من ابن الخطاب كما تنص عليه روايات البخاري السابقة بعد يوم اليمامة ومقتل القرّاء، ولم يتم مصحف الدولة هذا لا في زمن أبي بكر ولا في زمن عمر، فمات إلى أن وصل إلى حفصة على هيئة قصاصات ورق مشتتة مبعثرة، فلم يجمع هذا المصحف الرسمي ولم ير النور، مع وجود مصاحف كثيرة مبثوثة بين الصحابة، ولا سيما المصحف الذي أملاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخُط بيد الإمام علي عليه السلام، ولكن ماذا نفعل والقيادة آنذاك حكيمة!

الشيعة والجمع الثاني للقرآن:

سبب هذا الجمع؟

بقيت تلك القصاصات بلا جامع ولا ناظم إلى أن قتل ابن الخطاب فاستودعت في بيت حفصة ابنته، وكما ذكرنا سابقا فالمسلمون لم يروا تلك الأوراق ولم يطلعوا عليها، وكان أغلبهم يمتلك مقاطع من المصحف مع وجود مصاحف خاصة كاملة لأكابر الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب وأبي موسى وغيرهم.

ولكن مع طول الزمن وبُعد العهد وانفراد كل واحد بمصحفه يقرأ ويكتب بلا رقيب وحسيب، حدث بعض التلاعب والتغيير في المصاحف فكان هذا يقرأ بشكل وهذا يبدل كلمة مكان أخرى بدعوى أن المعنى

واحـد![1]، ويومـا بعد يوم زادت هوة الاختلاف بين وجوه الصحابة في قراءة القرآن، حتى قيل هذه (قراءة فلان) وهذه (قراءة فلان)، مع أن القرآن واحد، نزل من عند الواحد.

أخرج ابن أبي داود بسنده: عن أبي الشعثاء قال: كنا جلوساً في المسجد وعـبد الله يقـرأ فجـاء حذيفـة فقـال: قـراءة ابـن أم عـبد! وقراءة أبي موسى الأشعري! والله إن بقيت حتى آتي أمير المؤمنين ـ يعني عثمان ـ لأمرته بجعلها قـراءة واحدة، قال: فغضب عبد الله، فقال لحذيفة كلمة شديدة، قال: فسكت حذيفة! .[2]

عن يزيد بن معاوية: قال إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فـيها حذيفة، وليس إذ ذاك حجزة ولا جلاوزة إذ هتف هاتف: من كان يقرأ على قراءة أبى موسى فليأت الزاوية التي عند أبواب كندة! ومن كان يقرأ على قراءة عبد الله بن مسعود فليأت هذه الزاوية التي عند دار عبد الله! واختلفا في آيـة في سورة البقرة قرأ هذا (وأتموا الحج والعمرة للبيت) وقرأ هذا ﴿**وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ**﴾[3]. فغضب حذيفة واحمرت عيناه، ثم قام وذلك في زمن عـثمان فقـال: إمـا أن تركب إلى أمير المؤمنين وإما أن أركب. فهكذا كان من قبلكم! الخ.[4]

---

(١) وهو ابن مسعود ومن التف حوله.

(٢) كتاب المصاحف ١: ١٨٩ تحقيق محب الدين واعظ.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) كتاب المصاحف ١: ١٨٥.

وبطبيعة الحال عُلّم هذا الاختلاف والتفاوت للصبيان والنساء، إذ أن بعض كبار القراء كانوا يعلمون الناس الاجتهاد في قراءة النص القرآني، وكان ابن مسعود يقول: إن الألفاظ المترادفة في المعنى لا ضير في تبديلها!، وقد روي أنه قال: سمعت القرّاء ووجدت أنّهم متقاربون، فاقرأوا كما علمتم ـ أي كيفما علّمكم المقرئ ـ فهو كقولكم: هلمَّ وتعال.[1]، وروي عنه أيضا قوله: إنّه ليس من الخطأ في القرآن أن يقرأ مكان العليم، الحكيم. بل أن يضع آية الرحمة مكان آية العذاب.[2]، وروي أنه كان يقول: إلياس هو إدريس، فقرأ: (وإن إدريس لمن المرسلين). وقرأ: (سلام على إدراسين).[3] وسيأتي الكثير من هذا الاجتهاد إن شاء الله تعالى.

وعوام الناس الملتفون حول هؤلاء القراء حسبوا أن القرآن نزل بالشكل الذي يقرأه شيخهم في القراءة، وأن غير هذا ليس بقرآن، وهذا المتوقع لأن شيخ القراءة لن يقول إن قراءته اجتهاد منه في كتاب الله عز وجل! وبانتشار القراءات المختلفة بين الناس، وتعصب جماعة لقراءة ابن مسعود وجماعة لقراءة أبي موسى وجماعة لقراءة أبي الدرداء، آل الأمر إلى حصول التناحر والتكفير بين العوام، حتى قال بعضهم لبعض: كفرت بما تقرأ!، فعصفت ريح

---

(١) معجم الأدباء لياقوت ٤: ١٩٣ت٣٣ والإتقان ١: ٤٧، والنشر في القراءات العشر ١: ٢١. لاحظ أنه لم ينسبها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(٢) التفسير الكبير للرازي ١: ٢١٣.

(٣) جامع البيان للطبري ٢٣: ٩٦. وهذه الموارد الثلاثة السابقة نقلا عن تلخيص التمهيد: ١٤٨.

التكفير الغبِرة في الكوفة والشام والبصرة والمدينة، ووصل التكفير للثغور، كما هي رواية البخاري.

منذ متى بدأ التلاعب في كتاب الله؟

ظاهر الروايات يقول: إن التلاعب ابتدأ بعد زمن النبوة بفترة وجيزة جدا، فإن الإمام علي عليه السلام حينما أراد جمع قرآن يكون مرجعا للأمة كان يعلل ذلك بأنه رأى كتاب الله يزاد فيه، لكن هذا التلاعب لم يكن على مستوى فتنة تستدعي خرقا أو حرقا كما حدث في زمن عثمان.

فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف: أخبرنا ابن عون عن محمد قال: لما استخلف أبو بكر قعد علي في بيته فقيل لأبي بكر فأرسل إليه: أكرهت خلافتي؟ قال لا لم أكره خلافتك، **ولكن القرآن يزاد فيه**، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم جعلت عليَّ أن لا أرتدي إلا إلى الصلاة حتى أجمعه للناس، فقال أبو بكر: نعم ما رأيت.(١)، فكانت هذه الزيادات قريبة العهد من وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

من أول من دعا لتوحيد المصاحف؟

عندما جاء أمير المؤمنين عليه السلام للقوم بمصحفه الشريف أراد منهم أن يجعلوه القرآن الرسمي للدولة، ويتبعه المسلمون ويعتمدوه فيوحدوا عليه مصاحفهم، فهو إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه من التنزيل ما لا يوجد في غيره إلا القليل، ولكن حينما رفضوا مصحفه ونبذوه وراء

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة ٧: ٢٠٤.

ظهورهم لم يكتف أمير المؤمنين عليه السلام بهذا الحد، بل حاول نزع فتيل الفرقة والاختلاف بالدعوة لتوحيد المسلمين تحت أي مصحف آخر يؤدي الغرض وإن لم يشتمل على التنزيل والتفسير بشرط الحفاظ على النص القرآني، وكان يشتد قلقه عليه السلام على القرآن وهو يزاد فيه وينقص يوما بعد يوم باجتهادات من فلان ورأي من فلان آخر، فقد جاء أمير المؤمنين عليه السلام إلى ابن الخطاب زمن تأمره على الناس وأشار الأمير عليه السلام على ابن الخطاب بجمع نسخة واحدة من القرآن تكون رسمية للدولة، وعلى إثر ذلك تتوحد وتلتف حولها جماهير المسلمين وتعتمدها الدولة وترعاها لما لها من تسلط على الناس، من باب أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن [1]، فاستجاب ابن الخطاب للفكرة، لكنه سريعا ما قتل، وركدت تلك الحركة وقتلت في مهدها، ومن الطبيعي أن تزداد اختلافات القراء واجتهادات السلف في نصوص القرآن مع طول المدة، فجاء أمير المؤمنين عليه السلام لابن عفان ثالث القوم بعد أن جاء أول مرة حين أعطاهم الكتاب كاملا، وثانيا زمن عمر حينما طرح الفكرة عليه، وهاهي الثالثة لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

وهذا ما أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة: بسنده عن سوار بن شبيب قال: دخلت على ابن الزبير في نفر فسألته عن عثمان، لم شقّق المصاحف، ولم حمى الحمى؟ فقال قوموا فإنكم حرورية، قلنا: لا والله ما نحن بحرورية. قال: قام إلى أمير المؤمنين عمر رجل فيه كذب وولع، فقال: يا أمير المؤمنين إن الناس قد

---

(١) كشّاف القناع ٣: ٧٧.

اختلفوا في القراءة، فكان عمر رضي الله عنه قد هم أن يجمع المصاحف فيجعلها على قراءة واحدة، فطعن طعنته التي مات فيها، فلما كان في خلافة عثمان قام ذلك الرجل فذكر له، فجمع عثمان المصاحف.(١)

ولا نجد من الشخصيات الموجودة في ذلك العصر من يتوقع أن ينبزه ابن الزبير وينعته بالكذب والولع غير علي بن أبي طالب عليه السلام الذي بغضه نفاق وحبه إيمان(٢)، والذي يؤيد ذلك أن هذه الفكرة العظيمة التي

---

(١) تاريخ المدينة ٣: ٩٩٠، وسيأتي أن مصحف عائشة لم يكن مطابقا للمصحف المتداول.

(٢) فقد اشتهر ابن الزبير بعداوته وحقده على بني هاشم وبالأخص على سيِّدهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا واضح لمن راجع التاريخ، وكمثال ننقل ما ذكره المسعودي في مروج الذهب ط. كتاب التحرير بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ذكر في ٣: ٨٥: (وكان ابن الزبير عمد إلى من بمكة من بني هاشم فحصرهم في الشعب وجمع لهم حطباً عظيماً لو وقعت فيه شرارة من نار لم يسلم من الموت أحد، وفي القوم محمد بن الحنفية)، وقال في ٣: ٨٨: (وذكر عمر بن شبة النميري عن مساور بن السائب أن ابن الزبير خطب أربعين يوما لا يصلى على النبي صلى الله عليه [واله] وسلم وقال: لا يمنعني من أن أصلي عليه ألا تشمخ رجال بآنافها)، وقال فيها أيضا: (فقال ابن الزبير: إني لأكتم بغضكم أهل هذا البيت منذ أربعين سنة ... وحدّث النوفلي في كتابه في الأخبار عن الوليد بن هاشم المخزومي قال: خطب ابن الزبير فنال من عليٍّ، فبلغ ذلك ابنه محمد بن الحنفية فجاء حتى وضع له كرسي قدامه، فعلاه وقال: يا معشر قريش، شاهت الوجوه، أينتقص عليٌّ وأنتم حضور؟!) اه. ويكفي أنه جرَّ أباه لمقاتلة إمام زمانه في معركة الجمل وكان يستثيره ويحرضه بل يجبنه حتى يقدم على القتال والقصة مفصلة فراجع.

صدرت من هذا الشخص وسبقه بها ومجيئه إلى عمر مرة وإلى عثمان مرة أخرى ومع ذلك لا ينسب التاريخ له هذه الفضيلة ولا يثبتها له، يشعرنا أن هذه الشخصية مهضومة الحق، وأن التاريخ يقف منها موقفا سلبيا، ولا نجد في ذلك الزمن من هذه صفته سوى الإمام علي عليه السلام.

وقد نص السيد ابن طاووس رضوان الله تعالى عليه على أن جمع عثمان للمصحف إنما كان برأي أمير المؤمنين عليه السلام، قال في سعد السعود:

ثم أعاد عثمان جمع المصحف برأي مولانا علي بن أبي طالب، وأخذ عثمان مصحف أبي وعبد الله بن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة فغسلها غسلا.(١)

ففي تلك الأثناء جاءت أنباء ما لا يحتمل التأخير، وهو التكفير علانية والفتنة على أشدها في الأمصار بسبب اختلاف القراءة، والذي أخرج الفكرة من طور التنبيه إلى طور التنفيذ والعمل مجيء الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان رضوان الله تعالى عليه من الثغور وجبهات القتال إلى المدينة، فنبه حذيفة عثمان لهذا الأمر حتى يدرك هذه الأمة قبل أن تقتتل وتنهار بسبب اختلاف القرّاء والتكفير الناشئ منه، وهذا ما أخرجه البخاري، والحق إن حذيفة رضوان الله تعالى عليه قد عانى من بعض الصحابة كابن مسعود صاحب نظرية التوسعة في ألفاظ القرآن، إذ قال له حينما أراد إبلاغ عثمان بهذا الأمر: أما والله لئن فعلت ليغرقنك الله في غير ماء. قال شاذان: في

---

(١) سعد السعود: ٢٧٨، ط. الحيدرية في النجف، الأولى.

سقرها.[١]، وقال له أيضا: إذاً تغرق في غير ماء، يقصد ابن مسعود أن لو فعل حذيفة ذلك يغرقه الله في النار! ولكن حذيفة لم يستمع للغة التهديد والوعيد وآثر طاعة الله عز وجل.

وهو ما قاله الشيخ الكوراني حفظه الله تعالى في تدوين القرآن: هذا النص يدل على أن ذلك الشخص الذي يكرهه عبد الله بن الزبير ويصفه بأنه (فيه ولع وكذب) كان يسعى الى توحيد المصاحف وكان من زمن عمر يشكو لعمر ظاهرة اختلاف المسلمين في قراءة قرآنهم بسبب عدم وجود نسخة رسمية للدولة، وأن اللازم على الدولة أن تقوم بهذه المهمة وتسد هذا الفراغ، وقد وافق عمر مبدئيا على رأي هذا الرجل السيء ولكنه قتل قبل أن ينفذه..! ثم يتابع عبد الله بن الزبير: ولكن هذا الشخص السيء نفسه واصل مسعاه مع الخليفة عثمان ونجح في هدفه..! فمن هو هذا الشخص الحكيم الحريص على قرآن المسلمين، الذي حاول مع الخليفة عمر حتى أقنعه بخطورة ظاهرة الاختلاف في القراءات وأن تبرير ذلك بنظرية الأحرف السبعة لم يحل المشكلة ولم يمنع نموها؟ ! ثم واصل مسعاه مع الخليفة عثمان محذرا من تفاقم مشكلة اختلاف الناس في نصوص القرآن، وأن حلها فقط بتدوين القرآن على حرف واحد؟ ! الذي يعرف عبد الله بن الزبير، يعرف أنه يقصد عليا عليه السلام، لأن ابن الزبير كان يكره عليا وشيعته حتى العظم، بل روي عنه أنه ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله حتى لا يشمخ علي وآل محمد

---

(١) كتاب المصاحف ١: ١٨٩ تحقيق محب الدين واعظ.

بأنوفهم على حد تعبير ابن الزبير! ! فالشخص الذي كان وراء توحيد نسخة القرآن إذن هو علي بن أبي طالب عليه السلام.. ومجئ حذيفة وأصحابه من قادة الفتح من أرمينية الى المدينة كان في أوج هذه الحركة لقطف ثمرتها المباركة! .[1]

الهدف منه:

لا نشك أن الهدف من توحيد المصاحف هو توحيد المسلمين، والتفافهم حول مصحف واحد لا زيادة فيه ولا نقصان، ومن ثم نشره في أرجاء المعمورة على أهل لا إله إلا الله، درءاً للفتنة التي زرعها بعض السلف ممن زادوا في كتاب الله جملا معترضة، وقراءات شاذة، بجهل أو استمزاج أو اجتهاد متعمد، ومنعاً لفتنة قد تخرج في زمن لاحق، وحرصا على أن يكون للقرآن قسطاس يقاس به الصحيح منه من السقيم، هذا كل ما في الأمر، لا كما يزعم أهل السنة من أن عثمان قام بإحراق ستة أضعاف القرآن، وهي الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن من السماء!

وقد خالف ابن حزم رأي بني جلدته، ووافق الشيعة على عدم صحة حذف عثمان لأحرفٍ من القرآن، ورأى أن عمله كان إجراءً وقائيا للأمة بتوحيدهم على مصحف واحد: وأما قولهم ـ كذا ـ فباطل، ما كان يقدر على ذلك لما ذكرناه، ولا ذهب عثمان قطّ إلى جمع الناس على مصحف كتبه، وإنما خشي رضي الله عنه أن يأتي فاسقٌ يسعى في كيد الدين أو أن يَهِم واهم.

(١) تدوين القرآن: ٣١٥.

فيكون اختلاف يؤدّي إلى الضلال فكتب مصاحفَ مجتمعا عليها، وبعث إلى كل أفق مصحفا، لكي إن وَهِمَ واهِم أو بَدَّل مبدّلٌ رُجع إلى المصحف المجتمع عليه فانكشف الحقُّ وبطل الكيد والوهم.[1]

وقال في الإحكام: ونحن نبين فعل عثمان رضي الله عنه بيانا لا يخفى على مؤمن ولا على كافر، هو أنه رضي الله عنه علم أن الوهم لا يعزى منه بشر، وأن في الناس منافقين يظهرون الإسلام ويكنون الكفر، هذا أمر يعلم وجوده في العالم ضرورة، فجمع من حضره من الصحابة رضي الله عنهم على نسخ مصاحف مصححة كسائر مصاحف المسلمين ولا فرق، إلا أنها نسخت بحضرة الجماعة فقط. ثم بعث إلى كل مصر مصحفا يكون عندهم، فإن وهم واهم في نسخ مصحف تعمد ملحد تبديل كلمة في المصحف أو في القراءة رجع إلى المصحف المشهور المتفق على نقله ونسخه، فعلم أن الذي فيه هو الحق، وكيف يقدر عثمان على ما ظنه أهل الجهل[2]؟ والإسلام قد انتشر من خراسان إلى برقة، ومن اليمن إلى أذربيجان، وعند المسلمين أزيد من مئة ألف مصحف، وليست قرية ولا حِلَّة ولا مدينة إلا والمعلمون ـ للقرآن ـ موجودون فيها، يعلمونه من تعلمه من صبي أو إمرأة، ويؤمهم به في الصلوات في المساجد.[3]

---

(١) الفصل في الملل والنحل ٢: ٧٧.

(٢) للأسف هم أغلب أهل السنة!

(٣) الإحكام في أصول الأحكام المجلد الأول ٤: ٥٦٦ ـ ٥٦٧ ط. دار الكتب العلمية.

وقال في موضع آخر: وقد غلط قوم غلطا شديدا وأتوا بأخبار ولّدها الكاذبون والملحدون منها أن الداجن أكل صحيفة فيها آية متلوة فذهب البتة، ومنها أن قرآنا أخذه عثمان بشهادة رجلين، وشهادة واحدة، ومنها أن قراءات كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم أسقطها عثمان وجمع الناس على قراءة واحدة. قال أبو محمد ـ ابن حزم ـ: **وهذا كله ضلال نعوذ بالله منه ومن اعتقاده.**(١)

قال محمد فريد وجدي: قد ثبت أن عثمان أمير المؤمنين ما نسخ مصاحف من مصحف أبي بكر(٢) إلا لما بلغه أن الناس اختلفوا في قراءة القرآن فزاد بعضهم فيه ألفاظاً تفسيرية وصحَّف الآخرون ألفاظاً أخرى حتى أخرجوها عن معناها (٣).

كيفيته:

روايات أهل السنة متضاربة أشد التضارب في بيان هذا الجمع، فلا رواية إلا ويوجد ما يعارضها ويعكر صفو فهمنا لها، حتى قال السيد مصطفى الخميني رضوان الله تعالى عليه:

وبالجملة كل ذلك يشهد على أن تأريخ القرآن مضطرب جدا، والاطلاع على واقع الأمر مما لا يكاد يحصل للمنصف الملاحظ أطراف القضية

---

(١) الإحكام لابن حزم ٤: ٤٧٩.

(٢) اتضح فيما سبق أن مصحف أبي بكر لم يفرغ منه ولم يتم.

(٣) دائرة معارف القرن العشرين ٣: ٧٠٧. للأستاذ محمد فريد وجدي.

وخصوصيات الأمر [1].

ولكن هناك خطوط عامة تذكرها الروايات منها أن هناك عدة من الكتبة الذين نسخوا المصحف العثماني، وكان فيهم الرجل الذي أملى مصحف أبي بكر من قبل، وهو سيد القراء أبي بن كعب، وهذا ذكره عدة من حفاظ أهل السنة:

أخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند، وابن الضريس في فضائله، وابن أبي داود في المصاحف، وابن أبى حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في الدلائل، والخطيب في تلخيص المتشابه والضياء في المختارة من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب: إنهم جمعوا القرآن في مصحف في خلافة أبي بكر، **فكان رجال يكتبون ويملي عليهم أبي بن كعب**[2].

ومن الواضح أن وجود شخص كهذا له خبرة سابقة في هذا الأمر لن يترك لغيره مجالا ليملي المصحف وهكذا كان، فصار أبي بن كعب يملي على الكتبة مصحفا جمع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا تدل عليه بعض الروايات:

---

(١) تحريرات في الأصول ٦: ٣٢٨.

(٢) الدر المنثور ٣: ٢٩٥ ـ ٢٩٦ عن كتاب المصاحف ١: ٢٢٧ ـ ٢٢٨، مسند أحمد ٥: ١٣٤، وكذا تفسير ابن كثير ٢: ٤٠٥، جمال القراء للسخاوي ١: ٨٧، وكذلك المرشد الوجيز لأبي شامة: ٥٥ ـ ٥٦، وكذا الإتقان ١: ١٧٣.

أخرج ابن أبي داود في المصاحف: عن محمد بن سيرين قال: جمع عثمان للمصحف إثني عشر رجلا من المهاجرين والأنصار منهم **أبي بن كعب** وزيد بن ثابت.(١)

والرواية السابقة هذا نصها الذي أخرجه ابن أبي داود: عن أبي العالية عن أبي بن كعب: **أنهم جمعوا القرآن من مصحف أبيّ**، فكان رجال يكتبون يملي عليهم أبي بن كعب.(٢)، والحق إن مصحف أبي بن كعب هو خير مصحف بعد مصحف الإمام علي عليه السلام يمكننا الوثوق به، لأن أبي بن كعب هو سيد القراء، وله خبرة في إملاء المصحف، لأنه أملى المصحف الخاص بأبي بكر، وأيضا فإن قراءة أبي بن كعب هي قراءة أهل البيت عليهم السلام كما في رواية الكافي:

عن عبد الله بن فرقد والمعلى بن خنيس قالا: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا ربيعة الرأي فذكرنا فضل القرآن، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضال، فقال ربيعة: ضال؟ فقال: نعم ضال، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: أما نحن فنقرأ على قراءة أُبيّ (٣)، وما يقوي هذا الرأي أن مصحف أبي بن كعب أكثر مصحف يوافق المصحف المتداول من بين مصاحف الصحابة، ويكفي مراجعة كتاب

---

(١) المصاحف ١: ٢٢١.

(٢) المصاحف ١: ٢٢٧.

(٣) أصول الكافي ٢: ٦٣٤، ح٢٧ (فصل فضائل القرآن).

المصاحف لابن أبي داود [١].

ناهيك عن أنهم عندما فرغوا من كتابة المصحف، وجدوا فيه بعض الكلمات المبهمة، فلم يراجعوا في كتابتها إلا أبي بن كعب، وهذا يعني أنه المرجع في عملية الجمع والقيم عليها:

أخرج ابن راهويه في مسنده، وأبو عبيد في الفضائل، وعبد بن حميد وابن جرير وابن الأنباري في المصاحف، عن هانئ البربري مولى عثمان قال:

---

(١) والجدير بالذكر أن مصحف الإمام علي عليه السلام ـ الذي لم يكتب فيه التنزيل ـ هو أقرب المصاحف الموجودة آنذاك إلى مصحفنا اليوم وأتقن من مصحف أبي أيضا، لأنه لم يختلف مع المصحف العثماني في أي مورد، ولا حتى في كلمة واحدة، وقد أورد في كتاب المصاحف لابن أبي داود رواية فيها أن مصحف الإمام علي عليه السلام يخالف الموجود في مورد واحد فقط وهو (آمن الرسول بما أنزل إليه وآمن المؤمنون) بزيادة (وآمن) إلا أن المحقق ذكر أن الرواية ضعيفة بمن لا يحتج بحديثه منفردا، وهو مسهر بن عبد الملك ولم يجد له متابعا، فلا يعتمد عليها، ويشد من أزر هذا الاحتمال أن قراءة عاصم براوية حفص وهي التي عليها المصحف العثماني ترجع في أساسها ومصدرها إلى الإمام علي عليه السلام، وسيأتي الكلام عنه مفصلا، قال في سير أعلام النبلاء ٢: ٤٢٦ (عن حفص عن عاصم عن أبي عبد الرحمان قال: لم أخالف عليا في شيء من قراءته، وكنت أجمع حروف عليٍّ، فألقى بها زيدا في المواسم بالمدينة، فما اختلفنا إلا في التابوت، كان زيد يقرأ بالهاء وعليٌّ بالتاء)، وعليه فالقول بأن المملي هو أبي بن كعب، والمصحف المملى منه هو مصحف الإمام علي عليه السلام أقرب الأقوال، لأن مصحف حفصة يختلف في موارد كثيرة عن المصحف العثماني، وكذلك مصحف عائشة وعمر وابن مسعود فراجع كتاب المصاحف تجده جليا.

لما كتب عثمان المصاحف شكّوا في ثلاث آيات فكتبوها في كتف شاة، وأرسلوني بها إلى أبي بن كعب وزيد بن ثابت، فدخلت عليهما، فناولتها أبي بن كعب فقرأها فوجد فيها (لا تبديل للخلق ذلك الدين القيم) فمحا بيده أحد اللامين وكتبها ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾[1]. ووجد فيها (أنظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنن) فمحا النون وكتبها ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[2]. وقرأ فيها (فأمهل الكافرين) فمحا الألف وكتبها ﴿فَمَهِّلِ﴾[3]. ونظر فيها زيد بن ثابت، ثم انطلقت بها إلى عثمان، فأثبتوها في المصاحف كذلك [4].

ثم إن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه كان المتصدي الثبت الذي لا تأخذه في الله لومة لائم، إذ أراد الجامعون تبديل أحرف من القرآن فصمد لهم وهددهم بإشهار سيفه لو لم يكتبوها كما هي، فتنازل الجامعون عن هذه الفكرة المنحرفة بحزم أبي رضي الله تعالى عنه وصلابته في ذات الله عز وجل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه كان يلحظ ويراقب ما يدور بين جمّاع القرآن.

أخرج ابن الضريس عن علباء بن أحمر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه

---

(١) الروم: ٣٠.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) الطارق: ١٧.

(٤) الدر المنثور ١: ٣٣٣، لاحظ أن الورقة أعطيت أولا لأبي بن كعب فمحا الخطأ من نفسه دون استشارة زيد بن ثابت، ومن الإجحاف بحق سيد القراء أن يقارن بشاب حدث السن كزيد!

قال: لما أراد أن يكتب المصاحف أرادوا أن يلقوا الواو التي في براءة **﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾**[1]. قال لهم أُبيّ رضي الله عنه: **لتلحقنّها أو لأضعنّ سيفي على عاتقي**، فألحقوها [2].

وأبـي بـن كعـب كانـت لـه مواقـف مشرفة في الوقوف أمام مخطط ابن الخطاب، ومن ذلك عندما أنكر عمر قراءة آية كريمة فصمد له أبي بن كعب، وبعد طول أخذ ورد رضخ ابن الخطاب لأبي بن كعب رضي الله عنه:

عـن عمـرو بـن عامـر الأنصاري أن عمر بن الخطاب قرأ **﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُـونَ مِـنَ الْمُهَاجِـرِينَ وَالأَنصَـارِ وَالَّذِيـنَ اتَّـبَعُوهُم بِإِحْسَـانٍ﴾**[3]. فرفع الأنصار، ولم يلحق الواو في الذين، فقال له زيد بن ثابت **﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾** فقال عمر (الذين اتبعوهم بإحسان) فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم. فقـال عمـر: ائـتوني بـأبي بـن كعـب، فسأله عن ذلك فقال أبي **﴿وَالَّذِينَ**

---

(١) التوبة: ٣٤.

(٢) الـدر المنـثور ٣: ٢٣٢، مـن قـرأ التاريخ يعلم من يقف وراء حذف هذه الواو من الآية، فإن حذف الواو يجعل هذه الآية وصفا لليهود والنصارى، ومع وجودها لا تختص بـهم بل تشمل المسـلمين أيضـا، فمـن يـا تـرى المستفيد من حذف هذه الواو غير الذي كان يكنز الذهب والفضـة والذي بيده سلطة التأثير على الجامعين للقرآن؟!، حتى أن معاوية في الشام قد طرد أبا ذر منها لأنه كان يردد هذه الآية بالذات، بل إن معاوية كان يقول لـه: إنـها نزلت في أهل الكتاب، وأبو ذر يقول: إنـها فينا وفيهم.

(٣) التوبة:١٠٠.

اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾ فجعل كل واحد منهما يشير إلى أنف صاحبه بإصبعه فقال أبـي: والله أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وأنت تتبع الخبط. فقال عمر: فنعم إذن فنعم نتابع أبيا(١).

وكـذا في روايـة أخـرى: ((لقد أنزلها الله على جبريل وأنزلها جبريل على محمد فلم يستأمر فيها الخطاب ولا ابنه!!)).

وموقـف آخر له مع ابن الخطاب: عن أبي مجلز: أن أبيا قرأ **﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾**(٢). فقال عمر رضي الله عنه: كذبت، فقال أبي: بل أنت أكذب، فقال له رجل: أتكذّب أمير المؤمنين؟ فقال: أنا أشد تعظيما لأمير المؤمـنين مـنكم، ولكني أكذبه في تصديق الله ولا أصدقه في تكذيب كتاب الله فقال عمر: صدق.(٣)

هـذه المواقـف دالة على أن أبي بن كعب تحمل المتاعب في سبيل إثبات نصـوص القـرآن على ما هي عليه، ووقف أمام التلاعب فيها، وهذه المواقف تركـز في نفوسـنا المعـنى الذي ذكرناه سابقا، من أن دخول أبي بن كعب في الجـامعين يلغـي دور غـيره ممن حضر الجمع لأنه سيد القراء وذو الحمية على كـتاب الله، وقـد شـاهد الصـحابة صموده أمام شدة عمر في أكثر من مورد، فرضي الله تعالى عنه.

---

(١) منتخب كنز العمال ٢: ٥٥، الدر المنثور ٣: ٢٦٩.

(٢) المائدة: ١٠٧.

(٣) تاريخ المدينة ٢: ٧٠٩، وهي في الدر المنثور ٢: ٣٤٤ عن عبد بن حميد وابن جرير وابن عدى.

وبعـد أن أتـموا الكتابة أرسلوا بالمصاحف إلى الأقطار الإسلامية، وقيل عددها سبعة مصاحف، فبعث ابن عفان واحداً لمكة ومثله للشام وكذا لليمن وللـبحرين وللبصرة وللكوفة، وحبس أحدها في المدينة[1]، وهكذا نزع فتيل الفـرقة والاخـتلاف بـين المسـلمين بـإعدام تلـك المصاحف التي دونت فيها الـزيادات والـتي كانت مسرحا للاجتهادات والآراء، وستأتي نماذج منه بإذنه تعالى.

خلاصة نظرة الشيعة في الجمعين:

القـرآن قـد جمع في عدد من المصاحف في زمن رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسـلم وتحـت نظـره وإشرافه وتم جمع المصحف في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وانتشرت المصاحف بما يقطع السبيل أمام إسقاط أي حرف من أحرفه فضلا عن آية من آياته [2].

وفي الفـترة مـن وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى زمن ابن عفان هـناك مـن زاد برأيه في كتاب الله عز وجل وغيّر وبدل، وكانت الأمور تزداد سوء يوما بعد يوم بسبب ما ينسب للقرآن مما ليس منه عن جهل أو عن عمد واجـتهاد، ولقـد تداركـه الله برحمـته إذ كفّـل بـه رجـالا مؤمنين حضّوا على صـيانته ودافعـوا ونافحوا عنه، فمنهم من جاء مرة ومرات ولم يعر له اهتمام من قبل السلطة وهو أمير المؤمنين عليه السلام، ومنهم من وقف في وجه تيار

---

(١) راجع المصاحف ١: ٢٤٢.

(٢) هذا المعنى يمكن مراجعته في جُل ـ إن لم أقل كل ـ مصادر الشيعة التي تعرضت لجمع القرآن.

التلاعب وتبديل الألفاظ بمرادفاتها وهو حذيفة بن اليمان وأبي بن كعب وغيرهما فرضي الله تعالى عنهم، حتى أملوا المصاحف من مصحف جمع في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

زيد المخاض:

هذه النظرة لجمع القرآن لا يمكن أن يتطرق إليها أي شك في صيانته من التحريف، كيف لا؟! والقرآن قد جمع في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وانتشر واشتهر، وفي الجمع الثاني اعتمد على أتقن تلك المصاحف ونسخ بنسخ عدّة.

بخلاف نظرة أهل السنة الذين يرون أن القرآن ترك مبعثرا مشتتا هنا وهناك، وبعضه في صدور الرجال حتى قال أحدهم: إن كل سورة من الطوال كانت تجمع في حجرة كبيرة!

إلا أنه لعدم توافر الورق كانوا يكتبون على عظام أكتاف الجمال **وأضلاعها** (!) وقطع الجلود وجريد النخل ونحوها، وكان المسلمون ينقلون السور في مثل هذه الأشياء المتفرقة الكبيرة الحجم فكانت سورة البقرة مثلا **لا تحفظ إلا في حجرة كبيرة (!)** [١].

وقالوا: إن القرآن ظل على هذه الحال إلى ما بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله سلم، ثم تنبه الصحابة لما تركه الرسول صلى الله عليه وآله، فجمع القرآن أصغرهم وأحدثهم سنا، فجمع هذا الشاب كل ما أنزله الله تعالى من

---

(١) التجويد وعلوم القرآن: ١٢، عبد البديع صقر.

الأحرف السبعة!، على أن يأتي فلان بآية من سورة والآخر بآيات من سورة أخرى وهكذا، ومع شهادة رجل آخر تدمج في المصحف على أنها قرآن منزل بدون تواتر، ويعتقدون أن هذا الجمع قد سقطت منه آيتان من سورة براءة خفيت عليهم ولم يجمعوها ولم يتنبهوا لها إلا بعد ثلاث عشرة سنة، ويرون أن بعض آيات القرآن تثبت بشهادة رجل واحد وهو خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين.

وقالوا: إن عثمان بن عفان قد قام بجمع الناس على مصحف واحد وإلغاء ستة أضعاف القرآن الذي تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأمته والذي جمعه زيد بن ثابت، فقام بحرق ستة أمثال القرآن وأبقى واحدا منها وهو ما نحن عليه اليوم.

وإلى هنا نترك الحكم للقارئ الكريم حتى يقيّم بإنصاف وعدل أي من هاتين النظرتين لجمع القرآن تعد طعنا في صيانة القرآن من التحريف.

الملاحق

ملحق رقم (١)

الـدرر الكامـنة لابن حجر العسقلاني ١: ١٤٧: قال: (ونودي بدمشق: مـن اعـتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله خصوصا الحنابلة. فنودي بذلك وقـرئ المرسـوم وقـرأها ابن الشهاب محمود في الجامع، ثم جمعوا الحنابلة من الصالحية وغيرها واشهدوا على أنفسهم أنهم على معتقد الشافعي).

قـال ابن حجر الهيثمي في الفتاوى الحديثية: ٢٠٣: (**وإياك أن تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية وغيرهما، ممن اتخذ إلهه هواه وأضـلّه الله عـلى عـلم وخـتم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديـه من بعد الله)**، وقال عنه أيضا في: ٩٩ ـ ١٠٠ (**ابن تيمية عبدٌ خذله الله، وأضـلّه، وأعمـاه، وأصـمه وأذلّـه، وبذلك صرح الأئمة وبيّنوا فساد أحواله، وكـذب أقوالـه** ومـن أراد ذلـك فعليه بمطالعة كلام المجتهد المتفق على إمامته وجلالـته وبلوغـه مرتـبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج، والشيخ الإمام الغز بن جماعة وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية، ولم يقصـر اعتراضـه عـلى مـتأخري الصوفية، بل اعترض على مثل **عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب** رضي الله عنهما كما يأتي.

والحاصـل أنـه لا يقام لكلامه وزن، بل يرمى في كلّ وعر وحزن ويعتقد فيه انه مبتدع ضالٌ مضل جاهل غال، عامله الله بعدله وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله آمين ...

حاصل كلام ابن تيمية وهو يناسب ما كان عليه من سوء الاعتقاد حتى

في أكابر الصحابة ومن بعدهم إلى أهل عصره، وربما أداه اعتقاده ذلك إلى تبديع كثير منهم ...وقد كتب إليه بعض أجلاء أهل عصره علما ومعرفة سنة خمس وسبعمئة من فلان إلى الشيخ الكبير العالم إمام أهل عصره بزعمه.

أما بعد فإنا أحببناك في الله زمانا وأعرضنا عما يقال فيك إعراض الفضل إحسانا، إلى أن ظهر لنا خلاف موجبات المحبة، وبحكم ما يقتضيه العقل والحس، وهل يشك في الليل عاقل إذا غربت الشمس؟! وإنك أظهرت أنك قائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله أعلم بقصدك ونيتك، ولكن الإخلاص مع العمل ينتج ظهور القبول، وما رأينا آل أمرك إلاّ إلى هتك الأستار والأعراض، باتباع من لا يوثق بقوله من أهل الأهواء والأغراض. فهو كسائر زمانه يسب الأوصاف والذوات ولم يقنع بسب الأحياء حتى حكم بتكفير الأموات ولم يكفه التعرض على من تأخر من صالحي السلف حتى تعدى إلى العصر الأول ومن له أعلى المراتب في الفضل، فيا ويح من هؤلاء خصماؤه يوم القيامة! وهيهات أن لا يناله غضب وأنى له بالسلامة، وكنت ممن سمعه وهو على منبر جامع الجبل بالصالحية وقد ذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إن عمر له غلطات وبليات! وأي بليات! وأخبر عنه بعض السلف أنه ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مجلس آخر فقال: إن علياً أخطأ في أكثر من ثلاثمئة مكان! فيا ليت شعري من أين يحصل لك الصواب إذا أخطأ عليّ بزعمك كرم الله وجهه وعمر بن الخطاب؟. والآن قد بلغ هذا الحال إلى منتهاه والأمر إلى مقتضاه ولا ينفعني إلاّ القيام في أمرك ودفع شرك؛ لأنك قد أفرطت في الغي ووصل أذاك إلى كل ميت وحي وتلزمني الغيرة شرعا لله ولرسوله، ويلزم ذلك جميع المؤمنين وسائر عباد الله المسلمين

بحكم ما يقوله العلماء وهم أهل الشرع وأرباب السيف الذين بهم الوصل والقطع إلى أن يحصل منك الكف عن أعراض الصالحين رضي الله عنهم أجمعين. انتهى.

واعلم انه قد خالف الناس في مسائل ... في أمثال ذلك من مسائل الأصول مسألة الحسن والقبح، التزم كل ما يرد عليها وأن مخالف الإجماع لا يكفر ولا يفسق، **وأن ربنا ـ سبحانه وتعالى عما يقوله الظالمون والجاحدون علوّاً كبيرا ـ محل الحوادث، تعالى الله عن ذلك وتقدس، وأنه مركب تفتقر ذاته افتقار الكل إلى الجزء، تعالى الله عن ذلك وتقدس،** وأن القرآن محدث في ذات الله تعالى الله عن ذلك وأن العالم قديم بالنوع، ولم يزل مع الله مخلوقا دائما فجعله موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار، تعالى الله عن ذلك **وقوله بالجسمية والجهة والانتقال وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر، تعالى الله من هذا القول الشنيع القبيح والكفر البواح الصريح وخذل متبعيه وشتت شمل معتقديه، وقال: إن النار تفنى، وأن الأنبياء غير معصومين وأن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لا جاه له ولا يتوسل به وأن إنشاء السفر إليه بسبب الزيارة معصية لا تقصر الصلاة فيه وسيحرم ذلك يوم الحاجة الماسة إلى شفاعته، وأن التوراة والإنجيل لم تبدل ألفاظهما وإنما بدلت معانيهما ...**) انتهى.

وقد ذكر المجتهد تقي الدين السبكي في كتابه **الدرر المضيئة** في الصفحة الأولى **(أما بعد فإنه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاقد بعد أن كان مستترا بتبعية الكتاب والسنة مظهرا أنه داع إلى الحق هاد إلى الجنة، فخرج من الإتباع إلى الابتداع وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع).**

ملحق رقم (٢)

شرح معاني الآثار ٣: ٤٠: (يعقوب بن حميد قال: ثنا عبد الله بن نافع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد: أن رجلا أصاب امرأته في دبرها فأنكر الناس ذلك عليه وقالوا: أتعزبها؟ فأنزل الله عز وجل ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[1].

قال أبو جعفر: فذهب قوم إلى أن وطء المرأة في دبرها جائز، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وتأولوا هذه الآية على إباحة ذلك.

وفي معتصر المختصر ١: ٣٠١ـ٣٠٢: (في إتيان دبر النساء. روي عن ابن عمر أن رجلا أتى امرأة في دبرها فوجد من ذلك في نفسه وجدا شديدا فأنزل الله عزَّ وجل ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[2]. وعن أبي سعيد أن رجلا أصاب امرأته في دبرها فأنكر الناس ذلك عليه فأنزل الله عزَّ وجل ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ **الآية استدل قوم بهذا على الإباحة).**

وفي المغني ٧: ٢٢٥: (ورويت إباحته عن ابن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك، وروي عن مالك أنه قال: ما أدركت أحداً أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال. وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك، **واحتج من أجله**

---

(١) البقرة: ٢٢٣.

(٢) البقرة: ٢٢٣.

بقول الله عزَّ وجل ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾[1] وقوله سبحانه ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إلاّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ**﴾[2]).

وفي فيض القدير ٦: ٢٤: (قال الحافظ ابن حجر في اللسان في ترجمة سهل بن عمار: **أصل وطء الحليلة في الدبر أي فعله مروي عن ابن عمرو عن نافع، وعن مالك من طرق عدة صحيحة بعضها في صحيح البخاري وفي غريب مالك للدارقطني**)، وقال فيه ١: ١٤٤: (وما رواه الحاكم عن مالك في قوله (**الآن فعلته بأم ولدي وفعله نافع وابن عمر وفيه نزل** ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ**﴾ فتعقبوه بأنه كذب عليه، لكن رده الحافظ ابن حجر في اللسان: **فقال أصله في سبب النزول مروي عن ابن عمر وعن نافع وعن مالك من طرق عدة صحيحة بعضها في البخاري**) راجع لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٣: ١٢١ ترجمة سهل بن عمار برقم ٤١٩، وفي فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٨: ١٨٩-١٩٠-١٩١، ح٤٢٥٣: (قوله فأخذت عليه يوما أي أمسكت المصحف وهو يقرأ عن ظهر قلب.

وجاء ذلك صريحا في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع قال: قال لي ابن عمر: أمسك علي المصحف يا نافع. فقرأ. أخرجه الدارقطني في غرائب مالك قوله: (حتى انتهى إلى مكان قال: تدري فيما أنزلت؟ قلت: لا، قال: أنزلت في

---

(١) البقرة: ٢٢٣.

(٢) المؤمنون: ٥-٦.

كـذا وكـذا ثم مضى) **هكذا أورد مبهما لمكان الآية والتفسير (!!)** وسأذكر ما فيه بعد قوله. وعن عبد الصمد هو معطوف على قوله أخبرنا النضر بن شميل وهـو عـند المصـنف أيضا عن إسحاق بن راهويه عن عبد الصمد، وهو بن عبد الوارث بن سعيد.

وقـد أخـرج أبو نعيم في المستخرج هذا الحديث من طريق إسحاق بن راهويـه عن النضر بن شميل بسنده وعن عبد الصمد بسنده، قوله: يأتيها في هكذا وقع في جميع النسخ لم يذكر ما بعد الظرف، وهو المجرور، ووقع في الجمع بين الصحيحين للحميدي (يأتيها في الفرج) **وهو من عنده بحسب ما فهمه(!)** ثـم وقفـت عـلى سـلفه فـيه، وهـو البرقاني، فرأيت في نسخة الصغاني زاد الـبرقاني (يعني الفرج) (!) **وليس مطابقا لما في نفس الرواية عن ابن عمر لما سأذكره.**

وقـد قـال أبـو بكـر بن العربي في سراج المريدين: **أورد البخاري هذا الحديـث في التفسـير فقـال يأتـيها في** (...) وترك بياضا (!!) **والمسألة مشهورة صـنف فـيها محمد بن سحنون جزءا وصنف فيها محمد بن شعبان كتابا، وبين أن حديـث ابـن عمـر في إتيان المرأة في دبرها،** قوله (رواه محمد بن يحيى بن سـعيد أي القطـان عن أبيه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر هكذا) أعاد الضمير على الذي قبله **والذي قبله قد اختصره كما ترى** (!).

فأما الرواية الأولى وهي رواية ابن عون فقد أخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده وفي تفسيره بالإسناد المذكور وقال بدل قوله (حتى انتهى إلى مكان)، (حـتى انتهى إلى قولـه ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾ فقال: أتـدرون فـيما أنزلـت هـذه الآيـة؟ قلـت: لا. **قال: نزلت في إتيان النساء في**

أدبـارهن. وهكـذا أورده بـن جرير من طريق إسماعيل بن علية عن ابن عون مـثله ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي عن ابن عون نحوه وأخرجه أبو عبيدة في فضائل القرآن عن معاذ بن عون **فأبهمه (!)** فقال في كذا وكذا.

وأمـا روايـة عبد الصمد فأخرجها بن جرير في التفسير عن أبي قلابة الرقاشي عن عبد الصمد بن عبد الوارث: حدثني أبي **فذكره بلفظ (يأتيها في الدبـر) وهـو يؤيد قول ابن العربي ويرد قول الحميدي**، وهذا الذي استعمله الـبخاري نـوع مـن أنواع البديع يسمى الاكتفاء، ولا بد لـه من نكتة يحسن بسببها استعماله. أقول: نكتة البخاري الحسنة هي ستر الفضيحة!!.

وأمـا روايـة محمـد بـن يحيى بـين سـعيد القطان فوصلها الطبراني في الأوسط من طريق أبي بكر الأعين عن محمد بن يحيى المذكور بالسند المذكور إلى ابـن عمـر قـال: إنمـا نزلـت على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم **﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ رخصة في إتيان الدبر.**

قال الطبراني: لم يروه عن عبد الله بن عمر إلاّ يحيى بن سعيد. تفرد به ابـنه محمـد، كـذا قـال: ولم يـتفرد بـه يحـيى بن سعيد، فقد رواه عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر أيضا، كما سأذكره بعد.

وقـد روى هذا الحديث عن نافع أيضا جماعة غير من ذكرنا، ورواياتهم بذلـك ثابتة عند ابن مردويه في تفسيره وفي فوائد الأصبهانيين، لأبي الشيخ، وتـاريخ نيسـابور لـلحاكم، وغرائـب مـالك للدارقطـني وغيرهـا، وقد عاب الإسماعـيلي صـنيع الـبخاري فقال: **جميع ما أخرج عن ابن عمر مبهم لا فائدة فـيه.** أقـول: لأمـر مـا جـذع قصـير أنفـه! ـ وقد رويناه عن عبد العزيز يعني الـدراوردي عـن مالك وعبيد الله بن عمر وابن أبي ذئب ثلاثتهم عن نافع

بالتفسير، وعن مالك من عدة أوجه. انتهى كلامه.

ورواية الدراوردي المذكورة قد أخرجها الدارقطني في غرائب مالك من طريقه عن الثلاثة عن نافع نحو رواية ابن عون عنه ولفظه (نزلت في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها، فأعظم الناس ذلك فنزلت. قال: فقلت: له من دبرها في قبلها؟ فقال: **لا، إلاّ في دبرها)** وتابع نافعا على ذلك زيد بن أسلم عن ابن عمر **وروايته عند النسائي بإسناد صحيح**، وتكلم الأزدي في بعض رواته ورد عليه ابن عبد البر فأصاب. قال: **ورواية ابن عمر لهذا المعنى صحيحة مشهورة من رواية نافع عنه بغير نكير أن يرويها عنه زيد بن أسلم.**

قلت: وقد رواه عن عبد الله بن عمر أيضا ابنه عبد الله، أخرجه النسائي أيضا وسعيد بن يسار وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع وروايتهما عنه عند النسائي وابن جرير ولفظه (عن عبد الرحمن بن القاسم قلت لمالك: إن ناسا يروون عن سالم: كذب العبد على أبي، فقال مالك: أشهد على زيد بن رومان أنه أخبرني عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه **مثل ما قال نافع**، فقلت له: إن الحارث بن يعقوب يروي عن سعيد بن يسار عن ابن عمر أنه قال: أف، أو يقول ذلك مسلم فقال مالك: **أشهد على ربيعة لأخبرني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر مثل ما قال نافع)** وأخرجه الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقال: **هذا محفوظ عن مالك صحيح** أنتهى، روى الخطيب في الرواة عن مالك من طريق إسرائيل بن روح قال: سألت مالكا عن ذلك فقال: ما أنتم قوم عرب هل يكون الحرث الا موضع الزرع؟

وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية، فلعل مالكا رجع عن

قولــه الأول، أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلم يعمل بــه، **وإن كانــت الرواية فيه صحيحة على قاعدته، ولم ينفرد ابن عمر بسبب هــذا الــنزول،** فقــد أخرج أبو يعلى وابن مردويه وابن جرير والطحاوي من طريق زيــد بــن أســلم عــن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري (أن رجلا أصاب امرأته في دبرها فأنكر الناس ذلك عليه، وقالوا: نعيرها. فأنزل الله عز وجــل هذه الآية) وعلقه النسائي عن هشام بن سعيد عن زيد، **وهذا السبب في نــزول هذه الآية مشهور،** وكأن حديث أبي سعيد **لم يبلغ ابن عباس وبلغه حديــث ابن عمر** فوّهمه فيه، فروى أبو داود من طريق مجاهد عن ابن عباس قال إن ابن عمر وهم، والله يغفر له إنّما، كان هذا الحي من الأنصار وهم أهل وثن مع هذا الحي من يهود وهم أهل كتاب فكانوا يأخذون بكثير من فعلهم وكان أهل الكتاب لا يأتون النساء إلاّ على حرف، وذلك أستر ما تكون المرأة فــأخذ ذلــك الأنصــار عــنهم، وكــان هــذا الحي من قريش يتلذذون بنسائهم مقبلات ومدبرات ومستلقيات، فتزوج رجل من المهاجرين امرأة من الأنصار فذهب يفعل فيها ذلك فامتنعت، فسرى أمرهما حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه [وآلــه] وســلم فأنزل الله تعالى ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾ مقبلات ومدبرات ومستلقيات في الفرج، أخرجه أحمد والترمذي من وجــه آخــر صحيح عن ابن عباس قال: جاء عمر فقال: يا رسول الله، هلكت حولــت رحلي البارحة فأنزلت هذه الآية ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾ أقــبل وأدبــر واتقى الدبر والحيضة، وهذا الذي حمل عليه الآية موافــق لحديــث جابــر المذكور في الباب في سبب نزول الآية كما سأذكره عند الكلام عليه .

وروى الربيع في الأم عن الشافعي قال: احتملت الآية معنيين: أحدهما أن تؤتى المرأة حيث شاء زوجها؛ لأن (أنَّى) بمعنى أين شئتم، واحتملت أن يراد بالحرث موضع النبات والموضع الذي يراد به الولد هو الفرج دون ما سواه، قال: فاختلف أصحابنا في ذلك وأحسب أن كلاً من الفريقين تأول ما وصفت من احتمال الآية قال فطلبنا الدلالة فوجدنا حديثين أحدهما ثابت وهو حديث خزيمة بن ثابت في التحريم فقوي عنده التحريم.

وروى الحاكم في مناقب الشافعي من طريق ابن عبد الحكم أنه حكى عن الشافعي مناظرة جرت بينه وبين محمد بن الحسن في ذلك، وأن ابن الحسن احتج عليه بان الحرث إنما يكون في الفرج، فقال له: فيكون ما سوى الفرج محرما فالتزمه؟ فقال: أرأيت لو وطأها بين ساقيها أو في أعكانها أفي ذلك حرث؟ قال: لا، قال: أفيحرم؟ قال: لا، قال: فكيف تحتج بما لا تقول به؟ قال الحاكم: لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم، وأما في الجديد فصرح بالتحريم. انتهى. وقال: **وذهب جماعة من أئمة الحديث كالبخاري والذهلي والبزار والنسائي وأبي علي النيسابوري إلى أنه لا يثبت فيه** ـ أي تحريم الدبر ـ **شيء.**

قلت: لكن طرقها كثيرة فمجموعها صالح للاحتجاج به ويؤيد القول بالتحريم أنا لو قدمنا أحاديث الإباحة للزم أنه أبيح بعد أن حرم ـ أقول: هنا مصادرة صريحة ـ والأصل عدمه، فمن الأحاديث الصالحة الإسناد حديث خزيمة بن ثابت، أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجة، وصححه ابن حبان، وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان أيضا، وحديث ابن عباس وقد تقدمت الإشارة إليه، وأخرجه الترمذي من وجه آخر بلفظ

لا ينظر الله إلى رجل أتي رجلا أو امرأة في الدبر، وصححه ابن حبان أيضا ـ أقـول: مـذ متى يعتد بتصحيح ابن حبان ويترك تضعيف البخاري ومن على شـاكلته؟!ـ وإذا كان ذلك صلح أن يخصص عموم الآية، ويحمل على الإتيان في غـير هـذا المحـل بناء على أن معنى (أنّى) (حيث) وهو المتبادر إلى السياق ويغني ذلك عن حملها على معنى آخر غير المتبادر والله أعلم. انتهى.

أقـول: قـد سبق كلامك أن طرق التحليل صحيحة وهي الأكثر! وعلى أي حـال غرضنا بيان أن حلية وطء الدبر كان واضحا لدى سلف أهل السنة وقـد أظهـر الله عـز وجل مكر القوم وخيانتهم للأمانة في هذه المسألة، فتأمل كيف تحاشوا التصريح بألفاظ الحديث، فبعضهم يموه والبعض يترك بياضا بدل جملـة (في دبـرها) والبعض يدمج كلامه بين طيات الحديث ليوهم القارئ أنه مـن كـلام رسـول الله صـلى الله عليه وآله وسلم، والبعض يدلس وكله على حسـاب الديـن! ولله في خلقـه شؤون!، وفي المجموع شرح المهذب للنووي ١٦: ٤١٦ ومـا بعدها، قام الشارح برد معظم الروايات التي تدل على حرمة الوطء في الدبـر بالضـعف؛ لاشتمال سندها على مجاهيل ومهملين ومن طعن فيهم وذكـر الراويات التي تدل على الحلية ثم أردف: (وحكى ابن عبد الحكم عن الشـافعي أنـه قـال: لم يصـح عن رسول الله صلى الله عليه ـ وآله ـ وسلم في تحريمه ولا تحليله شيء والقياس أنه حلال.

وقـد أخـرجه ابـن حاتم في مناقب الشافعي، وأخرجه الحاكم في مناقب الشافعي عن الأم عنه، وكذلك الطحاوي عن عبد الحكم عن الشافعي

وروى الحـاكم عـن محمـد بن عبد الله بن عبد الحكم عن الشافعي أنه قـال: سـألني محمـد بـن الحسـن فقلـت لـه: **إن كنت تريد المكابرة وتصحيح**

الـروايات وإن لم تصـح فأنت أعلم ـ أقول: يدل على أن الروايات لا تصح ـ وإن تكلمـت بالمناصـفة كلمتك على المناصفة، قلت: فبأي شيء حرمته قال: بقولـه تعالى ﴿**فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ**﴾، قال ﴿**فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾ والحرث لا يكون إلاّ في الفرج. قلت: أفيكون ذلك حراما لما سواه؟، قال: نعم. قلت: فما تكون لو وطأها بين ساقيها أو في أعكانها أو تحت إبطيها أو أخذت ذكـره بيدها أفي ذلك حرث؟ قال: لا. قلت: فيحرم ذلك؟ قال: لا. قلت: فلم تحـتج بمـا لا حجة فيه؟! قال: قال الله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ**﴾ قـال: قلـت لـه: هذا ما تحتجون به للجواز، إن الله أثنى على من حفظ فرجه عن غير زوجته أو ما ملكت يمينه فقلت لـه: أنت تتحفظ من زوجتك ومن ما ملكـت يميـنك!)، ثم ذكر الشارح أن هناك من كذّب هذا الخبر عن الشافعي وضـعف راوي الخبر وهو ابن عبد الحكم فقال الشارح: (وتعقب الحافظ ابن حجـر في التلخيص هذا ـ أي التكذيب ـ فقال: (لا معنى لهذا التكذيب فإن ابـن عـبد الحكـم لم يتفرد بذلك، بل قد تابعه عليه عبد الرحمن بن عبد الله أخوه عن الشافعي) ثم قال: (إنه لا خلاف في ثقة ابن عبد الحكم وأمانته وقد روي الجـواز أيضـا عـن مـالك) وحُكـي أن مالكا سُئل عن ذلك فقال: **الآن اغتسلت منه**).

وفي الحـاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ٩: ٣١٧ ط مكتبة دار الـباز: (قـال الشـافعي رحمـه الله: **ذهـب بعـض أصـحابنا في إتيان النساء في أدبـارهن إلى إحلالـه** وآخرون إلى تحريمه)، (**وحكي عن نافع وابن أبي مليكة وزيـد بن أسلم أنه مباح،** ورواه نافع عن ابن عمر واختلفت الرواية فيه عن **مـالك فـرواه أهل المغرب أنه أباحه في كتاب السِّيرة. وقال أبو مصعب سألته**

عنه فأباحه. وقال ابن القاسم قال مالك: ما أدركت أحدا اقتدي به في ديني يشك في أنه حلال، وأنكر أهل العراق ذلك عنه).

وفي تفسير القاسمي المسمى بمحاسن التأويل لعلامة الشام محمد جمال الدين القاسمي ٣: تفسير الآية ط الحلبي: (وثمت روايات أخر تدل على أن هذه الآية إنما نزلت رخصة في إتيان النساء في أدبارهن. قال الطحاوي: روى أصبغ بن نباته عن عبد الرحمن بن القاسم قال: ما أدركت أحدا أقتدي به في ديني يشك أنه حلال (يعني وطء المرأة في دبرها) ثم قرأ ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾ ثم قال: فأي شيء أبين من هذا؟ هذه حكاية الطحاوي نقلها ابن كثير.

وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: قال ابن القاسم: ولم أدرك أحدا أقتدي به في ديني يشك فيه. والمدنيون يروون في الرخصة عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم. يشير بذلك إلى ما روي عن ابن عمر وأبي سعيد.

أما حديث ابن عمر فله طرق. رواه عنه نافع، وعبيد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر، وزيد بن أسلم، وسعيد بن يسار، وغيرهم. أما نافع فاشتهر عنه من طرقٍ كثيرة جدا، منها رواية مالك، وأيوب، وعبيد الله بن عمر العمري، وابن أبي ذئب، وعبد الله بن عون، وهشام بن سعد، وعمر بن محمد بن زيد، وعبد الله بن نافع، وأبان بن صالح، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة. قال الدارقطني، في أحاديث مالك التي رواها خارج (الموطأ): أخبرنا أبو جعفر الأسواني المالكي بمصر حدثنا محمد بن أحمد بن حماد أخبرنا أبو الحرث أحمد بن سعيد الفهري أخبرنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله حدثنا

الـداودي عـن عبيد الله بن عمر بن حفص عن نافع قال: قال لي ابن عمر: أمسك عليّ المصحف يا نافع. فقرأ حتى أتى على هذه الآية ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾... فقـال: تـدري يا نافع فيمن أنزلت هذه الآية؟ قال قلت: لا؟ قال، فقـال لي: في رجلٍ من الأنصار أصاب امرأته في دبرها، فأعظم الناس ذلك، فأنـزل الله تعـالى ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ قال نافع: فقلت لابن عمر: من دبرها في قبلها؟ قال: لا. إلاّ في دبرها.

قال أبو ثابت: وحدثني به الداوردي عن مالك وابن أبي ذئب. وفيهما عن نافع مثله.

وفي تفسـير الـبقرة من صحيح البخاري: أخبرنا إسحاق أخبرنا النضر أخـبرنا ابـن عـون عن نافع قال: كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفـرغ مـنه. فـأخذت عليه يوما فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكانٍ. فقال: تـدري فيما أنزلت؟ فقلت: لا! قال: نزلت في كذا وكذا. ثم مضى. وعن عبد الصمد حدثني أبي ـ يعني عبد الوارث ـ حدثني أيوب عن نافع عن ابن عمر في قوله تعالى ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ قال: يأتيها في (...) قال: ورواه محمد بن يحيى بن سعيد عن أبيه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر هكذا وقع عنده. والرواية الأولى ـ في تفسير إسحاق بن راهويه ـ مثل ما ساق، لكن عيّن الآية وهي ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ وعيّن قوله كذا وكذا. فقال: **نزلت في إتيان النساء في أدبارهن**. وكذا رواه الطبري من طريق ابن علية عن ابن عون.

وأمـا روايـة عـبد الصـمد فهي في تفسير إسحاق أيضا عنه، وقال فيه: **يأتيها في الدبر**.

وأمـا روايـة محمـد فقـد أخـرجها الطبراني في (الأوسط) عن عليّ بن

سعيد عن أبي بكر الأعين عن محمد بن يحيى بن سعيد بلفظ: إنما أنزلت ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ **رخصة في إتيان الدبر**. وأخرجه الحاكم في (تاريخه) من طريق عيسى بن مثرود عن عبد الرحمن بن القاسم ومن طريق سهل بن عمار عن عبد الله بن نافع. ورواه الدارقطني في (غرائب مالك) من طريق زكريا الساجي عن محمد بن الحرث المدلي عن أبي مصعب. ورواه الخطيب في (الرواة) عن مالك من طريق أحمد بن الحكم العبدي. ورواه أبو إسحاق الثعلبي في (تفسيره) والدارقطني ـ أيضا ـ من طريق إسحاق بن محمد الغروي. ورواه أبو نعيم في (تاريخ أصبهان) من طريق محمد بن صدقة الفدكيّ، **كلهم عن مالك. وقال الدارقطني: هذا ثابت عن مالك.**

وأما زيد بن أسلم: فروى النسائي والطبري من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عنه عن ابن عمر: أن رجلا أتى امرأته في دبرها على عهد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فوجد من ذلك وجدا شديدا، فأنزل الله عز وجل ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ الآية.

وأما عبيد الله بن عبد الله بن عمر: فروى النسائي من طريق زيد بن رومان عنه: أنّ ابن عمر كان لا يرى به بأسا. موقوف.

وأما سعيد بن يسار: فروى النسائي والطحاوي والطبري من طريق عبد الرحمن بن القاسم قال: قلت لمالك: إن عندنا بمصر الليث بن سعيد يحدث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال: قلت لابن عمر: إنا نشتري الجواري فنحمض لهن (والتحميض: الإتيان في الدبر) فقال: أفٍّ! أوَ يفعل هذا مسلم؟ قال ابن القاسم: فقال لي مالك: أشهد على ربيعة لحدثني عن سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر عنه فقال: لا بأس به.

وأمـا حديـث أبـي سـعيد: فـروى أبو يعلى وابن مردويه في (تفسيره) والطبري والطحاوي من طرق: عن عبد الله بن نافع، عن هذام بن سعد، عن زيـد بـن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: أن رجلا أصاب امـرأة في دبـرها فأنكـر الناس ذلك عليه وقالوا: أثفرها! فأنزل الله عز وجل ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾. ورواه أسـامة بن أحمد التجـيبي مـن طـريق يحـيى بـن أيوب بن هاشم بن سعد، وبلفظه: كنا نأتي النساء في أدبارهن ويسمى ذلك الإثفار، فأنزل الله الآية. ورواه من طريق معن بن عيسى عن هشام ـ ولم يسم أبا سعيد ـ قال: كان رجال الأنصار .... هذا، وقد روي في تحريم ذلك آثار كثيرة نقلها الحافظ ابن كثير في (تفسيره)، وابن حجر في تخريج الرافعي. **وكلها معلولة.**

أقول: ومع ذلك يعتمد عليها ابن حجر ويترك الصحيح المستفيض!! ـ ولـذا قـال الـبزار: **لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا، لا في الحظر ولا في الإطـلاق، وكـل ما روي فيه عن خزيمة بن ثابت من طريق فيه، فغير صحيح. وكذا روى الحاكم عن الحافظ أبي علي النيسابوري، ومثله عن النسائي، وقاله قبلهما البخاري.**

وحكـى ابـن عـبد الحكم عن الشافعي أنه قال: لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم في تحريمه ولا تحليله شيءٌ. والقياس أنه حلال.

وقـال ابـن رشـد في كـتاب (البـيان والتحصيل في شرح العتبية) روى العـتبي عن ابن القاسم عن مالك أنه قال لـه ـ وقد سأله عن ذلك مخليا به ـ فقال: حلال ليس به بأس.

وأخـرج الحـاكم عن محمد بن عبد الحكم قال: قال الشافعي كلاما كلم

بـه محمـد بن الحسن في مسألة إتيان المرأة في دبرها ـ فذكر الخبر السابق، ثم ذكـر رجـوع الشـافعي إلى الحرمة تعويلا على حديث خزيمة ـ وحديث خزيمة رواه الشـافعي وأحمـد والنسائي وابن ماجة وابن حبان وأبو نعيم بالسند إلى خـزيمة بـن ثابت: أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم عن إتيان النسـاء في أدبـارهن فقال: حلال. فلما ولّى الرجل دعاه - أو أمر به فدُعي ـ فقـال: كـيف قلت؟ في أيّ الخرزتين؟ أمن دبرها في قبلها؟ فنعم! أمْ من دبرها في دبرها فلا! إن الله لا يستحي من الحق. لا تأتوا النساء في أدبارهن.

ـ أقول: لا أدري كيف سأل الرجل (في دبرها) فغُفل وأخذ الحكم ومن ثـم تـدورك الخطأ وقيل لـه (من دبرها أم في دبرها)!؟ وهل هذا إلاّ فتح باب السهو في بيان الحكم الشرعي من النبي؟!؟ ـ

قـال الحـافظ ابـن حجـر في التلخـيص الحـبير: وفي إسـناده عمرو بن أحـيحة. وهو مجهول الحال. واختلف في إسناده اختلافا كثيرا. ثم قال الحافظ: وقـد قال الشافعي:غلط ابن عيينة في إسناد حديث خزيمة ـ يعني حين رواه ـ. وتقدم قول البزار: وكل ما روي فيه عن خزيمة بن ثابت، من طريق فيه، فغير صحيح. وقال الرازي في (تفسيره): ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد من الآية: أنّ الـرجل مخيّرٌ بين أن يأتيها من قبلها في قبلها، وبين أن يأتيها من دبرها في قبلها. فقوله ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾. محمول على ذلك.

ونقـل نـافع عـن ابـن عمـر أنه كان يقول: **المراد من الآية تجويز إتيان النسـاء في أدبـارهن. وهـذا قـول مالك**. واختيار السيد المرتضى من الشيعة. والمرتضـى رواه عـن جعفـر بـن محمد الصادق رضي الله عنه. وبالجملة فهذا المقام من معارك الرجال ومجاول الأبطال. وقد استفيد مما أسلفناه: أن من جوز

ذلـك وقـف مـع لفـظ الآيـة. فإنه تعالى جعل الحرث اسما للمرأة. قال بعض المفسرين: إن العرب تسمي النساء حرثا. قال الشاعر:

إذا أكـــل الجـــراد حـــرث قـــوم فحـــرثي همـــه أكـــل الجـــراد

يريد: امرأتي، وقال آخر:

إنمـــــا الأرحـــــام أرضٌ ولـــــــنا محترثـــــــات
فقلبـــــنا الـــــزرع فـــيها وعـــــلى الله النـــــبات..!

وحينئذ ففي قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ إطلاق في إتيانهن على جميع الوجوه، فيدخل فيه محل النزاع. واعتمد أيضا من سبب النزول ما رواه البخاري عن ابن عمر كما تقدم.

وقال في رواية جابر المروية في (الصحيح) المتقدمة: إن ورود العام على سـبب لا يقصـره علـيه. وأجـاب عن توهيم ابن عباس لابن عمر رضي الله عـنهم المـروي في (سـنن أبـي داود) **بأن سنده ليس على شرط البخاري فلا يعارضـه، فـيقدم الأصح سندا، ونظراً إلى أنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في هذا الباب حديث.**

قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري): **ذهـب جماعة من أئمة الحديث ـ كالبخاري والذهلي والبزار والنسائي وأبي علي النيسابوري ـ إلى أنه لا يثبت فيه شيء.** وأما من منع ذلك: فتأول الآيات المتقدمة على صمام واحد. نظر إلى أن الأحاديـث المـرويّة ـ مـن طرق متعددة ـ بالزجر عن تعاطيه، وإن لم تكن شرط الشيخين في الصحة، إلاّ أن مجموعها صالحٌ للاحتجاج به. اه.

أقـول: يقـدم الضعيف القليل على الصحيح المستفيض، هكذا حالهم دائما عند ضيق الخناق!.

وقال أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن ١: ١٧٣ الحلبي: (اختلف العلماء في جواز نكاح المرأة في دبرها، **فجوزه طائفة كبيرة**، وقد جمع ذلك ابن شعبان في كتاب جماع النسوان وأحكام القرآن، **وأسند جوازه إلى زمرة كريمة من الصحابة والتابعين وإلى مالك من روايات كثيرة**، وقد ذكر **البخاري** عن ابن عون عن نافع قال: كان ابن عمر رضي الله عنه إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، فأخذت عليه يوما فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكانٍ. فقال: أتدري فيما أنزلت؟ فقلت: لا! قال: نزلت في كذا وكذا. ثم مضى. ثم أتبعه بحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر: ﴿**فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾ قال: يأتيها في (...) ولم يذكر بعده شيئا)، وعنون الراغب الأصفهاني في كتابه محاضرات الأدباء ٢: ٢٦٧ فرعا بعنوان (الرخصة في إتيان المرأة في دبرها) فقال: (استدل مالك في ذلك بقوله تعالى ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾ وقالت عائشة رضي الله عنها: إذا حاضت المرأة حرم الجحران فدل على أنهما كانا حلالا قبل الحيض).

وفي النهاية لا بأس بذكر ما صادفناه في كتب أهل السنة مما يرفع به الملل والضجر، نحو ما نقله العلامة السيوطي في دره المنثور ١: ٢٥٦: (وأخرج ابن جرير عن ابن أبي مليكة أنه سئل عن إتيان المرأة في دبرها فقال: **قد أردته من جارية لي البارحة، فاعتاصت عليّ، فاستعنت بدهن!!**)، وجزم الإمام العز بن عبد السلام بتجويز ابن أبي مليكة إتيان النساء في أدبارهن فقال في تفسيره ١: ٢١٥: (وبه قال ابن أبي مليكة). ومن الدر نفسه: (وأخرج الخطيب في رواية مالك عن أبي سليمان الجوزجاني قال: سألت مالك بن أنس عن وطء الحلائل في الدبر، فقال لي: **الساعة غسلت رأسي منه!**)، وفي تهذيب

الكمـال ٢٦: ١٠١ رقـم ٥٤٦٢: (محمد بن عجلان القرشي أبو عبد الله المدني، **كـان عـابدا ناسـكا فقـيها وكان لـه حلقة في مسجد رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وكان يفتي.** قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه ثقة، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا محمد بن عجلان وكـان ثقـة، وقـال عـبد الله بـن أحمـد أيضا سألت أبي عن محمد بن عجلان وموسـى بـن عقـبة أيهما أعجب إليك فقال: جميعا ثقة وما أقربهما كان ابن عييـنة يثني على محمد بن عجلان، وقال إسحاق عن يحيى بن معين ثقة، وقال عـبد الله بـن أحمد بن حنبل قيل ليحيى بن معين من تقدم داود بن قيس أو محمد بن عجلان؟ قال: محمد، وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين محمد بن عجـلان ثقة أوثق من محمد بن عمرو بن علقمة ما يشك في هذا أحد. وكان ثقة كثير الحديث، وقال أبو سعيد بن يونس قدم مصر وصار إلى الإسكندرية **فتزوج بها امرأة من أهلها فأتاها في دبرها فشكته إلى أهلها فشاع ذلك، فصاح بـه أهـل الإسكندرية فخرج منها)**، أقول: هكذا العلماء وإلا فلا!، وفي كتاب محاضـرات الأدباء ٢: ٢٦٨ ط دار مكتبة الحياة: (رفعت امرأة قصة إلى القاضي تدعـي أن زوجهـا يأتـيها في دبـرها، فسـأله فقال: نعم! (...) في دبرها، وهو مذهـبي ومذهـب مـالك! فخجـل القاضي). وقد ذكر الراغب الأصفهاني في نفـس الصـفحة أبـيات شـعر لهمـام القاضـي يروم وطأ امرأة في دبرها على مذهب الإمام مالك فنظم لها رغبته على القافية!:

ومذعـورةٍ جـاءت عـلى غـير موعـد تقنّصـتها والـنجم قـد كـاد يطلـعُ
فقلــت لهــا لمــا اســتمرّ حديــثها ونفســي إلى أشــياء مــنها تطلــعُ
أبــيني لــنا هــل تؤمــنينَ بمــالكٍ؟ فــإني بحــبِّ المالكــية مولــع

فقالــت: نعــم إنــي أديــنُ بديــنهِ   ومذهـــبُه عـــدلٌ لـــديّ ومقـــنعُ
فبتـــنا إلى الإصـــباح ندعـــو لمـــالكٍ   ونؤثـــر فتـــياهُ احتســـاباً ونتـــبعُ

انتهى.

أقـول: كـل هـذا يدل على أن مذهب مالك كان مشهورا معروفا حتى عرفته مجان الشعراء وصارت تنظمه وتتغزل به!

ملحق رقم (٣)

السرخسي في المبسوط ٤: ٢١٢ـ٢١٤: (**باب نكاح الصغير والصغيرة**:
وبلغنا عن رسول الله صلى‌الله عليه وآله وسلم أنه تزوج عائشة رضي الله عنها وهي صغيرة بنت ستة سنين وبنى بها وهي بنت تسع سنين وكانت عنده تسعا، ففي الحديث دليل على جواز نكاح الصغير والصغيرة بتزويج الآباء، بخلاف ما يقوله ابن **شبرمة وأبو بكر الأصم** رحمهم الله تعالى: أنه لا يزوج الصغير والصغيرة حتى يبلغا ـ إلى قوله ـ ثم حديث عائشة رضي الله عنها نص فيه، وكذلك سائر ما ذكرنا من الآثار، **فإن قدامة بن مظعون تزوج بنت الزبير رضي الله عنه يوم ولدت وقال: إن مت فهي خير ورثتي وإن عشت فهي بنت الزبير.**

وزوج ابن عمر رضي الله عنه بنتا له صغيرة من عروة بن الزبير رضي الله عنه، وزوج عروة بن الزبير رضي الله عنه بنت أخيه ابن أخته وهما صغيران، ووهب رجل ابنته الصغيرة من عبد الله بن الحسن، فأجاز ذلك علي رضي الله عنه، وزوجت امرأة ابن مسعود رضي الله عنه بنتا لها صغيرة ابنا للمسيب بن نجبة فأجاز ذلك عبد الله رضي الله عنه ولكن أبو بكر الأصم رحمه الله تعالى كان أصم لم يسمع هذه الأحاديث ـ إلى قوله ـ: **وفيه دليل أن الصغيرة يجوز أن تزف إلى زوجها إذا كانت صالحة للرجال فإنها** ـ أي عائشة ـ **زفت إليه وهي بنت تسع سنين، فكانت صغيرة في الظاهر**، وجاء في الحديث **أنهم سمّنوها فلما سمنت زفت إلى رسول الله.** (ا)

قال: وبلغنا عن إبراهيم أنه كان يقول إذا أنكح الوالد الصغير أو الصغيرة فذلك جائز عليهما وكذلك سائر الأولياء، **وبه أخذ علماؤنا** رحمهم الله تعالى فقالوا: يجوز لغير الأب والجد من الأولياء تزويج الصغير والصغيرة، وعلى قول مالك رحمه الله تعالى ليس لأحد سوى الأب تزويج الصغير والصغيرة، وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى ليس لغير الأب والجد تزويج الصغير والصغيرة، فمالك يقول القياس أن لا يجوز تزويجهما إلاّ أنا تركنا ذلك في حق الأب للآثار المروية فيه).

قال البهوتي في كشاف القناع ٥: ٤٥٢ ـ ٤٥٣: (ولو كان لامرأته ثلاث بنات من غيره فأرضعن ثلاث نسوة له صغارا **فأرضعت كل واحدة من بنات الزوجة واحدة من زوجاته الصغار إرضاعا كاملا، أي خمس رضعات ولم يدخل بالكبرى حرمت عليه؛ لأنها من جدات النساء ولم ينفسخ نكاح الصغار، لأنهن لسن أخوات إنما هن بنات خالات**، ولا يحرم الجمع بين بنات الخالات ولا يحرمن بكونهن ربائب؛ لأن الربيبة لا تحرم إلاّ بالدخول بأمها أو جدتها ولم يحصل، **ولا ينفسخ نكاح من كمل رضاعها أولا لما ذكرنا وإن كان دخل بالأم حرم الصغائر أبدا أيضا؛ لأنهن ربائب دخل بجدتهن، وإن أرضعن أي بنات زوجته واحدة من زوجاته الصغار أرضعتها كل واحدة منهن رضعتين اثنتين** حرمت الكبرى، صححه في المبدع وغيره؛ لأنها صارت جدة **بكون الصغيرة قد كمل لها خمس رضعات من بناتها** وقيل: لا تحرم الكبيرة؛ اختاره الموفق والشارح وصححه في الإنصاف ـ إلى قوله ـ **وإن كان زوج الصغيرة ما دخل بالكبيرة بقي نكاح الصغيرة؛ لأنها ربيبة لم يدخل بأمها، وإن طلق صغيرة فأرضعتها امرأة له حرمت المرضعة، لأنها صارت من أمهات**

نسـائه فإن كان لم يدخل بها أي الكبيرة فلا مهر لها لمجيء الفرقة من قبلها وله نكـاح الصغيرة؛ لأنها ربيبة غير مدخول بأمها. ـ قال ـ ولو تزوج رجل امرأة كـبيرة، **وتـزوج آخـر طفلة صغيرة** ثم طلقاهما ونكح كل واحد منهما زوجة الآخـر **ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما** ـ أقول واضح أن الصـغيرة يجـب أن يكـون عمـرها أقـل من سنتين ـ لأنها صارت من أمهات نسـائهما وإن **كـان زوج الصـغيرة** دخل بالكبيرة حرمت عليه الصغيرة لأنها ربيبة مدخول بأمها).

أقول: ويحكم هنا بجواز نكاح الصبي الذي عمره أقل من سنتين للمرأة الكـبيرة في ضـمن ذكـره لحكم إرضاعها له، قال في نفس الصفحة السابقة: (وإذا طلـق امـرأته ولهـا مـنه لبن **فتزوجت بصبي دون الحولين فأرضعته بلبنه خمس رضـعات انفسخ نكاحها من الصبي** وحرمت عليه أبدا ـ ثم قال ـ **ولو تزوجت الصبي أولا ثم فسخت نكاحها** لمقتض كعيب أو فقد نفقة أو إعسار بمقـدم صداق ثم تزوجت كبيرا فصار لها منه لبن **فأرضعت به الصبي** حرمت علـيهما أبـدا عـلى الكـبير؛ لأنها صارت من حلائل، أبنائه وعلى الصغير؛ لأنها صارت أمه.

قال في المستوعب وهي مسألة عجيبة، لأنه تحريم طرأ لرضاع أجنبي، قال في المستوعب: وكذلك **لو زوج أمته لعبد لـه يرضع** ـ ثم قال ـ **ولو زوج رجل أم ولده أو أمته بصبي مملوك فأرضعته بلبن سيدها حرمت عليهما،** أما المملوك فلأنهـا صـارت أمـه، وأما السيد فلأنها من حلائل أبنائه ولا يتصور هذا أي تـزوج أم الولـد أو الأمة لصبي إن كان الصبي حرا؛ لأن من شرط نكاح الحر الأمـة خـوف العنت **ولا يوجد ذلك أي خوف العنت في الطفل،** وفيه تلويح

بالرد على صاحب الرعاية، ورُدّ بأنه غير مسلم؛ لأن الشرط خوف عنت العزوبة لحاجة متعة أو خدمة **والطفل قد يحتاج للخدمة**، فيتصور كما في المنتهى وغيره، **فإن تزوج بها الطفل** لغير حاجة خدمة كان النكاح فاسدا، وإن أرضعته لم تحرم على سيدها؛ لأنها ليست من حلائل أبنائه لفساد النكاح **وإن تزوجها لحاجة خدمة صح النكاح وإن أرضعته حرمت عليهما**).

وقال في: ٤٥٥ (**وإذا أرضعت** زوجته الأمة **امرأته الصغيرة رضاعا محرما فحرمتها عليه** بأن كان دخل بالأمة كان ما لزمه من صداق الصغيرة وهو نصفه له في رقبة الأمة، لأن ذلك من جنايتها **وإن أرضعتها أي زوجته الصغيرة أم ولده** حرمتا عليه أبدا أما الزوجة فلأنها صارت بنته أو ربيبته وأما أم الولد فلأنها من أمهات نسائه وعليه نصف مهر الصغيرة ولا غرامة عليها أي على أم الولد لأنها أفسدت على سيدها ولا يجب له عليها غرم ويرجع على مكاتبته إن كانت هي المفسدة لنكاح الزوجة الصغيرة لأنه يلزمها أرش جنايتها).

أقول: لا ريب أن الرضاع المقصود به هنا هو ما كان ناشرا للحرمة أي ما كان عمر الزوجة الصغيرة فيه أقل من سنتين، وكشاهد عليه قوله في ٥: ٤٥٦ (**وإن شكت المرضعة في الرضاع أو كما له في الحولين** ولا بينة فلا تحريم وإن شهد به أي الرضاع امرأة واحدة مرضية على فعلها بأن شهدت أنها أرضعته خمسا **في الحولين** أو شهدت امرأة مرضية على فعل غيرها، بأن شهدت أن فلانة أرضعته خمسا **في الحولين**، أو شهد بذلك رجل واحد ثبت الرضاع بذلك ولا يمين على المشهود له ولا على الشاهدة).

وقال في ٥: ٥٢٤: (وإذا تزوج امرأة كبيرة ذات لبن من غيره زوجا كان

أو غيره، ولم يدخل الثاني بها **وتزوج بثلاث صغائر دون الحولين** ـ عمرهن أقل من سنتين ـ، **فأرضعت الكبيرة إحداهن** حرمت الكبيرة أبدا؛ لأنها صارت من أمهات نسائه. **وبقي نكاح الصغيرة**؛ لأنها ربيبة لم يدخل بأمها، وفارق ما لو ابتدأ العقد عليهما؛ لان الدوام أقوى من الابتداء. **فإن أرضعت الكبيرة اثنتين من الصغائر** منفردتين أو معا انفسخ نكاحهما ...الخ).

قال ابن عابدين الحنفي في حاشيته ٣: ٢١٩: (قوله **ولو أرضعت الكبيرة ولو المبانة ضرتها الصغيرة (أي التي في مدة الرضاع)** ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت إرضاعها، بل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع **لو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن فأرضعتها حرمت عليه؛ لأنها صارت أم منكوحة كانت له فتحرم بنكاح البنت** ـ إلى قوله ـ وفي الخانية: **لو زوج أم ولده بعبده الصغير فأرضعته بلبن السيد** حرمت على زوجها وعلى مولاها؛ لأن العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه؛ لأنها كانت موطوءة أبيه وعلى المولى؛ لأنها امرأة ابنه. قوله وكذا **لو أوجره (أي لبن الكبيرة) رجل في فيها أي الصغيرة)**.

قال أبو المناقب الزنجاني في تخريج الفروع على الأصول ١: ١٩٢ ـ ١٩٣: (اختلف العلماء في مورد عقد النكاح ما هو، فذهب الشافعي إلى أن مورده المنافع، أعني منافع البضع واحتج في ذلك بأمرين ... **وذهب أبو حنيفة** إلى أن مورده العين الموصوفة بالحل وحكمه ملك العين، واحتج في ذلك بأمور أربعة: أحدها ... وثانيها: أنه لو كان المعقود عليه المنافع **لما صح نكاح الطفلة الرضيعة)**.

قال النووي في روضة الطالبين ٥: ٣١٥: (ولا يشترط حصول المنفعة

والفائدة في الحال، بل يجوز وقف العبد والجحش الصغيرين والزمن الذي يرجى زوال زمانته. **كما يجوز نكاح الرضيعة)**.

وقال أيضا في ٥: ٤٥٩: (قال ابن الحداد: فلو قال لها: أنت طالق ثلاثا، فله في الحال نكاح أختها، لحصول البينونة، وكذا الحكم لو ارتدت فخالعها في الردة. **ولو كان تحته صغيرة**، وكبيرة مدخول بها، فارتدت الكبيرة، **وأرضعت أمها في عدتها الصغيرة، وقف نكاح الصغيرة)**، أقول: ولا يخفى أن الصغيرة في هذه الموارد يقصد بها الرضيعة التي يكون إرضاعها ناشرا للحرمة أي من لم تمض من عمرها سنتان.

وفي ٦: ٤٢٥: (**ولو كان تحته صغيرة** وله خمس مستولدات، **فأرضعتها كل واحدة رضعة بلبنه لم ينفسخ نكاح الصغيرة على الوجه الأول**، وينفسخ على الثاني، وهو الأصح، ولا غرم عليهن لأنه لا يثبت له دين على مملوكه، **ولو أرضع نسوته الثلاث ومستولدتاه زوجته الصغيرة فانفساخ نكاح الصغيرة على الوجهين**، وأما غرامة مهرها، فإن أرضعن مرتبا، **فالانفساخ يتعلق بإرضاع الاخيرة فإن كانت مستولدة، فلا شئ عليها، وإن كانت زوجة**، فعليها الغرم).

وفي ٦: ٤٣٤: (**فرع: تحته صغيرة وكبيرة، فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخ نكاح الصغيرة قطعا والكبيرة أيضا على الأظهر**. ولو أرضعتها جدة الكبيرة أو أختها أو بنت أختها فكذلك. ويجوز في الصور أن ينكح واحدة منهما بعد ذلك ولا يجمعهما. ولو أرضعتها بنت الكبيرة فحكم الانفساخ كما ذكرنا، وتحرم الكبيرة على التأبيد وكذا الصغيرة إن كانت الكبيرة مدخولا بها؛ لكونها ربيبته، وحكم مهر الصغيرة على الزوج، والغرم على المرضعة

كما سبق).

وهنا يذكر النووي حكم الزوج الرضيع ـ من لم يمض من عمره سنتان ـ إن أرضعته زوجته البالغة بلبنها، قال في ٦: ٤٣٦: (**وكذا لو أرضعت المطلقة الصغير الذي نكحته بغير لبن الزوج انفسخ النكاح، ولا تحرم هي على المطلق.** ولو كان تحته صغيرة، فأرضعتها أمة له قد وطئها بلبن غيره، بطل نكاح الصغيرة، وحرمتا أبدا. ولو كان تحت زيد كبيرة، وتحت عمرو صغيرة، فطلق كل واحد زوجته ونكح زوجة الآخر، ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة واللبن لغيرهما، حرمت الكبيرة عليهما أبدا؛ لأنها أم زوجتهما، فإن كانا دخلا بالكبيرة، حرمت الصغيرة عليهما أبدا وإلا، فلا تحرم عليهما، ولا ينفسخ نكاحها ...إلخ).

قال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن ٢: ٣٤٤: (ويدل عليه ما روى محمد بن إسحاق قال أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن حزم وعبد الله بن الحارث ومن لا أتهم عن عبد الله بن شداد قال: كان زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة **ابنها سلمة فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت حمزة وهما صبيان صغيران، فلم يجتمعا حتى ماتا،** فقال رسول الله صلى الله عليه وآله سلم هل جزيت سلمة بتزويجه إياي أمه؟ وفيه دلالة على ما ذكرنا من وجهين:

أحدهما: إنه زوجهما وليس بأب ولا جد، **فدل على أن تزويج غير الأب والجد جائز للصغيرين.**

والثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فعل ذلك ـ وقد قال الله تعالى: ((فاتبعوه)) فعلينا اتباعه ـ فيدل على أن للقاضي تزويج الصغيرين ـ إلى

قولـه ـ: ولما ثبت بما ذكرنا من دلالة الآية جواز تزويج ولي الصغيرة إياها من نفسه دل على أن لولي الكبيرة أن يزوجها من نفسه برضاها، ويدل أيضا على أن العـاقد للزوج والمرأة يجوز أن يكون واحدا بأن يكون وكيلا لهما، كما جاز لولـي الصـغيرة أن يـزوجها مـن نفسـه، فيكون الموجب للنكاح والقابل لـه واحدا، ويدل أيضا على أنه إذا كان وليا لصغيرين جاز لـه أن يزوج أحدهما من صاحبه فالآية دالة من هذه الوجوه على بطلان مذهب الشافعي في قوله: إن الصغيرة...).

قـال ابـن قدامـة في المغـني ٧: ٣٢: (وقال الحسن وعمر بن عبد العزيز وعطـاء وطاوس وقتادة وابن شبرمة والأوزاعي وأبو حنيفة: لغير الأب تزويج الصـغيرة، ولهـا الخـيار، إذا بلغـت، وقـال هـؤلاء غـير أبـي حنيفة: إذا زوج الصغيرين غير الأب فلهما الخيار إذا بلغا).

وقـال في ٩: ٢١٠: (ولـو تـزوج كـبيرة وصغيرة ولم يدخل بالكبيرة حتى أرضعت الصغيرة في الحولين حرمت عليه الكبيرة وثبت نكاح الصغيرة، وان كـان دخـل بالكـبيرة حرمـتا علـيه جميعا، ويرجع بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة. نص أحمد على هذا كله).

وقـال في ٩: ٢١٤: (وان أرضـعت بنـت الكـبيرة الصـغيرة، فـالحكم في الـتحريم والفسـخ حكـم مـا لـو أرضـعتها الكـبيرة؛ لأنهـا صارت جدتها، والـرجوع بالصـداق عـلى المرضـعة الـتي أفسـدت النكاح، وان أرضعتها أم الكبيرة انفسخ نكاحهما معا؛ لأنهما صارتا أختين، فان كان لم يدخل بالكبيرة فله أن ينكح من شاء منهما ...الخ).

قال عبد الرحمان بن قدامة في الشرح الكبير ٩: ٢٠٦ ـ ٢٠٧: (قال الشيخ

رحمه الله: إذا تزوج كبيرة لم يدخل بها وثلاث صغائر فأرضعت الكبيرة إحداهن في الحولين، حرمت الكبيرة على التأبيد وثبت نكاح الصغيرة، وعنه ينفسخ نكاحهما.اه

إذا تزوج كبيرة وصغيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة قبل دخوله بها فسد نكاح الكبيرة في الحال وحرمت على التأبيد. وبه قال الثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وقال الأوزاعي: نكاح الكبيرة ثابت وتنزع منه الصغيرة. ولا يصح ذلك فان الكبيرة صارت من أمهات النساء، فتحرم أبدا لقول الله ﴿**وَأُمَّهَاتُ نِسَآئِكُمْ**﴾[1]. ولم يشترط دخوله بها، فأما الصغيرة ففيها روايتان (إحداهما) نكاحها ثابت؛ لأنها ربيبة ولم يدخل بأمها فلا تحرم لقول الله ﴿**فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ**﴾[2]. (والرواية الثانية) ينفسخ نكاحها، **وهو قول الشافعي وأبي حنيفة؛** لأنهما صارتا أماً وبنتاً واجتمعتا في نكاحه، والجمع بينهما محرم فانفسخ نكاحهما، كما لو صارتا أختين وكما لو عقد عليهما بعد الرضاع عقدا واحدا ...الخ).

قال ابن حزم في المحلى ٩: ٤٥٨ ـ ٤٦٠: **(وللأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير إذنها ولا خيار لها إذا بلغت،** فإن كانت ثيبا من زوج مات عنها أو طلقها لم يجز للأب ولا لغيره أن يزوجها حتى تبلغ، ولا إذن لهما قبل أن تبلغ، وإذا بلغت البكر والثيب لم يجز للأب ولا لغيره أن يزوجها إلاّ

---

(١) النساء: ٢٣.

(٢) النساء: ٢٣.

بإذنها، فإن وقع فهو مفسوخ أبدا، فأما الثيب فتنكح من شاءت وإن كره الأب، وأما البكر فلا يجوز لها نكاح إلاّ باجتماع إذنها وإذن أبيها، وأما الصغيرة التي لا أب لها فليس لأحد أن ينكحها لا من ضرورة ولا من غير ضرورة حتى تبلغ ولا لأحد أن ينكح مجنونة حتى تفيق وتأذن إلاّ الأب في التي تبلغ وهي مجنونة فقط، وفي بعض ما ذكرنا **خلاف قال ابن شبرمة: لا يجوز إنكاح الأب ابنته الصغيرة حتى تبلغ وتأذن**، ورأى أمر عائشة رضي الله عنها خصوصا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم **كالموهوبة** ونكاح أكثر من أربع.

وقال الحسن وإبراهيم النخعي إنكاح الأب ابنته الصغيرة والكبيرة الثيب والبكر وإن كرهتا جائز عليهما... إلى قوله: وقال مالك: **أما البكر فلا يستأمرها أبوها بلغت أو لم تبلغ عنست أو لم تعنس، وينفذ إنكاحه لها وإن كرهت** وكذلك إن دخل بها زوجها إلاّ أنه لم يطأها فإن بقيت معه سنة وشهدت المشاهد لم يجز للأب أن ينكحها بعد ذلك إلاّ بإذنها، وإن كان زوجها لم يطأها، قال: وأما الثيب فلا يجوز إنكاح الأب ولا غيره عليها إلاّ بإذنها، قال: والجد بخلاف الأب فيما ذكرنا لا يزوج البكر ولا غيرها إلاّ بإذنها كسائر الأولياء.

واختلف قوله في البكر الصغيرة التي لا أب لها فأجاز إنكاح الأخ لها إذا كان نظرا لها في رواية ابن وهب، ومنع منه في رواية ابن القاسم.

وقال أبو حنيفة وأبو سليمان ينكح الأب الصغيرة ما لم تبلغ بكرا كانت أو ثيبا فإذا بلغت نكحت من شاءت ولا إذن للأب في ذلك إلاّ كسائر الأولياء ولا يجوز إنكاحه لها إلاّ بإذنها بكرا كانت أو ثيبا. وقال أبو حنيفة والجد كالأب في كل ذلك.

وقال الشافعي يزوج الأب والجد للأب إن كان الأب قد مات البكر الصغيرة، ولا إذن لها إذا بلغت وكذلك البكر الكبيرة.

قال أبو محمد ـ ابن حزم ـ الحجة في إجازة إنكاح الأب ابنته الصغيرة البكر **إنكاح أبي بكر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم من عائشة رضي الله عنها، وهي بنت ست سنين وهذا أمر مشهور غنينا عن إيراد الإسناد فيه فمن ادعى أنه خصوص لم يلتفت قوله** لقول الله عز وجل **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرجو الله وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾**[1] فكل ما فعله عليه الصلاة والسلام فلنا أن نتأسى به فيه إلاّ أن يأتي نص بأنه له خصوص.

وقال ابن المنذر في الإجماع ٢: ٧٤: **(وأجمعوا أن نكاح الأب ابنته الصغيرة البكر جائز إذا زوجها من كفء. وأجمعوا أن نكاح الأب ابنه الصغير جائز).**

---

(١) الأحزاب: ٢١.

ملحق رقم (٤)

قال ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق ٣: ١٢٨: (واختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة، فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ، وقيل يدخل بها إذا بلغت تسع سنين، **وقيل إن كانت سمينة جسيمة تطيق الجماع يدخل بها، وإلا فلا**).

وأيضا في ٣: ١٦٣: (ومنه ـ أي من موانع الجماع ـ صغرها بحيث لا تطيق الجماع وليس له أن يدخل بها قبل أن تطيقه، وقُدِّر بالبلوغ، وقيل بالتسع، **والأولى عدم التقدير كما قدمناه فلو قال الزوج تطيقه وأراد الدخول وأنكر الأب فالقاضي يريها النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة**).

وقال السرخسي في المبسوط ٤: ٢١٣: (**وفيه دليل أن الصغيرة يجوز أن تزف إلى زوجها إذا كانت صالحة للرجال فإنها** ـ أي عائشة ـ **زفت إليه وهي بنت تسع سنين فكانت صغيرة في الظاهر** وجاء في الحديث **أنهم سمّنوها فلما سمنت زفت إلى رسول الله**).

وقال ابن عابدين الحنفي في حاشيته ٣: ٥٧٤: (قوله: تطيق الوطء. أي منه أو من غيره كما يفيد كلام الفتح، وأشار إلى ما في الزيلعي **من تصحيح عدم تقديره بالسن فإن السمينة الضخمة تحتمل الجماع ولو صغيرة السن**. قوله: أو تشتهي للوطء. **فيما دون الفرج** ـ كالتفخيذ والضم والتقبيل ـ لأن الظاهر أن من كانت كذلك **فهي** مطيقة للجماع في الجملة وإن لم تطقه من خصوص زوج مثلا).

وكذا في ٣: ٢٠٤: **(هذا وقد صرحوا عندنا بأن الزوجة إذا كانت صغيرة**

لا تطيق الوطء لا تسلم إلى الزوج حتى تطيقه، والصحيح أنه غير مقدر بالسن بل يفوض إلى القاضي بالنظر إليها من سُمن أو هزال. وقدمنا عن التاترخانية أن البالغة إذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها إلى الزوج أيضا فقوله: (لا تحتمل). يشمل ما لو كان لضعفها أو هزالها أو لكبر آلته ـ أي لكبر فرج الزوج ـ.

وفي الأشباه من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطء زوجته مع بقاء النكاح قال: وفيما إذا كانت لا تحتمله لصغر أو مرض أو سمنة. انتهى، وربما يفهم من سمنه عظم آلته.

وحرر الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية أنه لو جامع زوجته فماتت أو صارت مفضاة فإن كانت صغيرة أو مكرهة أو لا تطيق تلزمه الدية اتفاقا. فعلم من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها بما يؤدي إلى إضرارها، فيقتصر على ما تطيق منه عددا بنظر القاضي أو إخبار النساء وإن لم يعلم بذلك فبقولها، **وكذا في غلظ الآلة ويؤمر في طولها بإدخال قدر ما تطيقه منها أو بقدر آلة رجل معتدل الخلقة).**

وقال الدسوقي المالكي في حاشيته ٢: ٤٢٧: (فإن حلف على واحدة منهما أنه لا يطأها أكثر من أربعة أشهر لم يلزمه بذلك إيلاء وشمل كلامه الزوجة الكبيرة **والصغيرة التي لا تطيق الوطء، ولكن لا يضرب لها الأجل حتى تطيق).**

وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم ٩: ٢٠٦: **(وأما وقت زفاف الصغيرة المزوجة والدخول بها فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به**، وإن اختلفا فقال أحمد وأبو عبيد: **تجبر** على ذلك بنت

تسع سنين دون غيرها. **وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطيق الجماع ويختلف ذلك باختلافهن ولا يضبط بسن وهذا هو الصحيح**. وليس في حديث عائشة تحديد ولا المنع من ذلك فيمن أطاقته قبل تسع، ولا الإذن فيمن لم تطقه وقد بلغت تسعا، قال الداودي: وكانت عائشة قد شبت شبابا حسناً (رضها) وأما قولها في رواية: تزوجني وأنا بنت سبع. وفي أكثر الروايات: بنت ست. فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر ففي رواية اقتصرت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها).

وقال ابن عمر الجاوي الشافعي في نهاية الزين ١: ٣٣٤: (وخرج بالتمكين التام التمكين غير التام **كما إذا كانت صغيرة لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمقدمات**)، يقصد بالمقدمات الأمور تسبق الوطء كالتقبيل والضم والتفخيذ وغيرها من الاستمتاعات.

وقال السيواسي الحنفي في شرح فتح القدير ٤: ٣٨٣: (قوله: لا يستمتع بها. أي لا توطأ وصرح في الذخيرة بأن المراد من الاستمتاع الوطء، وبه قيد الحاكم قال لا نفقة للصغيرة التي لا تجامع فلا نفقة لها إلى أن تصير إلى حالة **تحتمل الوطء** سواء كانت في بيت الزوج أو الأب واختلف فيها، فقيل: أقلها سبع سنين. وقال العتابي اختيار مشايخنا تسع سنين. **والحق عدم التقدير، فإن احتماله يختلف باختلاف البنية)**.

وقال الشربيني في مغني المحتاج ٣: ٢٢٣: (قوله: لا طفلا. قد يفهم منه أنه لا يشترط في الزوجة ذلك، **بل وطؤها محلل وإن كانت طفلة، أي مطلقة ثلاثا بجماع من يمكن جماعها**، وبه صرح في أصل الروضة).

وفي حواشي الشرواني ٧: ٣١٢: (قوله: وإنما تحللت طفلة. **أي مطلقة ثلاثا بجماع من يمكن جماعه بأن كان ذكره صغيرا)**.

ملحق رقم (٥)

هذه مقاطع مما ذكره ابن باز في كتابه المسمى بـ(الأدلة النقلية والحسية على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب) من مطبوعات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٣٩٥ هجرية: قال في: ٢٣: (وكما أن هذا القول الباطل ـ ثبوت الشمس ودوران الأرض ـ مخالف للنصوص فهو مخالف للمشاهد المحسوس ومكابرة للمعقول والواقع لم يزل الناس مسلمهم وكافرهم يشاهدون الشمس جارية طالعة وغاربة، ويشاهدون الأرض قارة ثابتة ويشاهدون كل بلد وكل جبل في جهته لم يتغير من ذلك شيء، ولو كانت الأرض تدور كما يزعمون لكانت البلدان والجبال والأشجار والأنهار والبحار لا قرار لها ولشاهد الناس البلدان المغربية في المشرق والمشرقية في المغرب ولتغيرت القبلة على الناس حتى لا يقرّ لها قرار، وبالجملة فهذا القول فاسد من وجوه كثيرة يطول تعدادها).

أقول: هذا كله جهل بأوليات العلوم التي يأخذها الصبية في المدرسة!.

وقال في: ٢٤: (ثم هذا القول مخالف للواقع المحسوس، فالناس يشاهدون الجبال في محلها لم تسيّر فهذا جبل النور في مكة في محله، وهذا جبل أبي قبيس في محله، وهذا أُحد في المدينة، في محلّه وهكذا جبال الدنيا كلها لم تسيّر، وكل من تصور هذا القول يعرف بطلانه وفساد قول صاحبه، وأنه بعيد عن استعمال عقله وفكره قد أعطى القياد لغيره، كبهيمة الأنعام فنعوذ بالله من القول عليه بغير علم، ونعوذ بالله من التقليد الأعمى الذي يردي من اعتنقه

وينقله من ميزة العقلاء إلى خلق البهيمة العجماء)، سبحان الله!.

وقال في: ٣٩: (ثم الناس كلهم يشاهدون الشمس كل يوم تأتي من المشرق ثم لا تزال في سير وصعود حتى تتوسط السماء، ثم لا تزال في سير، وانخفاض حتى تغرب في مدارات مختلفة بحسب اختلاف المنازل، ويعلمون ذلك علما قطعيا بناء على مشاهدتهم وذلك مطابق لما دل عليه هذا الحديث الصريح ـ حديث سجود الشمس ـ والآيات القرآنية، ولا ينكر هذا إلاّ مكابر للمشاهد المحسوس ومخالف لصريح المنقول، وأنا من جملة الناس الذين شاهدوا سير الشمس وجريانها في مطالعها ومغاربها قبل أن يذهب بصري، وكان سني حين ذهاب بصري تسعة عشر عاما، وإنما نبهت على هذا ليعلم القراء أني ممن شاهد آيات السماء والأرض بعيني رأسي دهرا طويلا والله المستعان.

وبالجملة فالأدلة النقلية والحسية على بطلان قول من قال: إن الشمس ثابتة أو قال إنها جارية حول نفسها كثيرة متوافرة وقد سبق الكثير منها فراجعه إن شئت).

والنتيجة هي في: ٢٣: (فمن زعم خلاف ذلك وقال إن الشمس ثابتة لا جارية فقد كذّب الله وكذّب كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد). وقال: (ومن قال هذا القول فقد قال كفرا وضلالا لأنه تكذيب لله، وتكذيب للقرآن وتكذيب للرسول صلى الله عليه [وآله] وسلم لأنه عليه الصلاة والسلام قد صرح في الأحاديث الصحيحة أن الشمس جارية، وأنها إذا غربت تذهب وتسجد بين يدي ربها تحت العرش، كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث أبي ذر ـ رضي الله

عـنه ـ وكـل مـن كـذب الله سـبحانه أو كذب كتابه الكريم أو كذب رسوله الأمـين عليه الصلاة والسلام فهو كافر ضال مضل يستتاب فإن تاب وإلا قتل كافرا مرتدا، ويكون ماله فيئا لبيت مال المسلمين كما نص على مثل هذا أهل العـلم)، وهكـذا تم تكفـير الأمة بأجمعها السنة قبل الشيعة؛ لأن ـ هم قالوا بثبوت الشمس بالنسبة للمجموعة الشمسية مع دورانها حول محورها!، وتابع ابن باز وهابي أخر اسمه عبد الله الدويش في كتيب لـه يتناول فيه بعض كلام السـيد قطـب في تفسـيره ظلال القرآن فقال في كتيبه المورد الزلال في التنبيه عـلى أخطاء الضلال: ١٩٦ ـ ١٩٨: (قولـه ـ قطب ـ لو كانت الأرض لا تدور حول نفسها في مواجهة الشمس ما تعاقب الليل والنهار، يقال هذا القول بناء منه على أن الشمس ثابتة، ومعلوم أن هذا القول باطل بل كفر؛ لأن الله تعالى يقول ﴿**وَالشَّمْسُ تَجرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا**﴾ (يس: ٣٨) وقال تعالى مخبراً عن إبراهيم أنـه قال ﴿**فَإِنَّ الله يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ**﴾ (البقرة: ٢٥٨) ـ لاحظ أن هاتين الآيتين لهما تفسير يتوافق مع حقائق العلوم الطبيعية ـ

الوجـه الـثاني قولـه لـو دارت الأرض حـول نفسـها أسرع مما تدور لتـناثرت المنازل الخ، هذا باطل والأرض ثابتة لا تتحرك كما قال تعالى ﴿**أَمَّن جعَلَ الأَرْضَ قَرَارًا**﴾ (النمل: ٦١) قال ابن كثير أي قارة ساكنة ثابتة لا تميد ولا تتحرك بأهلها ولا تنجرف بهم، فإنها لو كانت كذلك لما طاب عليها العيش والحياة، بل جعلها من فضله ورحمته مهادا وبساطا ثابتة لا تتزلزل ولا تتحرك.

الوجـه الثالث قولـه وجرت الأرض في مدارها حول الشمس في دائرة الشمس مركزها، **كلام باطل بل الأرض هي المركز كما ذكره شيخ الإسلام في الرسالة العرشية**). ثم يقول: (قوله: إذن لاختلفت الفصول ولم يدر الناس ما

صيف ولا شتاء وما خريف ولا ربيع جوابه أن يقال: إن معرفة الفصول بدوران الشمس وثبوت الأرض لا بدوران الأرض وثبوت الشمس، فإن هذا القول رد للكتاب والسنة ـ بزعم الوهابي ـ وإجماع العلماء من أن الأرض ثابتة والشمس تجري. قال العلامة ابن القيم في مفتاح دار السعادة: ثم تأمل بعد ذلك أحوال هذه الشمس في انخفاضها وارتفاعها لإقامة هذه الأزمنة والفصول وما فيها من المصالح والحكم، إذ لو كان الزمان كله فصلا واحدا لفاتت مصالح الفصول الباقية إلخ. فانظر كيف صرح بأن معرفة الفصول من طلوع الشمس على جميع العالم وأنها لو وقفت في موضع من السماء ولم تعده لما وصل شعاعها إلى كثير من الجهات عكس ما يقوله المبطلون من ثبوتها ودوران الأرض حولها).

أقول: هكذا يرمى الإسلام بالرجعية ومناقضة العلم! ولنسلم لكم أن ما آتاكما ابن تيمية وابن القيم فخذوه وما نهاكما عنه فانتهوا، ولكن هذا في الدين فقط لا في الفلك والطب والرياضة والطبخ والتدليك وإلخ!!

ملحق رقم (٦)

فـأراد الأخـباريون بكلامهـم هـذا تنزيه كتاب الله عزّ وجلّ عن أذهان البشـر العاديين الذين ليسوا من الراسخين في العلم، فالمانع من فهم ظواهر كـتاب الله عـزّ وجـلّ لـيس في الله عزّ وجلّ، بل فينا، أي لعجز في القابل لا لعجـز في الفـاعل، وهـي وإن كانت مقالة باطلة، لكن من غير الإنصاف أن ينسب بعض الوهابية للأخبارية أنهم قالوا بذلك؛ لأن الله عزّ وجلّ عجز عن بيان أحكامه بصورة واضحة!، بل قال بعضهم: إن الأئمة عليهم السلام عند الشـيعة أفصح بيانا من الله عزّ وجلّ؛ لأنهم قالوا: إن (القرآن لا يكون حجة إلاّ بقـيم)! وهذا قول أحد الوهابية ممن ألفوا رسالة دكتوراه في الافتراء على الشـيعة، قال (ناصر.ق) في أصول مذهب الشيعة ١: ١٢٨: (فماذا يعنون بـ هـذه العقـيدة: أيعـنون بذلـك أن الـنص القـرآني لا يمكـن أن يحتج به إلاّ بالـرجوع لقـول الإمـام؟ وهـذا يعـني أن الحجـة هـي في قـول الإمـام لا قول الرحمن(!!)، أم يعنون أن القرآن لا يؤخذ بنظامه إلاّ بقوة السلطان وهو القيم عـلى تنفـيذه؟ ولكـن ورد عندهم في تتمة النص ما ينفي هذا الاحتمال وهو قولهـم: فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجئ والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلاّ بقـيم. ومعنى هذا أن قول الإمام هو أفصح من كلام الرحمان، ويظهر من هذا أنهم يرون أن الحجة في قول الإمام لأنه الأقدر على البيان من القرآن).

لكن لو رجعنا إلى نص الرواية كاملة لعلمنا أن أهل السنة لم يستنكروا

هـذه المقالـة مـن منصور بن حازم، بل أقروه على لزوم وجود قيم للقرآن في الصـحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكن الوهابي (ناصر.ق) دلـس وبـتر الـرواية ليتسـنى لـه التشـنيع عـلى الشيعة فقط لقولهم بفكرة صـحيحة يقبـلها كل مسلم، وهذا نصها في الكافي ١: ١٨٨: (عن منصور بن حـازم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الله أجل وأكرم من أن يعرف بخلقـه، بـل الخلق يعرفون بالله، قال: صدقت، قلت: إن من عرف أن له ربا، فينـبغي لــه أن يعـرف أن لذلـك الـرب رضا وسخطا، وأنه لا يعرف رضاه وسـخطه إلاّ بوحـي أو رسـول، فمـن لم يأته الوحي فقد ينبغي لـه أن يطلب الرسل فإذا لقيهم عرف أنهم الحجة وأن لهم الطاعة المفترضة. وقلت للناس: تعـلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان هو الحجة من الله على خلقه؟ قـالوا: بـلى، قلـت: فحين مضى رسول الله عليه السلام من كان الحجة على خلقـه؟ قـالوا: القرآن! فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجئ والقدري الزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، فعرفت أن القرآن لا يكـون حجـة إلاّ بقـيم، فمـا قـال فيه من شيء كان حقا، فقلت لهم: من قيم القـرآن؟ فقـالوا ابـن مسعود قد كان يعلم وعمر يعلم وحذيفة يعلم، قلت: كله؟ قالوا: لا! فلم أجد أحدا يقال: إنه يعرف ذلك كله إلاّ عليا عليه السلام، وإذا كان الشيء بين القوم فقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري. وقـال هـذا: أنا أدري. فأشهد أن عليا عليه السلام كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآلـه، وأن ما قال في القرآن فهو حق، فقال عليه السلام: رحمك الله)، فاتضح أن معـنى القـيم هنا هو المبين لجميع ما في الكتاب من مجمل ومتشابه ومبهم،

وكما قال المولى المازندراني رضوان الله تعالى عليه في شرحه للحديث: (والمراد بـه هـنا مـن يقـوم بأمر القرآن ويعرف ظاهره وباطنه ومجمله ومأوله ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه بوحي إلهي أو بإلهام رباني أو بتعليم نبوي)، وهو مـن يمكـنه إثبات المصداق العملي لقوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُـلِّ شَـيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩)، فلا ريب أن أحكام الله عزّ وجلّ كلها في القرآن، ولكـنها تخفـى علينا وعلى الوهابي السابق، فهلا قال لنا: من يتكفل ببيانها وتفصـيلها مـن آيـات القـرآن؟ حتما سيقول هو الرسول صلى الله عليه وآله وسـلم بمفـاد قوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، فهلا قال الوهابي لنا كيف صار كلام الرسول أفصح وأوضح من كلام الله عزّ وجلّ؟! وكيف صار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أقدر على البيان من الله سبحانه؟! والمورد هو المورد!!

ثـم بزغ لنا بعض براعم الوهابية كـ(عثمان.خ) الذي صار يردد نفس كلمات الوهابي السابق، فكان عيالا عليه في كل شيء حتى في التعبيرات والجمل! قال في شـريطه (الشـيعة والقـرآن): فإنهم ـ الشيعة- يعتقدون أن القرآن ليس حجة بنفسه فعـن منصـور بـن حازم أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام إن القرآن لا يكون حجة إلاّ بقـيم، يقـول فأقـره أبـو عـبد الله، وهـذا فـي الكافـي الجزء الأول صفحة ثمان وثمانيـن ومئة، وقولهم هذا يعني أن الحجة في قول الإمام لا في القرآن لأنه الأقدر علـى البـيان. فانظـر بالله عليك كيف نقل الرواية بالمعنى وصار يردد كلمات سيّده الأول كالبـبغاء!!، ولهـذا الـبرعم هرج ولغط كثير في شريطه سنتناول بعضه ونترك أغلبه لمن لـه طول بال ووقت يضيعه.

ملحق رقم (٧)

أقول: أحد الوهابية (عثمان.خ) أصم مسامعنا في شريطه الذي يتهم فيه الشيعة بتحريف القرآن بالحث على أمانة النقل وصدق الحديث وأنها أخلاق أهل الحق وهم أهل السنة، وأنهم ـ بزعمه ـ لا يقولون إلاّ صدقا ولا يحكمون إلاّ عدلا، إلى آخر أسلوبه الخطابي الذي ابتدأ به وختم، فوالله ما كنت شاكا في أمانة نقل هذا الوهابي لحسن ظني به وبكثرة وعظه وتذكيره بآيات الله عزّ وجلّ وبأحاديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم التي تدعو للصدق والأمانة، إذ كان من البعيد على ذهني أن يتصوره في تلك الحال يقوم بعين ما ينهى عنه فيكذب ويخادع الجمهور!، إذ كيف يتجرأ رجل يعظ الناس بآيات الله عزّ وجلّ التي تدعو للأمانة، فيقوم في الأثناء بخيانة الأمانة بتقطيع النصوص بغية تحريفها، ويستهزئ بكل سهولة بآيات الله عزّ وجلّ التي يتلوها!، ولكن شاء الله عزّ وجلّ أن يعلمني درسا بأن لا أثق بأحد من أولئك الوهابيين، فحدث لي أني كنت في إحدى المكتبات، وطلبت أوائل المقالات للشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه لأنظر فيه، ووجدت كلامه رضوان الله تعالى عليه عن تأليف القرآن، وكان أول مقطع قاله الشيخ المفيد هو نفس المقطع الذي ذكره الوهابي دليلا على اعتقاد الشيخ تحريف القرآن، وهذا هو: **(إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان)**انتهى. ولكني فوجئت أن الشيخ المفيد لم يقتصر على هذه الجملة التي اقتصر الوهابي على

نقـلها وإنمـا تعقبها الشيخ رحمه الله بالمقطعين السابقين اللذين في المتن، فقال بسـلامة القـرآن مـن الـزيادة والنقصـان! ولكـن الوهـابي الأمـين في النقل والصادق في القول والمتعظ بآيات الله والمقتفي لسنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر على هذا المقطع فقط! إيحاء منه للمستمع أن تحريف القرآن رأي الشيخ المفيد! ولا أدري من أين ورث هؤلاء هذه الجرأة على الكذب بسم الله ورسوله؟!، فبعد أن افترى على الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه وعده ممن قالوا بتحريف القرآن من علماء الشيعة أراد الله تعالى أن يفضح هذا الكذاب (عـثمان.خ) ويديـنه بـيده فقال في الوجه الثاني من الشريط نفسه إن الشيخ المفـيد رضـوان الله تعـالى علـيه مـن عـلماء الشـيعة الذين تبرءوا من القول بتحريف القرآن!!، وهذا نص قولـه: (إن هناك من علماء الشيعة من تبرَّأ من القـول بالـتحريف، الأول: ابـن بابويـه الصـدوق، **والـثاني: المفـيد**، والثالث:..الخ)،قال تعالى ﴿**وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ الله وَالله خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾ (الأنفال: ٣٠)، وقـيل (لا حافظة لكذوب)، ونسأل الله التوفيق لمن ينقب عن كل كلمة يقولهـا الكذابون الأفاكون، ومع ذلك يخاطب الشيعة في آخر الشريط بقوله: لمـاذا الكذب؟! ويقول في آخر الوجه الأول منه: (وحتى نكون أمينين في نقلنا وهذه عادتنا ونسأل الله تبارك وتعالى أن يديمها علينا وهذه عادة أهل السنة)!!

وقد وصل إلي مؤخرا كتيب فيه حوار بين وهابي وأحد الشيعة ـ كما زعمـوا! ـ فكـان من ضمن تلك الحوارات التي لم يعلم المحاور فيها عما تكلم ولم يدر المجيب علام أجاب، نقلٌ لكلام الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه في تحريف القرآن ـ مع أنها أجنبية عن تحريف القرآن! ـ من أوائل المقالات فكان مـا نقله الوهابي من كلام للشيخ المفيد هو (**أن أئمة الضلال خالفوا في كثير**

مـن تألـيف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وآلـه وسـلم، بـل هـناك تفاسـير ذكـرت الآيـات والكـلمات التي حرفت أو أنقصـت مـن القرآن كما ذكر ذلك علي بن إبراهيم في تفسيره)، ولكننا لو رجعـنا إلى أوائـل المقـالات لوجدنـا أن هذا المقطع الأخير (بل هناك تفاسير ذكـرت الآيات والكلمات التي حرفت أو أنقصت من القرآن، كما ذكر ذلك علي بن إبراهيم في تفسيره) زيادة من عند الوهابية افتراء على الشيخ رضوان الله تعـالى علـيه!!، وهاأنـا أزيـد بعد أسبوعين مما حكيته عن المحاورة السابقة وأذكر تحريف الوهابي (محمد.م) لكلام الشيخ المفيد السابق، فحرف الكذاب المقطع السابق بتبديل جملة (خالفوا في كثير من **تاليف** القرآن) بجملة (خالفوا في كـثير مـن **تحريف** القرآن)!!، وهذا في كتيبه الشيعة والقرآن: ٦٨، ومع ذلك يكتـب أحدهـم مادحـا الكـتاب ومقدما عليه بقولـه (وقد أورد المؤلف جميع نقولـــه عن القوم بعد تحري الأمانة العلمية والموضوعية في العرض والمناقشة ... وقـد أثبـت المؤلف جميع المصادر التي أخذ عنها مع إثبات أرقام صفحاتها الـتي نقـل مـنه لـيخرس بذلك ألسنة المرتابين وليقيم الحجة على المعاندين الضـالين)، ثـم جـاء الوهابي الآخر (ناصر.ق) ليقول في كتابه أصول مذهب الشـيعة ١: ٢١٩: (هـذان قـولان مخـتلفان ومتعارضـان صدرا من شيخين من شـيوخهما يجمعهمـا وحدة الزمان والمكان، ويتفقان في الهوية المذهبية، بل إن هـذا المفـيد ـ رضـوان الله تعالى عليه ـ هو تلميذ لابن بابويه القمي ـ قصد الشـيخ الصـدوق رضـوان الله تعالى عليه ـ فمن نصدق منهما؟ وأي القولين يعبر عن مذهب الشيعة؟) انتهى، إلى آخر سخفه وهرجه، ولكن كيف تناقض الشيخان رضوان الله تعالى عليهما؟!، فهذا يقول: إن القرآن غير محرف والآخر

يميل إلى عدم تحريفه، أفتونا مأجورين!، أم لعل المغفل اغتر بكلمة الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه التي حاول الوهابي (محمد.م) تحريفها من قبله، وهي: (اتفقوا على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم)، وهي لا تدل إلاّ على أن أئمة الضلال قد خالفوا نصوص القرآن وتأليفه وكلماته ونبذوا نصوصه وراء ظهورهم، فأين هذا من تحريف النص؟! أم اغتر بهذه الجملة (أن الأخبار قد جاءت مستفيضة ...) مع أن وجود الروايات والأخبار لا يلازم الاعتقاد بمضمونها!، فلماذا لم يذكر هذا الوهابي (ناصر.ق) تكملة كلام الشيخ المفيد التي فيها اعترافه الصريح بعدم التحريف؟!، أم أنه يقلب السحر على الساحر؟!، ومثله في الجهل تلميذه وعبده (عثمان.خ) الذي نقل كلام المفيد رضوان الله تعالى عليه هذا (أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، **وأجمعت المعتزلة والخوارج والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية)** كشهادة على عدم قول أهل السنة بتحريف القرآن!، وكأنه يقول أن الإمامية تعتقد تحريف القرآن! فكيف هذا وبعض الخوارج الذين خالفوا الإمامية أنكروا قرآنية سورة يوسف عليه السلام بدعوى أنها قصة عشق؟!، والأكاذيب من هذا النوع كثيرة لدى الوهابية فلا نطيل، قال تعالى ﴿**إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ**﴾ (النحل: ١٠٥).

ملحق رقم (٨)

هـذا لـو سـلمنا أن أحـدا مـن علماء الشيعة ترك مذهب أهل البيت علـيهم السلام؛ لأن الوهابية في كل يوم يخرجوا لنا باسم رجل جديد وكتاب جديـد لأحـد الشيعة، والغريب أن هذه الشخصيات التي يختلقونها هي على الـدوام مـن كبار مجتهدي الشيعة ومع ذلك لم يسمع بهم ولم ينشر كتبهم إلاّ الوهابـية!، وهذا كتيب لشخصية مخترعة اسمها حسين الموسوي نشره الوهابية وفيه ما يدل بوضوح على اختراع الشخصية، فادعى الكاتب أنه مجتهد معاصر ومن علماء النجف الكبار ـ ولا ندري لماذا لم يسمع به الشيعة؟! ـ وقد كتب اسم المؤلف بهذا الشكل (بقلم السيد حسين الموسوي دام ظله الشريف من عـلماء الـنجف) وهـذا أول شـاهد على اختراع الشخصية؛ لأن كل الشيعة يعـلمون أن تعقيـب الاسـم بـ (دام ظلـه الشـريف) لا يقـال إلاّ للمراجع لا للمجـتهدين، وجملة (من علماء النجف) دليل على اختلاق الشخصية؛ لأن كونـه مجـتهدا، بـل عالمـا عاديا يمنعه من ذكر هذه الجملة التي تشعر بالنكارة والإهمـال، ومـا أن تتصـفح الكتيـب حتى تفوح منه الرائحة التي تفوح من كتيبات الوهابية، والغريب أن الشخصية مع أنها من مجتهدي الشيعة الكبار، لكنه يعبر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام بـ (رضي الله عنه)!!، ومن عجبي أن المجـتهد الشـيعي لا علم له بأعلام الشيعة المعاصرين من حوله إذ وصف السيد مرتضى العسكري حفظه الله تعالى بأنه من فقهاء الطائفة وكذا الشيخ

محمد جواد مغنية رضوان الله تعالى عليه بل عبر عن الأخير بـ (السيد)!، قال في: ١٣: (من فقهائنا أمثال المرتضى العسكري والسيد محمد جواد مغنية) وهكذا عبر عن الشيخ أحمد الوائلي حفظه الله بأنه (سيد)!!، وهذه أخطاء لا يقع فيها إلاّ من لم يسمع بمذهب أهل البيت عليهم السلام والرجال فيه فما بالك بمجتهد!، ثم يفاجئك المجتهد ـ ويغلب على ظني أنه أحد الوهابية ـ بأنه لا يفقه ألف باء القرآن والتفسير ويخوض في عالم المغالطات خوض السمك في ماء البحر، ولا أريد هنا استقصاء ما ذكره لأن هذا يخرجنا عن المقام تماما ولكني أريد أن أشير بعض الإشارات، فمثلا يستدل هذا المجتهد المختلق بهذه الآية على حرمة نكاح المتعة ﴿**وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ**﴾ (النور: ٣٣) وقال في: ٤٥: (فلو كانت المتعة حلالا لما أمره بالاستعفاف والانتظار ريثما تتيسر أمور الزواج بل لأرشده إلى المتعة)!! وهذا الكلام فيه مصادرة واضحة، إذ بني الاستدلال بالآية على مفروغية عدم كون المتعة نكاحا عند كلا الطرفين!! وهذه المغالطة لا يقع فيها إلاّ جاهل! فأين هذا من مجتهد؟!، ولم نر مجتهدا ـ وهو من له القدرة على استنباط الأحكام الشرعية ـ يعجز عن قراءة تحرير الوسيلة وهي رسالة عملية يقرأها الطلبة في أول سني دراستهم الحوزوية! فقام المجتهد الأسطورة بتقليد الوهابية بالتقطيع والكذب في النقل فقال في معرض كلامه عن زواج المتعة (وكان الإمام الخميني يرى جواز التمتع حتى بالرضيعة فقال: لا بأس بالتمتع بالرضيعة ضما وتفخيذا وتقبيلا. وأحال إلى تحرير الوسيلة)، وهاك كلام السيد الإمام رضوان الله تعالى عليه في تحرير الوسيلة الذي يوقفك على كذبه، قال رضوان الله تعالى

عليه (ولا يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين دواما كان النكاح أو منقطعا، وأما سائر الإستمتاعات كاللمس بشهوة والضم والتفخيذ فلا بأس بها حتى في الرضيعة الخ) فأين كلمة (الاستمتاعات) من كلمة (التمتع) التي كتبها الأسطورة وأراد منها إفهام القارئ أن المقصود هو زواج المتعة؟!، ثم من قال إن نص فتوى الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه يدل على جواز عقد نكاح المتعة على الرضيعة؟! فإن الاستمتاع كما هو ظاهر السياق قصد به الحالة النفسية لا نوع العقد والنكاح!! وواضح أنه رضوان الله تعالى عليه لم يكن يتكلم عن زواج المتعة بل تكلم عن عقد النكاح وما يستباح به وما لا يستباح بغض النظر عن أي نحو منهما! ولكن المجتهد الأسطورة يكذب في النقل ويقصر عن فهم الرسالة العملية!!، ومما يثبت لنا أن المجتهد لا علم له ولا دراية بأبسط علوم الحديث عند الشيعة، أنه لا يقبل صدور الروايات من باب التقية ويردها لأن الراوي للرواية هو أبو بصير أو زرارة رضوان الله تعالى عليهما فلا تقية حيث أن الراوي شيعي! ـ وهذه من القرائن التي تشعرني بأن المؤلف من الوهابية وهو (عثمان.خ) لأن هذا سخف يردده الوهابي دائما في مثل هذه الموارد ـ وهذا لا يصدر عن مثقف فضلا عن عالم ناهيك عن مجتهد لأن الإمام عليه السلام قد يجيب السائل حال وجوده بين كثير من الناس، فالتقية تكون ممن حوله من الناس لا من السائل الشيعي، بل إن بعض الروايات مفادها أن الأئمة عليهم السلام حاولوا التفريق بين أعمال شيعتهم عن عمد وقصد في تلك الأزمنة حتى لا يجتمعوا على رأي واحد فيشتهروا به ويعرفوا عند السلطان فتقطع رؤوسهم وتفصل بينها وبين

أجسادهم، وكل هذا خفي على المجتهد!!

وهناك الكثير من الكذب والخيانة في النقل، وسأذكر هنا بعض الأمثلة الـتي تبين كذبه وخيانته، ولن نناقشه في المضمون، بل نشير إشارة، ففي: ٢٢ قـال: (عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال: أتي عمر بامرأة قد تعلقت برجل مـن الأنصـار كانـت تهـواه، فأخذت بيضة وصبت البياض على ثيابها وبين فخذيها، فقام علي فنظر بين فخذيها فاتهمها. بحار الأنوار ٤: ٣٠٣.

ونحـن نتسـاءل هـل يـنظر أمير المؤمنين بين فخذي امرأة أجنبية؟ وهل يعقـل أن ينقل الإمام الصادق هذا الخبر؟ وهل يقول هذا الكلام رجل أحب أهـل البيـت؟)، ولكن لو رجعنا للمصدر نفسه لوجدنا الرواية على غير ما نقلها وتلاعب بها الوهابي خدمة لمراده!! وهذا أصلها في بحار الأنوار ٤٠: ٣٠٣ : (عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتي عمر بن الخطاب بامرأة قد تعلقت برجل من الأنصار، وكانت تهواه ولم تقدر على حيلة، فذهبت وأخذت بيضة فأخرجت منها الصفرة، وصبت البياض على ثيابها وبين فخذيها، ثم جاءت إلى عمر فقالت: يا أمير المؤمنين إن هذا الرجل قد أخذني في موضع كذا وكذا ففضحني، فقال: فهم عمر أن يعاقب الأنصاري، فجعل الأنصاري يحلف وأمير المؤمـنين جـالس ويقول: يا أمير المؤمنين تثبت في أمري، فلما أكثر الفتى قال عمر لأمير المؤمنين عليه السلام: يا أبا الحسن ما ترى؟ فنظر أمير المؤمنين عليه السـلام إلى بـياض عـلى ثوب المرأة وبين فخذيها فاتهمها أن تكون احتالت لذلـك، قال: ائتوني بماء حار قد أغلى غليانا شديدا، ففعلوا، فلما أتي بالماء أمرهم فصبوا على موضع البياض، فاشتوى ذلك البياض، فأخذه أمير المؤمنين

عليه السلام فألقاه في فيه، فلما عرف طعمه ألقاه من فيه، ثم أقبل على المرأة حتى أقرت بذلك، ودفع الله عزّ وجلّ عن الأنصار عقوبة عمر).

أقول: فأين ما حرفه الوهابي (فقام علي فنظر بين فخذيها فاتهمها) من أصل الرواية (فنظر أمير المؤمنين عليه السلام إلى بياض على ثوب المرأة وبين فخذيها فاتهمها أن تكون احتالت لذلك)؟! فيوجد فرق بين موضع النظر وموضع البياض، نعم موضع البياض هو الثوب والفخذان، ولكن موضع النظر قدره المتيقن هو الثوب، ولكن المجتهد الأمين حرف النص على مزاجه!

وهذا المورد أيضا من القرائن التي تشعر بأن المؤلف هو (عثمان.خ)؛ لأن هذا المورد ذكره في شريط ردّ فيه على التيجاني لإثبات أن الشيعة تكره أهل البيت عليهم السلام وتشوه سمعتهم! وما عشت أراك الدهر عجبا، وما يزيد قوة ظني أن المجتهد الأسطورة أحال في هذا الكتيب إلى الجزء الرابع من البحار مع أنه الأربعون ونفس هذه الإحالة المخطئة ذكرها (عثمان.خ) في شريطه الذي زعم أنه رد فيه على التيجاني!! ومن البعيد جدا أن يتفق إثنان على تحريف نص رواية معينة ويحرفانها بنفس التحريف، ويخطئان في نقل المصدر وخطؤهما متفق عليه!!!

ونذكر مثالا آخر من تقطيعه وخيانته،: ٢٦ (عندما نقرأ في الروضة من الكافي ٨: ١٠١ في حديث أبي بصير مع المرأة التي جاءت إلى أبي عبد الله تسأل عن أبي بكر وعمر فقال لها: توليهما. قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما؟ قال: نعم)، وسكت الكذاب على هذا القدر وصار ينسج الأفكار! ولو راجعنا نفس الجزء والصفحة لوجدنا لها تكملة حذفها المخادع

لأنها تـدل بصراحة على أن الإمام عليه السلام يثبت أن الحق في البراءة من أبي بكر وعمر، وأن كلامه السابق مع المرأة صدر تقية: (كنت جالسا عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخلت علينا أم خالد التي كان قطعها يوسف بن عمر تستأذن عليه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أيسرك أن تسمع كلامها؟ قال: فقلت: نعم، قال: فأذن لها، قال: وأجلسني معه على الطنفسة قال: ثم دخلت فتكلمت فإذا امرأة بليغة فسألته عنهما، فقال لها: توليهما؟ قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما، قال: نعم، قالت: فإن هذا الذي معك على الطنفسة يأمرني بالبراءة منهما وكثير النوا يأمرني بولايتهما، فأيهما خير وأحب إليك؟ قال: هذا والله أحب إلي من كثير النوا وأصحابه). بل إن لهذه الرواية تكملة صريحة جدا في أنها صدرت تقية، ففي اختيار معرفة الرجال: ٢٤١، ح٤٤١: (فلما خرجت، قال: إني خشيت أن تذهب فتخبر كثير النوا فتشهرني بالكوفة، اللهم إني إليك من كثير النوا بريء في الدنيا والآخرة). فنحن نعذر المجتهد المختلق في جهله بالزوائد وعدم اطلاعه عليها، ولكن كيف نعذره في التقطيع والحذف؟!

ثم يختم الأسطورة كتيبه هذا المسمى (لله.. ثم للتاريخ) بتأوهاته ونفثات صدره ويقول: ١١٨: (وعرفت أن التشيع قد عبثت به أياد خفية هي التي صنعت فيه ما صنعت، كما أوضحنا في الفصول السابقة، فما الذي يبقيني في التشيع بعد ذلك؟ ولهذا ورد عن محمد بن سليمان عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله رضي الله عنه: (جعلت فداك فأنا نبزنا نبزا أثقل ظهورنا وماتت له أفئدتنا، واستحلت له الولاة دماءنا في حديث رواه لهم فقهاؤهم. قال أبو عبد

الله رضي الله عنه: الرافضة؟ فقلت: نعم. قال: لا والله ما هم سموكم به، ولكن الله سماكم به. روضة الكافي ٥: ٣٤ (!).

فإن كان أبو عبد الله قد شهد عليهم بأنهم رافضة لرفضهم أهل البيت، وأن الله تعالى سماهم به فما الذي يبقيني معهم؟).

أقول: وكيف تبقى مع الذهب المصفى وهذه النفس بين جنبيك؟!.

ولننقل الرواية كما هي في روضة الكافي ليبين كذبه وتحريفه لمعنى الرواية؛ لأن الإمام الصادق عليه السلام ـ كما في أصل الرواية ـ كان في مقام المدح والثناء العظيم على الشيعة، لا كما قطّعها الكذاب فقال: إن الله سمى الشيعة بالرافضة؛ لأنهم رفضوا أهل البيت عليهم السلام!!.

روضة الكافي ٨: ٣٤، نص الرواية: (قلت: جعلت فداك فإنا قد نبزنا نبزا انكسرت له ظهورنا، وماتت له أفئدتنا، واستحلت له الولاة دماءنا في حديث رواه لهم فقهاؤهم، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: الرافضة؟ قال: قلت: نعم، قال: لا والله ما هم سموكم ولكن الله سماكم به، أما علمت يا أبا محمد أن سبعين رجلا من بني إسرائيل رفضوا فرعون وقومه لما استبان لهم ضلالهم فلحقوا بموسى عليه السلام لما استبان لهم هداه فسموا في عسكر موسى الرافضة؛ لأنهم رفضوا فرعون، وكانوا أشد أهل ذلك العسكر عبادة، وأشدهم حبا لموسى وهارون وذريتهما عليهما السلام، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى موسى عليه السلام أن أثبت لهم هذا الاسم في التوراة، فإني قد سميتهم به ونحلتهم إياه، فأثبت موسى عليه السلام الاسم لهم ثم ذخر الله عزّ وجلّ لكم هذا الاسم حتى نحلكموه، يا أبا محمد رفضوا الخير ورفضتم الشر، افترق

الـناس كـل فرقة وتشعبوا كل شعبة فانشعبتم مع أهل بيت نبيكم صلى الله علـيه وآلـه، وذهبتم حيث ذهبوا واخترتم من اختار الله لكم، وأردتم من أراد الله فابشـروا ثـم ابشروا، فأنتم والله المرحومون المتقبل من محسنكم والمتجاوز عـن مسـيئكم، من لم يأت الله عزّ وجلّ بما انتم عليه يوم القيامة لم يتقبل منه حسنة، ولم يتجاوز له عن سيئة ...الخ). فأين هذا مما قاله الكذاب الأشر؟!

وقد كذب الوهابي أقصد المجتهد المختلق على السيد الخوئي رضوان الله تعـالى علـيه بأنه ذكر له شخصيا هذه الرواية (عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التشهد؟ فقال: أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له وأشـهد أن محمـدا عـبده ورسـوله، قلت التحيات والصلوات؟ قال التحيات والصـلوات، فلما خرجت قلت: إن لقيته لأسألنه غدا، فسألته من الغد عن التشـهد، فقـال كمـثل ذلـك قلـت: التحـيات والصـلوات؟ قـال: التحيات والصـلوات، قلـت: ألقـاه بعـد يـوم لأسألنه غدا فسألته عن التشهد: فقال كمـثله، قلت التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات، فلما خرجت ضـرطت في لحيـته وقلـت لا يفلح أبدا). فعلق الكذاب عليها في: ٢٨ (وحتى الإمـام الخوئـي لمـا شرع في تأليف كتابه الضخم معجم رجال الحديث، فإني كنت أحد الذين ساعدوه في تأليف هذا السفر، وفي جمع الروايات من بطون الكتـب، ولمـا قرأنا هذه الرواية على مسمعه أطرق قليلا ثم قال: لكل جواد كـبوة ولكـل عـالم ـ يقصـد زرارة ـ هفـوة، مـا زاد عـلى ذلك)، مع أنك لو راجعت معجم رجال الحديث للسيد رضوان الله تعالى عليه لعلمت أن السيد الخوئي يضرب بهذه الرواية وأمثالها عرض الجدار! قال رضوان الله تعالى عليه

في معجم رجال الحديث ٨: ٢٤٥ (أقول: لا يكاد ينقضي تعجبي كيف يذكر الكشي والشيخ هذه الروايات التافهة الساقطة غير المناسبة لمقام زرارة وجلالته والمقطوع فسادها، ولاسيما أن رواة الرواية بأجمعهم مجاهيل)، ومع ذلك يقول لك الكذاب: إنه ساعد في تأليف معجم رجال الحديث!!

وفي ثنايا الكتيب فضح الله عزّ وجلّ المختلق ودانه بيده وكذبه أمام الناس، فقد ذكر أنه التقى بالسيد دلدار علي رضوان الله تعالى عليه في الهند، فقال في: ١٠٧ (وفي زيارتي للهند التقيت السيد دلدار علي فأهداني نسخة من كتابه أساس الأصول الخ) ولكن الكاتب لم يحبك القصة الشيقة لأن السيد دلدار علي رضوان الله تعالى عليه توفي سنة ١٢٣٥للهجرة!! وعلى هذا يجب أن يكون عمر هذا الكذاب الآن أكثر من مئتي سنة حتى يستطيع أن يدرك دلدار علي!!، قال آقا بزرگ الطهراني في الذريعة ٢: ٤: (أساس الأصول. للعلامة السيد دلدار علي بن محمد معين النقوي النصير آبادي اللكهنوي المجاز من آية الله بحر العلوم والمتوفى سنة ١٢٣٥)، ولكن حسب هذا وأمثاله أن الله عزّ وجلّ لن يظهر كذبه وأن دجله سينطلي على الناس! قال تعالى ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ (الأنفال: ٣٠).

والملاحظ أن كل الشخصيات التي حاول المختلق تجريحها في كتبه ووصمها بالزنا واللواط والسرقة والفحش وإلى غير ذلك من الأمور الشنيعة هي شخصيات تصدت لطمس وزعزعة أركان الوهابية، أمثال السيد شرف الدين والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والسيد مرتضى العسكري والشيخ محمد جواد مغنية والشيخ لطف الله الصافي، ومن المراجع الإمام

الخميني والسيد الخوئي والسيد السيستاني رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وأسكنهم فسيح جناته، وهؤلاء العظام من المؤكد أن الوهابية تعلم بأسمائهم وكل هذه الشخصيات غير المراجع العظام ـ التي ذكرت في الكتيب فيها صفة مشتركة وهي العداء والحقد الذي تكنه الوهابية لهم!

فإن كان هذا الأفاك يلج بحار الكذب بهذه الصورة الفاضحة، ويخادع ويقطع النصوص ثم يحيلك إلى المصدر لتعلم أنه كذاب، فالأحرى به أن يكذب في كل قصصه عديمة الأدب التي نسجها من عندياته، يريد النيل من شخصيات المراجع والمجتهدين العظام رضوان الله تعالى عليهم!

وهذه الكتيبات التي تنشرها الوهابية شاهد حق على أن الوهابية أعجزتهم الحيلة، فصاروا يبتكرون الأساليب الخبيثة والطرق الملتوية لتشويه المذهب الحق والضحك على عقول الناس، ولو كان عندهم شيء يمكن أن يقبله العقل المستقيم لأبانوه، ولكن حالهم كما ترى!

ملاحظة: في هذا الكتيب (لله ... ثم للتاريخ) يوجد تقديم وتهيئة من الكاتب لاختلاق شخصية شيعية جديدة باسم السيد عباس وأنه سيكتب ـ هذا المختلق الجديد ـ كتابا فيه فضائح الحوزة العلمية في النجف، قال: ٥٦: (حتى إن صديقنا المفضال السيد عباس جمع حوادث كثيرة جدا ودونها بتفاصيلها وتواريخها وأسماء أصحابها، **وهو ينوي** ـ بل الوهابية ينوون ـ **إصدارها في كتاب أراد أن يسميه فضائح الحوزة العلمية في النجف**؛ لأن الواجب كشف الحقائق للعوام من الشيعة، أولئك المساكين الذين لا يعلمون ما يجري وراء الكواليس، ولا يعلمون ما يفعله السادة فيرسل أحدهم امرأته

أو بنـته أو أخـته لغـرض الـزيارة أو لطلـب الولد أو لتقديم مراد للحسين فيستلمها السادة وخاصة إذا كانت جميلة لينجروا بها ويفعلوا بها كل منكر، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله). أقول: ليتهيأ الشيعة الكرام لمزيد من الضحك مع الكتيب الخطير!!.

الفهرس

الفصل الثاني

أهل السنة وتحريف القرآن

القسم الأول

الملاحق